

إِشَادَةُ الْمُرْتَدِّينَ

لِقَوْمٍ مَعَانِي الْمُرْتَدِّينَ
عَلَى الْفَتْوَى مِنْ عُلُومِ الدِّينِ

حقوق الطبع محفوظة

جمعية الدعوة الإسلامية العالمية

الطبعة الأولى

1369 من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم - 2001 مسيحي

منشورات

جمعية الدعوة الإسلامية العالمية

البحرينية العظيمة - طرابلس

إشادات المرشد

لفهم معاني المرشد المعين
على الضروري من علوم الدين

تأليف

علي بن عبد الصّادق الطّرابلسي

الجزء الثاني

حقّته وقدم له وعلّق عليه

الدكتور السّاح علي حسين

رئيس قسم الدراسات القرآنية
بكلية الدعوة الإسلامية / بالجمهورية

منشورات

جمعية الدعوة الإسلامية العالمية

الجمهورية العظمى - طرابلس

[صلاة الجمعة]

فَصَلِّ بِمَوْطِنِ الْقَرْيِ قَدْ فُرِضَتْ * صَلَاةُ جُمُعَةٍ لِخُطْبَةٍ تَلْتُ
 بِجَامِعٍ عَلَى مُقِيمٍ مَا اتَّعَذَرُ * حُرِّ قَرِيبٍ بِكَفَرَسَخٍ ذَكَرُ
 وَأَجْزَأَتْ غَيْرًا تَعَمُّ قَدْ تُدَبُّ * عِنْدَ النَّدَا السَّغِيِّ إِلَيْهَا يَحْسَبُ
 وَسُنَّ غُسْلُ بِالرَّوَّاحِ اتَّصَلَ * تُدَبُّ تَهْجِيرٌ وَحَالٌ جَمَلًا

ثم شرع في بيان أحكام الجمعة وما يتعلق بها فقال : فصل ذكر فيه
 أحكام الجمعة والجماعة وشروط الإمام وما يتعلق بذلك وقال بموطن القرى
 والمصر أخرى قد فرضت فرض عين صلاة جمعة بإسكان الميم ويصح فيه
 الضم والفتح [علي الأجهوري] والمشهور الضم قال [التائي] من الجمع
 لاجتماع الناس فيها ، وكانت تسمى في الجاهلية عروبة من الإعراب وهو
 التحسين لتزين الناس فيها ، ويومها أفضل الأيام كما في الموطأ خير يوم
 طلعت فيه الشمس يوم الجمعة ، فيه خلق آدم وفيه أهبط وفيه تيب عليه
 وفيه مات وفيه تقوم الساعة ، ما من دابة إلا وهي مصيخة يوم الجمعة من
 حين تصبح حتى تطلع الشمس شفقته من الساعة إلا الإنس والجن ، وفيه

ساعة لا يصادفها عبد مسلم يصلي يسأل الله تعالى شيئاً إلا أعطاه الله إياه انتهى⁴³³.

البساطي والظاهر من عبارة أهل المذهب أنها من الافتتاح بالخطبة 120 أ / إلى أن تقام الصلاة ، وقيل أخفاها الله كيلة القدر ليجتهد في طلبها ، ولم يذكر الناظم كونها ركعتين لشهرة ذلك ، وحدها ابن عرفة بقوله : " الجمعة ركعتان يمنعان وجوب الظهر على رأي ، بناء على أنها فرض يومها ويسقطانها على آخر⁴³⁴ بناء على أنها بدل من الظهر .

والظاهر الأول وشهر الفاكهاني الثاني واستشكله القرافي لأن البدل لا يقبل إلا عند تعذر المبدل منه ، والجمعة تتعين مع إمكان الظهر ، والحق أن يقال إنها بدل من الظهر في المشروعية والظهر بدل منها في الفعل ، والمذهب أنها واجب مستقل والباء في بموطن سببية أو للمعية أي فرضت صلاة الجمعة عينا بسبب استيطان القرى أو معه ، وهو المقام بنية التأيد ، ويكفي مجرد الإقامة إلى المشهور وسواء كانت الإقامة المعبرة في بلد أو أخصاص على المشهور لإمكان التواء بها ، أي الإقامة ولا يجب على أهل العمود إلا أن يكونوا في قرية جمعة لا في قرية غيرها قريبة منها بكفرسخ⁴³⁵ فإنه لا يكون شرطاً في صحتها إذ من كان كذلك تجب عليه ولا تتعقد به ، والذي يكون شرطاً في صحتها إنما هو من تتعقد به ، هذا مراد الناظم

⁴³³ الموطأ / ك الداء للصلاة 222 .

⁴³⁴ شرح حدود ابن عرفة 1 / 135

⁴³⁵ الفرسخ 5544 متراً .

بالاستيطان وقد أشار إلى أن المتوطن ببلد قريب من قرية الجمعة تلزمه بقوله الأتي : بكسر سنج لكن ليس في كلامه بيان من تتعقد به ممن تلزمه ولا تتعقد به منهم فما هنا بيان لمن تلزمه وتتعقد به ، وما يأتي بيان لمن تلزمه ولا تتعقد به ، فمفاد ما هنا غير مفاد ما يأتي ، فلا تكرار وفي شرح [علي الأجهوري] ما نصه .

تتمة

اتفق الجمهور من العلماء على شرط اتصال بنيان البيوت فإذا تفرقت بيوتها كدور جربة ودور جبال المغرب فإن تباعدت بيوتها بحيث يقصر من أراد السفر إذا فارق بيته وإن يفارق باقيها ، لم يجمعوا وصار كل بيت 120 ب / كقرية أخرى وإن تقاربت بحيث يرتفق بعضهم ببعض في ضرورياتهم والدفع عن أنفسهم جمعوا لأنهم في حكم القرية المتصلة وقد يخرب بعض بيوتها فيكون بين البيتين هذا القدر فلا يضر انتهى كلام [علي الأجهوري] قلت : وهو ظاهر وقعت الفتية به من أئمتنا والله أعلم .

وأشار إلى شرط ثان في صحة الجمعة بقوله لخطبة تلت أي الصلاة تلي الخطبة ، أي تكون بعدها ، فإن جهل الإمام وصلى بلا خطبة خطب وأعاد الصلاة ، ولو صلى ثم خطب أعاد الصلاة فقط ، ومن شرط الصلاة وصلها بالخطبة ، ابن عرفة : ويسير الفصل عفو ، قال ابن القاسم : وأقلها

ما يسمى خطبة عند العرب ، وقيل أقلها حمد الله والصلاة على نبيه ﷺ وتحذير وتبشير ، وهذا في الأولى ، وفي وجوب الخطبة الثانية وسنيتها قولان أشهرهما الأول ، وعليه فهي شرط أيضا ، وفي وجوب القيام لها وسنيتها قولان ، ويجلس أولهما استئنا على الراجح وبينهما اتفاقا قدر قراءة الإخلاص ، والجلوس بين السجدةتين ، ويستحب تقصيرهما والثانية أقصر ، ورفع صوته زائدا على الإسماع إذ هو واجب لأن أسرارها كالعدم ، قال القرافي : " ولما كانت القلوب تصدأ بالغفلات والخطايا كما يصدأ الحديد اقتضت الحكمة الإلهية جلاها في كل أسبوع بمواعظ الخطبة ، وأمر بالاجتماع ليتعظ الناس الغني بالفقير والقوي بالضعيف والصالح بالطالح" ⁴³⁶ ، والله الموفق بفضله .

وظاهر المذهب وجوب حضور الجماعة للخطبتين إذ هي للوعظ فإن لم يكن هناك من يوعظ فهو عبث ، وهو ظاهر المختصر حيث قال تحضرهما الجماعة ، يريد الاثني عشرة الذين تجب عليهم ، وتعتقد بهم كما قاله [علي الأجهوري] ثم قال عقبه وهذا يفيد أن حضور الخطبتين ليس بفرض عين على كل من تجب عليه ، إذ لو كان كذلك لما اقتصر 121 أ / بالعدد المذكور فهو فرض كفاية إن زادوا على العدد المذكور ، وفرض عين إن لم يزيدوا عليه كما ذكر ، كما ذكروا ذلك في سنة الإقامة ، وهو أحد قولين والثاني أنه فرض عين ، وعلى كل من القولين فهل يتعلق

الوجوب بمن تجب عليه ، وتعتقد به أو بمن تجب عليه ، وإن لم تعتقد به لأن الخطبة قائمة مقام ركعتين من الصلاة في الحضور والسعي ، ثم قال على القول بأنه فرض عين ، وعلى كل من القولين ، يجب على كل شخص السعي بحيث يدرك سماع الخطبة ، ولا يتقيد وجوب السعي عليه بالأذان ، ولا بالزوال ، وعلى أنه فرض كفاية فكذلك إلا حضور القدر الذي يسقط به الخطاب بفرض الكفاية انتهى ، ثم إنه يجب على من حضرهما استقبال الإمام سواء في ذلك الصف الأول وغيره ، سمع الإمام أم لا ، رآه أم لا على المذهب ، خلافا لما في المختصر من أن ذلك في غير الصف الأول .

تنبيهات

الأول يحرم الكلام في حال الخطبتين ، فكلامه بينهما ولو لغير سامع ، إلا أن يلغو أي الخطيب على المختار ، ومثله كل ما له صوت ، ويجوز بعد الخطبة إلى إقامة الصلاة ، ويكره من أخذه في الإقامة إلى أن يحرم الإمام ، ويحرم إذا أحرم ، قاله [علي الأجهوري] ثم قال عقبه : وهذا التفصيل لا يختص بالجمعة انتهى ، الثاني : يجوز تخطي رقاب المصلين قبل جلوس الخطيب كما في المختصر إذا كان لفرجة ، ويكره لغيرها ، وأما بعده فيحرم ولو لفرجة ، وأما بعد الخطبة وقبل الصلاة فجائز ولو لغير فرجة ، هذه زبدة كلام [علي الأجهوري] في هذه المسألة ، ومحصله ثم قال عقبه :

وظاهر هذا حرمة التخطي بعد جلوس الخطيب ولو في حال لغوه ، ويجب أن يجري فيه ما يجري في الصلاة حينئذ انتهى .

بجامع باؤه تحتمل المعية والظرفية وهو من شروط صحتها ولا بد من 121 ب / اشتراط كونه مبنيا البناء للعناد لأهل تلك البلد ، ليشمل ما لو فعل أهل الأخصاص جامعا من خوص ونحوه فتصح فيه الجمعة ، قال الباجي : والبراح وذو بنيان خفيف ليس بمسجد ، خليل وفي اشتراط سقفه ، وقصد تأييدها به وإقامة الخمس تردد ، أي إذا هدم سقف المسجد هل تصح فيه أو لا ؟ وأما إذا بقي بلا سقف لم تصح فيه بلا نزاع أنظر السنيهوري ، واستظهر عدم اشتراط السقف ابتداء ودواما ، وما ذكره من التردد في قصد تأييدها به محله حيث نقلت من مسجد إلى آخر ، وأما إذا لم تنقل بل أقيمت في مسجد ابتداء فالشرط أن لا يقصد عدم التأيد بأن يقصدوا التأيد أو لا يقصدوه أصلا ، ويشترط أيضا أن يكون متحدا فإن تعدد فالجمعة للعتيق لا للجديد بشروط ثلاثة : الأول ألا تصلى في الجديد فقط ، وتحجر في القديم ، الثاني أن لا يحكم بصحتها في الجديد حاكم ، الثالث ألا يحتاجوا للجديد لضيق العتيق ، وكثرة المصلين ، وإلا صحت فيه أيضا بلا نزاع ، كما أفتى بذلك ناصر الدين اللقاني رحمه الله ، فهل المراد أن يضيق بمن تصح منه الجمعة أن لو حضرها ، أو بمن تلزمه أن لو حضرها قولان ذكرها شيخنا في تقريره ، ثم هذا حيث أقيمت به وبالجديد ، فإن أقيمت بالجديد وحده صحت ، قال اللخمي : إن كان في

المصر جامعان أقيمت الجمعة في الأقدم ، فإن أقيمت في الأحدث وحده
أجزاء من صلاحها في الأقدم ، وأعادها الآخرون قاله مالك ، قال
[علي الأجهوري] : والمراد بالأقدم من أقيمت فيه الجمعة قبل غيره ، وإن
تأخر بناؤه عن بناء غيره ، فإن أقيمت ابتداء في جامعين ، وليس أحدهما
أقدم صحت الجمعة من صلى بتولية السلطان ، أو نائبه في ذلك ، وإلا
فالسابق بالإحرام إن علم ، فإن أحرمهما معا حكم بفسادهما ، وأعاد الجمعة
122 أ / لبقاء وقتها ، ولا تجزيه ضحرا مع بقاء وقتها وإن لم يعلم السابق
منهما حكم بفسادهما أيضا كذات الولين ، ثم الاحتياط هنا أن يعيدوا
كلهم الجمعة لاحتمال التساوي ، ثم ظهر الاحتمال السابق قاله سند انتهى ،
قلت وفي بعض الشراح أن الذي نقله ابن عرفة عن سند أنهم يعيدونها في
حالة الجهل ظهرا انتهى ، ابن عرفة وعليه فلا يجوز إحداثها بقربها بثلاثة
أميال اتفاقا ، وفي جوازه بأزيد منه ، أو ببعدها ستة أميال ، ثالثا ، يريد
الباجي ويحيى بن عمر ، وابن حبيب ، مع نقل الشيخ الأول ، والثالث انتهى
، راجع شرح [التائي] الكبير ، وإطلاق الجامع ليشمل ما كان بمال حرام
في أرض مغصوبة وهو كذلك قاله الأقفهسي ، لكن ذكر في مواضع النهي
عن الصلاة : " ولو بني بمال حلال في أرض مغصوبة ، وخلي بينه وبين
الناس ، لم تكن له حرمة المسجد ولا حكمه ، وفي الطراز لا يكون الجامع
إلا داخل المصر ، ولا تصلى في مسجد العيد ، وتصح الصلاة برحمته ،
والطرق المتصلة به إن ضاق ، واتصلت الصفوف وإلا فلا تصح ، قال في

التوضيح : على ظاهر المذهب ، ونقل بعض شراح المختصر عن ابن رشد أن ظاهر مذهب مالك في المدونة ، وسماع ابن القاسم أن صلاته صحيحة في الطرق المتصلة به مع انتفاء الضيق والاتصال ، لكنه أساء انتهى ، وأما بيت القناديل فلا تصح فيه ولو مع الضيق كما هو ظاهر المختصر ، وفي شرح [علي الأجهوري] ما نصه نحو ما قدمناه : قال ابن عبد الحكم : وكثيرا ما يقع السؤال عن من يجلس في بعض الطرق والجامع متسع ، فإذا خرج الإمام ضاق المسجد واتصلت الصفوف حتى يصلي الجالس في الطرق على وجه يسوغ له أن لو كان الآن آتيا إلى المسجد هل تصح صلاته بلا خلاف أو يدخلها الخلاف المتقدم ، والأقرب هو الأول مع 122 ب / كراهة ذلك انتهى على كل مقيم ببلد الجمعة وهو متعلق بفرضت إذ الإقامة شرط في الجمعة ما / انعذر أي لم يقم به عذر من الأعذار التي تبيح التخلف وهي كثيرة يطول تفصيلها : عند الخوف على النفس والمال الذي له بال ، ومنها شدة المرض والتمريض له ولقريبه ، وإشراف الصديق فقط ، ومنها المطر الشديد ، والوحل الكثير ، ومنها أكل الثوم والبصل ، والكرات والفجل ، ونحو ذلك مما له رائحة كريهة ، وليس ذلك من الأعذار المبيحة للتخلف عن الجمعة والجماعة كالذي قبله ، وهو حرام في المسجد قولا واحدا ، وأما إذا كان ذلك خارج المسجد فهل يجوز لأكله أن يدخل أو يكره دخوله قولان ، ثم إنه يحرم أكل شيء من ذلك خارج المسجد يوم الجمعة قبل الصلاة ما لم يكن ما يزيل به رائحة المأكول ،

فلا يحرم ووراء ذلك الكراهة والجواز ، وقد قال عليه السلام : " الثوم والبصل والكرات من مسك إبليس " ⁴³⁷ ، يعني لأنه طيبه ، وهذا إذا كان نيئاً وأما المطبوخ من ذلك فيجوز ، والظاهر أن ما في حكم المطبوخ كالبصل المنقوع في الخل حتى تذهب رائحته فكذلك قال الشارح : وربما يستغنى عن ذكر الإقامة هنا بقوله سابقاً بموطن القرى ، والجواب أن ما هناك في بيان الموضع الذي يكون محلاً للإقامة ، وما هنا في من يقيمها وهو من تلزمه فلا تكرار ، وهذا من شروط وجوبها ، فلا تجب على من قام به عذر من الأعذار . ومن شروط الوجوب أيضاً ما أشار إليه بقوله حر ، فلا تجب على عبد على المعروف من المذهب ، ولا مكاتب ، ولا من فيه شائبة ، ولو أذنه سيده على المشهور ، ومفهوم هذا الوصف ، وما ذكر قبل وبعد يحتمل نقي الوجوب عنهم مطلقاً ، وإنما يجزي حاضرها منهم بهدلاً من ظهره ، ويحتمل أنه لا تجب عليه وجوباً غير محير بل مخيراً كما في الذخيرة ، والواجب عليهم إعادة الصلاتين لا بعينها والخيرة لهم بالتعين ، والحر مفروض فيه ، فمنشأ الخلاف هل يلاحظ أصل الوجود أو التعيين ، وهذا التقرير يجب اعتقاده فإن خالفه يؤدي إلى خلاف الإجماع من أجزاء النفل 123 أ / عن الفرض انتهى . قاله [التائي] ، قريب بكفرسخ وهو ثلاث أميال ⁴³⁸ وأدخلت الكاف ربع ⁴³⁹ الميل وثلثه ، ويحتمل أن تكون استقصائية لم

⁴³⁷ لم اعثر عليه على الرغم من البحث الطويل .

⁴³⁸ الميل 1848 متراً ، والكفرسخ 3 * 1848 = 5548 متراً .

⁴³⁹ في ص رفع .

يدخل شيئاً وهما قولان مبنيان على أنهما تقريب لا تحديد ، وظاهر الرسالة أنها تحديد ، فلا يجب على من زاد عليها ولو قلت الزيادة ، وهو رواية أشهب ، ومذهب ابن القاسم أنها تقريب ، فيجب في الزيادة اليسيرة وهل يعتبر ذلك من المنار كما في المختصر ، أو من طرف البلد ، أي من المكان الذي تقصر منه الصلاة ، كما لابن عبد الحكم قولان ، وهذا الخلاف إنما هو في حق من كان مسكنه خارجاً عن البلد ، وأما من كان فيها فتجب عليه ، ولو كان من المسجد على ستة أميال ، والحاصل أن المتوطن بقرية الجمعة تجب عليه ، وتنعقد به ، والمتوطن بمحل خارجاً عنها سواء كان دون فرسخ ، أو على كفرسخ تجب عليه ولا تنعقد به كمسافر أقام ببلدها إقامة تقطع حكم السفر ، والمتوطن بمحل خارج عن كفرسخ أي وربع ميل أو ثلثه لا تجب عليه ، ولا تنعقد به ، ذكر وهو من شروط الوجوب أيضاً ، فلا تجب على أنثى ، قال [التائي] : إجماعاً وإن حضرتها أجزأتها بلا خلاف ، ولم يذكر التكليف لاستلزام هذه الشروط المذكورة له فهو شرط في كل فرض ، وأجزأت صلاة الجمعة غيراً ، أي غير من توفرت فيه الشروط المذكورة ، عن الظهر إذا صلاها ، وهو المسافر والمعدور ، والعبد والصبي ، ومن على أكثر من ثلاثة أميال ، والمرأة ، وقوله نعم قد تندب ، رفع به ما يتوهم من ذكر الإجزاء عن الظهر بعد الرفع أن ذلك لا يكون مطلقاً ، ابتداءً ، وحاصل المسألة على ما في [علي الأجهوري] أن الجماعة الساقطة عنهم الجمعة قيل حضورهم لها إذا

حضرها على ثلاثة أصناف : صنف لا تجب عليه ، وتعتقد بهم وهم أصحاب الأعذار من الرجال الأحرار .

وصنف لا تجب عليهم ولا تعتقد بهم وهم الصبيان .

123 ب / وصنف لا تجب عليه ، واختلف هل تعتقد بهم وهم النساء والعبيد ، والمسافرون انتهى ، ومثله في الفاكهاني ، وتبصرة اللخمي وهو مشكل بالنسبة لقوله ، واختلف إلى آخره بعد قوله لا تجب عليهم بالزيادة ، إذ كيف تعتقد بمن لا تجب عليه ، وقد يقال : لا مانع من ذلك فليتأمل ، ويجب عند النداء الثاني السعي أي المشي إليها أي الجمعة ، يجب وجوباً عينياً في حق كل من قربت داره من المسجد لقوله تعالى : ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾⁴⁴⁰ وأما البعيد فيجب عليه قبل ذلك بقدر ما يدرك به الجمعة سواء كان في المصر أو خارجاً عنه بكفرسخ ، وقيل يجب السعي على من على ستة أميال ، وقيل على بريد ، قاله الجزولي ، ولا يسقط ذلك عنه بإقامة البعض عن الباقيين ، ويأثم بتركه لغير عذر ، وإن صلى الظهر لما ورد أن "من ترك الجمعة مرة اسود ثلث قلبه ، ومن تركها ثلاثاً طبع على قلبه بطابع النفاق تحت العرش لا ينفك إلى يوم القيامة"⁴⁴¹ ، نسأل الله السلامة .

⁴⁴⁰ - [الجمعة: 9-10] .

⁴⁴¹ لم أعثر عليه .

سند : أجمع الناس على وجوبها على من بالمصر ، سمع النداء أو لم يسمع ، وإن كان على ستة أميال ، كما رواه علي عن مالك كذا في التوضيح ، وقال الشارح بهرام في الكوكب الأوسط والصغير عن سند وابن عطاء الله : ستة أميال فأكثر ، لكنه لم يعزه لرواية علي⁴⁴² ، قاله [الثاني] .

[السفر يوم الجمعة]

السفر يوم الجمعة على ثلاثة أقسام لأنه إما أن يكون قبل الفجر ، وحكمه الجواز ، أو بعده وقبل الزوال ، وحكمه الكراهة ، أو عند الزوال وحكمه التحريم ، قال [علي الأجهوري] : عقبه وهذا إذا لم تكن له رفقة يذهبون ويتركونه ، وإذا ذهب وحده يخشى على نفسه أو ماله الهلاك . وإلا فيباح له السفر عند الزوال كما استظهره ابن عبد السلام انتهى .

ثم إن من سافر من بلد الجمعة وهو من أهلها ، أو مستوطن بها 124 أ / أو أدركه النداء أي الأذان الثاني قبل مجاوزة الفرسخ ، وكان يدرك منها ركعة أن لو رجع فإنه يجب عليه الرجوع ، كما في المختصر وهو موافق للباجي ، وكلام ابن بشير يفيد وجوب الرجوع بدخول الوقت فيرجع

⁴⁴² هو علي بن زياد ، والذي في رواية علي بن زياد عن مالك ثلاثة أميال ، لأن ذلك منتهى صوت المؤذن ولم يذكر ستة أميال . / أنظر تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة / محمد بن إبراهيم الثاني تحقيق محمد عائش عبد العال شير 2 / 454 هامش 2 تقلا عن مقدمات ابن رشد / ط 1 / 1988 .

إن زالت عليه الشمس قبل مجاوزة الفرسخ ، ولو لم يؤذن لها إلا بعده انتهى .

فرع

يحرم ابتداء الصلاة بدخول الإمام المسجد للخطبة ، وإن لدخل وفي هذه المسألة تفصيل حاصله على ما ذكره [علي الأجهوري] أنها على ثلاثة أقسام :

الأول : من دخل عليه الخطيب بعدما أحرم ، فإنه يتم صلاته سواء عقد ركعة أم لا ، وينبغي أن يخفف .

الثاني : أن يكون جالسا في المسجد لم يبتدئ صلاته ثم يفتح صلاة بعدما خرج الخطيب من محل الخطابة متوجها للمنبر ، وهذه يجب قطعها مطلقا .

الثالث : أن يكون داخل المسجد بعدما خرج الخطيب من خلوة الخطابة ، ثم يحرم بالنافلة سواء أحرم حال جلوس الخطيب للمؤذنين ، أو في حال الخطبة ، ففي هذه إن كان أحرم ساهيا ، أو جاهلا ، لم يقطع وإن كان عامدا قطع انتهى ملخصا .

[تَتْمَةٌ]

لم يذكر الناظم هنا جميع شروط الجمعة لوضوحها وفهمها من غير هذا المحل كالإمام ، والجماعة ، قال الشارح : وقد يفهم اشتراطها من اشتراط الجامع ، إذ لا يشترط إلا باشتراط الجماعة ، ومن لازم الجماعة إمام على أنه صرح باشتراط الجماعة فيما يأتي بعد قريب إن شاء الله ، وهي من شروط الأداء ، واختلف في الإمام ، فعده ابن الحاجب من شروط الأداء ، وعده غيره من شروط الوجوب ، ويشترط كونه مقيما حرا لما صرح به فيما يأتي ، في شروط الإمام ، وكونه الخاطب إلا لعذر من عجز ، أو حدث ، أو رعاف ، مع عدم الماء فيستخلف من يصلي بهم 124 ب / وإن تركه استخلفوا لأنفسهم ، ويجب انتظاره لعذر قريب على الأصح ، وظاهر المدونة عدم انتظاره مطلقا ، والأول في المختصر ، والحاصل أن الإمام إذا تأخر على الجماعة فإنهم ينتظرونه إلى أن يبقى لدخول وقت العصر قدر ما يدركونها جمعة إن قدروا على الجمع دونه ، وإلى أن يبقى مقدار ما يصلون به الظهر فإذا لا أنهم لما كانوا من أهل الجمعة امتنع عليهم الجمع تشبيها لهم بمن فاتته ، وهو من أهلها ، فإن جاء في الوقت المختار بعد أن صلوا أعادوا معه وجوبا ، وإن جاء بعد الوقت المختار ، وبعد ما صلوا دخلوا معه بنية النافلة إن شاء ، ولا تجزئ الإمام جمعة حينئذ إلا أن تكون معه جماعة غيرهم تعتقد بهم الجمعة ، وهذا قوله

على القول بأن وقتها المختار ، كوقت الظهر المختار إلى آخر إقامة الأولى ،
وأما على قول ابن القصار بأنه للغروب فلا تجزيهم صلاتهم ، وتلزمهم
الإعادة مع الإمام ، لأن التأخير كان جائزاً لهم انتهى ، قاله [الخطاب] ،
نقله [علي الأجهوري] ثم قال عقبه : وقوله إلى أن يبقى مقدار ما يصلون
به الظهر إلخ فيه نظر ، والذي ينبغي أنهم في هذه الحالة يؤخرون إلى أن يبقى
من الوقت ما لا يسع صلاتهم جمعة ، وهو ظاهر انتهى .

وسن لكل مصل وإن كان ممن لم تلزمهم الجمعة كعبد ومسافر ، لأن
المقصود منه زوال الرائحة عند الاجتماع غسل لصلاة الجمعة بالروح أي
الذهاب إلى المسجد ولو قبل الزوال ، اتصلا على المشهور ، ابن عرفة
ويسير الفصل عفو ، خليل وأعاد إن تغدى أو نام اختياراً لا لأكل خف ،
وظاهر كلامه كانت له رائحة كالقصاب والحوات أم لا وهو كذلك واختار
125 أ / اللحمي وجوبه على من له رائحة ، وسنة لغيره ، قال بعضهم :
والسنة هنا مؤكدة ، لا يجوز كونها دون عذر ، وفي الحديث التحريض عليه
، قال ﷺ : " اغتسلوا ولو كأساً بدينار " ⁴⁴³ ، وقال : " اغتسلوا يوم الجمعة
فإنه من اغتسل يوم الجمعة فله كفارة ما بين الجمعة إلى الجمعة وزيادة ثلاثة
أيام " ⁴⁴⁴ ، ابن عرفة : وصفته وماؤه كالجنابة ، فيقتصر إلى نية على
المشهور ، إلا أنه لا يؤخر غسل رجله من وضوئه لتمام غسله ، كما في

⁴⁴³ لم أعثر عليه .

⁴⁴⁴ بهذا المعنى أخرجه أبو داود : الطهارة 290 .

غسل الجنابة ، بل يقدمهما قولاً واحداً ، لأن تأخيرهما يخل بالفور الواجب في الوضوء ، فيبطل وضوؤه ، ولو غسلهما في غسله ، لأنه سنة ، والوضوء فرض ، ولا تكفي سنة عن فرض كما تقدمت الإشارة إليه ، وكذا في سائر الاغتسالات المسنونة ، والمستحبة ، كما صرح بذلك [أحمد زروق] في كفايته ، ندب تهجير وهو الغدو وقت الهاجرة ، فهي شدة الحر ، وقيل التهجير التبكير يوم الجمعة ، ولعله المراد إذ التهجير يطلق عليهما معا ، لكن ليس ذلك في أول النهار فإنه مكروه ، وإنما هو بعد الزوال ، وندب حال جملا ، الحال الهيئة ، والجمال الحسن أي يستحب للمصلي تحسين هيئته ، ولبس أجمل ثيابه لقوله ﷺ " ما من عبد يغتسل يوم الجمعة ، ويلبس أحسن ما عنده ، ويمس من دهنه ما كان ، ثم يأتي الجمعة فلا يؤدي أحدا ، ولا يتخطى رقاب الناس ، فيصلي ما قضى الله تعالى له ، فإذا خرج الإمام جلس وأنصت إلا غفر الله له ما بين الجمعتين ⁴⁴⁵ ، ثم تحسين الهيئة باستعمال خصال الفطرة ، وهي قص الشارب ، يعني ما استطال منه على الشفة لا كله ، وتقف الإبط ويجوز إحفاؤه ، وإزالته بالنورة ، والسنة النقف ، ويذكر أن الصبي متى حلب على جناحيه من حليب أمه لم يكن فيه رائحة صنان 125 ب / والسواك والتجمل بالثياب الحسنة في الشرع وهي البيض واستعمال الطيب ، وحلق العانة لا تقها ، فإنه يؤدي إلى الاسترخاء ،

⁴⁴⁵ ذكره السمرقندي في التنبيه ، وقال محققه : صحيح لغيره ، أخرجه أحمد (5 / 143) وابن ماجه (1111) وابن خزيمة (7 / 18) والبيهقي (3 / 220) // تنبيه الغافلين 231 .

إلى الاسترخاء ، وربما يثير عرق الجذام ، ولا بأس بإزالته بالنورة ، ولا ينبغي الدوام عليها لأنها ترخي المثانة ، وربما كان من حق الزوجة فيمنع ، ورأيت في كتاب عجائب المخلوقات للقزويني ما نصه : " وإذا طلي بعرق الفرس عانة الصبي وإبطه لم ينبت عليها شعر ⁴⁴⁶ انتهى .

وتقليم الأظفار للزينة ، والسلامة من الخدش عند الحد ، وقد قالوا لا ينبغي الحد بها قبل غسلها ، ولقذار ما يجتمع تحتها من الأوساخ التي ربما منعت كمال الطهارة ، وقدح في صحتها ، ويستحب التيامن في قصها ، وهي كالحلقة من اليدين معا ، فيبدأ بأفضلهما ، فيقدم مسحة يمينه ثم وسطه ثم يمر مستديرا إلى إبهامها ، وقيل يبدأ بإبهامها ، ويبدأ بخنصر رجله اليمنى ، ويختم بخنصر اليسرى ، وقيل يبدأ في يديه بخنصر اليمنى ، ثم الوسطى ، ثم الإبهام ، ثم البنصر ، ثم السبابة ، على صورة حوابس كاللعق بعكس ذلك في يسرى يديه ، ثم رجله لما روي من قص أظفاره مخالفا لم ير في عينيه رمدا ، واختاره ابن الرفعة وغيره ، وفي زيادة العبادات فرقوها فرق الله همومكم ، كما قاله [أحمد زروق] ، وينبغي أن يتفقد جسده بهذه الخصال في كل جمعة ، ولا يجاوز أربعين يوما في الغفلة عنها ، فإن فيها خاصية ضيق المعاش ، والنسيان ، قالوا وتقليمه يوم الخميس أتم لما في زيادات العباد مرفوعة ، وفي الخبر عنه ﷺ من قلم

أظفاره يوم الجمعة كان آمناً من الجذام⁴⁴⁷ ويروى من الجمعة إلى الجمعة ،
وقال حميد بن عبد الرحمن : من قصر أظفاره يوم الجمعة أخرج الله منه
الداء ، وأدخل فيه الشفاء⁴⁴⁸ ، ونحوه عن ابن عباس ، وفي كتاب عجائب
المخلوقات للقزويني أن الرشيد كان يقيم أظفاره يوم الجمعة ويقول : ذلك من
126 أ / السنة وبلغني أنه ينفي الفقر انتهى ، ويتقي بتقليمه الأيام التي جاء
النهي عن التقليم فيها ، كالجمعة والسفر ونحوه ، وهي السبت والأربعاء
فراراً من أن يصيبه شيء مما توعد عليه فيها ، فقد ذكر بعض العلماء
احتجم يوم الأربعاء ، وفي لفظ يوم السبت ، ولم يلتفت لما ورد من قوله
عليه السلام : من احتجم يوم الأربعاء ، وفي الحديث يوم السبت ، وأصابه
برص فلا يلوم إلا نفسه ، اعتباراً بعدم صحته فبرص ، فرأى النبي ﷺ في
المنام ، فشكى إليه ، فقال : ألم يبلغك الحديث ، فقال : يا رسول الله لم
يصح ، فقال أما يكفيك قال رسول الله ؟ ، فقال يا رسول الله : تبت إلى
الله فدعا له فلم يستيقظ إلا وقد زال ما به انتهى ، قاله [أحمد زروق]
ويكره دفنها كالشعر قاله [أحمد زروق] ، وفي الجزولي على الرسالة أنه
بدعة ، قلت : وبعد كتي هذا رأيت التصريح بالأمر بدفنهما في الحديث
كما في الجامع الصغير ، قال المناوي عليه لأن ذلك جزء من الآدمي

⁴⁴⁷ موضوع / انظر الموضوعات / ابن الجوزي 53/3 ، واللائق المصنوعة / 2 / 267 وتنزيه الشريعة 2/

269 وانظر هامش تنبيه الغفلين 228 .

⁴⁴⁸ لم أعثر عليه .

من الآدمي فيحترمان بجرمته الخ فأنظره ، ونحوه في كتب البركة ، ينبغي أنه بدعة أو مكروه والله أعلم .

[صلاة الجماعة في الجمعة وغيرها]

162 بِجُمُعَةٍ جَمَاعَةٍ قَدْ وَجِبَتْ * سُنَّتُ بِفَرَضٍ وَبِرُكْعَةٍ رَسَتْ
وَتَدَبَّتْ إِعَادَةُ الْفَدِّ بِهَا * لَامَغْرِبًا كَذَا عِشَاءً مُؤْتَرَهَا

بجمعة جماعة قد وجبت ، الجمعة بسكون الميم للوزن وهو متعلق بوجبت ، وباءه بمعنى في أي ، وتجب الجماعة في الجمعة ، قال المازري : ولم يحد مالك حدا في أقل من تقوم بهم الجمعة ، إلا أنهم يكونون عددا تقري بهم القرية ، وحد بعض أصحابه على اختلاف بينهم من الخمسين إلى اثني عشر ؛ وفي المختصر أثناء شروط الجمعة عاطفا عليهما ما نصه ، وجماعة تقري بهم قرية ، أو لا ، فلا حد ، وإلا فتجوز باثني عشر باقين لسلامه انتهى ، قال [الخطاب] والذي يظهر من كلام ابن عبد السلام في التوضيح أن وجود الجماعة الذين تقري بهم قرية شرط في وجوب إقامة الجمعة بها ، وفي صحتها في كل مسجد ، فمتى وجدت الجماعة المذكورة بالقرية ، 126 ب / وجبت إقامة الجمعة بها ، وصحت إن لم يحضرها منهم إلا اثنا عشر والإمام ، ولا فرق بين الجمعة الأولى وغيرها في ذلك وهو مخالف لما في

المختصر ، قال ويمكن حمل كلامه أي المختصر عليه بتكلف ، بأن تحمل الأولية في كلامه على أولية إقامتها ، ووجوبها على أهل البلد ، وخطابهم بها انتهى ، قال [علي الأجهوري] : وأنظر إن كانت الجماعة التي تقرى بهم القرية فيهم اثنا عشر ممن تتعقد بهم ، والباقي لا تتعقد بهم هل يكفي بذلك أم لا ، ويشترط في الاثني عشر الباقيين لسلامها سماعهم الخطبتين على الراجح ، وصحت صلاتهم لسلامهم بعد الإمام ، فإن فسدت صلاة واحد منهم ولو بسقوط عمامته [التي ⁴⁵⁰] يمسح عليها لعله ولو بعدما سلم الإمام بطلت صلاته وصلاتهم ، وأنظر لو دخل معه مسبوق في الثانية زائد عن اثني عشر ، وأحدث واحد من الاثني عشر بعد دخول هذا المسبوق بحيث بقي اثني عشر بالمسبوق ، هل تصح جمعهم أم لا ؟ ! ، وهو ظاهر قوله في المختصر لسلامه وهو الذي ينبغي .

ويشترط أيضا كونهم مالكيين ، أو حنفيين ، أو مقلدين مالكا ، لا شافعيين لعدم صحتها عندهم باثني عشر غير الإمام انتهى .

ولو تفرق أهل البلد يوم الجمعة في أشغالهم من حرث أو حصاد ، هل يجمع من بقي بها أم لا ؟ ! ، قال الأجهوري كان الشيخ يعني ابن عرفة يقول : إذا بقي منهم في القرية اثنا عشر رجلا جمعوا انتهى ، سنت أي الجماعة عند الجمهور ، زاد ابن الحاجب كأكثر الشيوخ مؤكدة بفرض يتعلق بسنة ، وبأوه ظرفية بمعنى في ، أي حكم الجماعة في الفرض السنية ، ومراده غير

⁴⁵⁰ زيادة يقتضيها السياق .

الجمعة بدليل ما قبله سواء كان عينيا أو كفائيا ، وسواء كان فائتا أو حاضرا على المشهور .

وقيل إن الجماعة فرض كفاية ، شيخنا ولو تركها أهل مصر قوتلوا ،
127 أ / ولها أركان أربعة : إمام ، وجامع ، ومؤذن ، وجماعة .

والمسجد يبنى من بيت المال إن وجد ، وإلا فيجب على أهل البلد
والمؤذن ، والإمام إن وجد لله فذلك وإلا فتجب على أهل البلد
إجارتها ، وهل تطالب النساء بالجماعة كما يطالب الرجال أم لا ؟ ! .

تقرير

وأنظر أجره المؤذن والإمام إذا كانت على أهل البلد هل تفرض على
النساء كالرجال أم لا ؟ ! لأنهن لا يطالبن بالجماعة ، وهو الظاهر ، أو يفرق
بين المؤذن والإمام بأجرة .

فأجرة الإمام لا تفرض عليهن ، وأجرة المؤذن يطالبن بها لانتفاعهن في
الإعلام بدخول وقت الصلاة لم أر في ذلك نصا ، فرحم الله من وقف عليه
فالحقه به راجيا ثواب الله فإني عاجز عن ذلك .

أقول ثم وقفت على كلام المديوني في ذلك ، وحاصله أنها تجب على
كل من كان ساكنا في الموضع سواء كان يصلي أم لا وتتخذ منه كرها ،
وكذلك من كان خارجا عن الموضع وله ربع بالموضع يعطيها بالضرب
والسجن ، ثم قال هذا في أجرة الإمام مع الأذان .

بخلاف أجرة التعليم فإنه لا تلزم إلا من له صبي انتهى ، وكلامه محتمل في خصوص الرجال ، ويحتمل شموله للنساء والله أعلم .
 والجماعة بركعة رست أي ثبتت وحصلت بإدراك ركعة وأكثر ويحصل بها فضلها الوارد في غير ما حديث ، كقوله ﷺ :
 " صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةَ الْفَذِّ سَبْعَ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً " ⁴⁵¹ .
 كما جاء في الموطأ وقيدته شيخنا بما إذا فاته ما لم يدركه اضطرارا وأما إن تركه اختيارا فلا يحصل له ذلك ولو كان المتروك ركعة انتهى وهل لا يحصل له شيء من فضل الجماعة أو لا يحصل له العدد كله بل بعضه ؟ وهل بقدر ما صلى أم لا ؟ وربما يدل لذلك عدم أمرهم له بالإعادة في جماعة أخرى لتحصيل الفضل ، لم أر الآن نصا في المسألة فلتنظر ، ومن وجد ذلك فليحقه به .

127 ب / أقول ثم رأيت للزرقاتي ما يفيد أنه لا يحصل له بركعة ولا بإدراك أكثر حيث ترك واحدة اختيارا كما إذا زوحم عنها حتى سلم الإمام وأتى بالسجود ولا يعيدها في جماعة مراعاة لمن يقول بحصوله انتهى .
 قال ابن الحاجب وجه إدراك الركعة أن يمكن يديه من ركبتيه قبل الرفع وإن لم تحصل الطمأنينة منه إلا بعد الرفع كما يفيد كلام ابن عرفة فالمعتبر في إدراك الركعة تمكين اليدين من الركبتين قبل الرفع وإن حصلت

الطمأنينة بعده ولا يعتبر حصول التمكين والطمأنينة قبل الرفع قاله
[علي الأجهوري] .

فائدة

الصلاة في الجماعة عصمة من كل آفة ، من فاته منها شيء يسير فاته
خير كثير ، وفي التوضيح من صلى العشاء والصبح في جماعة لم يزل في ذمة
الله تعالى حتى يمسي ، فلا يطلب منك الله من ذمته بشيء ، قاله
[أحمد زروق] وقد سألت كثيرا ممن تقع له الدواهي فأجده مفرطا فيهما ،
وما وجدت أحدا قط أصابته مصيبة كثيرة ممن صلاهما ، وما فاتني
منهما ركعة قط إلا رأيت أثرها في يومي ، انتهى .

وقد تردد رجل إلى ابن عباس شهرا يسأل عن رجل يقوم الليل ،
ويصوم النهار ولا يشهد جمعة ، ولا يصلي في جماعة ومات على ذلك فأين
هو ، وهو يقول له في النار ذكره السمرقندي ، قال وروى عن أنس ابن
مالك⁴⁵² رضي الله عنه أنه قال : " قال رسول الله ﷺ مَنْ صَلَّى لِلَّهِ أَرْبَعِينَ

⁴⁵² أنس بن مالك / أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي النجاري المدني ثم البصري خادم رسول الله
حضرا وسفرا منذ قدم المدينة إلى أن توفي رسول الله ﷺ ، وحينما هاجر الرسول إلى المدينة كان عمره عشر
سنوات أخرج له أصحاب المسانيد والسنن كلها ، توفي على نحو فرسخ ونصف من البصرة بموضع يعرف
بقصر أنس سنة 93هـ وقد جاوز المائة .

انظر : الرضا المستطابة 34/ يحيى بن أبي بكر العامري اليمني ط2/ 79 م المعارف - بيروت .

أَرْبَعِينَ يَوْمًا فِي جَمَاعَةٍ يُدْرِكُ التَّكْبِيرَةَ الْأُولَى كُتِبَتْ لَهُ بِرَاءَتَانِ بَرَاءَةٌ مِنْ
النَّارِ وَبَرَاءَةٌ مِنَ النِّفَاقِ " ⁴⁵³

وَقَالَ : " مَا مِنْ رَجُلٍ يَتَطَهَّرُ فَيُحْسِنُ الطُّهُورَ ثُمَّ يَعْبُدُ إِلَى مَسْجِدٍ
مِنْ هَذِهِ الْمَسَاجِدِ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ خَطْوَةٍ يَخْطُوهَا حَسَنَةً وَيَرْفَعُهُ بِهَا
دَرَجَةً وَيَحُطُّ عَنْهُ بِهَا سَيِّئَةٌ [قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ] وَلَقَدْ رَأَيْنَا وَمَا
يَخْلَفُ عَنْهَا إِلَّا مُنَافِقٌ مَعْلُومٌ النِّفَاقُ وَلَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يُؤْتَى بِهِ يَهَادَى بَيْنَ
الرَّجُلَيْنِ حَتَّى يُقَامَ فِي الصِّفِّ " ⁴⁵⁴

وَقَالَ : " بَشِّرِ الْمَشَّائِينَ فِي الظُّلَمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالنُّورِ النَّامِ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ " ⁴⁵⁵

وَقَالَ : " رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنْ أَثْقَلَ الصَّلَاةُ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ
128 أ / وَصَلَاةُ الْفَجْرِ وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَاتَوَهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا " ⁴⁵⁶

انتهى . نَدَبَتْ إِعَادَةَ الْفَذِّ وَهُوَ مَنْ لَمْ يَحْصِلْ لَهُ فَضْلُ الْجَمَاعَةِ بِأَنْ
صَلَّى وَحْدَهُ أَوْ مَعَ صَاحِبٍ بِهَا الْبَاءُ بِمَعْنَى فِي أَوْ مَعَ أَيِّ فِي الْجَمَاعَةِ أَوْ مَعَهَا
وَهَذَا فِي غَيْرِ الْمَغْرِبِ ، وَالْعِشَاءِ بَعْدَ الْوُتْرِ ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ لَا مَغْرِبًا
فَلَا يَعِيدُهَا لِأَنَّهَا وَتَرُ صَلَاةُ النَّهَارِ وَلِأَنَّهُ لَوْ أَعَادَهُ لِلزَّمِ أَنْ يَكُونَ إِحْدَاهُمَا تَفْلًا ،
وَلَا يَتَنَفَّلُ بِثَلَاثٍ ، وَكَذَا عِشَاءً لَا يَعِيدُهَا مَوْثَرَهَا ، لِأَنَّهُ إِذَا أَعَادَهَا فَإِنْ

⁴⁵³ سنن الترمذي / ك الصلاة 224 وقد حكى أبو عيسى على هذا الحديث بالإرسال .

⁴⁵⁴ صحيح مسلم / ك المساجد 1046 وفي المخطوطة بعض التصرف في النص أصلحته من مصدر الحديث .

⁴⁵⁵ أخرجه ابن ماجه / ك المساجد 773 وأبو داود / ك الصلاة 474 والترمذي / ك الصلاة 207 .

⁴⁵⁶ أخرجه ابن ماجه / ك الصلاة 789 .

أعاد الوتر خالف خبر " لا وتران في ليلة " ⁴⁵⁷ وخبر اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا ⁴⁵⁸ وفهم من قوله موترها أن من لم يؤتر يعيدها ، وهو كذلك اتفاقاً ، والمراد بالجماعة التي يعيد فيها إثنان فأكثر غير الإمام على المذهب خلافاً لما في المختصر أو مع الإمام الراتب لأنه كالجماعة ، ثم الإعادة تكون بنية التفويض لله تعالى في قبول أي الفريضتين شاء على المشهور ، وحاصل القول ما قاله بعضهم في بيت وهو :

في نية العود للمفروض أربعة ** فرض ونقل وتعويض وإكمال .
ثم إنه إذا أعاد يكون مأموماً لا إماماً فلا تصح خلفه ويعيدون أبداً أفذاذاً لأنه لا يدرى أيتهما المعتد بها عند الله تعالى ، وهذا ما لم يتين عدم الأولى وفسادها ، والا فلا إعادة على المؤمنين به لأنها فرضه في الثانية فلم يأتوا بمنقل كما أشار إليه [الخطاب] على سبيل البحث ، وكلام الناظم مقيد بما إذا لم تكن صلاته الأولى في أحد المساجد الثلاثة ، وهي :

⁴⁵⁷ أخرجه الترمذي : عن قيس بن طلق بن علي عن أبيه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول لا وتران في ليلة قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب واختلف أهل العلم في الذي يؤتر من أول الليل ثم يقوم من آخره فرأى بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم تقض الوتر وقالوا يضيف إليها ركعة ويصلي ما بدا له ثم يؤتر في آخر صلاته لأنه لا وتران في ليلة وهو الذي ذهب إليه إسحاق وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم إذا أوتر من أول الليل ثم نام ثم قام من آخر الليل فإنه يصلي ما بدا له ولا ينتقض وتره ويدع وتره على ما كان وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك والشافعي وأهل الكوفة وأحمد وهذا أصح لأنه قد روى من غير وجه أن النبي ﷺ قد صلى بعد الوتر // سنن الترمذي / محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي / ت : أحمد محمد شاكر وآخرون 2 / 333 ط دار إحياء التراث العربي / بيروت .

⁴⁵⁸ قال العجلوني : رواه الشيخان وأبو داود عن ابن عمر / كشف الخفا ومزيل الإلباس / إسماعيل بن محمد العجلوني ت / أحمد القلاش 51/1 ط 4 مؤسسة الرسالة بيروت 1405 هـ .

مسجد ، مكة والمدينة ، وبيت المقدس ، والا فلا يعيد لأن الصلاة فيها
فذا أفضل من الصلاة في سائر المساجد ، ولو جماعة وفي ما بينها تفصيل
128 ب / الصلاة في مسجد الرسول أفضل وبه قال أهل المدينة ، وقيل
الصلاة في مسجد مكة أفضل وبه قال بعضهم .

تنبيه

إذا ظهر أنه صلى منفردا فأعاد على ما في ظنه لفضل الجماعة ثم
تبين عدم الصلاة الأولى أو فسادها فإن ظهر أنه صلاها بغير طهارة مثلا
أجزأته الثانية عند ابن القاسم وهو المشهور وهذا إذا نوى الفرض أو
التفويض لا إن نوى الفضل والكمال فلا تجزيه ، وأما إن تبين فساد الثانية
فتجزيه الأولى .

تنبيه

قال في الكافي من صلى وحده وادرك الناس جلوسا في تلك الصلاة
فلا يدخل معهم حتى يعلم أنها ليست آخر صلاتهم فإن دخل في آخر
صلاتهم صلى بذلك الإحرام ركعتين نافلة قاله [الثاني] ⁴⁵⁹ .

⁴⁵⁹ انظر الأصل : الكافي في فقه أهل المدينة / ابن عبد البر القرطبي / ت . د . أحمد محمد محمد ولد ماديك
الموريتاني 1 / 219 ط 2 / 1980 مكتبة الرياض الحديثة .

[شروط إمام الصلاة]

164 شَرُطُ الْإِمَامِ ذِكْرٌ مُكَلَّفٌ * آتٍ بِالْأَرْكَانِ وَحُكْمًا يَعْرِفُ
وَعَيْرَ ذِي فَسْقٍ وَلَخْنٍ وَأَقْبَدًا * فِي جُمُعَةٍ حُرِّمَ قِسْمٌ عَدَدًا

ولما كان من شروط الجماعة إمام لأن اجتماع الناس على رجل يصلي بهم مطلوب بالخبر "إذا أردتم أن تقبل صلاتكم فليؤمكم خياركم" ⁴⁶⁰ ولأن الإمام من توفرت فيه شروط بعضها للصحة ، وبعضها للكمال أخذ يتكلم هنا عن ذلك مبتدا بشروط الصحة فقال :

شروط الإمام ذكر محقق فلا تصح خلف أثنى أو خنثى مشكلا لا لمثله ولا لرجال ولو عدم الرجال على المشهور ، وأما صلاتهما ، لأنفسهما فصحيحة على المشهور ، وروى ابن أئمن أن المرأة تؤم النساء ولم يأخذ به أكثر العلماء ، وسواء في ذلك الفرض والنفل على المشهور وشرطه مكلف بفتح اللام ، وهو البالغ العاقل فلا تصح خلف مجنون مطلقا ، ولا صبي في فرض ، وأما في نافلة فتصح إذا وقع ونزل ، ولا يجوز الإقدام على ذلك ابتداء ، وشرطه آت بالاركان أي قادر على أداء أركان الصلاة أي على الإتيان بها ، قولية كانت أو فعلية ، وذلك كالقراءة والتكبير والسلام والقيام

⁴⁶⁰ أنظر فيض القدير / عبد الرؤوف المناوي 29/3 وفيه اختلاف يسير في الألفاظ / ط المكتبة التجارية الكبرى بمصر 1356 هـ .

والركوع والسجود ، فلا تصح خلف عاجز عن ركن منها ، إلا كالقاعد بمثله فجائز قال ابن رشد اتفاقا والمذهب أن المومئ لا يصلي بمثله ، وقيل يجوز كالأمي ، إن لم يوجد قارئ ، وإلا فلا تصح وسئل أبو محمد عبد الله 129 أ / محمد القوري عن شيخ مقوس الظهر هل يؤم السالمين من ذلك فقال : نزلت وأفتيت فيها بالصحة لما وقفت عليه من كلام ابن محرز ، وأفتى شيخنا أبو عبد الله العبدوسي ببطلان صلاة المقتدين به ، لأنه راع لا قائم قاله [التائي] ، وشرطه معرفة الأحكام كما قال : وحكما يعرف أي يعرف ما تتوقف عليه صحة الصلاة من الأحكام من قراءة وفقه ، قال في الرسالة : " ويوم الناس أفضلهم ، وأفقههم " ⁴⁶¹ .

قال الشارح : والمراد بالفقه معرفة كيفية الوضوء والغسل ، وأنه إن ترك لمعة بطل طهره وصلاته ، وتعين الصلاة التي شرع فيها لا معرفة الأحكام من تعيين الواجبات من غيرها ، ولا معرفة أحكام السهو ، قاله القباب في شرح القواعد انتهى ، وهذا إذا أتى بها كاملة بركوعها ، وسجودها ، وسائر فرائضها ، وإلا فلا تصح ، ويدل له ما في الرسالة فإنه ما ذكر إلا الصفة دون تعيين الأحكام ، لكن نقل [التائي] عن العوفي أنه قال : قال العلماء : من دخل في الصلاة وأتى بها على الهيئة كما أمر الله تعالى من الركوع والسجود والقيام والقعود ولم يترك منها شيئا ، فلما فرغ منها سئل عن فرضها وسننها ، فلم يعرف من ذلك شيئا ، بل قال أفعل

كما رأيت الناس يفعلون ، فصلاته باطلة ، وكذلك من توضأ على أحسن الهيئة ، واغتسل من جنابه على أحسنها ، ولم يعرف من ذلك فرضاً ولا سنة ، فجنابه وحده باقياً عليه ، وصلاته باطلة غير مقبولة ، بل هو في جميع ما فعل آثم ، عاص لله ورسوله ، وليس في ذلك بين أهل العلم خلاف وكذلك الحج ، والصوم ، وسائر العبادات انتهى .⁴⁶²

وعلى هذا فالمراد بمعرفة الأحكام المتعلقة بالصلاة كما هو ظاهر كلام الناظم ، لا معرفة الهيئة كما ذكره شارحه عن القباب ، إذ هو خلاف الظاهر ، وإن كان صحيحاً في نفسه ، ويدل لما قلناه مع ما تقدم عن [أحمد زروق] من قوله حاجتنا لمعرفة الأحكام أكد من حاجتنا لمعرفة 129 ب / الصفة انتهى ، وبالجمل فالعلم خير كله وعكسه عكسه ، والله أعلم .

وشرطه غير ذي فسق ، ظاهره يشمل فسق الجارحة كشرب الخمر ونحوه ، وفسق الاعتقاد كالقدرية ، وغيرهما من أهل الأهواء ، قال الشارح وهو كذلك ، فمن صلى خلف فاسق بوجهيه ، أعاد أبداً على المشهور انتهى ، وفي المختصر التفصيل بين الفاسق بالجارحة فتبطل ، وبين الفاسق بالاعتقاد ، فيعيد في الوقت ، قال شارحه : الداودي على المشهور وهو مذهب ابن القاسم في المدونة ، وظاهر كلامه أيضاً سواء كان

⁴⁶² هذا تشدد فيه تكليف المسلم بمشقة عسيرة ، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول : صلوا كما رأيتموني أصلي ، ولم يقل : اجلسوا واحفظوا مني الفرائض والسنن والفضائل ، وبهذا يترجح قول القباب والرسالة .

واليا تؤدي إليه الطاعة ، أم لا ، شيخنا : ويدخل فيه الكاتب لظالم ، ومن يأخذ الراتب من جباية المخزن ، ومن يعطي لزوجته أجرة الحمام ، ومن تخرج امرأته للعرس ، فإن الصلاة خلف هؤلاء باطلة ، ومثلها الشهادة انتهى لكن وإن كان البطلان خلف الفاسق مختار الناظم كالمختصر ، وشهره ابن بزيمة ، فالمعول عليه خلافة كما ذكره أبو العباس القباب على ما نقله [علي الأجهوري] فإنه قال : أعدل المذاهب ألا يتقدم فاسق للشفاعة والإمامة ، على من خلفه إن كان متحفظا على أمر الصلاة ، وهذا مرتضى التونسي والرخمي وابن يونس انتهى ، وشهره ابن رشد قال الشيخ عبد الباقي الزرقاتي : وهو المعتمد ، وما كان للناظم أن يعدل عن المرتضى عنه عند هؤلاء الأئمة إلى تشهير ابن بزيمة ، وقد قال عليه السلام : "صلو خلف كل بر وفاجر"⁴⁶³ ، والمراد بالفاجر هنا هو العاصي المسلم لا الكافر ، وقد صلى عبد الله بن عمر خلف الحجاج ، وكفى به فاسقا ، غير أن غاية الأمر فيه الكراهة كما ذكره في اليواقيت عن الشيخ محي الدين ولم يذكر الناظم الإسلام لأنه أخرى بالنسبة للفاسق ، فلا تصح خلف من تبين أنه كافر ، وتعاد أبدا لقوله في التوضيح ، الأحسن أن لا تعد من شروط الإمامة إلا ما كان خاصا بها ، فلا يعيد الإسلام والعقد ، لأنهما شرطان في مطلق الصلاة 131 أ / غير خاصين بالإمام انتهى ، وكذا الحدث أن تعمد ، وإلا بطلت

⁴⁶³ أخرجه البيهقي في السنة الكبرى 19/4 ط دار المنار / مكة 1994م ، وتأويل مختلف الحديث / ابن قتيبة

عليه وحده والله أعلم ، وشرط كونه غير ذي لحن في قراءته ، فلا تصح خلف لحن ، وهل مطلقا في الفاتحة وغيرها ، أو في الفاتحة فقط قولان ، ومن اللحن عدم التمييز بين الضاد والظاء ، والحاصل أن مما ذكر شيخنا في اللحن ، والذي لم يميز بين الضاد والظاء إن عمدا بطلت صلاته اتفاقا ، وإن كان ناسيا صحت اتفاقا ، وإن كان عاجزا فإن كان الحال والاستقبال فصحيحة اتفاقا ، وإن كان في الحال لا في الاستقبال ، وكان الوقت متسعا ، ووجد من يعلمه ، وهو محل الخلاف ، يعني الذي أشار إليه في المختصر انتهى ، وفي [التائي] يجب عليه في هذه الحالة التعليم إن أمكن ، وإلا الائتمام ، كما قالوا في العاجز عن الفاتحة انتهى ، ومن شرطه كونه غير ذي اقتداء يعني بغيره ، أي مأموم ، فمن أتم بمأموم أي صلى خلفه بطلت صلاته دون من أتم به ، وصورة ذلك كما في الشارح " رجل قام يقضي ركعة ، فاتته قبل الدخول مع الإمام ، فاتم به مسبوق آخر مثله ، فتبطل صلاة هذا المأتم بالمأموم ⁴⁶⁴ دون من أتم به ، ثم هذه الشروط المتقدمة ، شرط في صحة الإمامة مطلقا في الجمعة وغيرها ، ويزاد لصحة الإمامة في الجمعة شرطان آخران ، أشار الناظم إليهما بقوله في جمعة حر ، فلا تصح إمامة عبد في جمعة ، وكذا في العيد إذ لا جمعة عليه ، ولا عيد

قال الشارح : وفي [الخطاب] عن اللخمي⁴⁶⁵ ما يفيد صحة إمامته في العيدين مع الكراهة ، قال وهو في التهذيب والأم ، واغتر بعضهم بقول المدونة : لا يؤم في الجمعة لأنه لا جمعة عليه ، ولا عيد ، فتوهم أنه لا يؤم في العيد كالجمعة ، وأنت ترى المدونة ، وإنما ذكر العيد فيها تعليلا ، لا إثباتا لكونه لا يؤم فيه ، فافهم والله أعلم .

مقيم فلا تصح خلف مسافر ما لم ينو إقامة أربعة أيام فأكثر ، فإن
131 ب / نواها لزمته الجمعة بالتبع للمستوطنين ، فله أن يؤم فيها ، قاله الشارح ، ونحوه لشيخنا فإنه قال في تقريره : يشترط في الإمام أن يكون ممن تجب عليه ، وتتعد به ، وأما إذا كان ممن تجب عليه ، ولا تتعد به كمن كان على ثلاثة أميال فأقل من البلد فهل تصح إمامته أم لا ؟ قولان ، وأما إذا كان مسافرا فإنه لا يؤم إلا أن ينوي إقامة أربعة أيام فأكثر انتهى ، قلت : وهذا مقيد بما إذا لم تكن الإقامة من أجل الصلاة ، وإلا فلا تصح ، وظاهر ما قدمته عن الشارح وشيخنا من أنه إذا نوى إقامة أربعة أيام تصح إمامته ولو سافر قبل كمالها لحدوث أمر عليه ، وهو كذلك نص عليه بعض شراح الرسالة فإنه قال : إذا نوى المسافر إقامة أربعة أيام ، وصلى بهم ، ثم سافر قبل كمال الأربعة أيام لأمر حدث عليه ، فالصلاة صحيحة انتهى .

⁴⁶⁵ هو : أبو الحسن علي بن محمد الرعي اللخمي ، كان فقيها مشاركا في الأدب قرأ على ابن محرز ، وأخذ عنه المازري ، وغيره ، له تعليقات على المدونة واختيارات خرجت عن المذهب ، قيرواني الأصل نزل سفاقس بها توفي 498 وقيل 478 / انظر الديباج / 203 والأعلام 4 / 328 .

تنبيه

قال أبو القاسم المشدالي في تكميله حواشي الوانوشي على المدونة :
 المفهوم من قوة كلامهم كونه بشرا ، فلو فرضنا جنيا مؤمنا ، فهل تصح
 الصلاة خلفه أم لا ، قال صاحب أحكام الجان : تصح لأنه مكلف ،
 والرسالة تناولهم انتهى ، وقد يقال : يلزم من صحة إمامة جبريل حيث
 صلى بالنبي ﷺ إمامة الجان قياسا أحرويا ، لأنه إذا صح مع عدم الرسالة
 فأحرى معها على القول بأنه لم يرسل للملائكة ، وما يقال من أنا لا نسلم
 وجود الصلاة من جبريل ، بل هو معلوم بما صورته صورة الصلاة بخلاف
 الظاهر قاله [التائي] ، وقد سئل بعضهم عن حد الجن فقال : هو حيوان
 هوائي ناطق ، من شأنه أن يتشكل بأشكال مختلفة .

قلت : وفي اليواقيت : يجب الإيمان بالجن بإجماع أهل السنة
 والجماعة سلفا وخلفا على إثباته مع نطق القرآن ، وجميع الكتب المنزلة بهم
 وهم من الخلق الناطق ، يأكلون ويتناكحون ، ويتناسلون ، قال تعالى :
 132 أ / ﴿ وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ ﴾⁴⁶⁶
 قيل هي نار الشمس ، وقيل هي نار الصواعق ، وقد أقدرهم الله تعالى
 على التشكل بأي صورة شاءوا ، كما سخر لنا أشكال الناس ، فيراهم
 الناس على تلك الصورة كالملك وإلا فأجسامهم أدق من الهواء في سرعة

النظر ، ولذلك دقت أجسامهم عن أبصارنا ، وفي الجنة بعكس ذلك ، فنراهم ولا يرانا إلا الخواص منهم فإنهم يرونا كما يرى الخواص منا الجن ، فإن قلت فما الدليل على دخول الجن الجنة ، فالجواب قد سئل عن ذلك ابن عباس رضي الله عنهما ، فمكث سبعة أيام حتى اطلع على قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ ﴾⁴⁶⁷ فقال : هذا دليل على أن الجن يدخلون الجنة ، قال الضحاك : ويتابون على أعمالهم كالإنس ، وقال سفيان ثوابهم مجاوزتهم النار خلاصا ، ثم يقال لهم كونوا ترابا ، وأكثرهم لا يعتقدون البعث ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾⁴⁶⁸ انتهى من اليواقيت⁴⁶⁹ .

قال ومجالستهم غير محمودة لأن الغالب عليهم الفضول كالإنس الفسقة ، ولأنهم أجهل العالم الطبيعي بالله تعالى وصفاته ، فلا يحصل لمن جالسهم منهم بالله علم ، وربما تكبر ، ومن تكبر مقتة الله تعالى⁴⁷⁰ .

وقد أطلال الشيخ محي الدين الكلام على عشرة الجن في الباب الخامس والخمسين من الفتوحات ، فليراجعه من أراد والله أعلم .

⁴⁶⁷ - [الرحمن: 74] .

⁴⁶⁸ - [الجن: 7] .

⁴⁶⁹ بتصرف كثير من اليواقيت 134/1 وما بعدها .

⁴⁷⁰ اليواقيت بتصرف كثير 138/1 وما بعدها .

[من تركة إمامته]

166 وَيُكْرَهُ السَّلَسُ وَالْقُرُوحُ مَعَ * بَادٍ لغيرِهِمْ وَمَنْ يُكْرَهُ دَعُ
وَكَلَّاشَ لِي وَإِمَامِيَّةً يَلَا * رَدًّا يَمَسْجِدٍ صَلَاةً تُجَلَّى
بَيْنَ الْأَسَاطِينِ وَقَدَّمَ الْإِمَامُ * جَمَاعَةً بَعْدَ صَلَاةٍ ذِي الْإِزَامِ
وَرَاتِبٍ مَجْهُولٍ أَوْ مَنْ أَتَى * وَأَغْلَفَ عَبْدٌ خَصِيَّ ابْنِ زَنَا
وَجَازَ عَيْنَيْنِ وَأَغْمَى الْكَنْ * مُجَدِّمٌ خَفَّ وَهَذَا الْمُكْنُ

ولما فرغ من شروط الصحة شرع في شروط الكمال فقال : ويكره
السلس والقروح السائلة ، أي إمامة صاحب السلس والقروح للسلام من
ذلك بناء على أن الرخصة لا تعدى محلها ، قال في القاموس " القرح بالفتح
ويضم ، عض السلاح ونحوه مما يخرج بالبدن ، أو بالفتح الآثار ، وبالضم
132 ب / الألم " ⁴⁷¹ مع بالسكون للوزن ، ياد أي إمامة البدوي عربيا
كان أو عجميا لغيرهم من الحاضرين ولو في سفر ، قال مالك : لا يؤم
الأعراب في حضر ولا سفر ، وإن كان أقرأهم ، قال بعضهم : ووجه
الكراهة خوف الطعن بأنه ليس فيهم من يصلح للإمامة ، أو لتركه الجمعة
والجماعة غالبا انتهى ، وقوله لغيرهم راجع إلى الثلاثة كما أشرنا إليه مزجا

⁴⁷¹ ترتيب القاموس / الطاهر الزاوي 582/3 ط 1980/3 الدار العربية للكتاب .

، ووجه الكراهة ظاهر ، فإن ساوى في وصفه فلا كراهة كما هو ظاهر الروايات ، ومن يكره دع أي اترك إمامته استحباباً لأنه مكروه فقط ، وكلامه محتمل في جميع من تكره إمامته ، ويحتمل فيمن تكرهه الجماعة .

وعلى الثاني حمله في شرحه الصغير ، وهو أقرب ، وسواء كرهته الجماعة ، أو من يلتفت إليه منهم ابن حبيب : يكره للرجل أن يؤم قوما وهم له كارهون ، أو أكثرهم أو ذو الفضل منهم ، ولو قلوا انتهى ، قال شيخنا : ولو واحدا .

وفي الحديث " خمسة ليس لهم صلاة : المرأة الساخط عليها زوجها ، والعبد الأبق من سيده حتى يرجع ، المصارم الذي لا يكلم أخاه فوق ثلاثة أيام ، ومدمن الخمر ، وإمام قوم يصلي بهم وهم له كارهون . ذكره السمرقندي في تنبيه الغافلين ⁴⁷² ، ثم قال عقبه بوصفه بكراهية القوم على وجهين إن كانت كراهيته لفساد فيه أو كان لحانا للقرآن ، وهم يجدون غيره أو في الجماعة من هو أعلم منه ، فهو الذي يكره أن يؤمهم ، وإن كانت كراهيتهم له لأنه يأمر بالمعروف فيبغضونه ، أو للحسد ، وليس في الجماعة أعلم منه ، فكراهيته باطلة ويجب أن يؤمهم برغم أنفهم انتهى ، ويكره ما كالأشل أي إمامته وهو يابس اليد يخرج أو غيره ، وأدخل الكاف أقطع اليد وشبهها فيما عدا الأعرج فلا كراهة في إمامته إذا كان عرجه خفيفا ،

⁴⁷² تنبيه الغافلين 225 ، وقال محققه ضعيف جدا فيه علتان الأولى جوبير متروك ، والثانية الانتطاع بين الضحاك بن مزاحم وعبد الله بن زيد . .

ولكن غيره أولى ، ووجه الكراهة نقص كل منهما ، وظاهر كلامه سواء 133 أ / قدر على وضعها في الأرض أم لا ، وقيد شيخنا الكراهة بما إذا لم تباشر الأرض ، وإلا فلا كراهة ، ومثله لابن فرحون فيهما أي الأقطع والأشل ، وحكى ابن عرفة ذلك في الأشل ، ومثله في التوضيح ، وكذا إمامة بلا ردا للمرتدين وإلا فلا كراهة ، وتقدم قدره طولا وعرضا ، وهذا إذا كان بمسجد ، وإلا فلا كراهة في تركه ، قال في المدونة أكره لأئمة المساجد الصلاة بغير رداء ، لخروجه بذلك عن هيئة الوقار ، وأحب أن يجعل على عاتقه عمامة إن كان مسافرا ، أو في داره انتهى .

ثم استطرد الناظم فذكر الثلاثة أثناء شروط الكمال وإن لم تكن منها لمشاركتها لها في الحكم وهو الكراهة ، فقال : صلاة تجتلى بين الأساطين ، وهي السواري ، وإذا اضطر لذلك لضيق المسجد فلا كراهة ، قاله في المدونة ⁴⁷³ ، وثانيها صلاة قدام الإمام لغير ضرورة أيضا ، وإلا فلا بأس بها ، وقيده بعضهم بما إذا كان خلف الإمام طائفة ، وإلا فلا تصح صلاته ، والمذهب أنها لا تبطل مطلقا ، قاله شيخنا ، جماعة أي وثانيهما إقامتها ثانيا في مسجد أو ما يقوم مقامه مما جرت العادة بالجمع فيه بعد صلاة إمام ذي التزام ، أي راتب ، قال في الرسالة : " ويكره في كل مسجد له إمام راتب أن تجتمع فيه الصلاة مرتين " ⁴⁷⁴ انتهى ، وظاهر كلام الناظم

⁴⁷³ لعل علة الكراهة في الصلاة بين الأساطين لأنها تقطع الصفوف من جهة ، ولأنها المكان الذي توضع فيه الأحذية عادة من جهة ثانية .

⁴⁷⁴ من الرسالة 35 .

الكراهة ، ولو صلى الراتب وحده وهو كذلك ، وظاهره أيضا ولو أذن له الإمام وهو كذلك ، وفهم منه أن من ليس له إمام راتب لا كراهة في الجمع فيه ثانيا ، وكذلك إذا كان راتبا في البعض ، فلا كراهة في الجمع في التي لم يكن راتبا فيها ، وفهم من قوله جماعة أن الواحد لا يكره له أن يصلي وحده بعد الإمام الراتب ولا قبله وهو كذلك ، قال اللخمي : ما لم يعلم تعمله مخالفة الإمام بتقديم أو تأخير انتهى ، وحيث قلنا بكراهة الجمع بعد 133 ب / الراتب فيستحب لهم الخروج ليجمعوا بغيره إلا بأحد المساجد الثلاثة بها أفذاذا لفضلها مع الأفراد على غيرها جماعة ، وقيده في المختصر بما إذا دخلوها ، وإلا صلوا جماعة بغيرها ، وبحث بعضهم فيه قائلا : إن كانت الصلاة فيها أفضل ترجحت مطلقا ، وإلا فالعكس ، ولم يعلم من كلام الناظم حكم العكس ، وهو ما إذا جمع غير الإمام الراتب قبله ، فهل له ذلك أم لا ؟ ! .

والحكم فيه أن له الجمع ثانيا إذا جمع بغيره قبلا بغير إذنه ، ولو كان ممن له عادة بالنيابة عنه ، لأن الحق في ذلك له دونه ، فإن أذن فليس له ذلك ، قاله [التتائي] وقيده في المختصر بما إذا لم يؤخر كثيرا عن وقته المعتاد ، وإلا فليس له الجمع إذا جمعوا والله اعلم .

ثم شرع في بعض شروط تكراهه للراتب دون غيره فقال : وراتب في الإمام مجهول حاله في العدالة والفسق تكراهه إمامته ، أما من غير ترتب فجائزة ، وهكذا في التي بعده ، أو إمامة من أبنا على الترتب لا على غيره

وليس المراد به من يؤتى في دبره وإن فسر بذلك بدخوله في الفاسق ، وقد تقدم أنه لا تصح خلفه بل هو أرذل الفاسقين ، وإنما المراد به من كان موصوفاً بذلك ثم تاب ، وحسنت توبته ، وبقيت الألسن تتكلم فيه بما مضى ، ويحتمل أن يكون المراد به المتهم بذلك فقط ، وفسر بالذي يتكسر في كلامه كالنساء ، ومن به علة في دبره بحيث يشتهي ذلك وبالضعيف العقل ، وكذا أغلف بالغين المعجمة ، وبالقاف بدلها ، وهو من لم يخشَ لنقصه سنة الختان ، وظاهره تركه لعذر أو لا وهو كذلك نص عليه ابن هارون ، متعباً لنقل ابن الحاجب قولاً ينفي الكراهة مطلقاً ، عبد الملك من تركه لغير عذر لم تجز إمامته ولا شهادته انتهى ، قاله [التائي] ، كذا 134 أ / عبد وخصي تقرأ بغير تنوين للوزن وهو بفتح الخاء وجمعه خصيان وخصية بكسرها وهو من قطع ذكره أو أتياء ومقطوعهما معا هو المحبوب ، وكراهة ترتبه الإمامة أحروية بالنسب للخصي وسل الأتئين كقطعهما وقطع الحشفة لقطع الذكر على الراجح كما يفيد كلام [الخطاب] . وحكم خصاء ما يؤكل جائز لما فيه من صلاح لحومها من غير كراهة ، ونهى النبي ﷺ عن خصاء الخيل ، قيل نهى تحريم لأن ذلك ينقص القوة ، ويذهب النسل منها ، مع أن المقصود منها الركوب ، وأما البغال والحمير فيجوز خصاؤها كما قاله ابن يونس ، إذ ليس فيهما إعانة على الجهاد ، وقال أيضاً : الفرس يكلب يجوز خصاؤه ، وحكوا الإجماع على تحريم خصاء الآدمي والله أعلم .

وكذا ابن زنا ووجه الكراهة في الجميع خوف تعرض النفس للقول فيهم ، وذلك أن الإمام درجة شريفة ، وموضع رفعة وكمال يتنافس فيها ، ويحسد عليها ، فلا ينبغي أن تكون إلا لمن لا يطعن فيه ، وهؤلاء تسرع إليهم الألسن ، وربما تعدى الطعن لمن يؤتم بهم ، وهذا في الفرض ، ويلحق بهم السنن المؤكدة كالعيدين ، وأما في نحو التراويح ، فلا كراهة في ترتبهم فيهن على أن الكراهة في العبد مطلقة ، كما قاله شيخنا راتبا أولا ، وتقدم عن الشارح أنه يؤم في العيد مع أنه لفظ المدونة ، وقد علمت ما فيه مما نقله [الخطاب] عن التهذيب ، مما يفيد ترجيح إمامته فيه مع الكراهة وعليه اقتصر بعضهم والله أعلم .

ثم شرع في الأمور الجائزات ، رفعا لما يتوهم من البطلان بما قدمه فقال : وجاز عني أي الاقتداء به وهو من له ذكر لا يمكن به جماع لشدة صغره أو دوام استرخائه لأنه مما يخفى غالبا ولا يدخل على الناس بإمامته شيء ، وذكره لئلا يتوهم نقص بالنسبة للفرج ففارق الخصى وجاز أعمى 134 ب / كذلك ، لاستنابة رسول الله ﷺ ابن أم مكتوم بضعة عشرة مرة ، يؤم الناس حين خروجه ﷺ في غزواته ⁴⁷⁵ والبصير أفضل لتوقيه للنجاسة لرؤيته ، وقيل إن إمامة الأعمى أفضل ، وقيل هما سواء ، نقل هذه الأقوال الثلاثة ابن ناجي في شرح المدونة ، عن ابن بشير قال : وهو فرع غريب قل من يحفضه انتهى ، ورجح شيخنا إبراهيم الأول .

⁴⁷⁵ على سبيل المثال انظر سنن أبي داود / ك الصلاة 503 .

وجاز الكن وهو الذي لا يستطيع إخراج بعض الحروف من مخارجها أصلا ، أو يخرجها مغيرا ، وقيل الذي لا تثين في قراءته ، وهو جنس تحته أنواع لا نطيل بها ، فلتنظر في محلها ، وظاهر كلامه سواء اللمكنة في الفاتحة ، أو في غيرها ، وفي الجلاب : لا بأس في إمامته إن كان عادلا ، ويقوم حروف الفاتحة ، وظاهره أيضا كانت لكنته في محل قراءته أم لا ، وجد غيره أم لا ، وحكى ابن عرفة كراهة إمامته مع وجود غيره ، وظاهره أيضا. قلت لكنته أو كثرت ، وحكى ابن عرفة كراهة إمامته مع وجود غيره ، وظاهره أيضا قلت لكنته أو كثرت ، وحكى ابن العربي جواز قليلها دون كثيرها والله أعلم .

ومجذّم خف جذامه ، ولم ينتشر بحيث يضر بمن خلفه ، إلا فلا يؤم غيره ، ولينحى ، فإن أبى جبر ، وينبغي أن يلحق به الأبرص لكراهة النفوس لذلك طبعاً ، وأنظر هل المراد بالشدة التي ينحى معها كونه بينا ، وهو ما تحقق جذاما كما ذكره في الخيار لأحد الزوجين أم لا ؟ .

وهذا القدر الذي ذكرته من شروط الإمامة ، وأحكام صلاة الجماعة هو القدر الممكن اللاتق بمثل هذا الموضوع للمبتدئين ، وإلا ففروع الباب كثيرة ، محله المطولات ، فلتنظر فيها ، ولتقتصر على ما ذكره طلبا للاختصار ، وقد رمى بك على الطريق ، وهو غاية التحقيق ، ستكفيك من ذلك المسمى إشارة ، ودعه مصونا للجمال محبباً ، على أن في

الاقتصار كفاية لمن اقتصر عليه ، وما قل وكفى خير مما كثر وألهى والله
الموفق بفضله .

[تصرف المأموم مع الإمام]

- وَالْمُقَدِّي الْإِمَامَ يَتَّبِعُ خَلَا * زِيَادَةَ قَدْ حَقَّقَتْ عَنْهَا اِعْدِلًا
- وَأَحْرَمَ الْمَسْبُوقَ فَوْرًا وَدَخَلَ * مَعَ الْإِمَامِ كَيْفَ مَا كَانَ الْعَمَلُ
- مُكَبَّرًا إِنْ سَاحِدًا أَوْ رَاكِعًا * أَلْفَاهُ لِأَفِي جُلْسَةٍ وَتَابَعَا
- إِنْ سَلَّمَ الْإِمَامُ قَامَ قَاضِيًا * أَقْوَالُهُ وَفِي الْفِعَالِ بَآئِيَا
- كَبَّرَ إِنْ صَحَّلَ شَفَعًا أَوْ أَقْلَ * مِنْ رُكْعَةٍ وَالسَّهْوِ إِذْ ذَاكَ احْتَمَلُ
- وَيَسْجُدُ الْمَسْبُوقُ قَبْلِي الْإِمَامَ * مَعَهُ وَبَعْدِيَا قَضَى بَعْدَ السَّلَامِ
- أَذْرَكَ ذَاكَ السَّهْوَ أَوْ لَا قَيَّدُوا * مَنْ لَمْ يُحْصَلْ رُكْعَةً لَا يَسْجُدُ
- وَبَطَلَتْ لِمُقَدِّي سُبُطِلَ * عَلَى الْإِمَامِ غَيْرَ فَرْعٍ مُنْجَلِي
- مَنْ ذَكَرَ الْحَدَّثَ أَوْ بِهِ غَلَبُ * إِنْ بَادَرَ الْخُرُوجَ مِنْهَا وَتَدَبُّ
- تَقْدِيمُ مُؤْتَمٍ يَتِمُّ بِهِمُوا * فَإِنْ أَبَاهُ انْقَرَدُوا أَوْ قَدَّمُوا

135 أ / والمقتدي بالإمام مفعول مقدم بقوله تتبع ، وفاعله المقتدي أي يجب على المأموم أن يتبع إمامه في جميع أفعال الصلاة ، خلا زيادة منه فيها قد حقت تلك الزيادة ، أي تحقق انتقاء موجبها ، أي تحقق المأموم انتقاء موجبها ، يريد على نفسه ، وعلى إمامه على المشهور ، كما نقله شيخنا عن الشيخ سالم السنهوري ، وقال بعضهم عن نفسه فقط عنها أي الزيادة ، إعدلا ، ولا يتبعه فيها ، ويسبح له ، ويجب على الإمام الرجوع أيضا ، إذ لا خلاف أن المصلي إذا قام للزيادة بعد كمال فرضه أنه مأمور بالرجوع متى ذكر ، فإن تمادى مع علمه بطلت عليه ، وعلى من خلفه إن كان إماما . قال الشارح : وأشار الناظم بهذا البيت والله أعلم إلى مسألة الإمام يقوم لخامسة ، وفصل في المأمومين بين من يتقن انتقاء الموجب ، وبين من لم يتقن ذلك انتهى ، وهو فرض مسألة تتبع فيها غيره ، وإلا فهو عام في كل صلاة رباعية كانت أو غيرها ، وبما ذكرناه فيها يعلم حكم غيره .

وحاصل كلام الناظم بإيضاح أن الإمام إذا قام لخامسة فمأمومه على أربعة أقسام :

أولها : من يتقن أن قيامه لغير موجب لعلمه أن الأربع ركعات التي صلاها لا خلل فيها يلزمه ، يجلس ، فإن تبع الإمام عمدا بطلت صلاته .

ثانيها : من يتقن أنه قام لموجب لعلمه أنه أخل بالفاتحة ونحوها ، أو نسي سجدة من الثلاثة الأول .

ثالثها : من ظن أنه قام لموجب .

رابعها : من شك أنه قام لموجب أم لا ، هذه الأقسام الثلاثة يلزم المأموم الاتباع ، وأحرى المتوهم ، وهذه الأقسام داخلة في مفهوم قوله قد حققت ، فإن خالف عمدا ، ولم يتبعه بطلت صلاته ، وأما إذا كانت مخالفة كل من يتقن انتقاء الموجب ، ولم يتقن ذلك بأقسامه ما أمر به سهوا لم تبطل صلاته ، وحينئذ يأتي الجالس الذي طلب من الاتباع بركعة مطلقا ، 135 ب / سواء قال الإمام قمت لموجب ، أم لا كما في [علي الأجهوري] خلافا لمن خصه بما إذا قال الإمام قمت لموجب ، وهذا إذا لم يتغير ما في يقينه أولا ، ويعيد تلك الركعة المتبع الذي طلب منه الجلوس ، لتيقن انتقاء الموجب إذا قال الإمام قمت لموجب ، والمراد باليقين هنا الاعتقاد الجازم سواء طابق الواقع أم لا ، لا حقيقة ، قاله ابن ناجي ، وهذا واضح حيث لم يتين ذلك ، وإلا فهي صحيحة كما قال [الخطاب] ونصه : إذا تين لمن حكمه وجوب القيام ، فجلس عمدا لموافقه لما في نفس الأمر ، بأن تين له وللإمام عدم الموجب ، وزيادة تلك الركعة فالظاهر صحة صلاته ، ولم أره منصوصا انتهى ، قلت : ونقل محمد عن التبصرة ما يفيد ذلك فانظره ، قال : وأما من حكمه الجلوس فقام عمدا ، ثم تين أن الإمام قام لموجب ، فإن صلاته تصح عند محمد ، وهل تنوب له تلك الركعة عن ركعة الخلل ، وهو ظاهر عبارة ابن المواز أو يقضيها ؟ قولان انتهى .

وهذا كله في العمد ، وأما إذا تبعه جهلا متأولا وجوب الاتباع ، فهل تبطل صلاته ، وهو الجاري على المشهور من إلحاق الجاهل بالعامد ، أولا

تبطل ، وهو ما اختاره اللخمي ، واعتمده في المختصر ، قال شيخنا وهو المذهب : وهل هو خاص بما إذا قال الإمام قمت لموجب ، فإن لم يقل ذلك فإن صلاته لم تبطل ، وهو ما نقله [علي الأجهوري] عن شيخه وغيره ، قال وهو الظاهر من كلام اللخمي : وهو جار فيما إذا قال الإمام قمت لموجب أو لم يقل ذلك ، وهو ما عليه [الخطاب] ، فإنه ذكر أن صلاته صحيحة مطلقا انتهى ، وبقيّة تفصيل المسألة ينظر في محله ، فإن ذكره هنا غير لائق بالموضوع .

وأحرم المسبوق قائما إذا دخل فوجد الإمام يصلي فورا ، أي بلا تأخير ، وأنظره لو أخره هل يمنع ذلك أو يكره ، ودخل مع الإمام كيف ما كان العمل ، أي كيف ما وجده ، قائما ، أو راکعا ، أو ساجدا ، أو 136 أ / جالسا حالة كونه مكبرا تكبيرة أخرى زيادة على تكبيرة الإحرام وجوبا يعود بها للركوع إن كان أو للسجود كما قال إن ساجدا أو راکعا ألفاه أي وجده لا إن وجده في جلسة بفتح الجيم ، أو في قيام سواء كانت الجلسة الأولى أو الثانية ، ولا يكبر إلا تكبيرة الإحرام فقط ، ويجلس بغير تكبير ، وقوله تابع نبه به على أن المسبوق تلزمه متابعة الإمام فيما دخل معه فيه ، كان ذلك مما يعتد به هذا المسبوق كالركوع أم لا كالسجود ، وهو معطوف على أحرم ، أي أحرم المسبوق ، وتبع إمامه خليل في مختصره ، وكبر المسبوق بركوع أو سجود بلا تأخير لا للجلوس ، وقام بتكبير إن جلس في ثانية ، إلا مدرك التشهد ، وقضى القول ، وبني الفعل ، وركع من

خشى فوات ركعة دون الصف الأول إن ظن إدراكه قبل ركعة يدب كالصغير لآخر فرجة قائما ، أو راكعا ، أو جالسا انتهى .

وظاهره أنه لا يحسب الصف الذي هو فيه ، والذي يدب إليه ، وسواء كانت الفرجة عن يمينه ، أو عن يساره ، أو أمامه ، ثم إن سلم الإمام ، قام المسبوق للإتيان بما فاتته حال قوله قاصيا أقواله على ما فاتته ، فيكون ما أدرك منها مع الإمام آخر صلاة ، فيبقى أولها ، وفي الفعال بانبا على ما أدرك منها مع الإمام ، ويجعلها أول صلاته ويأتي بآخرها .

وصورة ذلك رجل أدرك مع الإمام ركعة من العشاء مثلا ، فإذا سلم الإمام قام فيأتي بركعة بأم القرآن ، وسورة جهرا ، لأنه يقضي الأقوال ، أو الركعة الأولى ، كذلك فاتته وهي الأولى للإمام ، ويشهد عقبها ، لأنه يبني على الفعل ، وقد أدرك ركعة واحدة ، وهذه ثانية ، ثم يأتي بركعة ثانية الإمام بأم القرآن وسورة جهرا أيضا ، لأنه قاض في الأقوال ، وكذلك فاتته الثانية ، ولا يجلس لأنه يبني في الأفعال ، وهذه ثالثة ، ثم بركعة بأم القرآن فقط سرا لأنها كذلك فاتته ، وهي ثالثة الإمام ، رابعة له ، ويشهد 136 ب / ، ويسلم وما ذكره الناظم من التفصيل بين القضاء في الأقوال ، والبناء في الأفعال هو المشهور ، وعليه لا يقنت المسبوق بركعة في الصبح في ركعته ، وقيل يبني فيهما ، وقيل يقضي فيهما ، صورة الأول وهو بان فقط؛ إذا أدرك ركعة من صلاة الظهر مثلا ، فإذا سلم الإمام جعلها أول صلاته فيقوم من غير تكبير ، فيأتي بركعة بأم القرآن وسورة سرا ، وهي ثانية له ،

ويجلس ، ثم يقوم ويأتي بركعتين بأم القرآن خاصة ، ويتشهد ويسلم ، ولا يسجد لنقصان السورة من الركعة التي بنى عليها ، لأن الإمام يحمله عنه ، وصورة الثاني وهو قاض فيهما ، والمسألة بحالها أدرك ركعة من الظهر ، فإذا سلم الإمام قام يقضي صلاة الإمام من أولها ، ويأتي بركعتين بأم القرآن وسورة سرا ويجلس ، ثم يقوم فيأتي بثلاثة الإمام بأمر القرآن ويجلس ، ويجعل التي أدرك مع الإمام آخر صلاته ، ثم يتشهد ويسلم والله أعلم .

ثم إذا قام المسبوق لقضاء ما فاتته ، كبر في قيامه استئنا لا مطلقا ، بل إن - أدرك ورأيت في بعض النسخ⁴⁷⁶ - حصل شفعاً أي ركعتين مع الإمام ، لأن جلوسه وافق محله على المشهور ، وذلك بان يدرك الإمام قائماً في ثلاثة الرباعية ، أو ثانية المغرب ، وكذلك يقوم بالتكبير أيضاً إذا أدرك مع الإمام أقل من ركعة كأن يدركه بعد أن رفع رأسه من الركعة الأخيرة ، أو في التشهد ، لكونه شبيهاً بالمستفتح للصلاة ، ومفهوم الشرط أنه حصل له ثلاث أو واحدة من الرباعية ، أو ثانية فقط من الثنائية ، أو ثلاثة من الثلاثية قام بغير تكبير لأن جلوسه في غير محله ، وإنما هو لموافقة إمامه ، قال ناظم مقدمة ابن رشد :

فمدرك الإشفاع منها كاثنتين * يقوم بالتكبير للبقيتين
ومدرك الأوثار مثل الواحدة * من غير تكبير فخذها قاعدة
إلى أن قال :

⁴⁷⁶ هناك روايتان للمعنى إحداهما كبر إن أدرك شفعاً ، والأخرى إن حصل شفعاً والمعنى لا يختلف .

ومدرك التشهد الأخير * مره بأن يقوم بالتكبير
 137أ / ونبه بقوله : والسهو إذ ذاك احتمل على أن ما يقع من سهو
 للمأموم حين اقتدائه بالإمام ، فإن الإمام يحمله عنه حيث أنه يحمل عنه
 ركعة فأكثر ، ولو نوي الإمام أنه لا يحمله عنه كما تقدم في أحكام السهو ،
 وهذا مقيد لما أطلقه هناك والإشارة بذلك عائدة على الاقتداء المفهوم من
 السياق ، حيث حصل ركعة ، ويلزمه حينئذ سهو الإمام ، ولا يصح عود
 الإشارة على قوله أقل ، لأن من أدرك مع الإمام أقل من ركعة فلا يصح له
 الاقتداء ، فلا يحمل الإمام عنه السهو ، كما لا يلزمه سهو الإمام ، وقوله
 احتمل بمعنى حصل ، وفاعله يعود على الإمام ، أي حمل الإمام السهو الواقع
 من المأموم حالة اقتدائه بإمامه .

وفهم من قوله إذ ذاك أن المسبوق إذا سهى بعد سلام الإمام فإن
 الإمام لا يحمل ذلك عنه وهو كذلك ، بل هو إذ ذاك كالقذ ، وحكمه
 ظاهر ، قاله ابن عرفة ، ولو سلم المأموم ، يظن سلام إمامه ثم رجع قبله
 حمله عنه إمامه ، ولو رجع بعده سلم ، وسجد بعد السلام ، ابن القاسم
 عن مالك يسجد قبله انتهى ، هذا حكم التكبير إذا سلم الإمام ، أما من
 أدرك ثانية الرباعية ، أو الثلاثية فيجلس عليها مطاوعة لإمامه ، فقام
 الإمام أول الثالثة ، فإن المسبوق يقوم بالتكبير ولا إشكال وإن لم يحصل
 شفعاً والله أعلم ، ويسجد المسبوق قبلي الإمام أو معه بالسكون للوزن إذا
 أدرك معه ركعة أو أكثر ، ولو تركه إمامه أو لم يدرك موجب سهوه كما

يأتي ، فإن كان عن ثلاث سنن فتركه الإمام ، وسجده المأموم صحت
صلاته ، وبطلت على الإمام ، وهذا على المشهور ، فإن آخره حتى قضى
من فاتته ، وسجد قبل سلامه ، ففي صحة صلاته قولان ، ثم هذا كله إذا
137 ب / سجد الإمام في محله ، وأما لو أخره بعد السلام فهل يفعله
المسبوق بعد إتمام صلاة نفسه ، أو قبل قيامه لإتمام صلاته ، أو إن كان
على ثلاث سنن فالثاني وإلا فالأول ، وهو ما ذكره ابن ناجي ، أنظر
تحقيق ذلك في محله ⁴⁷⁷ ، وإن كان السجود بعدياً ، قضى سهوه بعد السلام
من صلاته ، وهل يقوم بإتمام صلاته بنفس سلامه الأول ، أو يصير جالسا
حتى يسلم الإمام من سجود السهو قولان ، في الأولوية لا في الوجوب ،
ومذهب المدونة الأول ، واختاره ابن الحاجب ، وهذا إذا أدرك معه ركعة
وإلا فقال في التوضيح ، لا ينظره بل يقوم بنفس السلام الأول انتهى ، فإن لم
يؤخره ، وسجد مع الإمام ، فإن كان عمداً بطلت صلاته ، ولو لحق ركعة
كما قاله الطخيني ، وهو الصواب ، قال ابن ناجي ، وبه الفتوى بتونس ،
وكذا بالجهل عند عيسى ، قال في البيان وهو القياس على أصل المذهب ،
وعذره ابن القاسم بالجهل ،

وإن كان سهواً لم ينظره ، وسجد بعد قضائه ، وإلى استواء إدراك
موجب السهو وعدم إدراكه في ذلك ، وتقييده بما إذا حصل مع الإمام
ركعة فأكثر كما أشرنا إليه مزجاً أشار إليه بقوله : أدرك موجب ذاك

⁴⁷⁷ انظر شرح ابن ناجي على الرسالة 1/199 وفيه اختلافات كثيرة لا ضرورة لها .

السهو الذي سهاه الإمام ، أولا ، كأن يكون في الركعة التي فاتته قيدا أي أئمتنا هذه المسألة ، لأن من لم يحصل مع الإمام ركعة كاملة بسجديتها لا يسجد مع الإمام قبلها ولا بعديا ، ومهما سجد بطلت صلاته على ما سبق ثم إنه لو سجد مع الإمام القبلي ، ثم سهى بعد مفارقتة لأنه يسجد لسهوه ثانية عند ابن عبد السلام ، وقال ابن الماجشون⁴⁷⁸ : يكفيه الأول ، ويلغز بها على المشهور فقال : مصل يسجد لسهوه في صلاته مرتين ، ولو ترتب عليه قبلي من جهة نفسه ، وبعدي من جهة إمامه ، أجزأه القبلي والله أعلم .

138 أ / وبطلت الصلاة لمقتد بمبطل داخله على محذوف تقديره بسبب حصول أمر مبطل للصلاة على الإمام ، بمعنى أنه إذا بطلت صلاة الإمام سرى البطلان لصلاة المأموم ، فتبطل أيضا لارتباط صلاته بصلاة إمامه ، وقوله غير فرع يصح جره على البدلية مما دخلت عليه الباء ، ونصبه على الحال منه والله أعلم ، منجل أي ظاهر كظهور العروس المجلوة على منصتها ، وهو من ذكر الحدث في أثناء صلاته أو به أي الحدث غلبة أي أثناءها فإنها تبطل به على الإمام دون المأموم ، وما في الحقيقة فرعان ، والخطب سهل ، وأشار إلى ما بعد هذا الكلام إلى قول الفقهاء : كل ما بطلت به صلاة الإمام ، بطلت به صلاة المأموم ، إلا في ذكر الحدث ، أو

⁴⁷⁸ هو عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون كان فقيها فصيحا دارت عليه الفتوى في أيامه ، وكان مفتي أهل المدينة في زمانه ، تفقه بأبيه ومالك بن أنس توفي سنة 212 وقيل غير ذلك / انظر : الديباج المذهب 6/2 وما بعدها .

غلبته ، وإن لم يكن جامعا لجميع المسائل التي تبطل على الإمام فيها وحده ،
بأنه إنما يتكلم على رؤوس المسائل بترك ما فيها من تفصيل وغيره ، اعتمادا
على غيره وطلبا للاختصار اللائق بهذا الكتاب إذا لا يلزم في المختصرات ،
بل ولا بالمطولات أن تذكر جميع المسائل ، ولتقتصر على ما ذكره الناظم إذ
الكلام عليها يطول ، ولسنا بصدد ، فمن أراد الوقوف عليها فلينظرها في
محلها ، ثم قيد بطلانها على الإمام وحده بقوله : إن يادر الإمام الخروج
منها أي الصلاة بنفس ما وقع له ذلك ، بحيث لم يفعل شيئا من الصلاة بعده ،
فإن لم يبادر الخروج فإنها تبطل على المأموم أيضا ، لاقتدائه بمحدث
متعمد للحدث ، وندى للإمام تقديم مؤتم من مأموميه ، أدرك ما قبل تمام
الركوع ، وإلا بطلت عليهم دونه ، وإن جاء بعد العذر فكأجنبي يتم بهم
الصلاة ، وإن بركوع أو سجود ، فلن أباه وانصرف ولم يستخلف واحدا
منهم ، فهم مخيرون ، إن شاءوا انفردوا أي صلوا أفذاذا كلهم أو بعضهم
بإمام ، أو قدموا واحدا منهم أو أكثر يكمل بهم الصلاة ، ظاهره ولو أشار
إليهم بالانتظار ، وهو كذلك كما في المختصر ، هذا ظاهر كلامه وعليه
حملة الشارح ، وكلام المختصر يحتمل الجواز والاستحباب ، قال شيخنا :
والاستحباب أقرب أي استحباب تقديم من يتم بهم عند عدم استخلاف
الإمام ، قلت : ويحتملها كلام الناظم أيضا بأن يحمل قوله انفردوا على
الجواز ، وقوله أو قدموا أن يتم بهم على الاستحباب ، إذ الحكم على أحد
الأمرين بالجواز لا يستلزم مثله في الآخر كما يظهر من عبارات أهل المذهب

لكن هذا وإن كان صحيحا في نفسه فهو بعيد من كلام الناظم والله أعلم .
وفهم من قوله وإن أباه انفردوا إلخ ، أنهم لا يتقدم أحد المأمومين بغير تقديم
من الإمام ، ولا المأمومين ، وأنظر وهل يكتفى بواحد في التقديم أم لا ،
والظاهر الأول أيضا ، وأنظر إذا تقدم من غير تقديم ما حكم صلاته هو ،
والظاهر البطلان ، لأنه في حكم المأمومية حينئذ والله أعلم .

ثم هذا في غير الجمعة ، وأما فيها فلا بد من الاستخلاف ، لأنها لا
تصح إلا جماعة ، والإمام شرط فيها ، فإن استخلف بعضهم غير من
استخلفه الإمام ، كما تصح للسابق منهما إذا قدموا ، والبعض صلى خلف
من استخلفه الإمام فإنها تصح لمن يقتدي بالإمام الذي استخلفه الإمام ،
كما تصح للسابق منهما فيما إذا قدموا إمامين ، وتبطل على الباقيين كما
أشار إليه بعض شراح المختصر .

ولما أنهى الكلام على القاعدة الثانية من قواعد الإسلام وهي الصلاة
شرع في الكلام على الثالثة وهي الزكاة فقال :

كتاب الزكاة

كتاب الزكاة

وهي لغة النمو ، يقال زكا المال إذا نما ، وسميت بذلك وإن كانت تنقصه حسا لنموه في نفسه عند الله تعالى ، وقيل غير ذلك ، ولها ألفاظ مختلفة وردت في الشرع منها الصدقة ، ومنها الحق ، ومنها الإنفاق ، ومنها 139 أ / العفو ، وكلها في القرآن ، وشرعا عبارة عن مال مخصوص يؤخذ من مال مخصوص إذا بلغ قدرا مخصوصا في زمان مخصوص ، يصرف في جهة مخصوصة .

وهي واجبة بالكتاب ، في غير ما آية منه ، ولقوله ﷺ بني الإسلام على خمس⁴⁷⁹ ، وذكر منها الزكاة ، وقوله في حديث معاذ حين أرسله إلى اليمن : "إنك ستأتي قوما أهل كتاب ، فأخبرهم بأن الله قد أوجب عليهم خمس صلوات ، وذكر رمضان ثم الحج ثم قال : فإن هم أطاعوك فأخبرهم أن الله قد أوجب عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم ، وترد على فقرائهم"⁴⁸⁰ الحديث ، وبالإجماع لاتفاقهم على تكفير من جحدها .

وفرضت بالمدينة في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر ، وقيل في الرابعة ، وقيل قبل الهجرة أوبعدها .

⁴⁷⁹ متفق عليه من حديث ابن عمر / تلخيص الحبير / ابن حجر / ت : عبد الله هاشم اليماني / 2 / 186

حديث 873 ط المدينة المنورة 1964 .

⁴⁸⁰ صحيح البخاري 2 / 505 حديث 1331 .

[شروط وجوب الزكاة]

وتجب بخمسة شروط : الإسلام ، والحرية ، وملك النصاب ، ومرور الحول فيما لا يخرج من المعدن ، ومجيء الساعي إلا أنه معدوم في زماننا ، وفيه خلاف في المذهب ، وعدم الدين في العين إذا كان سابقاً ، وأما دين طراً بعد الحول فلا يسقطها قاله الباجي ، وسواء كان الدين دين زكاة أم لا حالاً أو مؤجلاً ، وكذا مهر زوجته ، ولو في عصمته ، ونفقة الوالدين إن حكم بها حاكم ، ومثلها نفقة الولد إن تسلفها .
ولما كان المأخوذ منه الزكاة ثلاثة أنواع ، أخذ يتكلم على ذلك فقال :

181 **فُرِضَتِ الزَّكَاةُ فِي مَا يُرْتَسَمُ * عَيْنٍ وَحَبٍّ وَثَمَارٍ وَتَعَمُّمٍ**
فِي الْعَيْنِ وَالْأَنْعَامِ حَقَّتْ كُلُّ عَامٍ * يَكْمُلُ وَالْحَبُّ بِالْإِفْرَاقِ يُسْرَامُ
وَالثَّمَرُ وَالزَّيْبُ بِالطَّبِيبِ وَفِي * ذِي الزَّيْتِ مِنْ زَيْتِهِ وَالْحَبُّ يَفِي

فرضت الزكاة فرض عين فيما يرتسم ، أي فيما يرسم ويكتب ، والمراد فيما يزكى في قوله عين ، وحب ، وثمار ، ونعم ، والمراد بالعين الذهب والفضة وهي وما بعدها بالجرب بدل من ما في قوله : فيما ، ويصح فيها الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره ، وهو أي الزكاة عين إلخ ، ويدخل في زكاة العين زكاة المعدن ، إلا أنه لا يشترط فيه ما يشترط فيها

من كمال الحول ، وفي قدرها الخمس ، والمراد معدن العين ، وأما غيره فكالعروض ، وكذلك زكاة العروض كان مالها مديرا ، أو محتكرا .

139 ب / والحبوب أنواع يأتي تفصيلها إن شاء الله تعالى ،

والثمار: الثمر والزبيب ، والنعم ثلاثة أنواع ، إبل وبقر وغنم ، بأنواعها ، في العين ، وفي الأنعام بأنواعها ، حققت أي وجبت في كل عام يكمل وينتضي لأنه شرط في وجوبها ، لكنه معتبر بأصله لا بتمامه ، لأن حول ربح المال حول أصله كما سيأتي للناظم ، وظاهر كلامه إذا أخرج زكاته قبل كمالها لا تجزي ، وهو كذلك ، لكن المشهور كما في [أحمد زروق] الإجزاء إن كان بالقرب ، وإن لم يجز وهو رخصة لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه قال : وهل القرب بشهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر أو نصفه أو خمسة أيام أو ثلاثة أيام أقوال انتهى .

فائدة

سمي الحول عاما لعموم الشمس فيه ، حتى قطعت الفلك ، وسمي حولا لتحول الأحوال فيه ، وسمي سنة لتسنية الأشياء فيها أي تغيرها انتهى ، و وجبت في الحَبِّ بالإفراك ، ويرام تميم ، أي إذا امتلأ أو اشتد وذاك عند استغنائه عن الماء ، وهو المراد بالإفراك كما قاله ابن إدريس ، وحقت في الثمر والزبيب بالطيب ، وإن لم يكمل الحول في الجميع ، ويخرج من حبه سواء أكله أو باعه حيث كان يجف ، وإلا فمن ثمنه كغلب

مصر ، ورطبها ، ويخرجان إذا حل بيعهما لحاجة أهلها ، نخلة ، وأما أكثر من نخلة ، فإن اتحدت في الجفاف جاز ، وإلا فلا ، فإسقاط نقصها تغليباً لجانب الفقراء .

وكفى الخارص الواحد ، فإن اجتمع أكثر من واحد واختلفوا فيؤخذ بقول الأعراف منهم إذا كان التخريص بزمان واحد ، وإلا أخذ بقول الأول فإن لم يكن فيهم عارف ، فمن كل يؤخذ جزء ، وإن زادت على تخريص عارف فالأحب الإخراج كما في المدونة ، وحمل على ظاهره ، وعلى الوجوب ، قال شيخنا ، وهو المذهب ، وأما إن نقصت عن تخريص العدل فإن تبث النقص بالبيئة العادلة عمل بها ، وإن لم تنقص الزكاة ، ويعمل 140 أ / بتخريصه لا بما وجدت عليه ، هذا الذي تجب به الفتوى لأنه لم يتبين خطأ الخارص لاحتمال كونه من أهل التمر ، ولا يقبل قول ربها في نقصها ، لاحتمال كون النقص منه ، قاله الجلاب .

ومقتضى التعليل أنه لو تحقق النقص من خطأ المخرص لنقصت الزكاة قاله بعض شراح المختصر ، وأعلم أن ما ذكره الناظم من أن الوجوب في الحبوب بالإفراك ، وفي الثمار بالطيب هو الشهور ، وعليه فلو مات قبل الإفرا والطيب فلا شيء على وارثه إذا لم يصر له في حصته نصاب ، لانتقال ذلك له قبل تعلق الزكاة به ، ويحسب عليه ما تصدق به من ذلك إلا أن ينوي به الزكاة ، أو استأجر به على الحصاد والدراس والجذاذ ، ولقط الزيتون ، وما كان أجره قتا أي حزماً أو مكبلاً ، أو جزءاً كالثلث والربع لمن

يحصده له لأن ذلك بمعنى الإجارة ، فيحصبه ليزكى عليه ، ولا يحسب لقط اللقاط ، وهو حلال لمن أخذه إذا تركه على أن لا يعود عليه قاله [أحمد زروق] كآكل الطير ، وأما لاقط الحصاد الذي يلقط وراءه ، فهو من جملة الإجارة يحسبه ويزكيه ، ولا يحسب ما تأكله الدابة في درسها لمشقة الاحتراز ، وقيده شيخنا بما إذا لم يعتمد ذلك ، وإلا حسب ، وكل ما تأخذه الظلمة لا زكاة فيه ، على ربه لأنه كالجائحة قاله السوداني ، وكذلك وجبت في الحب في الزيت كالزيتون لكنها تخرج من زيت إذا بلغ حبه خمسة أوسق⁴⁸¹ ، ولو لم يبلغها زيت ، كما قال : والحب نفي أي بالنصاب ، إذ هو المعتبر كما صرح به في الرسالة ، والجملة حالية قال في المدونة : والزيتون ، وحب الفجل⁴⁸² يؤخذ من زيت ، وكذلك الجلبجلان ، فإذا كان قوم لا يعصرون الجلبجلان ، وإنما يبيعونه حبا للزيت فأرجو إذا أخذ من حبه أن يكون خفيفا انتهى نقله [التائي] ابن عرفة : وكون 140 ب / المعتبر في الزيتون كيله ، نص اللخمي عن المذهب ، والصقلي عن السليمانية انتهى ، وظاهر كلام الناظم : ولو باعه وهو كذلك على المشهور ، ويسأل المشتري عن قدر ما يخرج إن وثق به ، وإلا فأهل المعرفة

⁴⁸¹ نصاب الحبوب وفقا لتقدير الشيخ عطية صفور رئيس لجنة الفتوى بالأزهر في 25 أغسطس 1991م ، وجدده على رأي الأحناف 978،5 كيلو جراما . وعند غيرهم 652،32 كيلو جراما . // أنظر : تعريفات ومصطلحات فقهية في لغة معاصرة / د . عبد العزيز عزت عبد الجليل 115 ط1/1999 دار النشر للجامعات / مصر . وانظر فقه الزكاة / د . يوسف القرضاوي 1/ 372 وبالتقريب يحسن أن يقال إنه 653 جراما بحبر الكسر في الجرام .

⁴⁸² نوع من الحبوب منقرض في عصرنا ، قال عنه ابن حزم إنه يستعمل في الإضاءة .

عند ابن القاسم كما في المدونة ، وهو خلاف قول الرسالة ، فإن باع ذلك أجزاءه أن يخرج من ثمنه إن شاء الله ، قال بعض شراحها : إنما قال إن شاء الله لضعف هذا القول ، ومنهجه من قال : إنما ذلك لقوة الخلاف فيه كما في [أحمد زروق] ، وفهم من كلامه أن ما لا زيت له لا يخرج الزكاة من عينه وهو كذلك ، وإنما يخرج من ثمنه ، قاله في المختصر ، وثن غير ذي الزيت يعني كزيتون مصر .

تنبيهات

الأول : المطلوب إخراج زكاة كل مال منه ، فإن أخرج من غيره ففيه تفصيل حاصله إن أخرج العين عن الحرث والماشية اجزأ مع الكراهة ، وأما إن أخرج العرض عنهما أو عن العين ، فلا يجزي ، وكذا إخراجهما أي الحرث والماشية عن العين ، ومثله إخراج الحرث عن الماشية ، وعكسه ⁴⁸³ ، وقد نظم ذلك العلامة [علي الأجهوري] فقال :

العين عن حرث وعن ماشية * تجزي زكاة مع كره مثبت
والعرض لا يجزي عن الأنعام * والعين والحرث فلا ملام
كالحرث والأنعام عن عين وذا * المرتضى وغير هذا نبذا

⁴⁸³ العين هي الذهب والفضة ، وبعملة العصر تشمل النقود ، ولو لم تكن من الذهب والفضة ، والحرث مراد به الحبوب التي تجب فيها الزكاة ، والماشية هي النعم بصورة عامة ، وهي واضحة في الشرح ، والعروض كل شيء مملوك فهو عرض من متاع الحياة الدنيا التي لا يدخلها كيل ولا وزن وليست من الأنواع السابقة .

كذلك الحث عن الأنعام * وعكسه وهو جلي سام .
وهو تفصيل عجيب قل أن تجده مجموعا هذا الجمع فله دره نفعا
الله به ويعلمه .

وفي شرح القرطبية لأحمد زروق بعدما ذكر أنواع المأخوذ منه الزكاة
وزكاة كل مال ما نصه ، فإن أخذ الساعي ، القيمة جبرا أجزأت في
الجميع إن شاء الله ، وإن أطاع بدفعها لجائر ، أو لخارجي لم تجزه بخلاف
ما إذا أخذوها منه كرها فإنها تجزي على المشهور انتهى ، قال ابن العربي:
141 أ / ولا ثواب له انتهى ، لكن قيده بهرام في صغيره بما إذا علم أن
الإمام أخذها ليصرفها ، وأما إن علم أنه أخذها لنفسه فلا تجزه انتهى .

[الأنواع التي تجب فيها الزكاة]

الثاني اعلم أن الزكاة تجب في عشرين نوعا يشكل جميعها كلام الناظم
من قوله والحب إلخ ، وهي ثلاثة أنواع :
إما حب لا زيت فيه ، وإما حب له زيت ، وإما ثمر الأشجار .

[ما يخرج من حب]

أما الحب الذي لا زيت فيه فأربعة عشر: القمح ، والشعير ،
والسلت ، ويعرف بشعير النبي ، وتضم هذه الثلاثة لبعضها بعضا .
والعلس ، والدخن قيل هو القصب كما في [الخطاب] ، والذرة ،
فسرها بعضهم بالبشم ، والأرز وهو معلوم ، ولا يضم بعض هذه الأربعة
لبعض ، ولا إلى الثلاثة الأولى .

ومن الحبوب أيضا القطان السبعة وهي : الجلبان ، واللوياء ، والفول
والعدس ، والحمص ، والترمس ، والباسيلاء ، وتضم هذه القطان السبع
لبعضها بعضا في الزكاة ، لأنها جنس واحد فيها ، وفي البيوع أجناس كما
هو مبين في محله .

[حبوب يخرج من زيتها]

أما الحبوب التي لها زيت فأربعة : السمسم ، [والجلجلان] ،
وحب الفجل الذي له زيت ، والقرطم ، والزيتون ، وهذه الأربعة أجناس
لا تضم لبعضها بعضا ولا لما قبلها .

ومن الحبوب الثمار وهي إثنان ، التمر ، والزبيب ، ولا ضم بينهما ،
وتضم أنواع الثمر لبعضها ، وأنواع الزبيب لبعضها ، فهذه عشرون لا تجب
الزكاة في غيرها ، ونضمها العلامة [علي الأجهوري] فقال :

قمح شعير وزبيب سلت * ثمر مع الأرز ودخن ذرة
وعلس ثم القطان عدس * ولوبيا وحمص وترمس
بسيلة والفول والجلجلان لا * كرسنة وقيل منها واعتلا
وضف لها الزيتون حب القرطم * برو فجل مثلها مع سمسم
وعلس حب طويل باليمن * وشبه بر خلقه يا من فطن
هذا الذي فيه الزكاة تجب * لا غيرها فاحفظ فهذا المذهب

انتهى .

ولو حذف الناظم الثمر وما بعده ، واستغنى بشمول الحب له
141 ب / ما ضره ، ولكن مراده البيان الكامل ، والتنصيص على أعيان
المسائل ، وسيأتي للناظم أنه لا زكاة في العسل والخضر ، والفواكه
والله أعلم .

[المقدار الواجب إخراجه]

ولما أنهى الكلام على ما تجب فيه الزكاة ، شرع في بيان القدر المخرج من الزكاة ، وبيان النصاب من ذلك فقال :

184 وهي في الثمار والحب العشر * أو نصفه إن آلة السقي يجر خمسة أوسق نصاب فيهما * في فضة قل مائتان درهما عشرون ديناراً نصاب في الذهب * ورُبُّ العشر فيهما وجب

وهي بكسر الهاء ، وضميره للزكاة مراد بها الاسم ، وهو الشيء المعطى في الزكاة ، وفي الثمار والحب بأنواعهما ، العشر كاملاً وإن بأرض خراجية على المشهور ، يريد إذا سقي بغير مشقة كالسيح ، وهو ما يشرب بالعيون وماء السماء ، والبعل ، وهو ما يشرب بعروقه بدليل ما بعده ، ولو اشترى السيح ، أو أنفق عليه على المشهور كما في المختصر .
أو نصفه أي العشر ، إن آلة السقي يجر الماء إلى الثمار والحبوب ، يعني أن السقي بمشقة كالدواليب ، والدلاء ، والأيدي ابن عرفة : فيما سقي بواد جرى عليه بنفقة نصف عشر أول عام ، وعشر ما بعده ، ابن بشير : ظاهر النص العشر مطلقاً ، فلو جهل وأخرج عن زرع الآلة العشر وله زرع آخر ، فأجاب بعض بأنه لا يحسب ما زاد عن زكاة الأول في الثاني ، بل يخرج ما وجب فيه ، ويرجع على الفقهاء بالزائد ، كما يرجع من

دفع الكفارة والزكاة لغير مستحقها ، وكمن أثاب على صدقة ظانا اللزوم انتهى .

هذا إذا سقي بأحدهما على انفراد ، وأما إذا سقي بهما فعلى حكمهما إذا تساويا أو تقارباً ، وأما إذا كان أحدهما أكثر من الآخر ، فهل يغلب الأكثر أولاً ، ويعطى كل حكمه ؟ قولان مشهوران ذكرهما في المختصر ، وهل المراد بالأكثر ، الأكثر مدة أو سقياً ، وإن قلت مدته قولان رجح كل منهما ، والمراد بالأكثر الثلثان فما فوقهما أي بأن تكون مدة السيق أو بالآلة الثلثين فما فوقهما ، أو عدد ذلك ، وموضع المسألة زرع واحد والله أعلم .

142 أ / خمسة أوسق⁴⁸⁴ جمع وسق وهو بالكيل ستون صاعاً⁴⁸⁵ ، والصاع أربعة أمداد⁴⁸⁶ بمده عليه السلام وقدره بالوزن ألف وست مائة رطل بالبغدادى ، كل رطل مائة وثمانية وعشرون درهماً ، مكيال كل درهم خمسون وخمسا حبة من الشعير الوسط مقطوع من طرفيه ما امتد خارجاً عن خلقته ، وذلك نصاب فيهما أي الحبوب والثمار ، معتبر في الحبوب بعد التنقية والتصفية ، وفي الثمار بعد الجفاف واليبس وصورته إلى الحالة التي بقي عليها .

⁴⁸⁴ سبق تحديد النصاب وفقاً لميزان العصر ، وتوضيح التفاصيل بميزان العصر عند غير الأحناف على الوجه التالي :

⁴⁸⁵ الصاع 2،1744 كيلو جراماً .

⁴⁸⁶ المد 00،544 جراماً .

والنصاب في فضة قل مائتان درهما⁴⁸⁷ شرعي كل درهم خمسون وخمسا حبة من الشعير الوسط وعشرين دينارا شرعيا نصاب في الذهب في كل دينار اثنان وسبعون حبة من الشعير الوسط ، قاله الشارح انتهى .
ونقل [أحمد زروق] عن المحقق ابن غازي أن وزن الدينار الشرعي بحب القمح ستة وستون حبة قال ولا أدري من أين نقله إلا أنه رجل محقق انتهى .

وربع العشر فيهما ، أي الذهب والفضة وجب وإن لعبد أو مجنون لأن الزكاة من خطاب الوضع لا من خطاب التكليف ، ويخاطب وليهما بإخراجها ، والذي ارتضاه اللقاني في النصاب من دراهم مصر المسماة بالأنصاف ستمائة وستة وستون نصفاً وثلاث نصف أن كل عشرة أنصاف ثلاثة دراهم ومن القروش البندقية عشرون قرشاً لأن كل قرش وزنه عشرة دراهم ومن أبي طاقة اثنان وعشرون ومن الريال والكلب⁴⁸⁸ اثنان وعشرون وربع ، والنصاب من الذهب الشريفي والإبراهيمي والبندقي أربعة وعشرون دينارا إلا خمسة قرايط وثلاث قيراط وخمس ثلث قيراط انتهى⁴⁸⁹ .

⁴⁸⁷ 200=590,8 جراما من الفضة .

⁴⁸⁸ الكلب عملة كانت متداولة في ذلك التاريخ وهي تقود عليها صورة كلب ولعلها من دولة أوروبية /انظر

رحلة الناصري ، ضمن الحاجة / د: علي فهمي خشيم 97 ط1 دار الفكر / طرابلس 1974 .

⁴⁸⁹ هذه التفاصيل تتعلق بعملات أصبحت في ذمة التاريخ فلا تكلف نفسك عناء البحث فيها .

[زكاة عروض التجارة والدين]

187 والعرض ذو التجر ودين من أدار * قيمتها كالعين ثم ذو احتكار
زكي لقبض ثمن أو دين * عينا بشرط الحول للأصلين

ثم شرع في زكاة العروض بشروط كونها للتجارة والدين فقال والعرض ذو التجر بشرط الإدارة بدليل ما بعده ودين من أدار أي أن عرض 142 ب / تجارة المدير ودينه قيمتها - أي قيمة أفراد كل منهما - كالعين ، فتزكي تلك القيمة إذا بلغت النصاب بنفسها أو بإضافة غيرها لها ، والمعنى أن المدير يقوم بعروضه عند كمال الحول بما تساوي حينئذ ، وبما جرت العادة أن تباع به من ذهب أو فضة ، ويزكي تلك القيمة ، وكذلك يقوم ديونه التي له على غيره بما يجوز أن تباع به ، ويزكي تلك القيمة بشروط التقويم المذكورة في محلها فلا نطيل بها فلتراجع فيه .

[زكاة التاجر المحتكر]

ثم ذواحتكار زكى لقبض ثمن في بيع عرض أو قبض دين له أصل ، لعام واحد وإن بقي أعواما ، حال كون المقبوض منهما عينا ، فإن قبض عرضا فلا زكاة فيه بشرط كمال الحول للأصلين ، أي لأصل الدين والعرض . واحترزنا بقولنا له أصل عما لا أصل له ، كدية الجرح والهبة فإنه يستقبل به حولا بعد قبضه ، ولو فر بتأخيرته ، وإن كان عن إجارة أو عرض معاد فقولان ، بالاستقبال بعد قبضه أو عدمه ، فيزكيه لما مضى من الأعوام ، ذكرهما في المختصر .

ومحلها حيث آخر قبضه فرارا ، والاستقبال به حولا من يوم قبضه اتفاقا ، والمذهب من القولين أنه يستقبل به من يوم قبضه ولو أخره فرارا كما في [علي الأجهوري] ، والفرق بين المدير والمحتكر أن المدير هو الذي لا يستقر بيده شيء عين ولا عرض ويبيع بما وجد من الربح ، أو برأس المال ، وذلك كأصحاب الحوانيت والجلالين للسلع من البلدان ، والمحتكر هو الذي يرصد بسلعته الأسواق فلا يبيع إلا بالربح الكبير ، وهما وجهان للتجارة .

[عروض القنية والحلي]

وفهم من كلامه أن العرض الذي ليس للإدارة ولا للاحتكار وهو الذي يملكه الإنسان لينتفع به لا للتجارة كداره ، وعبيده ، وخدامه وفرسه وأثاث داره وثياب لباسه وفراشه ونحو ذلك لا زكاة فيه وهو كذلك ، 143 أ / وهذا هو المعبر عنه بعرض القنية وكذلك الحلي لا زكاة فيه مطلقا ، سواء كان لرجل أو امرأة اتخذه للكرء ، أو للباس كان ممن يحرم استعماله أولا ، كما يفيد بعض شراح المختصر ، ومقتضى كلام الباجي أن المشهور فيما اتخذه الرجل من الحلي للكرء الزكاة إلا أن يكون من حليه المباح له انتهى ، وكذلك إذا اتخذه للمرأة يتزوجها بعد أو للجارية يشتريها بعد أو للبت له إذا كبرت أو وجدت فتجب الزكاة فيه على الراجح عند مالك وابن القاسم خلافا لأشهب قاله [الخطاب] ⁴⁹⁰ بخلاف المرأة إذا اتخذه لذلك فلا تزكيه وأما إذا حبسته ، ولم تنوبه شيئا فذكر اللخمي في الرجل أنه يزكيه وهو الراجح ولم يذكره للمرأة ، وأما إذا اتخذه لا للباس ولا للكرء ولا للعارية ولكن عدة للدهر إذا احتاجت لشيء باعتها فعليها

⁴⁹⁰ نص الخطاب في المسألة : " اعلم أن الزكاة تسقط عن حلي الرجل في وجه واحد باتفاق وهو ما إذا اتخذه لزوجته أو أمته أو ابنته أو خدمه أو ما أشبه ذلك إذا كانت موحودة واتخذته لتلبسه الآن وكذلك خاتمه الفضة وحلية لسيفه ومصحفه . وتجب في وجه واحد باتفاق وهو ما إذا اتخذه للتجارة ويختلف فيما عدا ذلك مما سيأتي وتسقط الزكاة عن حلي المرأة في وجهين باتفاق وهو ما إذا اتخذته للباسها أو لابنة لها لتلبسه الآن وتجب في وجه باتفاق وهو ما إذا اتخذته للتجارة / مواهب الجليل 2 / 299 ط دار الفكر

زكاته و لو اتخذته أولاً للباس فلما كبرت نوت إذا احتاجت لشيء باعته و
أنفقته فقد قيل لا تزكيه ، وإنني أرى عليها زكاته احتياطاً ، راجع شرح
[علي الأجهوري] .

[زكاة النعم]

[لإبل]

ثم شرع في زكاة النعم مبتدئاً بالإبل لكونها في الحديث كذلك فقال:

- 189 في كل خمسة جمال جذعة * من غنم بنت المحاضر مقتعة
في الخمس والعشرين وأبنة اللبون * في سبعة مع الثلاثين تكون
سباً وأربعين حقة كفت * جذعة إحدى وسبعين وفست
بناً لبون سبعة وسبعين * وحقان واحد وتسعين
ومع ثلاثين ثلاث أي بنات * لبون أوخذ حقيقتين باقيات
إذا الثلاثين ثلثها المائة * في كل خمسين كملاً حقة
وكل أربعين بنت للبون * وهكذا ما زاد أمره يهون

في كل خمسة جمال بكسر الجيم جمع جمل شاة من الغنم جذع أو جذعه أو ثنية صرح بذلك في الرسالة والجلاب ، ولا يشترط الثنية في ذلك وإن اشترطه ابن القصار وجعله بعضهم ظاهر الرسالة ، من غنم ظاهره مطلقا ضانا كانت أو معزا ، وفي المختصر وشرحه لا بد من كونها ضانا إلا أن يكون جل غنم البلدة المعز منه ، فهو صادق بما إذا تساوي ما في البلد من المعز والضان ، أو كان الضان أكثر من المعز ، ولا ينظر لغنم صاحب الإبل فقط وهي داخلة في غنم البلد لأنها منها فالمعتبر جل جميع ما في البلد 143 ب / من الغنم ومن جملتها غنم المخرج ، وظاهر المختصر أن الذكر والأنثى من المعز حيث كان جل الغنم سواء كما في [علي الأجهوري] ، قال المازري : فإن عدم بمحله الصنفان طوبى بكسب أقرب بلد إليه انتهى فإن أعطى عن الشاة بعيرا فالأصح الإجزاء كما في المختصر لكن بشرطين : الأول أن تكون قيمة البعير تساوي قيمة الشاة فأعلى ، فإن نقصت عنها فلا يجزي ، ثم لا تزال الجذعة من كل خمس من الإبل إلى أربع وعشرين ، فإذا بلغت خمسا وعشرين فتزكى من نوعها ، فتؤخذ عنها بنت مخاض ، كما قال بنت المخاض مقنعة في الخمس والعشرين ، وسميت بذلك لأن الجنين مخض في بطن أمه ، وهي ما أوفت سنة ودخلت في الثانية ، وذلك أن الإبل سنة تحمل ، وسنة تربي مع سنة الحمل تسمى بنتها بنت مخاض ، وفي سنة التربية تسمى بنت لبون ، وما تربي فيه الآن يسمى حوارا أو فصيلا ، فأم بنت المخاض حامل ، وأم بنت اللبون مربية ذات لبن

أو ما في حكمها ، ثم هذا إن وجدت سليمة ، فإن لم توجد جملة ، أو وجدت معيبة فإن لبون ذكر تخفيفاً على المزكي ، لأن بنت المخاض أفضل منه وإن كانت أصغر ، فإن تعذر وجودها أيضاً أتى ببنت مخاض أحب أم كره ، قاله ابن القاسم ، فجعل حكم عدم الصنفين كحكم وجودهما قاله [علي الأجهوري] ولا تزال تؤخذ في الخمس والعشرين فما فوقها إلى خمس وثلاثين ، وتؤخذ ابنة اللبون في ستة مع الثلاثين ، تكون وهي ما أوفت سنتين ودخلت في الثالثة ، وسميت بذلك لأن أمها وضعت حملها فهي لبون ولا بد منها ، وإن تعذر وجودها يكلف ربها بتحصيلها ، ولا يؤخذ عنها حق بخلاف ابن لبون عن بنت المخاض ، قال في الذخيرة ، والفرق أن ابن اللبون يمتنع من صغار السباع ، ويرد الماء ، ويرعى الشجر ، فعادلت هذه 144 أ / الفضيلة الأنوثة ، والحق لا يختص بمنفعة انتهى ولا زال يعطيها في ستة وثلاثين فما فوقها ، إلى خمس وأربعين فإذا بلغت ستاً وأربعين فيها أو فيما فوقها حقه كفت ، وهي ما أوفت ثلاث سنين ، ودخلت في الرابعة ، وسميت بذلك لأنها استحق أن يحمل عليها ، وأن يطرقها الفحل ، وستا قال الشارح : منصوب على نزع الخافض أي في ستة وأربعين إلى ستين ، ثم جدعة ، وهي ما أوفت أربع سنين ودخلت في الخامسة تؤخذ في إحدى وستين ووفت تميم كالتى قبلها ، وهكذا فيما فوقها إلى خمس وسبعين ، ثم بنتا لبون في ستة وسبعين ، وهو منصوب على نزع الحافظ كالذي بعده إلى تسعين ، وحقتان إذا بلغ واحد وتسعين ، وفي ذلك مع بالسكون للوزن

ثلاثين ، الجملة إحدى وعشرون ومائة فما فوقها ثلاث ، أي بنات لبون أو خذ حقتين الخيار للساعي ، إذ هو المأمور في النظم بأخذ الحقتين ، ولذا قال بأقليات بتعد شرعي من الساعي ، وهذا هو المشهور إذا وجد ، أو فقد ، أو تعين أحدهما منفردا ، وقيل يتعين الحقتان ، وقيل بنات لبون ، وفي المختصر كالناظم إذا الثلاثين تلتها المائة أي إذا بلغت مائة وثلاثين فلا يعتبر إلا العشرات ، فعندها يتغير الواجب ، وهو أن في كل خمسين كمالا حقة ، و في كل أربعين بنت لبون ، وهكذا حكمها حيث ما زاد ، أمره لبون ، وهذا قول مالك وهو المشهور ، وقال ابن القاسم يتغير الواجب من زيادة على عشرين بعد المائة ، وقوله كمالا أي كاملة ، حال من خمسين ، وكل بالجر عطف على كل الأول كما أشرنا إليه مزجا .

تنبيه

ضابط يعرف به الواجب من مائة وثلاثين فصاعد أن تنقسم العقود على خمسين ، فإن انقسمت فالواجب عدد خارج القسمة من الحق ، مثاله : مئتان وخمسون على خمسين فالخارج خمس حق ، فإن لم تنقسم 142 ب / كمائة وثلاثين ، ومائة وأربعين ، ومائة وعشرين ، فالع قسم على خمسين ، وأقسم على أربعين ، فإن انقسمت كمائة ، وستين فالخارج صحيحا عدد بنات لبون ، وذلك أربعة ، وإن لم تنقسم إلا بالكسر فالصحيح هو عدد ما يجب بنات لبون ، وكل ربع من الكسر يجعله حقة

من صحيح ، خارجه كمائة وأربعين المقسومة على أربعين بمائة وعشرين ،
 منها منقسمة عليها ، فيخرج ثلاثة ، وينكسر عشرون ، وهي ربعان ،
 فالواجب حقتان وبنت لبون ، وفي المائة وسبعين ثلاثة بنات لبون وحقّة ،
 وفي الثمانين ومائة حقتان ، وبنتا لبون ، وفي المائتين خلاف بسبب أنها
 تنقسم على خمسين وعلى أربعين انتهى " من القلشاني على الرسالة ⁴⁹¹ .

زكاة البقر

ثم شرع في زكاة البقر فقال :

196 عَجَلٌ تَبِيعٌ فِي ثَلَاثِينَ بَقْرًا * مُسِنَّةٌ فِي أَرْبَعِينَ سَطْرًا
 وَهَكَذَا مَا ارْتَفَعَتْ **** * ****

عجل تبيع ذو سنتين على الصحيح في ثلاثين بقرة ، وسمي تبيع لأنه
 يتبع أمه ويتبع قرناه أذنيه ، أو يساوي بينهما ، قال [التائي] ولا يجب غير
 التبيع فلا يجبر المالك على الأثني ، ولا يخير الساعي في أخذه وأخذها
 على المشهور ، انتهى .

⁴⁹¹ راجعت هذه الفقرة على الجزء الذي حققه عمر رمضان العبد ولا يزال مرقونا على الحاسوب ، ويلاحظ أن
 المؤلف تصرف بعض الشيء في النقل مع المحافظة على المراد .

قوله بقر تميز ثلاثين حذف تنوينه وقفا على لغة ربيعة ، والبقر مأخوذ من البقر وهو الشق ، لأنها تبقر الأرض أي تشقها ، قاله الشارح ، ولا يزال يعطى التبيع فيها ، وفيما فوقها إلى تسع وثلاثين ، ثم مسنة ذات ثلاث سنين على الصحيح تؤخذ في أربعين بقرة ، وجملة تستطر صفة لمسنة وهو المسوخ للابتداء بها ، قاله الشارح ، قال مالك : ولا تؤخذ إلا الأنثى ، وجوز ابن حبيب الذكر ، ومن هنا يتغير الواجب ، ففي كل ثلاثين تبع في أربعين مسنة ، وفي مائة وعشرين أربع أو ثلاث مسنات الخيار للساعي كمائتين من الإبل إن وجد أو فقد ، أو تعين أحدهما منفردا ، ابن عرفة : ويعرف واجبها بقسم عقودها فإن انقسمت على أربعين فالخارج عدد 145 أ / مسنات ، وعلى ثلاثين ، فالواجب عدد تبعات ، وعليهما يجيء الخلاف فانكسارها على أربعين يلغي قسمها ، وعلى ثلاثين الواجب عدد صحيح خارجه ، ويبدل لكل ثلاث مركبة مسنة من صحيح خارجه انتهى ، وهكذا حكمها ما ارتفعت في الكثرة .

[زكاة الغنم]

197 ***** ثُمَّ الْغَنَمُ * شَاةٌ لِأَرْبَعِينَ مَعَ أُخْرَى تُضَمُّ
فِي وَاحِدٍ عِشْرُونَ يَتَلَوْنَ وَمِئَةٌ * وَمَعَ ثَمَانِينَ ثَلَاثٌ مُجَزَّئَةٌ
وَأَرْبَعًا خُذْ مِنْ مِئَتَيْنِ أَرْبَع * شَاةٌ لِكُلِّ مِائَةٍ أَنْ تَرْفَعَ

ثم الغنم ضأن كان أو ماعزا ، أو هما معا تؤخذ شاة واحدة ،
جذعة ذات سنة ولو معزا على المشهور لأربعين شاة ، وقال ابن القصار :
تجزئ الجذعة منهما دون الجذع منهما ، وقال ابن حبيب يجزئ الجذع
والجذعة من الضأن بخلاف الماعز ، فلا يجزئ منهما إلا الأشي ، وهو ما
أوفى سنة ودخل في الثانية دخولا بينا كالشهور ، ويراعى في ذلك السنين
القمرية كما قاله الخرشي ، وهذا على المشهور ، وقيل يجزئ ابن ستة أشهر
وقيل ابن ثمانية ، وقيل عشرة ، وإنما لم يقل في كل أربعين كما قال في الإبل
لأن الواجب في الغنم لا يتعدد بتعدد الأربعين بخلاف الإبل ، ولأم الأربعين
بمعنى في ، أو عن ، ولا يزال يعطي شاة عن الأربعين فما فوقها ، إلى مائة
وعشرين ، ثم يعطيها مع - بالسكون للوزن - شاة أخرى ، تظم لها في
واحد وعشرين تَلَوْ مِائَةً فما فوقها إلى مائتين ، وفي مائة وإحدى وعشرين
العدد المذكور مع بالسكون للوزن ثمانين ، الجملة مائتان وشاة ثلاث شياه
مجزئة إلى ثلاث مائة وتسعة وتسعين وأربعاً مفعول مقدم لقوله خذ ، أي خذ

أربعة شياه من مئتين ، أربع كاملة وهي نعت لمئتين ، ثم لا يعتبر بعد ذلك إلا المئون ، ثم لا يزال يعطي أربعاً إلا أن تبلغ خمسمائة ، ففيها حينئذ خمس شياه ، ثم كذلك إلى ست مائة ففيها حينئذ ست شياه ، وهكذا شاة لكل مائة إن ترفع تزده في العدد ، وإن بلغت الألوف .

تنبيه

الواجب في زكاة النعم كلها الوسط ، وإن انفرد الخيار أو الشرار إلا أن يرى الساعي أخذ المعيبة ، أحض للفقراء فله أخذها بخلاف الصغيرة ، لأنها لم تصل لسن الإجزاء كما في المختصر ، [علي الأجهوري] وهذا إذا انفرد الخيار أو الشرار ، وأما إذا وجد الوسط ، فليس للساعي أخذ غيره ، ولو كانت المعيبة أحض للفقراء انتهى ، ولا يؤخذ خيار أموال الناس ، ولا شرارها ، ويحسب كل منهما في المال ، فإن تطوع رب المال ، بسن أفضل من الذي لزمه إخراجها أجزاء ، وهل إن أخذ للفضل شيئاً ، أو أعطى عن النقص وصوب ، أو لا يجزي وشهر ، ويكره ، فإن وقع أجزاء وشهر أيضاً ، أقوال ذكرها [الثاني] .

[زكاة المال النامي]

200 وَحَوْلُ الْأَرْبَاحِ وَنَسْلُ كَالْأَصُولِ * وَالطَّارِ لَا عَمَّا يُزَكَّى أَنْ يَحُولَ

وحول الأرباح جمع ربح ، وهو كما قال ابن عرفة زائد ثمن مبيع تجر على ثمنه الأول ، ذهباً أو فضة حول أصلها ، وحول نسل الأنعام كالأصول أي حول أصله ، وهو راجع لها ، وهو قول الرسالة ، وحول ربح المال حول أصله وكذلك حول نسل الأنعام ، حول الأمهات ، والطاري أي المتجدد لأعما يزكى لكونه دون نصاب ، أو ثمن مقتنى يشترط فيه أن يحول عليه الحول من يوم قبضه إن كان نصاباً ، أو يوم كمال النصاب ، ويستقبل الجميع إليه ، والحاصل أن لنا أربع مسائل ، ثلاث منها تؤخذ من المنطوق ، والرابعة من المفهوم ، الأول إن ربح المال يضم لأصله ، بمعنى أن حوله حول أصله ، ولا يستقبل به حولا من يوم ظهوره على المشهور ، وظاهره سواء كان نصاباً أم لا وهو كذلك ، وفي المدونة قال ابن القاسم من كانت عنده عشرة دنانير ، فتجر فيها ، فصارت برمجها عشرين قبل الحول بيوم فيزكيها تمام الحول ، وربح المال منه ، وحوله حول أصله ، كان المال نصاباً أم لا ، انتهى قياساً على الناج ، لا على الفائدة لاستناده لأصله دونها من باب تقدير المعدوم موجوداً ، وظاهره أيضاً ، ولو كان الأصل ربح دين لا عوض 146 أ / له عنده ، وهو كذلك نص عليه في مختصره ، مثاله : أن يشتري

سلعة بعشرين دينار في ذمته ، ثم يبيعها بعد حول بخمسين ، فإنه يزكي الثلاثين الربح ، ولا يستقبل على المشهور ، وظاهره أيضا ، ولو أنفق الأصل وهو كذلك كما في المختصر أيضا ، وصورة ذلك أن يكون بيده أقل من نصاب عشرة دنانير مثلاً قد حال عليها الحول ، ثم اشترى بخمسة منها سلعة ، وأنفق الباقي بعد الشراء ، فإنه إذا باع السلعة بما يتم به النصاب مع [ما] أنفقه خمسة عشر ديناراً ، فإنه يزكي الجميع لحول الأصل ، وفهم من التقييد بالحول أن الإتفاق إذا كان قبل مرور الحول ، فلا ضم لأن المال المنفق والمشتري لم يجمعهما الحول فافهم .

الثانية : أن حول نسل الأنعام حول أصولها ، أي حول أولاد الأنعام حول أمهاتها ، وظاهره سواء كانت الأمهات نصاباً أم لا ، وهو كذلك ، ويبقى حق الجميع حول الأصل ، ولو حصل النتاج قبل الحول بيوم ، أو بعده ، وقبل مجيء الساعي ، وعده وأخذه ، مثال ما إذا كانت الأمهات نصاباً كأن تكون عنده ثمانون من الغنم ، فلما قرب الحول توالدت حتى صارت إحدى وعشرين ومائة فيجب فيها شاتان كما تقدم ، ومثال ما إذا كانت أقل من النصاب كأن تكون ثلاثين فتوالدت قرب الحول حتى صارت أربعين فتجب فيها الزكاة ، وهي شاة كما مر وإلى هاتين المسألتين أشار ، بالشرط الأول من البيت ، وكلامه رحمه الله مقيد بما إذا كان النتاج من نوعها ، فإن كان من غير نوعها كأن يتولد من الغنم والوحش بأن تضرب فحول الوحش إناث الغنم والعكس فلا يعد النتاج المتولد منهما في نصاب

الزكاة فلا زكاة فيها مطلقاً لعدم تحقق هذا النوع في بهيمة الأنعام ، قاله الشيخ الحضيبي ، وهذا بخلاف الأضحية فإن من أمه أنسية يجرى في 146 ب / الأضحية بخلاف العكس انتهى ، أي فإنه لا يجرى في الأضحية ، قال الخرشي بلا خلاف لأن الحيوان غير الناطق إنما يلحق بأمه ولذلك إنما يسمى يتيماً إذا ماتت أمه بخلاف الآدمي فإن اليتيم فيه من جهة الأب ، وأما الطير فمن جهة الأب والأم معا ، انتهى .

ثم ما ذكره الحضيبي من أن من أمه أنسية يجرى في الأضحية ، أي وأبوه وحشي ، وهو أحد قولين ، لكن ذكر الخرشي في شرحه أن الراجح منهما عدم الإجزاء ، وعلى المحرم الجزاء فيهما انتهى .

الثالثة : ما يطرأ على الماشية أي ما يزداد من المال عليهما ، أي من غير الولادة والريح ، لتقدم الكلام فيهما ، وهو الفائدة المتجددة لا عن مال أصلاً ، كعطية أو ميراث ، أو عن مال غير مذكى ، كئمن العرض المقتنى فإنه يستقبل به حولاً من يوم القبض في الأول ، والبيع في الثاني بشرط كمال النصاب فيهما ، وهذا لقول المختصر : واستقبل بفائدة تجددت لا عن مال كعطية ، أو غير مذكى ، كئمن مقتنى انتهى .

ويحتمل أن يكون مراده بما لا يزكى كونه أقل من نصاب ، وبه قد قدره الشارح .

الرابع : ما يطرأ من الفوائد أي يتجدد بوجه من وجوهها كالإرث والهبة على من يزكى كئمن سلع التجارة فإنه يزكى بحول أصله ، ولكونه

نصاباً فإن الفائدة الثانية تضم لما قبلها ، وتزكى على حوله بشرط كونها من جنس النصاب ، وإن حصلت قبل حوله بيوم ، فإن كانت من غير جنسه كأن يكون عنده نصاب من الإبل ، ويستفيد غنما فلا ضم بينهما ، وإلى هاتين المسألتين أشار بالشطر الثاني ، والله أعلم .

[حكم ما بين الفرضين]

وَلَا يُزَكَّى وَقَصٌّ مِنَ النَّعَمِ * كَذَلِكَ مَا دُونَ النَّصَابِ وَلِئَعْمَ

ولا يزكى وقص بفتح الواو والقاف كما نقله [أحمد زروق] عن الأقفهسي ، ومن رواه بالسكون فهو خطأ ، ونقل عن سند أنه بتسكين القاف عند الجمهور ، وهو لغة من وقص العنق الذي هو القصر لقصوره 147 أ / عن النصاب ، واصطلاحاً ما بين الفرضين من كل النعم ، فلا زكاة فيما زاد على الخمسة من الإبل ، إلى التسع ، ولا في ما زاد على الأربعين إلى تسع وخمسين كذلك في الغنم ، فلا زكاة فيما زاد على الأربعين إلى مائة وإحدى وعشرين ، ولا فيما بين مائة وإحدى وعشرين ومائتين وشاة ، وهذا كما قال الناظم خاص بالنعم ، وأما العين والحب ، فيزكى الزائد منهما على النصاب وإن قل ، وهذا على المشهور ، وقيل إن الأوقاص مزكاة ، وعليه مشى صاحب المختصر ، وحكى [أحمد زروق]

تشهيره ، كذلك ما دون النصاب فلا زكاة فيه ، وليعم هذا الحكم في كل ما يزكى عينا كان أو حبوباً أو نعماً ، ولهذا غاير الأسلوب فأتى بكاف التشبيه .

[العسل والفاكهة والخضر]

202 وَعَسَلَ فَاكِهَةً مَعَ الْخَضَرِ * إِذْ هِيَ فِي الْمَقَاتِ مِمَّا يُدْخَرُ

ولا يزكى عسل ولا فاكهة مع الأخضر كزرايع الخضر والأدوية ،
والتين على المعتمد ، والخوخ والرمان والجوز واللوز ، وأشباهاها / إذ هي أي
الزكاة في المقات مما يدخر بدل من قوله في المقات بدل بعض من كل ، أي
مما يدخر منه ، وهو بالدال المهملة ، قال تعالى : ﴿ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي
بُيُوتِكُمْ ﴾ ⁴⁹² أي الزكاة ، إنما تجب فيما يقات ويدخر للعيش غالباً ،
والفواكه ليست كذلك ، ومن هنا قال ابن وهب ⁴⁹³ لا زكاة في حب الزيتون
من الحبوب ، قال ابن عبد السلام وهو الصحيح على أصل المذهب لأنه
ليس مققاتاً ، قاله [أحمد زروق] لكن المعول عليه خلافه ، وهو ما

⁴⁹² - [آل عمران: 49] .

⁴⁹³ أبو محمد عبد الله بن وهب ثقة بمالك وعبد العزيز بن أبي حازم وابن دينار والمغيرة والليث ابن سعد
وصنف موطأ الكبير والموطأ الصغير وكان مالك يكتب إليه إلى أبي محمد المفتي وقال مالك عبد الله بن وهب
إمام وصحب مالك عشرين سنة وعاش بعده خمس سنين وكان اسن من ابن القسم بثلاث سنين / طبقات
الفقهاء / إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي / ت. خليل الميس / 1 : / 155 ط . دار القلم / بيروت .

ذكرناه آنفاً ، قال [أحمد زروق] لعموم قوله تعالى : ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾⁴⁹⁴ ولعموم قوله ﷺ فيما سقت السماء العشر انتهى⁴⁹⁵ .

[النصاب من أصناف]

203 وَيَحْصُلُ النَّصَابُ مِنْ صِنْفَيْنِ * كَذَّابٍ وَفَضَّةٍ مِنْ عَيْنٍ وَالضَّأْنُ لِلْمَعَزِ وَيُخْتِ لِلْعَرَابِ * وَيَقَرُّ إِلَى الْجَوَامِيسِ اصْطِحَابُ وَالْقَمْحُ لِلشَّعِيرِ لِّلْسُلْتِ يُصَارُ * كَذَا الْقَطَانِي وَالزَّيْبُ وَالْتَّمَارُ

ويحصل النصاب من صنفين أو أكثر إذا لا يشترط كونه من صنف واحد كذهب وفضة من عين يضمنان إذا حصل النصاب منهما معا بالجزء لا بالقيمة ، عشرة دنانير ، ومائة درهم ، ويجوز إخراج الذهب عن الورق⁴⁹⁶ وعكسه ، بصرف وقته ، وتضم الضأن بالهمز وعدمه وهي 147 ب / ذات الصوف للمعز وهي ذات الشعر [أحمد زروق] إجماعاً على ما نقل آخرون ، وعلى المشهور على ما نقل آخرون ، لأن اسم الجنس

⁴⁹⁴ - [الأعام: 141] .

⁴⁹⁵ الذي يقصده المالكية من قولهم : إن الفواكه والعسل والخضر لا زكاة فيه هو أنها لا يخرج من أعيانها زكاة وأما ما تجمع لدى مالكيها من أموال فتزكي زكاة النقود بشروطها كما هو معلوم .

⁴⁹⁶ هو الفضة .

الجنس جمعهما في قوله عليه السلام ففي كل أربعين شاة فهما نوعان لجنس واحد ، وتعطى الزكاة من الأكثر ، وإن تساويا خير الساعي ، وتظم بخت وهي إبل خراسان ضخمة مائلة للقصر ، لها سنامان للعراب ، قال [أحمد زروق] اتفاقا : ومن إبل العرب المعهودة إذ لفظ الإبل في الحديث صادق عليهما ، وتضم بقر اتفاقا ، وهي معروفة إلى الجواميس ، وهي حيوان عظيم في خياشيمه طول ، قالوا إن في دماغه دودة تتحرك دائما ، لا تتركه ينام إلا في بعض الأوقات ، يغض جفنيه في الليل قليلا ، قيل إنه لا ينزو على أمه ، ولا يفارق الماء إلا قليلا⁴⁹⁷ ، وقوله اصطحاب ، مفعول من أجله وقف عليه بحذف التنوين ، أي ضم ما ذكر لأجل الاصطحاب الذي بينهما ، وهو كونهما معا نوعين لجنس واحد ، ويضم القمح - وهو مبتدأ - لشعير ، يتعلق ببصار بعده ، للسلت معطوف عليه بحذف حرف العاطف للوزن ، وبصار بمعنى يصح خبر المبتدأ ، وقد تقدمت الفائدة به مع متعلقه ، والمعنى أن هذه الثلاثة التي هي القمح ، والشعير ، والسلت تضم لبعضها بعضا ، وإن ببلدان ، إن زرع أحدهما قبل حصاد الآخر ، ويخرج من كل ما ينوبه كيف ما كان ، فإن أخرج من غيره ، فإن كان أعلى عن أدنى أجزاء ، وإلا فلا كما في [أحمد زروق] ، وكذا القطاني تضم لبعضها بعضا ، وقد تقدم تفسيرها ، والزبيب كذلك ، والثمار كذلك ، وقد أشرنا إلى

⁴⁹⁷ انظر هذه المعلومات في عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات / زكريا بن محمد بن محمود القزويني / 248

ط5 مصطفى الحلي 1980 و حياة الحيوان / كمال الدين محمد بن موسى الدميري 306/1 وهذا يتصل عن

ابن زهر عن ارسطوط كتاب التحرير 1965 .

ذلك سابقا ، ويؤخذ من الحب كيف كان نوعا أخذ منه ، وإن كان نوعين أخذ من كل بحسبه على أي حال كان ، وأما إن كان أنواعا فإنه يؤخذ من أوسط الأنواع .

[زكاة الخلطاء والشركاء]

148 أ / كل خليطين يزكيان بزكاة مال واحد بشروطها وهي مشهورة لا نعيدها ، ويترادان بالسوية ، ومثل الخلطاء الشركاء ، فيزكون زكاة الخلطة ، قاله ابن يونس ، وكما تكون المشاركة في الماشية ، كذلك تكون في غيرها ، قال في المدونة : والشركاء في كل حب يزكى ، أو ثمر ، أو عنب ، أو ورق ، أو ذهب ، أو ماشية ليست على من لم تبلغ حصته منهم مقدار الزكاة زكاة ، قاله الفيشي على المختصر .

[مصرف الزكاة]

206 مَصْرُفُهَا الْفَقِيرُ وَالْمَسْكِينُ * غَازٍ وَعِثٌّ عَامِلٌ مَدِينٌ

مُؤَلَّفُ الْقَلْبِ وَمُحْتَاجٌ غَرِيبٌ * أَحْرَارُ إِسْلَامٍ وَلَمْ يُقْبَلْ مُرِيبٌ

ثم شرع في من تدفع له الزكاة فقال : مصرفها أي الزكاة ثمانية أصناف كما في آيات : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾⁴⁹⁸ أولها الفقير الذي له شيء لا يكفيه ، وبدأ به تبعاً للآية ، ويعطى منها تمام كفايته إلى مثل ذلك الوقت فقط ، من غير زيادة على ذلك .

وثانيها المسكين الذي ليس له شيء ، فهو أحوج من الفقير ، هذا هو المشهور في تفسيرهما ، ومن شرط المسكين أن لا تكون نفقة واجبة ، على مليء⁴⁹⁹ ، ولا لرجل فقير له ولد مليء ، ولا لصغير فقير له أب مليء ، إذ وجوب نفقتهم وجوباً أصلياً ، أو التزاماً كان ذلك المليء المزكي أو غيره ، فلا تعطى امرأة فقيرة لها زوج مليء⁵⁰⁰ ولا لرجل فقير له ولد مليء ، ولا لصغير فقير له أب مليء ، إذ وجوب نفقتهم ولزومها ، ميرتهم أُملياء ، ولم يصرح الناظم بهذا الشرط اكتفاءً عنه بمفهوم وصف الفقير ، قاله الشارح

⁴⁹⁸ - [التوبة: 60] .

⁴⁹⁹ هو الغني .

⁵⁰⁰ أي غني

في كبره ، ويعطى من غير تحديد ، ولو زاد على غنائه ، ولو لآخر عمره ، كما يفيد كلام بعض شراح المختصر ، وفهم من كلامه أنها لا تعطى للغني وهو كذلك ، إلا أن تكون فيه منفعة للمسلمين كما يفيد كلام سيدي محمد الجنان الفاسي في حاشيته على المختصر ، فإنه قال وفي كتاب الحفيد لابن رشد ، تجوز الزكاة للعلماء ، ولو كانوا أغنياء ، وكذلك من كانت فيه منفعة للمسلمين كالقضاة ، والمفتين ، والمدرسين ، والمؤذنين ، وقال اللخمي 148 ب / : العلماء أولى بالزكاة ولو كانوا أغنياء انتهى⁵⁰¹ ، والحاصل كما قال بعض إن أخذ الصدقة إما طالب أو غير طالب ، فالأول لو كان محتاجا يجوز له الأخذ مطلقا أي من الواجب والتطوع ، وغير المحتاج يحرم عليه مطلقا ، والثاني وهو غير الطالب إن كان محتاجا يجوز له الأخذ مطلقا ، وغير المحتاج يجوز له الأخذ من التطوع لا من الواجب .

فالأصـور ثمانية يجوز إعطاؤها للقادر على الكسب ، ومالك النصاب إن كان لا يكفيه لسنة ، وكفاية سنة ، ودفع أكثر من نصاب لا سيما إن كان مدينا نص على ذلك في المختصر .

وثالثها على ترتيب الناظم ، غار والمراد به هنا المجاهد ، وهو المراد في الآية في سبيل الله ، فتصرف في المجاهدين ، وآلة الحرب وإن كانوا أغنياء ، والمراد بالمجاهد هنا من يجب عليه الجهاد بأن يكون ذكرا ، حرا ، مسلما مكلفا ، قادرا ، ولا بد أن يكون غير هاشمي ، ثم إن محل إعطاؤه حال

⁵⁰¹ الواقع أن المسألة خلافية / أظن بداية الجهد 1/ 276 ط دار المعرفة .

تلبسه بالجهاد ، والظاهر أن التلبس به يحصل بالسفر إليه ، حيث كان يسافر إليه كما في [أحمد زروق] فإن أعطي له وجلس نزعته منه فإن تلفت أتبع بها .

رابعها عتق ، وهو المراد في الآية بالرقاب ، فإن اشتري منها رقيق مؤمن ليعتق ولو كان به عيب ، لأنه أحق بالإعانة ، لا عقد حرية فيه وسواء اشتري كله بالزكاة أو بعضه ، وولاؤه للمسلمين ، لأن المال لهم ، وإن اشترطه له فإن اشترط العتق عن نفسه لم يجزه ولو جعل الولاء للمسلمين راجع شرح [علي الأجهوري] .

وخامسها عامل عليها ، وهو المراد في الآية بالعاملين عليها ، جمع عامل وهو جابها ومفرقها ، ويبدأ على غيره وإن كان غنيا فإن كان فقيرا أخذ بوصف العمل والفقر بشرط كونه حرا عالما بحكمها غيرها شمي وكافر ذكرا بالغا .

وسادسها مدن وهو المراد في الآية بالغارمين وهو من عليه دين شأنه 149 أ / أن يحبس فيه ، ولو كان ميتا إن تدانين لغير فساد أوله وقاب منه وإلا فلا يعطى ، ثم إن محل إعطائها المدن إذا أعطى ما بيده من العين وما فضل من غيرها ، قال شيخنا : وإن كان للمدين دار وجدار فإذا باعه انحط من رتبته ، فإنه يعطى من الزكاة ، ولا يبيع داره وجداره إذا لا فائدة في البيع حينئذ انتهى ، ومثل الدار للحضري بيت الشعر ، وما يحمله من إبل بالعرف للبدوي ، فإن استغنى قبل وفائه فهل ترد منه أولا ؟ ،

تردد في ذلك بعض المتأخرين ، وظاهر كلام الناظم أنهم اشترطوا في المدين أن يكون حرا مسلما ، وهل يشترط أن يكون غير هاشمي كما أشرت في غيره أو لا ؟ ، والذي استظهره [علي الأجهوري] في شرحه أن المدين يعطى منها قائلا إذ لا مذلة عليه في ذلك ، ولأن مذلة الدين أعظم من مذلة إعطاء الزكاة في دينه ، انتهى .

وسابعا مؤلف القلب كما في الآية ، قال الشارح : والمشهور أنهم كفار يؤلفون بالعطاء ليدخلوا في الإسلام ، وفي المختصر مثله ، وصححه بهرام وهو أحد أقوال ثلاثة فيهم ، وقيل ليسلم اتباعهم لكن قال [علي الأجهوري] ، وما مشى عليه في المختصر ليس أرجح الأقوال الثلاثة ، وإنما أرجحها أنهم مسلمون لم يتمكن الإسلام في قلوبهم ، فيؤلفون بالعطاء ليتمكن حب الإسلام من قلوبهم ، وعلى الأول لو أعطي ، ولم يسلم أخذ منه لأنه على معنى لم يحصل ، كذا ينبغي ، انتهى .

وثامنها فقير محتاج لما يوصله كما في المختصر ، غريب أي مسافر وهو المراد في الآية بابن السبيل فإن احتاج لما يتفقه فليس بابن سبيل ، فلا يعطى للغربة ، وإنما يعطى بوصف الفقر ، قاله [علي الأجهوري] ، ويدفع إليه منها قدر كفايته ليستعين بذلك على الوصول لبلده ، وعلى استدامة سفره ، حيث لم يجد مسلفا مطلقا ، أو وجدده وهو عديم ببلده ، ولا يردّها إذا بلغ إلى بلده ، ويصدق في ذلك بغيرمين ، فإن جلس نزعته منه ، 149 ب / كالغازي إلا أنه لا يتبع بها إن تلفت ، فإن وجد من يسلفه

وهو غني ببلده ففي إعطائها له وعدمه - وهو الذي في المختصر - قولان ، وإنما يعطى الغريب إذا كان سفره في غير معصية بشرط كونه مؤمناً حراً ، وينبغي أن يقيد كالذي قبله بكونه غير هاشمي أنه يعطى ما يستغني به في رجوعه ، ولو خرج لقتل نفس ، أو هتك حرمة حيث تاب وخيف عليه الموت ، وأما إذا حصل خوف الموت عليه فقط ، ولم تحصل منه توبة فلا يعطى ، حيث خرج لقتال أو هتك حرمة ، وقال بعض : إن حصول التوبة منه يسوغ الإعطاء ، وإن لم يخف عليه الموت ، كذا ينبغي ، وهذا كله حكم العاصي بسفره ، وأما العاصي فيه فلا ينبغي أن يمنع إعطاؤه كما في التيمم ، والقصر في الصلاة انتهى ، قاله [علي الأجهوري] .

[موضع توزيع الزكاة]

ويجب تفريقها بموضع الوجوب أو قربه مما دون مسافة القصر ، ابن ناجي على المذهب إن لم يوجد مستحق في بلد الوجوب ، أو وجد وفضل عنه كما في المدونة ، ولا تنقل لمن على مسافة القصر فأكثر ، إلا أن يكون أشد فقراً ، فيرسل أكثرها له وجوباً ، بأجرة من الفيء ، لأن في ذلك مصلحة ، وإلا بيعت ، واشتري مثلها ، أو فرق ثمنها ، فإن تلفت لم يضمها ، وأفتى الشيباني بأن الفقير إذا جاء فوق مسافة القصر لبلد الزكاة يعطى ،

وليس من نقلها ⁵⁰² ، وأفتى السيوري ، والغبريني بأنه من نقلها انتهى ، وفي
الأخضرى الكبير ما نصه :

[لا تعطى إلا لمن شمله النص]

يجب على أرباب المال التحفظ من دفع الزكاة لغير أحد الأصناف
الثمانية إلى أن قال : وسفره لأجلها سفر معصية على ما نص عليه العلماء
ولا تجزئ دافعها إن علم ، وكذلك يجب اجتناب ما يفعله بها بعض الجهال
من أهل عصر زماننا من جعل الزكاة أجرة المؤذنين ، والذين يعلمون القرآن ،
150 أ / فبعضهم يذكر ذلك تصرّحاً ، وبعضهم إشارة حتى صار ذلك
فاشياً بالبادية وهو خطأ صراح ، وغلط فاحش ، ونبذ للشرعية ، نسأل
الله العافية انتهى .

قلت وقد اشتهر ذلك بالحاضرة أيضاً لا سيما بهذا الزمان ، وليس
فشوه مختصاً بالمؤذنين والقراء ، بل في جميع الأجراء كما شهدنا ذلك في كثير
من الناس يستأجر أحدهم الأجير للرعي ، أو الحصاد مثلاً ، ويسمى له
الأجرة ، فإذا لم يرضى الأجير يقول له ، نعطيك من الزكاة أو العشر فيرضى
حينئذ ، وذلك ليس بصواب ، ولا يكفي إن وقع على هذا الوجه ، نسأل
الله السلامة .

⁵⁰² المراد أن حالة وصول الفقير لا تعتبر كمثل الزكاة من موضع وجوبها خلافاً للتبريني .

تنبيه

لا يلزم تعميم الأصناف الثمانية ، وتجب نيتها على المزكي ، وهل يجب عليه إعلام الفقير⁵⁰³ بأنها زكاة إذا لم يعلم أو لا يجب قولان وفي [أحمد زروق] ما نصه : النية شرط صحتها كالجمعة ، فإن نواها المعطي ، وقصدها الآخذ صحت اتفاقاً ، وإن لم ينوها المعطي ، وقصدها الآخذ كالسلطان يأخذها من مانعها ، فاختلف هل تجزئ أم لا ؟ ، والمشهور الإجزاء ، وإن نواها المعطي ، والآخذ قصد الغصب ونحوه ، لم تجزه بلا خلاف أعلمه ، وعلى وجوب النية على المعطي إن تاب وجب عليه إعطاؤها ثانية ، وعلى الآخر لا يعيدها إن أخذها الآخذ قاصداً الزكاة ، انتهى من شرح القرطبية ، ويستحب إيثار المضطر ، وأهل الدين على غيرهم ، وإخراجها بطيب نفس لما في ذلك من الثواب ، وإعطاء خيار المال لكثرة فضله ، والإسراع بها لأنه من المبادرة للخير ، وسترها عن العين لأنه بعد من الرياء ، إلا أن يكون أهل الموضع لا يعطونها ، فأظهارها لفضل الاقتداء ، قال تعالى : ﴿ إِن تَبَدُّواْ أَلْصَدَقَاتُ فَنَعَمَآ هِيَ وَإِن تُخَفُّوْهَا وَتَوَتُّوْهَا أَلْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾⁵⁰⁴ ولا يجوز إعطاؤها في حق وجب عليه كدفعها لصاحب

⁵⁰³ نهاية النسخة [بكا]

⁵⁰⁴ - [البقرة: 271] .

150 ب / هدية ثواب ، أو لمن يخدمه لطمع ، ونحو ذلك من دفع مؤنته ، خليل : وهل يمنع إعطاء زوجة زوجها أو يكره تأويلان انتهى ، قال [علي الأجهوري] وأما عكسه فيمنع بلا كلام وعلى هذا ما لم يكن إعطاء أحدهما للآخر ليدفعه في دينه ، أو لينفقه على غيره وإلا فجائز كإعطاء الولد لوالده الفقير قبل الحكم بالنفقة عليه ، ولو لينفقا على نفسه تجزیه لأنها إنما تجب بالقضاء ونحوه في المدونة ، انتهى ، وظاهر قوله أحرار إسلام اشتراط الحرية والإسلام في الأصناف الثمانية ، وهو كذلك إلا في الرقاب ، والمؤلفة قلوبهم ، وأما الرقاب فلا يشترط فيها إلا الإسلام فقط لوصفها بالرق ، قال الشارح : وأما المؤلفة قلوبهم فعلى القول بأنهم كفار يعطون من الزكاة ترغيباً لهم في الإسلام فلا إشكال في عدم اشتراط الإسلام في حقهم ، وأنظر الحرية ، وظاهر التعليل عدم اشتراطها انتهى ، وإذا ادعى الفقير والمسكين الفقر والمسكنة ، صدق ولم يقبل مريب ، أي مرتاب في دعواه من شهادة حال تخالف دعواه ، فيكلف إثبات دعواه ببينة ، وهل يكفي هنا الشاهد واليمين أو لا بد من شاهدين ؟ ، وهل يحلف المدعي بغير ريبة كما في المسألة الأولى ؟ ، أو لا يحلف كما في المسألة الثانية ، ويصدق مدعي عيال إن كان طارئاً ، وتعدر الكشف عنه ؟ ذكره ابن عرفة وغيره كما في [علي الأجهوري] ويحتمل رجوع قوله ، ولم يقبل مريب لجميع ما تقدم أي أن كل واحد من الأصناف الثمانية يصدق في إثبات وصفه إلا لريبة ، وهو ظاهر النظم ، حيث آخره لآخرها ، ويشترط

أن لا يكون من آل عليه السلام ، وقيل والمطلب وهما أخوان ، ولهما أخوان عبد
 151 أ / شمس ، ونوفل ، لكن فرع كل منهما ليس بآل قطعاً كما في
 [علي الأجهوري] ، قال : والمراد ببنوة هاشم ولو بناته انتهى ، لخبر لا
 تحل الصدقة لمحمد ولا آل محمد ⁵⁰⁵ ، قال الشارح : أي الصدقة الواجبة
 والتطوع على المشهور انتهى ، ومثله في فصل الخصائص من المختصر ، لكن
 قال شيخنا في تقريره : المشهور أن آل عليه السلام لا تحرم عليهم صدقة التطوع
 انتهى ، قلت : ونقل [الخطاب] عن ابن مرزوق أنهم أي آل إن لم يعطوا
 ما يستحقونه من بيت المال ، وأضر بهم الفقير يعطون من الزكاة ، وإن
 إعطاءهم أفضل من إعطاء غيرهم انتهى ، أي إذا بلغوا إلى حالة يباح لهم
 أكل الميتة ، وإلا فلا يعطون كذا ذكره الخرشبي عن شرح الموطأ .

تنبيه

وإن صنع من أخذ الزكاة طعاماً فلربها الأكل منه لأن أخذها ملكها ،
 وفي الرسالة لا بأس أن يشرب من لبن ما تصدق به انتهى ، قيل النهي على
 التحريم ، وقيل على الكراهة ، وقيل بالأول في التطوع دون الواجب
 والله أعلم .

⁵⁰⁵ قال الهيثمي : روى الطبراني في الكبير : إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة ، وقال : فيه والد ابن المديني وهو
 ضعيف . / مجمع الزوائد / علي بن أبي بكر الهيثمي 3 / 91 ط دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي بمصر .

زكاة الفطر

ولما فرغ من الكلام على زكاة الأموال بأنواعها شرع في الكلام على زكاة الأبدان وهي زكاة الفطر فقال :

208 فصل زكاة الفطر صاعاً وتجب * عن مسلم ومن يرزقه طلب لئلا
من مسلم بجل عيش القوم * حراً مسلماً في اليوم

فصل ، زكاة الفطر بكسر الفاء خاصة ، وإنما أخرها على الزكاة
للاختلاف فيها ، صاع⁵⁰⁶ كامل إن قدر عليه ، أو جزؤه إذا لم يقدر لخبر
عليه ، إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم⁵⁰⁷ فضل عن قوته وقوت عياله
يومه ، ولو بتسلف ، رجا خلاصه بصاع النبي ﷺ ، وهو أربعة أمداد ،
بمده عليه السلام⁵⁰⁸ ، قال القرافي في التحديد بالصاع من الشارع ﷺ فالزائد
عليه بدعة مكروهة كالزيادة في التسبيح على ثلاثة وثلاثين ، وهذا حيث
تحققت الزيادة ، وأما مع الشك فلا ، قال في القاموس : قال الداودي ما
151 ب / معناه ، إن الصاع الذي لا يختلف فيه أربع حفنات بكف الرجل
الذي ليس بعظيم الكفين ولا صغيرهما ، إذ ليس كل مكان يوجد فيه صاع

⁵⁰⁶ الصاع عند الأحناف 3.262 جراماً تقريباً ، وعند غير الأحناف 2.175 جراماً تقريباً يجبر الكسر في الجرام .

⁵⁰⁷ البخاري 6/ 265 حديث 6858 ومسلم 2/ 75 حديث 1337 .

⁵⁰⁸ المد عند غير الأحناف 544 × 4 = 2,167 جراماً وعند الأحناف 815 × 4 = 3,260 جراماً .

يوجد فيه صاع النبي ﷺ انتهى ، وجريت ذلك ، فوجدته صحيحا انتهى
 كلام القاموس ، وفي الرجراجي وغيره نحوه ، وتجب بالسنة على المشهور
 لخبر الموطأ عن عمر رضي الله عنه ، "فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر
 في رمضان على المسلمين"⁵⁰⁹ ، واستبعد حمل الفرض فيها على التقدير .
 وفرضت في السنة الثانية من الهجرة ، وحدها ابن عرفة بقوله :
 "إعطاء مسلم فقير لقوت يوم الفطر صاعا من غالب القوت ، أو جزئه
 المسمى للجز المقصور وجوبه عليه"⁵¹⁰ وفي الحديث صوم رمضان معلق
 بين السماء والأرض حتى يؤدي زكاة الفطر⁵¹¹ عن كل مسلم ، يتعلق بتجب ،
 وعن بمعنى على ، أي تجب على كل مسلم عن نفسه إن لم يكن عليه دين ،
 وإلا فقولان ، وعن من برزقه أي بنفقته طلب أي المسلم ، وقوله من
مسلم بيان لمن طلب المسلم برزقه أي يخرجها الرجل عن كل مسلم ، يمونه
 بالحكم لقربته كأولاده ، وأبويه الفقيرين ، وخادمهما ، وخادم زوجة الأب ،
 وزوجته وإن ملية على المشهور [أحمد زروق] فإن كان لأب من اثنين
 أو أكثر أخرج عن كل ذلك انتهى ، فإذا كانت الزوجة حنفية ، والزوج
 مالكي ، فهل يخرج عنها مدين من القمح على مذهبها ، أو أربع على

⁵⁰⁹ قال السيوطي في الدر المنثور : أخرجه مالك والشافعي وابن أبي شيبة والبخاري ومسلم وأبو داود
 والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارقطني .

⁵¹⁰ شرح حدود ابن عرفة 148 .

⁵¹¹ ذكره السيوطي في الدر المنثور وقال : أخرجه ابن شاهين في فضائل رمضان وقال حديث غريب جيد
 الإسناد . // برنامج المحدث .

على مذهبه قولان ؟ ، نقلهما [علي الأجهوري] عن الشيخ سلمان البحيري قال : وينبغي أن يكون الراجح منهما اعتبار مذهبه كما إذا اختلف مذهب الصبي الصغير انتهى⁵¹² ، وتلزمه أيضا عن رقيقه ولو مكاتبا وأبقا إن رجي ، ومثله المغصوب ، وفي وجوبها على من له عبد لا يملك غيره روايتان ، ولا تلزمه عن عبد عبده ، ولا عن عبد عليه مثله ، ولا 152 أ / عن أجيره ، ولو استأجره بمؤته ، بجل عيش القوم والباء للتبويض بمعنى من جل عيش أهل البلد قال في المختصر من معشر⁵¹³ أو اقط لكن ليس من مراده من جميع ما يجب فيه العشر ، بل المراد هنا شيء خاص وهو القمح ، والشعير ، والسلت ، والدخن ، والذرة ، والأرز ، والشمر ، والزبيب ، والتاسع الإقط ، وإن كان العلس قوت قوم أخرجت منه كما في الرسالة يعني مع عدم غيره ، والحاصل إذا كانت هذه ثقتات فينظر إلى الغالب منها ، وأما إذا لم تثقت بل اقتاتوا غيرها ، فإذا وجدوا شيئا منها فلا بد من الإخراج منه ، وأما إذا لم يوجد منها شيء ، فلينظر إلى الغالب مما يقتاتونه علسا أو غيره .

- | | |
|-----------------------|----------------------------------|
| زكاة فطر من شعير ثمر | * أرز ودخن ذرة والبر |
| واقط سلت وزبيب حيثما | * توجد إن منها اقتيات عدما |
| لا غيرها كعلس إلا إذا | * يقات غالبا فمن ذا تؤخذ . انتهى |

⁵¹² اعتبار الصبي له مذهب افتراض غريب .

⁵¹³ يعني ما فيه العشر في الزكاة .

وقوله : لتغن حرا مسلما في اليوم نبه به على حكمة وجوبها ، وهي غناء الحر المسلم الفقير ، وفي الكلام حذف تقديره بها عن السؤال فلا تدفع لغني ، وذو شائبة ولا لكافر ولو مؤلفا أو جاسوسا ، ويؤخذ من قوله لتغن اشتراط الفقر في أخذها فلا تدفع لغني ولو مجاهد ، ومثل الفقير المسكين ، ولو ابن السبيل ، وأعلم أن الفقير هنا غيره في زكاة المال لقول اللخمي : لا أعلمهم يختلفون أنه لا تعطى زكاة الفطر لمن يملك نصابا ، قال العلامة بهرام : وأنظر هل يشتري رقيق منها للعتق إذا فضل شيء عن فقراء محلها ، ولم يوجد به فقير ، أو تنقل لغيرهم انتهى ، وظاهر المختصر المنع ، وظاهر قول ابن الحاجب ، ومصرفها كالزكاة جوازها ، ومثله لابن عسكر في عمدته ، وله في الإرشاد ، فمصرفها الفقير أو المسكين ، وفي الجلاب كالمختصر ، ولا بأس بدفعها لأقاربه الذين لا تلزمه نفقتهم على 152 ب / الأظهر ، وللمرأة دفعها لزوجها الفقير بخلاف العكس ويستحب إخراجها بعد الفجر قبل الصلاة ، ويكره تأخيرها بعد طلوع الشمس ، وعزلها ينزل منزلة الإخراج في تحصيل التواب إذا لم يوجد مستحق ، ومن أحسن قوت البلد ، أو أغلبه وإن خالف قوته ، وهل يجزيه أن يدفع عنها ثمنا أم لا قولان ؟ وهل تجب بالغروب من ليلة العيد ، أو بطلوع فجره ؟ قولان ، وينبغي عليهما وُلْدَ أو أُسْلِمَ بعد الغروب ، وقبل الفجر ، فعلى الأول لا تجب عليهما ، وعلى الثاني تجب ، ويجوز إخراجها قبله ، بكاليومين والثلاثة سواء يلي تفريقها بنفسه أم لا ، وقيل إذا لم يل تفريقها بنفسه ، فإن

ولي تفرقتها بنفسه لم يحزه ، ولم يحجز تقديمها كما في المختصر ، قال [علي الأجهوري] : والقول الأول هو الراجح ، ومحل الخلاف إذا لم تبق بيد من دفعها له إلى دخول وقتها ، فإن بقيت كذلك أجزأت اتفاقا لقول سند : لا يأتى بتأخيرها مادام يوم الفطر ، ولا تسقط بمضي زمنها لترتبها في الذمة كسائر الفرائض ، ويلزم قضاؤها إذا كان قادرا على إخراجها ، وإلا فلا يلزمه ، ولو أسر بعد ذلك ، قاله شيخنا في تقريره ، وربما يفيد كلام [أحمد زروق] في شرح القرطبية ، وهذا بخلاف الأضحية فإنها لا تقضى بعد وقتها ، ولو كان قادرا وقت الخطاب بها ، والفرق بينهما أن المقصود في زكاة الفطر سد الخلة ، وهو حاصل في سائر الأوقات ، والأضحية والفطر التظافر على إظهار الشعائر ، وقد فات ، ولأن القضاء من خصائص الواجب ، قاله القرافي ، ولما أنهى الكلام عن القاعدة الثالثة وهي الزكاة شرع في الكلام على القاعدة الرابعة وهي الصيام فقال :

کتاب الصيام

كتاب الصيام

وهو لغة الإمساك والتثقل من حال لآخر ، وشرعا إمساك عن
153 أ / شهوتي البطن والفرج يوما كاملا من طلوع الفجر إلى غروب
الشمس بنية التقرب إلى الله تعالى .

وشرع لمخالفة الهوى ، لأن الهوى يدعو إلى شهوتي البطن والفرج ،
ولكسر النفس ، وتصفية مرآة العقل ، وللاتصاف بصفات الملائكة ،
ولتنبيه العبد على مساواة الجائع .

وفرض في السنة الثانية من الهجرة في شعبان لليلتين خلتا منه ، وفي
نصف شعبان المذكور حولت القبلة ، واختلف هل كان قبله صيام ونسخ
أو لا ؟ ، أو ثلاثة أيام من شهر ، أو عاشوراء ، أو غيره أقوال ، وهو
أقسام منه الواجب كصوم رمضان ، ومنه السنة كصوم عاشوراء كما في
[أحمد زروق] ، وسيأتي للناظم أنه مستحب ، ومنه المندوب كصوم
الأشهر الحرم ، ومنه المكروه كصوم يوم مولد النبي كما في [أحمد زروق]
عن بعضهم ، معللا له بأنه من أعياد المسلمين ، قال : واستحسنه شيخنا
أبو عبد الله القوري ، واستحبه بعضهم ، ومنه المحرم كصوم العيدين ،
واليومين اللذين بعد يوم النحر ، إلا للمتبع الذي لا يجد هديا ، ومنه الجائز
كصوم الدهر ، وجعله بعضهم من قسم المكروه ، ولم يذكر فيه مباحا
والله أعلم .

210 صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ وَجِبَا * ****

صيام شهر رمضان وجبا على كل مكلف بالكتاب والسنة والإجماع ،
جَحْدُهُ وتركه كالصلاة ، لأنه معلوم من الدين ضرورة ، وأدلة وجوبه
مشهورة ، فلا نطيل بها ، كأدلة فضله ، إذ التطويل غير لائق بالموضوع .
وسمي بذلك لرمضه الذنوب ، أي حرقة لها ، وقيل لأنه يأتي في بعض
الأحيان في الحر ، قال [التائي] ويثبت لفظ الشهر فيه ، وفي الربيعين دون
بقية الشهور انتهى .

وفي إسقاط لفظ الشهر ثلاثة أقوال : الجواز ، والكراهة ، والثالث
التفصيل ، إن كانت قرينة كصمتنا رمضان جاز ، وإلا كره .

[الصوم المندوب]

***** * فِي رَجَبٍ شَعْبَانَ صَوْمٌ نَدْبَا

كَتَسَعَ حِجَّةً وَأُخْرَى الْآخِرُ * كَذَا الْمُحَرَّمُ وَأُخْرَى الْعَاشِرُ

وفي رجب ، وفي شعبان ، صوم ندبا ، أي صيامهما مندوب ، لأن
رسول الله ﷺ كان يصومهما إلا قليلا ، وقد جاء أن أحب الشهور إليه
153 ب / شهر شعبان ، لأن الأعمال ترفع فيه ، فيحب أن يرفع عمله
وهو صائم ، وألف وجبا وندبا للإطلاق .

كُتِّعَ حِجَّةٌ بفتح الحاء ، وكسرهما ، وهو أشهر كما في الصحاح ، وهو خلاف قول [الخطاب] الفتح أشهر كالقعدة⁵¹⁴ ، تشبيهه فيما يندب صومه أي يستحب صومها لقوله تعالى : ﴿ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾⁵¹⁵ قيل إنها هي ، ولأنه تعالى يجب فيها كما في الخبر الصحيح ، وأحرى اليوم الآخر منها ، وهو يوم عرفة ، وأكد ، وهو من الأيام المعظم صومها في العام لخبر صيام عرفة احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله ، والسنة التي بعده ، أي إن وجد ذنب يكفره ، وإلا حصل له الثواب ، وكذا المحرم أي صيامه لخبر أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم ، وأحرى أي أكد في الاستحباب صيام اليوم العاشر منه لما ثبت أنه يكفر السنة الماضية ، ويستحب فيه عند بعض العلماء التوسعة في الإنفاق لما جاء من وسع فيه على عياله ، وسع الله عليه طول سنته⁵¹⁶ ، فيوسع ليلته ويومه من غير إسراف ، ولا ممارسة ، وقد جرب ذلك جماعة من العلماء فصيح ، وما يذكر من أحاديث الاغتسال ، والكحل ، وتلك الصلوات المعهودة كلها لا تصح ، وفي الحديث ما يدل على أن صيامه لا يقتصر إلى نية في الليل ، بل من أصبح ولم يأكل ولم يشرب ممن لا علم له به فإنه يتم صومه ، وقال به جماعة

⁵¹⁴ قال في الصحاح : الحِجَّةُ المرة الواحدة وهو من الشواذ لأن القياس الفتح ، قال محققه وعلى القياس روى سيبويه : قالوا حِجَّةٌ واحدة يريد بالفتح ، وعلق على قول الأزهري : والحج بالكسر الاسم . . ليس في كلام العرب المصدر للمرة الواحدة إلا فعلة بالفتح إلا حرفين حجة بالكسر ورؤية بالضم . / انظر الصحاح / إسماعيل بن حماد الجوهري / تحقيق أحمد عبد الغفور عطار 1/ 303 وما بعدها ط 3 / 1984 دار العلم للملايين .

⁵¹⁵ - [الفجر:2] .

⁵¹⁶ لم أعثر عليه .

من العلماء انتهى ، وذكر العلامة بهرام من أصبح غير صائم وصامه ، أجزاء صومه ، وهو مروي عنه عليه السلام⁵¹⁷ ، وظاهر كلام صاحب المقدمات أنه المذهب فإنه حكاه ، ثم قال إنما ذلك حين كان صيامه فرضا انتهى ، 154 أ / وهل يوم عرفة أفضل أيام السنة كلها حتى أيام رمضان أو يوم عاشوراء قولان ، قال بعضهم : والصواب الأول ، قال [الثاني] : وإنما فضل عليه يوم عرفة لأنه محمدي وهذا موسوي .

[فضل يوم عرفة]

ابن حبيب ، فيه تيب على آدم عليه الصلاة والسلام واستوت السفينة على الجودي ، وفلق البحر لموسى ، وأغرق فيه فرعون ، وولد عيسى ، وأخرج يونس من الحوت ، ويوسف من الجب ، وثاب على قوم يونس ، وفيه تلبس الكعبة انتهى من الذخيرة .
وزاد يوسف بن عمر ، وفيه رفع إدريس مكانا عليا ، ورفع عيسى ، وثاب الله على داود ، وغفر خطيئته انتهى ، قلت : زاد غيرهما وفيه خلق آدم وحواء ، وولد إبراهيم عليه السلام ، وأنجى من النار ، وفدي ولده ، وكشف بلاء أيوب عليه السلام ، ورد ملك سليمان ، وخلقت الجنة ، ويوم القيامة يوم عاشوراء انتهى .

⁵¹⁷ انظر الحديث الذي أخرجه مسلم في غير القرض 808/2 حديث 1154 وصحيح ابن خزيمة 3/ 213 .

وظاهر كلام الناظم أنه العاشر ، قال السمرقندي عليه الأكثر ، وقيل التاسع ، شيخنا وهو المذهب⁵¹⁸ ، وقيل الحادي عشر ، واختلف لأي شيء سمي عاشوراء ، فقيل لأنه عاشر المحرم ، وقيل لأن الله تعالى أكرم فيه عشرة من الأنبياء بعشرة كرامات ، وقيل لأنه عاشر عشرة كرامات أكرم الله تعالى بها هذه الأمة .

والحاصل أن الأيام المفضل صومها في السنة ثمانية ، وقيل سبع ، اشتمل كلام الناظم على سبعة منها ، وهي اليوم الثالث من المحرم ، والتاسع والعاشر منه ، والسابع والعشرون من شهر رجب ، ويوم النصف من شعبان ، والثامن والتاسع من ذي الحجة ، فهذه السبعة داخلة في كلام الناظم ، والثامن والخامس ، والعشرون من ذي القعدة لا يشمله كلام الناظم . وبعضهم أبدل يوما بيوم ، والتحقيق والصواب ما ذكرناه ، لما قاله النووي رحمه الله .

⁵¹⁸ رفض ابن حمدون قول هذا الشيخ ، وأحسب أنه غير دقيق في اعتراضه ، لأن مؤلفنا استند على اختيار شيخه المسبوق باختيار التاسع ، استنادا للحديث القائل إن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يصوم عاشوراء فقيل له إن اليهود يصومونه فقال : لئن عشت لقابل لأصومن التاسع ، ومن يكن اختياره مبنيا على هذا لا يعد اختياره فاسدا ، ولأن قول ابن حمدون : إن العاشر هو الذي تلقاه الخلف عن السلف لا يجعل اختياره أصح .
/ انظر : حاشية ابن حمدون على شرح ميارة الصغير 2 / 66 .

[ما يثبت به الصوم]

212 وَيُثَبِّتُ الشَّهْرُ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ * أَوْ ثَلَاثِينَ قُبَيْلًا فِي كَمَالٍ

ويثبت أي يتحقق الشهر بأحد أمرين ، إما برؤية الهلال من عدلي 154 ب / الشهادة ، ولو بصحو بمصر كبير ، وهذا إذا لم يقيداه بشجر أو حجر ونحوهما ، وأما إذا قيداه بذلك فلا تقبل شهادتهما اتفاقا ، قاله يوسف بن عمر ، فإن لم ير بعد ثلاثين صحوا كذبا .

أو من جماعة مستقيضة ، وهي التي يفيد خبرها العلم ، أو قريبا منه ، ويستحيل تواطئهم على الكذب ، ورأيت في بعض التقارير أنها لا تكون أقل من خمسين .

وكذا يثبت بنقل العدلين عن مثلها ، أو عن جماعة مستقيضة ، أو بنقل مستقيضة عن مثلها ، أو عن عدلين .

وأما المنفرد فلا يثبت به إلا في محل لا يعتنى فيه بأمر الهلال ، وكذا يثبت به الفطر أي برؤيته في المحل المذكور كما في [علي الأجهوري] .

أو ثلاثين يوما من غرة الشهر الذي قبيلًا بالتصغير أي قبل رمضان وهو شعبان في كمال أي في تمام إذ الكمال هو التمام لغة لما في الصحاح والقاموس وغيرهما ، يريد إذا لم ير الهلال لقوله ﷺ : " صوموا لرؤيته

وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فاقدروا له⁵¹⁹ أي فعدوا الذي أتم فيه ثلاثين ، وهذا قسيم قوله قبل ، برؤية الهلال ، والفرق بين قبل وقيل بالتصغير أنها لا تطلق إلا على القريب جدا بخلاف قبل ، كذا فرق به شيخنا سيدي سعيد المحروزي التونسي ، كان الله له وظاهر كلامه أنه يعتبر في ثبوت الصيام كمال شعبان ثلاثين مطلقا سواء كان قبله أربعة أشهر كوامل أو لا ، وهو كذلك عند بعضهم ، والذي ذكره المحقق عبد العزيز الديري في كتابه نزهة النظر في العمل بالشمس والقمر في أفلاكه ، أنه لا يجوز أن يتوالى أكثر من ثلاثة أشهر نواقص ، ولا أكثر من أربعة كوامل ، وقد نظم ذلك العلامة [علي الأجهوري] فقال :

لا يتوالى النقص في أكثر من * ثلاثة من الشهور يا فطن
 كذا تتوالى خمسة مكملة * هو الصواب وسواه أبطله . انتهى
 وبه قيد كلام الناظم .

⁵¹⁹ البخاري / ك الصوم 1776 ومسلم / ك الصيام 1796 .

[فرائض الصيام]

213 **فَرَضُ الصَّيَامِ نِيَّةٌ بِلَيْلِهِ * وَتَرْكُ وَطْءٍ شُرْبِهِ وَأَكْلِهِ
وَالْقَيْءِ مَعَ إِصْصَالِ شَيْءٍ لِلْمَعْدِ * مِنْ أَدْنِ أَوْ عَيْنٍ أَوْ أَنْفٍ قَدْ وَرَدَ
وَقْتُ طُلُوعِ فَجْرِهِ إِلَى الْغُرُوبِ * وَالْعَقْلُ فِي أَوَّلِهِ شَرْطُ الْوُجُوبِ
وَلَيْقُضَ فَاقِدُهُ وَالْحَيْضُ مَنَعٌ * صَوْمًا وَتَقْضِي الْفَرَضَ إِنْ رُفِعَ**

155/ فَرَضُ بمعنى فرائض الصَّيَامِ مطلقة واجبا كان أو غير واجب ، نِيَّةٌ بِلَيْلِهِ أي من الغروب إلى طلوع الفجر لقوله ﷺ : لا صيام لمن لا يبيت الصيام من الليل ، والمراد في أول ليلة منه ، ولا يشترط مقارنتها للفجر للمشقة في ذلك ، فلا تجزئه إن عقدت قبل الليل أو بعد الفجر إلا في عاشوراء لما تقدم عن [أحمد زروق] وبهرام ، وقرره الشارح هنا على ظاهره بدخول عاشوراء ، قسائلا على المشهور ، وخلافا لابن حبيب .

ثم إن النية هي القصد إلى الشيء ، والعزيمة عليه ، فمن عرف الشهر وعزم على صومه فقد حصلت له النية ، ولا يفتقر إلى نية ، ولا إلى النطق بها ، وظاهر كلام الناظم وجوب النية في الصوم مطلقا معينا أو لا ، وهو مذهب مالك وجماعة من العلماء ، وقال بعضهم : الصيام المعين لا يفتقر إلى

نية ، وكأنه رآها موجودة بالتعيين ، ثم مذهب مالك الاكتفاء بنية واحدة في أوله ، ويستحب تجديدها كل ليلة كما سيأتي للناظم .

وفرضه ترك وطء بمغيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها في قبل أو دبر ، وإن لم ينزل ، وما في معناه من إخراج المني والمذي من طلوع الفجر ، إلى الغروب واحترزنا بإخراج عما خرج من غير تسبب كأن يكون في نوم فإنه لا يضر ذلك ، وصيامه صحيح ولا قضاء عليه ، وكذا إذا خرج المذي عن فكر غير مستديم أو عن نظر كذلك كما في [علي الأجهوري] قائلا ويندب القضاء في الثاني دون الأول ، ففي المدونة يجب انتهى .

واختلف في مجرد الإنعاط من غير مذي فقل يجب فيه القضاء وشهر ، وقيل لا يجب فيه القضاء واستغرب ، وقيل إنما الخلاف إذا أنعظ من مباشرة أو قبلة لا عن نظر أو فكر ولمس فلا قضاء إلا أن يمذي ، عياض ونحوه لابن بشير كما في [الخطاب] قلت ونقل [علي الأجهوري] عن 155 ب / ناصر الدين اللقاني أن القول بوجوب القضاء في الإنعاط والمذي في المدونة من رواية ابن القاسم ، والذي قاله مالك فيها من رواية ابن وهب ، وأشهب سقوط القضاء ، وقاعدة الشيوخ ، أن قول مالك في المدونة مقدم على قول ابن القاسم فيها ، ويعلم منه أن المعتمد قول مالك في المدونة ، قال : ولذلك ترك الشيخ خليل عدة من المفطرات في مختصره انتهى .

وفرضه ترك شربه وأكله ، ولو سيرا ، فشرب معطوف على وطأ
محدوف العاطف للوزن ، وضميره للصائم ، وأكله معطوف عليه ، والمراد
كل ما يعد طعاما ، وفي نحو التراب قولان : من طلوع الفجر للغروب ، ولو
جمع ريقه في فمه وابتلعه قولان ، وروى أصبغ عن ابن القاسم التخفيف في
ابتلاع النخمة عمدا ، ابن حبيب : ولو بعد وصولها إلى طرف لسانه ، لأنها
ليست بطعام ، أو شراب ، وينبغي أن تكون الفتوى به ، وكذا البلغم لا
شيء فيه مطلقا ، إلا أنه يأتى إذا ابتلعه عمدا مع إمكان طرحه كما قاله
المواق⁵²⁰ ، وقال بعضهم وهو المذهب الذي تجب به الفتوى ، وفي المختصر
خلافه انتهى ، وفي البخور يجد طعمه في حلقه القضاء على الأصح ، وقيل
لا ، ولا شيء في شم رائحة غير البخور كالمسك والعنبر ، وما به رائحة
طيبة كما في [التائي] ، وذكر الشيخ تاج الدين بهرام في شامله أن ما له
رائحة طيبة كالريحان مكروه ، وقال في شرحه الكبير عن ابن لبابة ، ونقل
عن عبد الوهاب ما ظاهره الجواز فأنظره ، وفرضه ترك إخراج القيء
بالهمز من طلوع الفجر الصادق إلى الغروب ، وهو معطوف على وطء ،
على حذف مضاف ، أي وترك إخراج القيء كما قاله الشارح ، وقد ر
إخراج دون خروج ، ليفيد أن مخالفة الشرط مبطللة ، وأما القيء غلبة من
156 أ / غير إخراج ، لا أثر له في كفارة ولا قضاء ، حيث لم يصل منه
شيء إلى جوفه بعد إمكان طرحه ، وإلا فعليه القضاء وما ذكرنا من أن

⁵²⁰ انظر : التاج والإكليل / محمد بن يوسف العبدري الشهير بالمواق 2 / 426 ط / دار الفكر .

وما ذكرنا من أن معالجة القتي مبطللة نحوه في المختصر والرسالة ، أي ويجب فيه القضاء دون الكفارة على المذهب إن كان لغير ضرورة ، واتفقا إن كان لضرورة ، وما اقتصر عليه محمد الفيشي في شرح العشماوية من وجوب الكفارة ، وضعه ابن تركي عليها ، قال في الرسالة ، وإن استقاء فقاء فعليه القضاء انتهى ، وظاهره سواء رجع شيء منه أولا ، وهل القضاء وجوبا أو استحبابا قولان ، شهر ابن الحاجب الأول ، واختار ابن الجلاب الثاني ، وظاهر كلام الناظم كغيره وجوب القضاء في الفرض ، والتطوع ، وفي المذهب ثلاثة أقوال ، وجوب القضاء ، وهو مذهب مالك ، وأحد قولي ابن القاسم ، والثاني له استحبابه ، والثالث لابن حبيب سقوطه .

وحكم القلس كالقيء ، وهو ما يتصاعد من المعدة ، وفرضه مع بالسكون ما ذكر ترك إيصال شيء متحل كالطعام والشراب ، ولا كالخصي على المختار عند اللخمي ، للمعد جمع معدة ، وهي التي يجتمع فيها المأكول والمشروب ، سواء كان الواصل إليها من أذن بالتحريك كدواء صب فيها ، أو من عين ككتحال أو نحوه ، أو من أنف قد ورد تميم للبيت ، ويحتمل أنه ورد من هذه المنافذ إلى محله لكنه بعيد .

وقوله وقت طلوع فجره إلى الغروب راجع إلى المسائل الأربعة من قوله من ترك وطء إلى هنا ، أي أن محل وجوب القضاء فيما يصل من العين أو الأنف أو الأذن إذا فعله نهارا ، وأما إن فعله ليلا فلا شيء عليه في هبوط

ذلك نهاراً لأنه غاص في أعماق البدن ، فكأنه بمثابة ما ينحدر من الرأس إلى البدن ، ومقتضى كلام الناظم أن ما يصل من غير هذه المنافذ الثلاثة التي هي الأذن والعين والأنف لا شيء فيه ، فمن دهن رأسه فوجد طعم ذلك فلا قضاء عليه ، وهو مقتضى كلام ابن الجلاب والمعروف 156 ب / وجوب القضاء ، ومثله من جعل الحناء في رأسه ، فاستطعمها في حلقه كما في [علي الأجهوري] وإنما عبر الناظم في هذه المسألة بالإيصال ، وفيما قبلها مما يدخل في الفم فقط لأنه المشروط في الإفطار ، وربما يدخل من هذه المنافذ ، غير الفم لا بمجرد الفعل بخلاف ما تقدم ، فإن مروره على الحلق يحصل به الإفطار ، وإن لم يصل إلى المعدة ، ولذا لم يكف به عما هنا قاله الشارح .

قلت : وصرح غير واحد بأن الإفطار بما يدخل من هذه المنافذ بمروره على الحلق أيضاً كالداخل من الفم ، وعليه اقتصر ناظم مقدمات ابن رشد ونصه :

وكل جامد ككحل العين * أو مائع مشروب أو كالدهن
فكل مامنه إلى الحلق وصل * فمفطر من أي منفذ دخل
انتهى ، وظاهر كلام [التائي] في شرحه عليه أنه المشهور ، فإنه حكاه ثم قال ، وقيل بدخول للجوف انتهى .

ابن عرفة : وفي القضاء بما وصل من العين للحلق ، ثالثها إن وصل للجوف في الفرض لا في النفل انتهى .

[شروط الصوم]

والعقل في أوله أي الصيام شرط الوجوب والصحة معا ، ومثله النقاء
من دم الحيض والنفاس ، وله شروط صحة فقط ، كالنية ، والإمساك عن
كل داخل للجوف مما ينفك منه في الغالب ، وترك الجماع ، وما يؤدي إليه ،
أو ينشأ عنه ، والإمساك عن القيء ، إلا من ضرورة فادحة ، والإسلام
على المشهور من أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة .

وله شروط وجوب فقط كالبلوغ والصحة والإقامة ، ولم يذكر الناظم
منها إلا العقل اتكالا على غيره ، وفهمهما من كلامه سابقا ولاحقا فمن
تبع كلامه بالتأمل وجدها منشورة فيه فيفهم اشتراط الصحة والإقامة ،
كما يذكر بعد من جواز الفطر للسفر والضرر ، ويفهم اشتراط البلوغ والعقل
من قوله سابقا :

157 أ / وكل تكليف بشرط العقل إلخ ، وإنما أعاد العقل هنا
ليرتب عليه قوله : وليقض فاقده أي العقل ، قال الشارح وظاهر كلامه
وجوب القضاء على فاقده العقل عند الفجر ولو رجع إليه عقله بالقرب وهو
كذلك على المشهور انتهى ، واعلم أن للجنون حالات أربع لأنه إما أن يبلغ
صحيفا ثم يجن بعد ذلك ، وفي كل إما أن يقل إطباقه كخمس أو يكثر
والقضاء لازم عليه في الجميع ، في صورة اتفاقا وهي ما إذا بلغ صحيفا ثم
جن وقل إطباقه ، وفي الثلاثة الباقية على المشهور كما في [التائي] ،

شيخنا والمعتمد عليه كالمجنون في القضاء والحيض كالنفس منع من صحة صوم ، ووجوبه كما تقدم ، ونكر صوما ليعلم الواجب وغيره ، ولكن تقضي الصوم الفرض دون النفل / إن به أي بالحيض ، والباء سببية أي بسبب الحيض / ارتفع ذلك الفرض أي بطل وفسد سواء وقع بعد عقده أو بعده ، ويحتمل ارتفع وجوبه إن وقع زمنه ، قال بعضهم والقضاء بأمر جديد .
ولا بد من إعادة النية لما بقي منه ، فإن انقطع قبل الفجر ولو بلحظة وجب عليها صيام ذلك اليوم ولو لم تغتسل إلا بعده لأنه ليس شرطاً في صحة الصوم ، مع القضاء إن شكت هل طهرت قبل الفجر أو بعده والله أعلم .

[ما يكره في الصوم]

وَيُكْرَهُ اللَّمَسُ وَفَكْرٌ سَلِمًا * دَابًّا مِنَ الْمَذْيِ وَإِلَّا حَرُمًا
وَكَرِهُوا ذَوْقَ كَقْدَرٍ وَهَذَرُ * غَالِبَ قِيٍّ وَدَبَابٍ مُتَفَرِّ
غُبَارُ صَانِعٍ وَطَرَقَ وَسِوَاكَ * يَأْسُ إِصْبَاحُ جَنَابَةٍ كَذَاكَ

ويكره اللمس وفكر سلماً هما دأباً بالهمز أي كانت السلامة فيهما من المذي دأباً لصاحبها وعادته ، وإلا بأن لم تعلم السلامة سواء علم عدمها ، أو ظن ، أو شك ، أو توهم ، أو لم يعلم شيئاً حرماً عليه ،

والألف للإطلاق ولا خصوصية لها ، بل وكذلك النظر المستدام والقبلة والملاعبة لكن مراتب الكراهة فيها متقاربة ، وأخفها الفكر ، ثم النظر ، ثم القبلة ، ثم المباشرة ، ثم الملاعبة ولا فرق في ذلك بين الشيخ والشاب ، ولا بين الفرض والنفل ، ابن ناجي وهو المشهور ولا بين الرجل والمرأة نص عليه في المدونة ، وربما أشعرت عبارة الناظم هنا أنه لا قضاء في الإنعاض دون مذي وهو المعتد كما تقدم .

وكرهوا أي أهل المذهب للصائم قَهِدِر وعلك أي ما يعلك من تمر وغيره ثم يمجّه ، وهذر أي كلام - حذف تنوينه ، ووقف عليه بالسكون للوزن - والمراد به كثرة الكلام لغير منفعة ولا خصوصية للسان بذلك بل كل الجوارح تنزه عما في فعله إثم ، وينقص به أجر الصوم كما لا خصوصية لرمضان في ذلك إلا أن المعصية تغلظ بالزمان والمكان على اختلافهما ، وغالب قبي خبره مغتفر ، يريد إذا لم يصل منه شيء إلى جوفه بعد إمكان طرحه ، كما تقدم ، وغالب ذباب وبعوض مغتفر دخوله لا يوجب قضاء ولا غيره لمشقة الاحتراز منه إذ لا بد للصائم من الحديث والذباب ونحوه مما يطير ويسبق للحلق فأشبهه ريق الفم وغبار صانع كطحان وكيال وغبار طرق بسكون الراء أي للمار به مغتفر ولا شيء فيه ، وفهم من التقييد بالصانع أنه لا يغتفر لغير صانعه وهو كذلك ، وانظر دخان الطعام ، وسواك يابس ولو بعد الزوال على المشهور .

وصفته : عرضا في الأسنان وطولا في اللسان كما قال عليه السلام :
 "استاكوا عرضا ، وادهنوا غبا"⁵²¹ أي يوما بعد يوم ، واكتحلوا وترا وينبغي
 أن يبدأ بالجانب الأيمن ، ويجعل خنصره أسفل السواك والبنصر والوسطى
 والسبابة من فوقه والإبهام أسفل رأسه ولا يزداد طوله على شبر ، فما زاد
 عليه ركه الشيطان ولا يقبض عليه لأن ذلك يورث النسيان كالوضوء في
 الخلاء ، والبول في الماء الراكد ، وترك العانة بعيد حلق أكثر من أربعين يوما
 ولبس السراويل قائما ولف العمامة قاعدا⁵²² ، وهو من الفطرة ، قال عليه
 السلام لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة⁵²³ .

158 أ / وركعتان يستاك فيهما العبد أفضل من أربعين لا يستاك
 فيها ، وفيه خصال كثيرة تقدم بعضها ، قال السمرقندي : السواك على
 ثلاثة وجوه : إما أن يريد به وجه الله تعالى وإقامة السنة [وإما أن يريد به
 نفع نفسه ، وإما أن يريد به وجه الناس ، فإن أراد به وجه الله وإقامة
 السنة⁵²⁴] فهو مأجور ، وكل صلاة تعدل سبعين كما جاء في الخبر⁵²⁵ ، وإن

⁵²¹ في كشف الخفاء / العجلوني 133/1 قال النووي هذا الحديث ضعيف وثقل السيوطي عن ابن الصلاح قال
 لم أجد له أصلا ، وعقد البيهقي بابا في الاستياك ولم يذكر فيه حديثا يحتاج به ؛ وذكر ابن حجر في تلخيص الحبير
 وتبع رواياته وكلها بين مرسل وضعيف ومنقطع / أنظر تلخيص الحبير 65/1 ط المدينة المنورة 1384 هـ ت/
 عبد الله هاشم اليماني المدني .

⁵²² كلام بلا حجة من علم .

⁵²³ الموطأ / مالك بن أنس / ت محمد فؤاد عبد الباقي 1/ 66 حديث 154 ط دار إحياء التراث العربي .

⁵²⁴ ساقط من المخطوطات والمثبت من التنبيه

وإن أراد به منفعة نفسه فلا أجر له ، وهو محاسب به ، وإن أراد الرياء فهو محاسب آثم ⁵²⁶ انتهى .

وإصباح جناية أي المكث بها إلى طلوع الفجر لا يضر ، وقوله كذلك جواب عن المسائل كلها من قوله غبار صانع إلى هنا أي أنها مغفرة كاغتفار القبيح ، والذباب الغالين .

[نية الصوم]

220 وَيُتَى تَكْفِي لِمَا تَابَعَهُ * يَجِبُ إِلَّا أَنْ تَقَاهُ مَانِعُهُ

ونية واحدة تكفي لما تبعه يجب من الصوم كرمضان والكفارة والنذر الذي أوجبه المكلف على نفسه ، لا مسرود ، ويوم معين على المشهور ، ويؤخذ من قوله تكفي أن التبيت كل ليلة أحسن وهو كذلك ، وهذا مقيد بما إذا لم يتقطع تتابعه بكمريض أو سفر أو حيض ، فإن انقطع بما ذكر ، فلا تكفي فيه نية واحدة ، ولا بد من إعادتها تنزيلاً له منزلة ابتدائه كما قال إلا إن قاه أي وجوب التتابع مانعه مما ذكر فلا بد من التبيت في كل ليلة ، وظاهر كلامه ولو تبادى على صومه في سفره أو مرضه وهو

⁵²⁵ لم أعتر عليه .

⁵²⁶ انظر تنبيه الغافلين 229

كذلك ، قاله مالك في العتية بجواز تفرقه ، وقال في المبسوط لا يحتاج لتجديدها .

[المندوب في الصوم]

221 نَدِبَ تَعْجِيلُ لِفْطَرِ رَقْعَةٍ * كَذَلِكَ تَأْخِيرُ سُحُورِ نَيْعَةٍ

ندب تعجيل لفطر رفعه على المشهور ، وقيل سنة ، وجملة رفعه صفة لفطر ، وفاعله المستر للفطر ، ومفعوله البارز للصوم ، أي يستحب تعجيل فطر يكون خفيفا ، وفي الحديث كان رسول الله ﷺ يفطر على رطبات ، فإن لم يجد رطبات فثمرات ، فإن لم يجد حسي حسوات من ماء⁵²⁸ ، ويستحب كون الثمرات وترا ، وليقل عند الإفطار : اللهم لوجهك صمت ، وعلى رزقك أفطرت ، فاغفر لي ما قدمت وما أخرت⁵²⁹ ، وغير ذلك كحديث : اللهم لك صمت ، وعلى رزقك أفطرت ذهب الظمأ ، 158 ب/ وابتلت العروق ، وثبت الأجر إن شاء الله تعالى⁵³⁰ .

فإن للصائم دعوة مستجابة ، قيل هي بين رفع اللقمة ووضعها في فيه ، وهذا كله إذا تحقق الغروب ، وإلا حرم اتفاقا كما في [التائي] ، ولا كفارة عليه ويجب عليه القضاء مع استمرار الشك ، وإلا فلا قضاء ،

⁵²⁸ أبو داود / ك الصوم 2009 وأحمد المكثرين 12215 .

⁵²⁹ الذي أخرجه أبو داود وانقرده به / اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت . / ك الصوم 2011 .

⁵³⁰ أخرجه أبو داود / ك الصوم 2010 .

كذلك تأخير سحور بضم السني اسم للفعل ، وبالفتح اسم لما يتسحر به ،
وجملة تبعه صفة لسحور ، وفاعله المستر للصوم ، ومفعوله البارز
للسحور ، أي كذلك يستحب تأخير سحور موصوف بكونه تبعه الصوم
على المشهور ، وقيل سنة لقوله ﷺ لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر ،
وأخروا السحور⁵³⁰ ، وقوله عليه السلام :

" فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحور " ⁵³¹ .

فتسحروا يا أمة محمد ، ولأن فيه التقوية على الصيام ، دون مشوش
من الجوع ، والعطش ، والتنبيه لقيام آخر الليل ، وصلاة الصبح في أول
وقتها ، ونحو ذلك ، وقد كان عليه السلام يؤخر السحور بحيث يبقى بين
فراغه منه والفجر مقدار ما يقرأ فيه القارئ خمسين آية قاله
[علي الأجهوري] ، قال بعضهم : وهذا في حق من لا يأكل كثيرا ، أما
من يأكل كثير فقد قيل ترك السحور خير له لأمر لا تخفى ، فإن من أكل
كثيرا شرب كثيرا ، ومن شرب كثيرا نام كثيرا ، ومن نام كثيرا فقد فاته
خير كثير ، قاله السوداني .

وهذا كله إذا تحقق عدم طلوع الفجر ، وأما من شك في ذلك فقليل
يكره أكله ، وقيل يحرم ، شيخنا وهو المشهور ، وقيل يباح ولا كفارة عليه
ويجب القضاء عليه مع استمرار الشك ، وإنما اختلف في هذه دون من

⁵³⁰ أخرجه أحمد / م الأنصار 20350 .

⁵³¹ صحيح ابن خزيمة / محمد بن إسحاق بن خزيمة / ت . د : محمد مصطفى الأعظمي 3 / 215 حديث

1940 ط المكتب الإسلامي 1970 .

شك في الغروب كما تقدم لأن الأصل في الغروب بقاء النهار ، وفي هذه بقاء الليل ، وكذلك لو طرأ الشك بعد الأكل في الصورتين يلزمه القضاء .

فائدة

روى الحافظ أبو نعيم في حليته عن مجاهد في قوله تعالى :
 159 أ / ﴿ ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ ﴾⁵³² قال عن
 كل شيء من لذة الدنيا ، وروى عن حسان ابن عطية أنه قال : " ثلاثة
 ليس عليهم حساب في مطعمهم ، الصائم حتى يفطر ، والصائم حين يتسحر
 وطعام الضيف"⁵³³ يعني ما يأكله من فضلة الضيف ، قال : " إن العبد
 إذا قال عند طعامه : اللهم اجعله رزقا طيبا ، لا تبتعه فيه ، ولا حساب ،
 فقد أدى شكره " انتهى⁵³⁴ من العلوم الفاخرة ، وكذلك الأكل مع الإخوان ،
 ونظم ذلك [علي الأجهوري] فقال :
 قد جاء لا حساب في أكل السحور * كذا مع الإخوان أو أكل الفطور
 وزد لهذا فضلة الضيف فقد * صرح بعض أن هذا قد ورد . انتهى

⁵³² - [التكاثر: 8] .

⁵³³ انظر : حلية الأولياء / أبو نعيم الأصبهاني 6 / 72 ط3 دار الكاب العربي 1980 .

⁵³⁴ المصدر نفسه 6 / 74 .

[إفطار رمضان]

222 مَنْ أَفْطَرَ الْفَرَضَ قَضَاهُ وَلِيَزِدَ * كَفَّارَةٌ فِي رَمَضَانَ إِنْ عَمَدَ
لِلْأَكْلِ أَوْ شَرِبَ فَمِ أَوْ لِلْمَنِيِّ يَلَا * وَلَوْ يَفْكَرُ أَوْ لِرَفْضِ مَا يُنْسِي
تَأْوِيلَ قَرِيبٍ وَيَبَاحُ * لِلضَّرِّ أَوْ سَفَرٍ قَضَرِ أَيْ مُبَاحُ
وَعَمْدَةٌ فِي الثَّقَلِ دُونَ ضَرِّ * مُحَرَّمٌ وَلَيْقُضَ لَا فِي الْغَيْرِ
وَكَهْرُنْ بِصَوْمِ شَهْرَيْنِ وَلَا * أَوْ عَتَقَ مَمْلُوكًا بِالإِسْلَامِ خَلَا
وَفَضَّلُوا إِطْعَامَ سِتِّينَ فَقِيرَ * مُدًّا لِمَسْكِينٍ مِنَ الْعَيْشِ الْكَثِيرِ

من أفطر الفرض ، أي حصل منه فطر في الصوم الفرض قضاه وجوباً
مطلقاً ، عمداً أو جهلاً ، أو غلبة ، أو اختياراً ، وصل للمعدة أو للحلق ،
من منفذ واسع أو ضيق ، كان الفطر حراماً أو لا ، ويستحب تعجيله ،
ومتابعته ، ككل صوم لم يلزم تنابعه ، وهل وجوبه على الفور أو التراخي ،
وهو ظاهر المختصر ، وإذا أفطر فيه فهل يلزمه القضاء فيصوم يومين أو لا
قولان ، شيخنا : شهر منهما الأول ، وهذا إذا كان عمداً أو لا ، فيتفق
على عدم قضائه كالصلاة .

وأما الحج فيقضي قضاء القضاء اتفاقا ، انتهى ، وشمل الفرض في كلامه غير رمضان كالصوم المندور ، ولكنه يقيد بغير النذر المعين ، وأما المعين إذا أفطر فيه لمرض أو حيض لا قضاء عليه ، وكذا النسيان على ما شهره ابن الحاجب ، والمذهب أنه يقضي النسيان كما لابن عرفة و البرزلي وارتضاه شيخنا حفظه الله ، وليزد مع القضاء وجوبا كفارة على تفصيلها التي في رمضان لا في غيره إن عمد اختارا منتهكا للحرمة ، عالما حرمة الموجب الذي فعله لأكل فم متعلق بعمد ، أو شرب فم فقط ، وإن استاك بجوزاء نهارا فلا كفارة عليه بما وصل للحلق من غير 159 ب / الفم كالأذن والأنف ، والعين ، ونحو ذلك ، أو عمدا للمني أي إخراجة إذا كان بقبلة ، أو مباشرة ، بل ولو بفكر مستديم كما في المختصر أو نظر كذلك ، خليل وإن أمنى بتعمد نظر فتأويلان ، أي في الكفارة وسقوطها .

شيخنا والمعتمد سقوطها ، وهذا مقيد بما إذا لم يخالف عاداته فيهما . أما إن خالف عاداته فإن كانت عاداته أنه لا يميني مع إدامة النظر والفكر ثم أدامها فأمنى فإنه لا كفارة عليه على الأحسن ، وأما القبلة والمباشرة فلا يشترط فيهما إدامة ولا عدم مخالفة عادة بل عليه الكفارة فيهما مطلقا خالف عاداته أم لا ، وهذا إذا كانت القبلة لغير وداع ، وأما إذا كانت لوداع فلا أثر لها كذا قالوا .

وانظر ما المراد بقولهم لا أثر لها هل لا شيء فيها أصلاً ، لا قضاء ولا كفارة ، أو لا كفارة وعليه القضاء ؟ .

لم أر فيها الآن نصاً صريحاً ، فرحم الله من وجدته وألحقه بهذا الموضع راجياً ثواب الله فإني عاجز عن كمال تحريرها لقلة اطلاعي وقصر باعي ، وبعد كتي رأيت بعض شراح المختصر أن في القضاء احتمالين فانظره .

أول فرض ما بني عليه الصوم وهو النية ، وهذا على المشهور من أن الصوم يرتفع ، وظاهر كلام المختصر أن ذلك لا يضر إلا إذا وقع في زمنه وهو من طلوع الفجر إلى الغروب لا بعده ، لأنه قال هناك في باب الصوم أو رفع نية نهاراً وتقدم الخلاف في ذلك فراجعه ، ثم إن وجوب الكفارة بما تقدم مشروط بما إذا كان بلا تأويل قريب بأن كان بلا تأويل أصلاً ، أو بتأويل بعيد ، وهو ما استند صاحبه إلى سبب معدوم كمن رأى الهلال ، ورفع رؤيته ولم يقبل فظن إباحة الفطر ، ومن كانت عادته الحمى في يوم معلوم فأفطر فتجب عليهما الكفارة حم أو لم يحم لأنه من التأويل البعيد⁵³⁵ وفهم من كلامه أنه لا كفارة عليه إذا كان التأويل قريباً ، وهو ما استند صاحبه إلى سبب موجود ، كأن يفطر الحاجم والمحتمم متأولاً قوله ﷺ : "أفطر الحاجم والمحتمم"⁵³⁶ على ظاهره ، وإنما المراد من الحديث ، عرض

⁵³⁵ مواهب الجليل 439/2 .

⁵³⁶ الوارد : أفطر الحاجم والمحتمم / البخاري باب الصوم الترمذي ك الصوم 705 أبو داود / ك الصوم 2020

و 2021 .

الحديث ، عرض نفسه للإفطار فإنما عليه القضاء فقط على الراجح كما نقله [علي الأجهوري] عن [الخطاب] ، وغيره وهو قول ابن القاسم بأنه من التأويل القريب ، وقال ابن حبيب : هو من التأويل البعيد ، فيه القضاء والكفارة ، قال [الخطاب] : ولو جرى في الغيبة من الخلاف ، ما جرى في الحجامة ، ما بعد لكني لم أر فيه إلا قول ابن حبيب فيهما ، لكنه خلاف المذهب كما ذكره [الخطاب] و [أحمد زروق] وغيرهما من التأوي القريب⁵³⁷ ، من أفطر ناسيا ، فظن إباحة الفطر ، فأفطر ، أو لم يغتسل إلا بعد الفجر فظن أن من صحة الصوم الاغتسال قبل الفجر ، وأن تأخير مبيح للفطر فأفطر ، أو سافر دون مسافة القصر ، فظن إباحة فطر ذلك اليوم فأفطر ، أي بيت على الفطر ، وأصبح في ذلك السفر مفطرا ، وهو عذر قوي ، وأما من أصبح صائما في الحضر ، فسافر دون مسافة القصر وأفطر لذلك ، فالظاهر جريانه على الخلاف فيمن سافر سفرا تقصر فيه الصلاة لذلك ، وفيه خلاف ، وهذا أخرى بوجوب الكفارة من ذاك ، قاله [الخطاب] ، وأنظر من أفطر في سفر فيه مسافة القصر ، لكن لا يفطر فيه لمعصية مثلا ، هل حكمه كذلك أو لا ، والظاهر الأول ، بل هو أولى ، ممن سافر دون مسافة القصر انتهى ، قاله [علي الأجهوري] .

وبإباحة الفطر للضرر يلحقه بسبب الصيام لم يكن فيه قبل ذلك ، أو كان فيه وخاف زيادته أو تماديه ، وهل له تناول بقدر زوال ضروره

فقط ، أو له الأكل بقية يومه قولان مبنيان على الخلاف في المضطر ، هل له الشبع والتزود من الميتة ، أو ليس له إلا سد الرمق قاله [أحمد زروق] 160 ب / وعليه مع ذلك فدية أم لا فيه تفصيل ينضرب في محله ، وهذا إذا لم يخف هلاكاً ، أو شديد الأذى ، فإن خاف على نفسه الهلاك والأذى الشديد وجب عليه الفطر ، لأن حفظ النفوس واجب ما أمكن ، ودين الله يسر ، وسأل السنهوري عن صاحب الزرع في الحصاد يحصل له العطش في نهار رمضان هل يباح له الفطر ؟ ، فأجاب بما صورته : أما صاحب الزرع فيجوز له الفطر بلا إشكال ، وأما الخدام فالاحتاج منهم للحصاد يجوز له الفطر ، وأما غير المحتاج فيكره له ذلك ، لكن لا يبيت أحدهم على الفطر ، ولكن يبيتون على الصوم ، فإن حصل لأحدهم استعطاش أبيح له الفطر ، ويقضي زمان الاستطاعة انتهى .

[الإفطار في السفر]

أول أجل سفر قصر أي مباح ، وإن لم تنله ضرورة ، والصوم هنا أفضل بخلاف ما قبله ، فإن الفطر فيه أفضل لقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾⁵³⁸ لبراءة الذمة ، وهذا على المشهور وقيل الفطر أفضل ، وقيل هما متساويان ، وأعلم أن لجواز فطره ثلاثة شروط :

الأول أن يكون سفر قصر سواء كان برا أو بحرا ، بشرط كونه مباحا
 الثاني أن يشرع فيه بالفعل قبل الفجر ، ولا تكفي النية دون الفعل .
 الثالث أن لا ينوي الصوم فيه فإن اختل شرط منها لم يجز له الفطر ،
 وعليه القضاء ، ولو تطوعا ، وفي وجوب الكفارة عليه فيه تفصيل ذكره
 [علي الأجهوري] ، وهو ، أنه تارة يشرع في السفر بعد الفجر ، وتارة
 يشرع فيه قبله ، فإن شرع في السفر بعد الفجر ، فإن أفطر بعدما شرع فيه
 فلا كفارة عليه مطلقا ، وإن أفطر قبل شروعه ، وقبل نية السفر فعليه
 كفارة مطلقا ، وإن أفطر بعد نية السفر ، وقبل شروعه فيه ، وإن كان
 متأولا وسافر في يومه فلا كفارة عليه ، وإلا كفر ، وأما من شرع في السفر
 قبل الفجر ، ونوى الصوم فيه ثم أفطر فعليه الكفارة ، وإن تأول فإن لم ينو
 161 أ / الصوم فيه فله الفطر ، والأفضل عدمه وقد نظم هذه الأقسام
 فقال :

وما به كفارة إن حصلا	* بعد شروعه بحال مسجلا
كقبله وبعد نية السفر	* إن كان بالتأويل فطبر استقر
إذا سافر يومه فإن جلس	* كفر ولو لمطر له حبس
وفي سوى هذين فالتكفير	* يلزمه بالفطر يا خبير
وكل ذا إذا نوى وأفطرا	* على الذي فصلت فيما غبرا
أما إذا لم ينو وقت النية	* كفر مطلقا بغير مرية
لأنه لحاضر قد أغفلا	* نيته في وقتها وأهملا . انتهى

وهذا تفصيل عجيب فتنبه له ، وعنده أي الفطر في صوم النفل ،
دون ضرر يلحق الصائم محرم ، ظاهره وإن عزم عليه ، أو حلف له إنسان
بالله ، أو بعق ، أو بطلاق ، ولو بتا فلا يفطر ، ويحنته ، وهو كذلك لقول
ابن عمر رضي الله عنهما ذلك الذي يلعب بصيامه إلا أن يخشى عليه أن
لا يترك الزوجة التي حلف بطلاقها ، أو الأمة التي حلف بعاقها ، فالوجه
حينئذ الفطر على ما نقله الزرقاتي عن [أحمد زروق] قال : ولعل هذا
من الوجه ، انتهى من شرحه على العزية ، واستثنوا من ذلك أيضا الأب
والأم إذا عزما عليه ، فإنه يباح له الفطر وإن لم يحلفا إذا كان منهما شفقة
عليه لإدامة صومه ونحوه ، قالوا وكذلك شيخه ، قال شيخنا ، ولا قضاء
عليه في ذلك ، وذكر الشارح هنا أنه لا بد من القضاء ، كالعبد يمنعه سيده
من نذر نذره بغير إذنه ، يلزمه قضاؤه إن عتق كما في المختصر ، وليس
لامرأة يحتاج لها زوجها تطوع بلا إذن ، فإن فعلت فله تفطيرها ، ومثله
السرية وأم الولد ، وليقظ متعمدا لغير ضرورة وجوبا كما في الشارح ،
وسمع ابن القاسم استحبابا ، ولم يحك ابن رشد وغيره ، قال في الرسالة
161 ب / : وكذلك من صام فيه فأفطر لسفره ، وهل يستحب له
إمساك بقيته أو لا قولان ، ذكرهما [أحمد زروق] في كفاية الطالب له
فقال : واختلف فيما إذا أفطر عمدا ، هل يستحب له إمساك بقيته أم لا
قولان ، ونقل عن الأقفهي أن الجاهل كالعمد في هذا قائلا على المشهور
اتهى ، وهذه إحدى المسائل التي تلزم بالشروع ، قال في الشامل : من تعمد

قطع نقل من صلاة وصوم ، واعتكاف وحج وعمرة وطواف لزمه إعادته ، لا غلبة انتهى ، وزاد في التوضيح الائتمام ونظمها القلشاني فقال :

صلاة وصوم ثم حج وعمرة * طواف عكوف وائتمام مكمل
إذا قطعت عمدا لغير ضرورة * أعيدت لزوما كيف عد المحصل
خليل حكى ذا النقل في شرحه الذي * يحق لذي لب عليه يعول
انتهى ، لا في الغير ، أي غير ما ذكر ، وهو المفطر نسيانا مطلقا ، أو عند الضرورة فلا يحرم ، ولا قضاء عليه في ذلك كما في الرسالة ، قال [أحمد زروق] أي وجوبا بلا خلاف ، واختلف في قضاؤه استحبابا على قولين ، سمع ابن القاسم منها الاستحباب انتهى ، ويجب عليه الإمساك بقية يومه كما في [الثاني] .

تنبيه

يحصل الثواب يوم عاشوراء لمن عادته صومه ، وصامه قضاء ، وأنظر إذا صامه قضاء ونوى عاشوراء أيضا ، هل يصح ويحصل ثوابها أيضا أو لا ؟ ، وأما من عادته صوم يوم عاشوراء تطوعا وصامه قضاء فإنه يحصل له ثواب التطوع أيضا ، لكن هذا مخالف لظاهر ما تقدم من أن من نوى الجنابة ونسي الجمعة لا يحصل ثواب غسل الجمعة ، فظاهره ولو كانت عادته فعل غسل الجمعة ، راجع شرح [علي الأجهوري] وفروع الباب كثيرة ، ومسائله واسعة ، فلنقتصر على ما ذكرناه طلبا للاختصار .

[كفارة الإفطار]

ثم شرع في الكفارة ، مخيراً بين أنواعها الثلاثة مع تفضيل الإطعام فقال 162 أ / : وكفرت بصوم شهرين كاملين إن لم يبدأ بالهلال ، وإلا فمئة إليه ، كاملاً كان أو ناقصاً ، ولا أي متوالين ، متوحي التتابع ، والكفارة كما في الظهار ، وينقطع تتابعه بفطره لسفر أو مرض حركه السفر لا غيره ، فيبني إذا صح على المشهور ، أو عيد إن تعمدته لا جهله ، وهل إن صام العيد وأيام التشريق ، وإن لم يصمهما استأنف ، أو يجب عليه فطرهن ، ويبني على ما تقدم له لعذره بالجهل قولان ، قال ابن يونس⁵³⁹ : جهل رمضان كجهل العيد ، فيجزيه ويبني كالإكراه على الفطر ، والحيض ، وظن الغروب ، وبقاء الليل ، وهل النسيان كذلك ، وهو مذهب المدونة ، أو يقطع ، وشهر قولان ، أو عتق مملوك أي رقبة كاملة سليمة من العيوب ، ويجزئ الأعور كما في الظهار ، بالإسلام حلا أي اتصف ، وهل هو أفضل أو الصيام أفضل ، وفضلو أي أهل المذهب إطعام عبر به تبركا بالقرآن ، وإلا فالواجب التملك كما عبر غيره ، وهو مصدر مضاف لمفعوله ، أي إطعام المكفر ستين فقيراً ، ليعم نفعه الستين مسكيناً خلاف العتق والصوم ، فستين

⁵³⁹ هو أبو عمر وعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، فقيه أصولي مشارك في كثير من الفنون ، أخذ القراءات عن الشاطبي ، وأخذ عنه القرافي ، ألف منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل ، وجامع الأمهات في الفقه المالكي . ولد سنة 570 وتوفي بالإسكندرية 646 هـ // انظر شجرة النور الزكية / 167 وحسن المحاضرة .456/1

مجرور بالياء ، وفقير تميز حذف تنوينه للوزن ، وهو وإن كان مفردا لكنه في معنى الجمع ، أي لأنه في معنى الفقراء ، والمسألة منه عليها حتى في بعض شراح الأجر ومية ، وأخرج به الغني والرقيق لغناه بسيده ، واستغني عن شرط الإسلام بذكره في زكاة الفطر لتقارب البابين ، وذكر المخرج في قوله مد/ لمسكين مراده للمسكين ما يعم الفقير لا خصوص مسكين الزكاة ، والتذكير ليس بشرط ، أي مد لكل واحد من المساكين بمده عليه السلام ، إذ به تؤدي جميع الكفارات ، ماعدا كفارة الظهار ، فإنها على المشهور بمد هشام ابن الوليد ابن المغيرة ابن عبد الملك ، وكان حينئذ واليا على المدينة ، قاله الغرياني على المدونة وهو مد وثلثان بمده عليه السلام 162 ب / من أئثر الكثير لبلد المكفر ، أي من غالب عيش أهل ذلك الموضع الذي هو فيه ، وقيل من غالب قوته ، ولا بد من كون التخيير بين الثلاثة على البدلية ، فلا تجزئ ملفقة ، بل لابد أن تكون الكفارة من جنس واحد ، فإن كانت ملفقة كأن يطعم ثلاثين ، ويصوم ثلاثين يوما ، أو يعتق نصف عبد ، لا يجزيه على المشهور ، لأن التخيير بين الأحاد لا يستلزم التخيير بين الأجزاء ، كما لا يجزئ التشريك بين الكفارتين سواء يجعل حظ كل مسكين من مائة وعشرين مأخوذ عن كفارتين ، قال [علي الأجهوري] : وليس من التلفيق إطعام ثلاثين مسكينا برا ، ثم ثلاثين ثمرا أو شعيرا ، أو كخروجه من بلد ذلك عيشهم ، فإن ذلك يجزيه ، وليس من التركيب أن يعشي ويغذي ثلاثين ، ويعطي ثلاثين مدا فإنه جائز كما يظهر انتهى .

ولا يجزئ الغذاء والعشاء إن لم يبلغ مدين ولا بد لكونها ستين فقط ،
 فلو غذى ستين ، وعشى ستين أخرى لم يجزه ، واستظهر
 [علي الأجهوري] في شرحه أنه لا يشترط التوالي في ذلك فأنظره ، وأعلم
 أن العدد معتبر في المساكين ، والأمداد ، فلو أطعم أكثر من ستين أو أقل لم
 يجزه ، وهل إن لم يكمل للستين على ما بأيديهم بقي أو لا ، أو مطلقا ، وله
 أن ينتزع من الباقي بالقرعة إن بين أنه كفارة ، ولا يشترط أن يعين نوع
 الكفارة من صيام أو غيره بل يكفي أن يقول هذا من كفارة ، وهذا كله في
 حق الحر ، وأما العبد فيكفر بالصوم فقط ما لم يضر بسيده ، فتبقى في ذمته
 إلا أن يأذن له سيده في الإطعام ، فله إخراجه وله تركه ، حتى يتمكن من
 الصوم في المستقبل ، إما بفراغ عمل سيده ، أو بتأدية خراجته ، أو بإذن
 سيده له فيه .

وهل الكفارة واجبة على الفور أو التراخي ؟ . الظاهر الأول قاله
 الخرشي ، وتعدد بتعدد الأيام ، ولا تعدد بتعدد بعضها في اليوم الواحد قبل
 163 أ / التكفير اتفاقا ، وفي تعددها بعده قولان المذهب عدم التعدد كما
 في كفاية الطالب لأبي الحسن المالكي⁵⁴⁰ ، قاله ابن الجلاب ، وظاهر كلام
 الناظم أن التخيير بين الثلاثة ، مع تفضيل الإطعام مطلقا سواء كان المكفر
 غنيا أو فقيرا ، أفطر لجماع أو غيره ، وقت شدة أو رخاء كذلك على

⁵⁴⁰ كفاية الطالب الرباني / علي الشاذلي / ت يوسف الشيخ محمد البقاعي 574/1 ، ط دار الفكر 1412 .

المشهور في الجميع ، خلافا لمن فصل في ذلك ومثل الصوم في التخيير جزاء الصيد ، وفدية الأداء بخلاف الكفارة في الظهار والقتل والتمتع فإنها على الترتيب ، وأما كفارة اليمين ، ففيها التخيير .

والترتيب في التخيير في الإطعام ، والكسوة ، والعق ، يعطي أي الثلاثة شاء ، والترتيب في الصوم فقط ، يصوم إلا عند العجز عن الثلاثة المذكورة ، الإطعام وما بعده لقوله تعالى ﴿ ومن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ﴾ تتابعهن استحبابا ، فإن فرقهن أجزاءه وبیت في كل ليلة ، وأفضل أنواعه الإطعام كما في عجب ونظمها بعضهم فقال :

ظهارة وقتلا رتبا وتمتعا * كما خيروا في الصوم والصيد والأذى
وفي حالف بالله خير ورتبن * فدونك سبعا إن حفظت فحبذا
انتهى ، فنظمتها فقلت :

كفارة القتل على الترتيب * كذا الظهار فافهم يا حبيب
تمتعا كذاك فافهم قصدي * وفي الصيام خيرا والصيد
كذا الأذى وفي اليمين خيروا * ورتبوا هذا الذي قد ذكروا
فإن قيل فلم شرعت الكفارة في رمضان بشروطها ، فالجواب أن
الكفارة شرعت لتكون حجابا بين العبد ، وبين ما عرض نفسه له من حلول
البلايا ، والعقوبات بارتكاب المخالفة ، فإن البلاء إذا أراد أن ينزل من
حضرة الاسم المنتقم مثلا ، يجد الكفارة قد سترت ذلك العاصي في ضل
جناحها ، واكتنفته ، وصارت عليه جنة ، ووقاية فرجع البلاء غير نافذ ،

كل ذلك لسبق الرحمة الغضب على من عصى الله تعالى ، انتهى من
163 ب / اليواقيت ، ولما فرغ من الكلام على القاعدة الرابعة التي هي
الصوم شرع في الكلام على القاعدة الخامسة التي هي الحج لا حرمانا الله منه
بفضله فقال :

کتاب اکج

كتاب الحج

وإنما أخره على القواعد لكونه آخر ما وجب على آدم من المكفرات ،
ولأنه في الحديث جاء كذلك ، وشرع لتكفير الذنوب العظام الخاصة به ،
لأن لكل مأمور شرعي تكفيرا خاصا ، بمنهي خاص كما تقدم ، وسمعت
شيخنا شيخ الإسلام ، ومفتي الأناضول سيدي محمد بن الشيخ التونسي رحمه
الله تعالى يقول : ثلاثة يبرأ العبد من عهدة الذنب بها : التوبة ، وصلاة
التسبيح ، والحج على خلاف فيه ، هل يغفر قتل النفس أم لا ؟ انتهى .
وأعلم أن فضل الحج عظيم ، وثوابه جسيم ، وأعظم دليل ، وأتم
برهان قول سيد ولد عدنان المتمثل قوله وحكمه : "من حج البيت ولم
يرفت ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه"⁵⁴¹ ، والرفق الجماع ،
والفسق المعاصي ، وورد أن الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة⁵⁴² ،
وأخبر سعدون الخولاني بأن رجلا قتل ، وأضرما عليه النار طول الليل ،
فلم تعمل فيه شيئا ، وبقي أبيض البدن ، فقال : لعله حج ثلاثة حجج ،
قالوا : نعم ، فقال : حدثت أن من حج حجة أدى فرضه ، ومن حج ثانية

⁵⁴¹ صحيح البخاري 645/2 حديث 1723 ط دار ابن كثير اليمامة .

⁵⁴² المنتقى لابن الجارود / عبد الله بن علي بن الجارود / ت عبد عمر البارودي 133/1 ، مؤسسة الكتاب

الثقافية بيروت ط 1988 .

داين ربه ، ومن حج ثلاثة حجج حرم الله شعره وبشره على النار⁵⁴³ انتهى .
والأحاديث في فضله كثيرة ، فلا نطيل بها .
وهو في اللغة القصد ، وقيل بقيد التكرار ، لأن الحاج يتكرر قصده
إلى البيت ، وفي الاصطلاح القصد إلى بيت الله الحرام بأفعال مخصوصة .

[الأدلة على وجوب الحج]

دل على وجوبه الكتاب والسنة والإجماع ، أما الكتاب فقوله تعالى :
﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾⁵⁴⁴
وأما السنة فقوله ﷺ : " بني الإسلام على خمس"⁵⁴⁵ ، فذكر منها الحج ،
وقوله ﷺ : " من مات ولم يحج ولم ينو حج هذا البيت فليمت إن شاء الله
164 أ / يهوديا أو نصرانيا"⁵⁴⁶ نسأل الله السلامة إلى غير ذلك .
وأجمعت الأمة عليه ، فمن جحد وجوبه فهو كافر ، يستتاب ثلاث ،
فإن لم يشب قتل ، ومن تركه مع الإقرار بوجوبه ، فالله حسيبه ومنقّم منه ،

⁵⁴³ لم أعثر عليه .

⁵⁴⁴ - [آل عمران: 97] .

⁵⁴⁵ التمهيد 246/9 وشعب الإيمان / البيهقي 428/3 دار الكتب العلمية .

⁵⁴⁶ هناك رواية شائعة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة هي : " من ملك زادا وراحلة تبلغه بيت الله ، ولم يحج
فلا عليه أن يموت يهوديا أو نصرانيا / أنظر التعليقات على الموضوعات للسيوطي 23/1 ط الهند ، والفوائد
المجموعة في الأحاديث الموضوعة / محمد بن علي الشوكاني / ت : عبد الرحمن يحيى العلمي 292/1 ط 3
المكتب الإسلامي .

إن توفرت فيه شروطه ، ولا يكره على ذلك لكثرة شروطه وخفائها ، فلعله لم تتوفر فيه ، وقد قيل يكره على ذلك كالزكاة .

واختلف هل فرض الحج قبل الهجرة ؟ ، ونزل ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾⁵⁴⁷ تأكيداً ، أو بعدها سنة خمس ، أو ست من الهجرة ، وصححه الشافعي ، أو ثمان أو تسع ، وصححه في الإكمال أقوال .

قال الناظم

228 الْحَجُّ فَرَضٌ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ * أَرْكَانُهُ إِنْ تَرَكْتَ لَمْ تُجْبِرِ
الْأَحْرَامُ وَالسَّعْيُ وَقُوفٌ عَرَفَةَ * لَيْلَةُ الْأَضْحَى وَالطَّوْفُ رَدِفَةَ

الحج فرض عينا على من توفرت فيه شروطه ، وهل على الفور فيعصي بتأخيره ، ويقع أداء ، أو على التراخي لخوف العواقب بقطع الطريق ، أو بلوغه ستين سنة ؟ قولان مشهوران ، ذكرهما في مختصره ، أشهرهما الأول ، قاله شيخنا : مرة واحدة في العمر إجماعاً ، وما زاد عليها مستحب ، ويتأكد الاستحباب في كل خمسة أعوام ، وينبغي أن ينوي الفرض ليثاب ثواب الفرض ، فإن قيل : فلم كان الحج على الناس مرة واحدة في العمر ، ولم يكن كالصلاة والصوم وغيرهما ؟ .

فالجواب إنما كان مرة واحدة تخفيفاً من الله عز وجل علينا لضعفنا ،
ولكثرة المشقة علينا في السفر للحج كل سنة ، لا سيما في جوار أهل البلاد
البعيدة ، وقد قالوا : من ورد حضرة الله مرة في عمره ، لم تمسه النار أبداً
انتهى من اليواقيت .

[شروط الحج]

وله شروط وأركان ، فأما شروط وجوبه فأربعة :
الحرية ، والتكليف ، والاستطاعة ، وإذن ولي السفیه .
وأما الإسلام : فشرط صحة على المشور بناء على أن الكفار
مخاطبون بفروع الشريعة .
وأما شروط وقوعه فرضاً فشيئان : الحرية والتكليف وقت الإحرام
فغير المستطيع إذا تكلف وأداه وقع فرضاً ، وكذلك السفیه إذا أداه بغير
164 ب / إذن وليه ، حيث لم يطلع عليه حتى فعله على ما استظهره
[علي الأجهوري] .

[أركان الحج]

وأما ركنه أي فرائضه ، فأربعة أيضا ، إن تركت كلها أو بعضها بطل حجه ولم تجبر بالدم وهو الهدي ، لأنه من خصائص الواجبات غير الأركان حسب ما يأتي للناظم .

أولها : الإحرام بأحد أنواعه الثلاثة التي هي القران ، والتمتع ، والإفراد وهو أفضلها ، ولفظ الإحرام يقرأ بكسر اللام كما تقدم نظيره في قوله الإيمان ، جزما بالإله والكتب .

وثانيها : السعي بين الصفا والمروة .

وثالثها : وقوف عرفة ليلة عيد الأضحى من الغروب إلى الفجر عند مالك ، ويكفي جزء منها كما يأتي للناظم في قوله : هنية بعد غروبها تقف ، ويقف من عرفة حيث شاء ، إن ارتفع عن بطن عُرّة ، وأنه وقف في مسجدها .

فثالثها : الأصح الإجزاء مع الكراهة .

ورابعها : الطواف بالبيت الذي ردفه أي الذي يردف الوقوف ، ويقع بعده وهو طواف الإفاضة إذ هو الركن ، وما عداه ليس بركن كما سيأتي يجمعها [أي الأركان] قولك طاوس ، الطاء طواف ، والألف إحرام ، والواو وقوف ، والسين سعي ، زاد بعضهم رمي جمرة العقبة ، وهو خلاف المشهور .

[الاستطاعة]

الاستطاعة المذكورة مفسرة بأربعة أشياء : الطريق السابلة مع الأمن على النفس والمال ، والقوة على الوصول بلا مشقة عظمت مع التمكن من إقامة الفرض ، وترك التفريط ، وارتكاب المناكر ، وصحة البدن والزاد المبلغ ، قيل إلى مكة فقط ، وقيل يعتبر ما يرده إلى موضعه أيضا ، وقيل لأقرب المواضع التي يرجو فيها معاشه ، قال المازري في تعليقه بعد ما ذكر نحو ما قدمناه : وبسبب تلك الشروط أفتى الشيخ أبو الوليد بسقوط الحج عن أهل الأندلس ، وأفتى الطرطوشي بضم الطائين بأنه حرام على أهل 165 أ / المغرب ، فمن غر وحج سقط فرضه ، ولكنه آثم بما ارتكب من الغرر ، وهذا قول أئمة المسلمين المقتدى بهم ، فأعلموه واعتقدوه ، ورده ابن العربي كما في [علي الأجهوري] ، لكن نقل عقبة عن الراعي ما يفيد أنه حرام على غير أهل المغرب أيضا وهو مما يدل للأول فراجعه إن شئت ، ونقل عن [أحمد زروق] ما نصه "قول القائل : الحج ساقط عن أهل المغرب قلة أدب ، وإن كان الأمر كذلك ، والصواب الاستطاعة معدومة في المغرب ، ومن لا استطاعة له لا حج عليه" انتهى .

[واجبات الحج]

ثم شرع في الواجبات غير الأركان التي تجبر بالدم فقال :

230 وَالْوَاجِبَاتُ غَيْرُ الْأَرْكَانِ بِدَمٍ * قَدْ جُبِرَتْ مِنْهَا طَوَافُ مَنْ قَدِمَ
وَوَصَلَهُ بِالسَّعْيِ مَشْيًى فِيهِمَا * وَرُكْعَا الطَّوَافِ إِنْ تَحَمَّصَا
نُزُولُ مُزْدَلِفٍ فِي رُجُوعِنَا * مَيِّتُ لَيْلَاتٍ ثَلَاثٍ يَمْنَى

والواجبات غير الأركان بدم ، أي هدي قد جبرت منها طواف من
قدم ، أي طواف القدوم ، وفهم من قوله منها أنه لم يستوف عدتها وهو
كذلك لأنها كثيرة ، كما يأتي عن [الخطاب] ، فمن تركه عامدا عليه دم
ما لم يخف فوات الوقوف ، وهو المراهق⁵⁴⁸ ، فلا يجب عليه طواف القدوم ،
ولا دم عليه في تركه ، كما إذا تركه ناسيا على مذهب ابن القاسم ، قاله
الشارح⁵⁴⁹ .

ومنها وصله أي طواف القدوم بالسعي بين الصفا والمروة من غير تراخ ،
فإذا لم يصله ، بأن ترك السعي رأسا ، أو سعى بعد طول ، فعليه الدم
أيضا ، وهذا مقيد أيضا بغير المراهق والناسي كما في الذي قبله ، وترك
الطواف والسعي معا كترك أحدهما كما في التوضيح .

⁵⁴⁸ المراهق هو من ضاق عليه الوقت وخشى فوات الوقوف بعرفة .

⁵⁴⁹ 83/2 .

ومنها مشى فيهما أي الطواف والسعي ، فإذا ركب ، فإن كان لغير ضرورة فالمشهور أنه يعيد إن قرب ، فإن فات أهدى ، وإن كان لضرورة جاز .

ومنها ركعتا الطواف إن تحتما أي الطواف ، وألفه الإطلاق ، فيدخل طواف القدوم لأنه واجب ، وطواف الإفاضة الركني ، فإذا ترك الركوع بعد هذين الطوافين ، وبعد من مكة ، فعليه الهدى ، ولو تركهما نسيانا كما في التوضيح .

ومنها نزول مزدلف بحذف التاء في كلامه للوزن في رجوعنا معاشر 165 ب / الحجاج من عرفة ليلة النحر ، ولا يكفي في النزول إناخة البعير بل لابد من حط الرحال ، فمن تركه فعليه الدم .

ومنها مبيت ليلات ثلاثة بمنى لرمي الجمار ، يعني في العود لها بعد طواف الإفاضة ، لا التي قبل عرفة ، فلا دم فيها ، وهذا إن لم يتعجل ، فإن تعجل قبل غروب الثاني فليتين ، فمن تركه ولو جل ليلة فعليه الدم كما هو ظاهر النظم .

[مواقيت الحج]

233 إِحْرَامُ مِيقَاتٍ فَذُو الْحُلَيْفَةِ * لَطِيبَ الشَّامِ وَمَضَرَ الْجُحْفَةَ
قَرْنٌ لَتَجِدَ ذَاتُ عِرْقٍ لِلْعِرَاقِ * يَلْمَلُمُ الْيَمَنَ عَاتِيَهَا وَفَاقَ

ومنها : إحرام من مِيقَاتٍ ، أصله موقاة ، ووزنه مفعال ، قلبت الواو ياء ، وهو مِيقَاتَانِ :

مِيقَاتُ زَمَانِي وهو أشهر الحج : شوال وذو القعدة وذو الحجة كاملاً .
قال [التَّيَّانِي] على المشهور : فقله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾⁵⁵⁰ أي في أشهر ، أو زمانه أشهر ، أو ذو أشهر ، والشهر اسم لجميعه ، وفائدته أنه لا دم على من أخر طواف الإفاضة إليه ، وقيل منتهاه العشر الأول تسمية لكل باسم بعضه ، وقيل منتهاه آخر أيام التشريق ، وفي المختصر كالأول فإنه قال : ووقته للحج ، شوال لآخر ذي الحجة .
وينتهي وقت الإحرام الجائز لفجر يوم النحر ، إذ الإحرام بعد فجر يوم النحر إنما يكون للعام القابل ، فهو إحرام له قبل زمانه ، وهو مكروه .
والأفضل لأهل مكة الإحرام من أول ذي الحجة على المعتمد ، وقيل يوم التروية .

وميقات مكاني ، وهو الذي تعرض له الناظم هنا ، ويختلف باختلاف أهل الآفاق ، وينجبر بالدم إذا جاوزه حلالا ، وأحرم بعده ، ولو رجع إليه فقال : فدو الحليفة بضم الحاء وفتح اللام والفاء لطيب أي لأهلها ، وهي مدينة النبي ﷺ على ستة أميال ، أو سبعة من المدينة ، وهي أبعد المواقيت ، ومن مكة على نحو عشرة مراحل ، أو تسع ، وهو أفضلها ، لأنه فيه شرف الابتداء وال انتهاء ، وحذف التاء من طيبة للوزن .

ولأهل الشام بالقصر ، ويجوز المد في غير النظم ، إلا أن القصر 166 أ / أفصح⁵⁵¹ منه قاله [أحمد زروق] ، وأهل مصر ، وأهل المغرب في الجحفة بحيم مضمومة فحاء مهملة ساكنة ، وهي قرية بين مكة والمدينة على ثلاثة مراحل من مكة ، سميت بذلك لأن السيل جحفها ، وتسمى أيضا مهيعة ساكنة الهاء عند أكثرهم ، وبعضهم يكسرهما .
وقرن بفتح القاف وسكون الراء قرن المنازل لنجد أي أهل نجد على نحو مرحلتين من مكة .

وذات عرق وهي موضع بالبادية ، قال الكمال الدميري على مرحلتين من مكة للعراق ، أي لأهل العراق وفارس وخرسان قاله في الجلاب .
ويلملم بفتح الياء وبلامين بينهما ميم ساكنة ، ويقال ألملم بهمزة بدل الياء التحتية وهو جبل من تهامة قال النووي على مرحلتين من مكة لأهل

⁵⁵¹ القصر الشام وبالمد الشام .

اليمن ، وآتيها وفاق لقوله ﷺ " فهن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن ⁵⁵² يعني أن من كان من غير أهلهن ومر بميقات فيحرم منه ولا يعد أو يؤجل إلى ميقاته إلا من ميقاته الجحفة كالمصريين وأهل المغرب والشام إذا مروا بذوي الحليفة فالأفضل لهم أن يحرموا منها تبركا بميقاته ﷺ ، وإن أخرروا إلى الجحفة جاز ومثل المرور بالميقات محاذاته ولو ببحر ⁵⁵³ .

تذنية

يستحب الإحرام من أول الميقات وترك التلفظ به والاقتصار على النية قال [علي الأجهوري] على المعروف ، وعن مالك كراهة التلفظ به وقال الشيخ عبد الرحمن الثعالبي التلفظ أولى للخروج من الخلاف لأن أبا حنيفة يقول إن لم ينطق لم ينقذ انتهى .

وقوله آتيها مبتدأ وضميره للمواضع المذكورات ، والخبر محذوف ووافق مفعول لأجله ، وقف عليه بحذف التنوين أي الآتي على هذه المواضع والمار بها يحرم بها وفاقاً لأهلها ، وهذا كله في حق من سكنه دونها ، وأما من سكنه بينها وبين مكة فميقاته منزله .

⁵⁵² صحيح مسلم 2/ 838 حديث 1181 تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط / دار إحياء التراث العربي .

⁵⁵³ تصرف قليلا في صياغة ما بعد الحديث لتوضيح المراد .

والأفضل أن يحرم من الأبعد ومن كان مقيماً بمكة فإذا أحرم من الحل أو من الحرم خارج مكة خالف الأولى فقط ولا دم عليه في ذلك كما في [علي الأجهوري] ، ثم هذه المواقيت الخمسة معتبرة بأنفسها لا بأسمائها فلو كان الميقات قرية خربت وانقلبت عاداتها واسمها إلى موضع آخر كان الاعتبار بالموضع الأول لتعلق الحكم به فلا يزول عنه .

واختلف هل هي تحديد أو تقريب ؟ قولان ، القرافي والأول هو المذهب ، والثاني لابن حبيب ، وفي الذخيرة " يروى أن الحجر الأسود كان له نور في أول أمره يصل إلى هذه الحدود فمنع الشارع تجاوزها لمريد الحج تعظيماً لتلك الآيات والآثار " انتهى ⁵⁵⁴ .

[واجبات لإحرام]

235 تجرد من المخيط تلبيته * والخلق مع رمي الجمار تؤفيه

ومنها : تجرد من المخيط أي مخيط الثياب فإذا تركه و لبس المخيط لغير عذر فعليه دم وهذا خاص بالرجل دون المرأة .
ومنها تلبيته فإذا تركها جملة أو أول الإحرام حتى طاف أو فعلها أول الإحرام ثم تركها في بقيته على ما شهره ابن عرفة فعليه دم ، وظاهر كلام الشيخ خليل سقوط الدم في هذه قاله [أحمد زروق] .

ومنها الحلق فإن تركه ورجع إلى بلده أو طال فعليه دم .
مع رمي الجمار كذلك ويجب من تركه الدم ولو حصاة من جمرة منها
وهذا آخر ما ذكره الناظم من الأفعال التي تجبر بالدم كما قال توفيه ولم
يذكر ما سوى ذلك طلبا للاختصار واتكالا على غيره واقتصار على
المتنبه لأن الحج كما قال [أحمد زروق] متعذر وجوبه على أهل المغرب
لعدم الاستطاعة ولا يجب تفاصيل الأشياء إلا عند التوجه إليها انتهى .
وقد عد [الخطاب] في مناسكه منها أكثر من أربعين فعلا وأطال في
تقسيمها وتحصيلها وذكر الخلاف فيها ثم قال ولكن ينبغي للإنسان إذا أتى
هذه الأشياء أن ينوي بها الركنية ليخرج من الخلاف وليكثر الثواب إذ
ثواب الواجب الركني أكثر من ثواب السنة . انتهى فليراجعه من أراد⁵⁵⁵ .

[صفة الحج]

وَإِنْ تَرَدُّ تَرْتِيبَ حَجِّكَ اسْمَعَا * بَيَانُهُ وَالذِّهْنُ مِنْكَ اسْتَجْمَعَا

167 أ / ثم شرع في صفة الحج مضرباً عن الأحكام لتقدمها ،

فقال :

وَإِنْ تَرَدُّ تَرْتِيبَ أفعال حَجِّكَ على الوجه المطلوب / اسمعا ، الألف للإطلاق ، أو بدل من نون التوكيد الخفيفة ، وكذا في استجمع أي استمع بَيَانُهُ ، والذهن منك استجمعا ، أي استجمع ذهنك ، وأحضره لتكون على بصيرة مما أذكر لك ، وهو :

[لإحرام]

إِنْ حِثَّ رَابِعًا تَنْظَفُ وَاعْسِلُ * كَوَاجِبٍ وَبِالشُّرُوعِ يَصِلُ
وَالْبَسُ رَدًّا وَأَزْرَةً تَغْلِيْنِ * وَاسْتَضْحِبِ الْهَدْيَ وَرُكْعَيْنِ
بِالْكَافِرُونَ ثُمَّ الْإِخْلَاصِ هُمَا * فَإِنْ رَكِبْتَ أَوْ مَشَيْتَ إِحْرَامًا
بِنِيَّةٍ تَضْحَبُ قَوْلًا وَعَمَلُ * كَمَشْيٍ أَوْ تَلْيِئَةٍ مِمَّا اتَّصَلَ
وَجَدَّدَتْهَا كُلَّمَا تَجَدَّدَتْ * حَالٌ وَإِنْ صَلَّيْتَ *****

إن جئت يا مغربي ويا مصري ، ويا شامي رابعا لأنه أول الميقات ، ومن أعمال الجحفة ، ومتصل بها ، بدليل اتفاق الناس عليه في هذا الزمان ، كما حكاه الشيخ عبد الله المنوفي شيخ الشيخ خليل عن شيخه الزواوي ، ومال إليه وتبعه غير واحد كالناظم ، وقيل يكره الإحرام منه ، وهو رأي سيدي أبي عبد الله بن الحاج ، على أنه قبل الجحفة ، والإحرام منه إحرام قبل الميقات وهو مكروه ، تنظف أولا ، بإزالة الأذي من تقليم الأظافر ، وقص الشارب ، وحلق عانة ، وتنف إبط ، وتجرد ، واغتسل ، كواجب على حذف الموصوف ، أي كغسل واجب ، وإن كانت حائضا ، أو نفساء أو صغيرا ولا دم بتركه ، وإن كان جنبا للجنابة والإحرام غسلا واحدا ، وكذلك الحائض تطهر ، وتتدلك فيه بالشروع يتصل هذا الغسل لأنه كغسل الجمعة ، ومن شروطه الاتصال ، قاله [أحمد زروق] ، وهذا أكد اغتسالات الحج الثلاثة .

وقوله : البس ردا هكذا فيما رأينا من النسخ بغير حرف العطف ، وعليها فاعله فاعل يتصل أي بالشروع في الإحرام يتصل لبس ردا إلخ ، أي ما يرتدى به ، ويحتمل كونه على حذف حرف العطف ، والمعطوف عليه ، أي بالشروع يتصل الغسل ولبس إلخ ، ثم بعد هذا رأيت بعضهم ، حكى أن في بعض النسخ والبس بصيغة الأمر عطفا على ، واغتسل ، وعليها فلا إشكال ، وقد راعى الناظم رحمه الله الترتيب في الواو هنا ، وإن لم يكن 167 ب / هو المذهب فيها ، فافهم والله أعلم .

ولبس أزرة أي ما يتزر به ، ولبس نعلين ، وهما معروفان إلا أن لا يجدهما ، فليقطع الحفين أسفل من الكعنين ، وإلا اقتدى على المشهور ، ولا بأس أن تحرم في جميع أنواع الثياب ، والأفضل الأبيض لكونه جديداً ، قال [أحمد زروق] : ويجتنب من الثياب أربعا : المعصفر وفيه الفدية على المشهور ، والمورس ، والمزعفر وهما مكروهان ، والمصبوغ مطلقا لمن يقتدى به .

واستصحب الهدى حينئذ وقلده واشعره ، وَصَلِي رَكْعَتَيْنِ أو أكثر ، والفرض يجزئ عنهما ، لأن المقصود أن يكون الإحرام عقب صلاة ، وقد حصل ، ويستحب أن يقرأ في الركعتين مع الفاتحة بِالْكَافِرُونَ - بالواو على الحكاية ، وإلا فمن حقه أن يكون بالياء موضع الواو ، لأنه مجرور بالياء - ثم الإخلاص ، هما أي الركعتين ، كرعتي الطواف ، فإن ركبت بعد ذلك ، أي استويت على دابتك ، أو مشيت على رجلك ، أحرما بألف الإطلاق .

والإحرام الدخول بنية في أحد النسكين مع قول كالتلبية والتكبير ، أو فعل كالتوجه إلى الطريق كما أشار إليه بقوله تصحب قولاً أو عمل ، معطوف على قول ، حذف تنوينه في الوقف ، وبنية يتعلق بأمر ما كمشي ، مثالا للعمل ، أو تلبية مثالا للقول لف ونشر غير مرتب كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ آسَوْدَتْ

وَجُوهُهُمْ⁵⁵⁶ الآية ، وقوله : مما اتصل أي بالإحرام في محل الصفة لقول ، وما عطف عليه ، والتلبية هي أن يقول : ليك اللهم ليك ، ليك لا شريك لك ليك ، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك .

فائدة

وينبغي له أن يتذكر عند وصوله إلى الميقات أن الله تعالى قد أهله إلى القدوم عليه ، والقرب من حضرته ، فيلزم الأدب ، فإذا لزمه أقبل الله عليه بمزيد الإحسان ، وعند تجرده لغسل الإحرام أنه تجرد عن كل ما نهى الله 168 أ / تعالى عنه ، وعند غسل الإحرام غسل الموت ، وأنه اغتسل من الخطايا ، وعند لبس ثياب الإحرام لفه في أكفانه ، وعند الإحرام الصلاة عليه وهو ميت ، وينوي عند عقد الإحرام أنه باع نفسه من الله ، وليكن مقبلا على ما هو بصدده بسكينة ووقار ، ويشعر نفسه أنه يجيب داعي الله ، وهو سيدنا إبراهيم عليه السلام ، حيث أمره الله تعالى بأن يؤذن في الناس بالحج ، فأذن وأسمع من في أصلاب الرجال وأرحام النساء إلى يوم القيامة ، فمن أجاب مرة حج مرة ، وأكثر بقدر إجابته ، أي يحضر قلبه مع السكينة والوقار لذلك كله ، فلا يضحك ولا يلعب ، وقد روى ابن ماجه والإمام أحمد واللفظ له : من أضحى يوما محرما مليا حتى غربت

الشمس ، غربت بذنوبه فعاد كما ولدته⁵⁵⁷ أمه ، وروى ابن أبي شيبة : ما من رجل يضع ثوبه وهو محرم ، فتصيبه الشمس حتى تغرب ، إلا غربت بخطايا⁵⁵⁸ ، وجددنها أي التلية كلما تجددت حال ، وكذا إن صليت أي يستحب تجديدها عند تغيير الأحوال كالقيام والقعود والنزول ، والركوب والصعود والهبوط ، وعند ملاقة الرفاق ، وعند دبر الصلوات ، وبين التوسط فيها ، وفي علو صوته ، وقد جعل الله لكل شيء قدرا ، قال في الرسالة : وليس عليه كثرة الإلحاح بذلك .

⁵⁵⁷ أخرجه ابن ماجه عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من محرم يضحى لله يومه يلبى حتى تغييب الشمس إلا غابت بذنوبه فعاد كما ولدته أمه . / سنن ابن ماجه 976/2 حديث 2925 كما أخرجه الكفائي وقال : هذا إسناد ضعيف لضعف عاصم بن عمرو بن عاصم بن عبيد الله ، رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث جابر بن عبد الله أيضا ورواه البيهقي في سننه الكبرى من طريق عاصم بن عبد الله به وقال هذا إسناد ضعيف / مصباح الزجاجة / أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكفائي / ت : محمد المنتقى الكشناوي 3 / 190 وما عدها ط2 الدار العربية بيروت 1403 هـ .

⁵⁵⁸ لم أعتز عليه

[الوصول إلى مكة]

***** * *****

مَكَّةُ فَأَغْتَسِلُ بِذِي طُوًى بِلَا * ذَلِكَ وَمَنْ كَدَا الثَّنِيَّةَ ادْخُلَا
إِذَا وَصَلْتَ لِلْبُيُوتِ فَأَتْرُكَا * ثَلَاثَةَ وَكُلَّ شُغْلٍ *****

ولا تزال كذلك محرماً تلي حتى تقرب من مكة ، ثم إن دنت منك مكة ، فأغتسل بذي طوى ، أو مكان على قرب مسافته بلا ذلك لدخول مكة ، لأنه عليه السلام بات به حتى أصبح ، فدخله وحكم هذا الغسل الاستحباب كغسل عرفة ، وهو في الحقيقة للطواف ، ولهذا يسقط على من لا يطوف كالحائض والنفساء ، ويستحب دخوله مكة نهاراً ، وكونه من كدا 168 ب/ بفتح الكاف والdal المهملة ، والمد منونا ، وقصره الناظم للوزن قاله الشارح وفي [أحمد زروق] الصحيح الذي عليه الجمهور أن داله معجمة ، وهو الثنية التي بأعلى مكة ، يهبط منها للأبطح ، والمقبرة تحتها ، وإن لم تكن في طريقه ، ما لم يؤدي إلى الزحمة ، وإذابة الناس ، فيترك ذلك ، لأن النبي عليه السلام كذلك فعل ، والصحابة بعده ، والسري في ذلك أن نسبة باب البيت إليه كنسبة وجه الإنسان إليه ، وأماثل الناس إنما يقصدون من جهة وجوههم لا من جهة ظهورهم ، ومن أتى من غير هذه الجهة ، لم يأت من

قبالة الباب ، والله أعلم ، وقوله : إفصلا ، بمعنى أدخلا⁵⁵⁹ ، وإلا فهو تميم إذا وصلت للبيوت ، يحتمل بالدخول لمكة ، ويحتمل برؤية البيت ، وهما قولان ، وعلى الأول اقتصر في الرسالة ، قاله [أحمد زروق] : وشهره ابن بشير ، ومقتضى كلام ابن الحاجب أن المشهور يقطعها رؤية البيت ، فاتركا تلبية أي امسك عنها ، واترك كل شغل .

[دخول البيت]

***** * ***** واسلُكا

لِلْبَيْتِ مِنْ بَابِ السَّلَامِ وَاسْتَلِمَ * الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ كَبْرًا وَاتَّسَمَ
 سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ بِهِ وَقَدْ يَسَّرُ * وَكَبَّرَنُ مُقْبِلًا ذَاكَ الْحَجَرَ
 مَتَى تُحَازِيهِ كَذَا الْيَمَانِي * لَكِنَّ ذَا يَالِدٍ خُذْ يَمَانٍ
 إِنَّ لَمْ تَصِلْ لِلْحَجَرِ الْمَسْرُ بِالْيَدِ * وَضَعُ عَلَى الْفَمِ وَكَبَّرْ تَقْسِدِ
 وَارْمِلْ ثَلَاثًا وَامْشِ بَعْدَ أَرْبَعَا * خَلْفَ الْمَقَامِ رُكْعَيْنِ أَوْقَعَا
 وَادْعُ يَمَا شِئْتَ لَدَى الْمُلتَزِمِ * وَالْحَجَرَ الْأَسْوَدَ بَعْدَ اسْتَلِمِ

⁵⁵⁹ لاحظ أن نسخة المتن التي يشرحها المؤلف مختلفة عن النسخة المتداولة في بعض الكلمات والمعنى واحد

وَأَخْرَجَ إِلَى الصَّفَا فَقَفَ مُسْتَقِيلًا * عَلَيْهِ ثُمَّ كَبَّرَ وَهَلَّلًا
 وَاسْعَ لَمْرُوءَ قَفٍ مِثْلَ الصَّفَا * وَخَبَّ فِي بَطْنِ الْمَسِيلِ ذَا اقْتِصَا
 أَرْبَعَ وَقَّاتٍ يَكُلُّ مِنْهُمَا * يَقِفُ وَالْأَشْوَاطُ سَبْعًا تَمَّامَا
 وَادْعُ بِمَا شِئْتَ سَعْيٍ وَطَوَافٍ * وَبِالصَّفَا وَمَرُوءَ مَعَ اغْتِرَافٍ
 وَيَحِبُّ الطُّهْرَانَ وَالسَّرَّ عَلَى * مَنْ طَافَ تَذْبِهَا سَعْيٍ اجْتِلَا
 وَعُدَّ قَلْبَ لِمَصَلَى عَرَفَةَ * وَخُطْبَةَ السَّابِعِ تَأْتِي لِلصَّفَةِ

وَأَسْلَكَ ألفه كالذي قبله للإطلاق ، أو بدل من نون التوكيد الخفيفة ،
 قال في الصحاح : سلكت الشيء في الشيء سلكا أي أدخلته فيه ، فدخل
 انتهى ، أي أدخلوا للبيت من باب السلام نهارا استحبابا لأنه عليه السلام
 دخل منه ، وكان يعرف بباب بني شيبه ، ويستحضر حينئذ ما أمكنه من
 الخضوع ، والخشوع ، ويحذر من خطور المعاصي والظلم لقوله تعالى :
 ﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِمِ بِظُلْمٍ نُدِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴾⁵⁶⁰
 وليقل عند ذلك : اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، فحينا ربنا بالسلام ،
 اللهم زد هذا البيت تشريفا ، وتعظيما ، وتكريما ، ويدعو بما شاء ،
 وكان عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه يقول : اللهم إنك وعدت الأمان

داخل بيتك ، وأنت خير منزل به ، اللهم اكفنا مؤنة الدنيا ، وكل هول دون الجنة ، تبلغنيها برحمتك .

واستلم الحجر الأسود - يسكون ، دال الأسود إعطاء للوصل حكم
169 أ / الوقف - أي بنفس الدخول من غير ركوع لأن تحية مسجد مكة
الطواف ، والمراد بالاستلام هنا التقبيل ، وهل بصوت أو بغير صوت قولان
كبير عند ذلك ، وأتم سبعة أشواط به بالبيت العدد شرط بالاتفاق ،
كعدد الصلاة ، وسواء كان واجبا أو غيره ، فلو زاد على السبعة في
الطواف والسعي ، عمدا بطل ولو قلت كبعض الشوط ، وأما سهوا أو
جهلا ، فإن كانت مثله تبطل ، وإلا فلا ، فإن شك في العدد بنى على
الأقل كما في المختصر ، قال [علي الأجهوري] : وأنظر هل المراد بالشك
مطلق التردد ، حتى يشمل التوهم ، كما في الصلاة ، أو لا يدخل التوهم
هنا كما في الوضوء ، وهذا ما لم يكن مستنكحا ، وإلا بنى على الأكثر ،
ويعمل بإخبار غيره ، ولو واحدا انتهى ، وإن ترك شيئا منها ولو بعض
شوط ، لم يجزه ، ولم ينب عند الدم ، ولا بد من رجوعه إليه ولو من بلده ،
أو بُعد عنه منه وهو المعروف ، وحيث كان الطواف ركنا في الحج والعمرة
كما في [علي الأجهوري] ، وحيث رجع ، فإن طال جدا ابتداء الطواف
مطلقا كاتقاض الوضوء فيه ، وأما الطول لا جدا فإنه يوجب الابتداء في
العمد ، ومنه فعل بعض السعي ، وأما في النسيان والجهل فلا يوجب
الابتداء ، ثم الابتداء بالحجر الأسود واجب يجبر بالدم ، فإن ابتداء بالركن

اليمني فعليه دم ، وأما من ابتدأ بين الحجر الأسود والباب فلا دم عليه إن لم يعتمد ذلك ، وقد يسر البيت أي والحالة أنك جعلته لناحية اليسار لأنها محل القلب ، فلو نكس أعاد ، وهذا الطواف يسمى طواف القدوم ، وكبرت في حال كونك مقبلاً ذا الحجر الأسود ، متى تحاذيه في كل شوط ، استحباب فيما بعد الشوط الأول ، وأما الأول فسنة ، وكذا الركن اليمني يستحب بعد الأول ، خليل في نسق المندوبات : واستلام الحجر اليمني 169 ب / بعد الأول ، لكن ذا في الركن اليمني لمسه يكون باليد ، ويضعها على فيه من غير ثقيل ، ويكبر تخذ بياني الذي ذكرته .

إن لم تصل للحجر الأسود في الشوط الثاني فما بعده ، فإن زوحت عن ثقيله المس باليد ، وضع اليد على الفم من غير ثقيل ، فإن لم تصل باليد فبعود ، وضع على الفم وكبر على كل حال ، وإن لم تستلم تقدمي بفعل النبي ﷺ ، والسلف الصالح ، وهذا إذا لم تحصل إذاية لأحد ، وإلا تركه وكبر فقط ، ومضى ، ولا يشير بيده ، وهذا بخلاف اليمني ، فليس إلا باليد فقط ، وليتق الطائف الشاذروان لاحتمال كونه من البيت ، وستة أذرع من الحجر لأنها منه ، وينصب المقبل قامته ، ولا يطوف خارج المسجد ، ويكره السجود ، ووضع الخد على الحجر ، وتكرير ثقيله ، اليد إذا وضعت عليه أو على اليمان ، ولمس الركنين اليمنين ، والتكبير عندهما ، وما يفعله العوام من التعلق بالباب ، وقولهم العروة الوثقى هي

هذه ، والتقليل في الدعاء كما يقوله بعض الناس ، والتعويل على المطوفين في ذلك وغيره ، فإن هذا كله جهل يتعين اتقاؤه .

[الحكمة في تقبيل الحجر الأسود]

الحكمة في تقبيل الحجر الأسود ما روي أن عمر رضي الله عنه قبله ثم قال : إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أنني رأيت رسول الله ﷺ قبلك ما قبلك ، فقال له علي رضي الله عنه⁵⁶¹ : بل يضر وينفع ، الحديث : وكذا عن أبي ابن كعب أنه يأتي يوم القيامة ، وله لسان داوي يشهد لمن قبله واستلمه⁵⁶² ، وهذه منفعة ، وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : " ليبعث الله الحجر الأسود يوم القيامة له عينان يبصر بهما ، ولسان ينطق به ، يشهد لمن استلمه بحق⁵⁶³ " ، زاد 170 أ / عبد الله ابن عمرو هو يمين الله في الأرض ، يصافح الله بها خلقه ممن⁵⁶⁴ لم يدرك بيعة رسول الله ﷺ ، فمن مسح الحجر فقد بايع الله

⁵⁶¹ صحيح مسلم / بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي 925/2 حديث 1270 ، والبخاري / بتحقيق مصطفى ديب البغا 583/2 حديث 1532 .

⁵⁶² لم أعتز عليه

⁵⁶³ فيض القدير / المناوي 9.3/4 ونقل عن ابن الجوزي تأبه حديث لا يصح فيه إسحاق بن بشير كذبة ابن أبي شيبه وغيره ، وقال ابن العربي حديث باطل .

⁵⁶⁴ ابن خزيمة 4/ 221 حديث 2737 / والمستدرک 1/ 627 حديث 1681 / ومصنف عبد الرزاق / أبو بكر عبد الرزاق الصنعاني / ت : حبيب عبد الرحمن الأعظمي 39/5 حديث 8919 ط المكتب الإسلامي .

الله ورسوله ، وليس المراد باليد الجارحة لاستحالتها على الله تعالى ، وإنما المراد بها عهد ، وضرب من المسألة في التقرب ، وإنما أراد عمر لا يضر ولا ينفع إعلام الناس أنه إنما عظمه لتعظيمه عليه الصلاة والسلام له على حسب ما أمرنا بتعظيم البيت ، لا على حسب تعظيم الجاهلية للأوثان ، ولا لاعتقادهم أنها آلهة تضر وتنفع ، وعن عبد الله بن عمرو بن العاص أن الحجر والمقام ياقوتتان من يواقيت الجنة ، فلولا أن الله طمس نورهما لأضاء فيما بين المشرق والمغرب انتهى⁵⁶⁵ ، وطمس الله نوره بالسواد ليستر زينة الجنة عن الظلمة ، وإعلاما لنا بأنه صار سيذا لخروجه من الجنة إلى الدنيا ، وكذلك القول في اسوداد جسد آدم عليه السلام ، لما أكل من الشجرة ، يدل على سيادته ، قال في اليواقيت ، ولعل من هذا القبيل جعل ستر الكعبة أسود ، وكذلك وجدت عمائم خلفاء بني العباس وغيرهم ، ولعل ذلك هو السر في لبسه ﷺ العمامة السوداء يوم فتح مكة ، إظهارا لسيادته على الخلق من باب التحدث بالنعمة ، وذلك أنه ليس في الألوان ما يدل على السيادة إلا اللون الأسود والله أعلم .

وارمل استحبابا فوق المشي ، ودون الجري ثلاثا من هذا الطواف ، الذي هو طواف القدوم لا من غيره إلا أن يكون مراهقا⁵⁶⁶ ، وامش فيما

⁵⁶⁵ مسند أحمد بن حنبل 214/2 حديث 7008 ط مؤسسة قرطبة مصر .

⁵⁶⁶ لأن المراهق أي الذي ضاق وقته لا طواف عليه .

بعد أي بعد الثلاثة الأول / ريعا ، ولو لم ترمل في الثلاثة الأولى ، فإن رمل فيها كره له ، قال في المدونة : فلو رمل في الأشواط كلها فلا شيء عليه .
170 ب / ولا يرمل النساء مطلقا ، ولا الرجال في غير طواف القدوم ولا وفي حجة عن المرأة .

ويتذكر في رمله في الطواف أنه هارب من ذنوبه ، وإذا مشى أنه راج من ربه القبول ، واستحب ابن حبيب أن يقول في رمله اللهم اجعله حجاً مبروراً ، وذنبا مغفورا ، وسعيًا مشكورا ، ويقول في الأربعة الباقية : اللهم اغفر وأرحم ، وأعف عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم ، اللهم آتنا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة ، وقنا عذاب النار . وعلى نحو ذلك ، وليس فيه ولا في الصلاة على النبي ﷺ حد ، وفي الحديث : "من طاف بهذا البيت أسبوعا لا يضع قدما ولا يرفع أخرى إلا أسقط الله عنه بها خطيئة، وكتب له بها حسنة ، ورفع له بها درجة"⁵⁶⁷ وفي رواية لأحمد ما رفع قدما ولا وضعها إلا كتب له عشر حسنات ، ومحاً عنه عشر سيئات ، ورفع له عشر درجات⁵⁶⁸ ، فإذا فرغت من الطواف خلف المقام ركعتين أوقعا بألف الإطلاق فخلف يتعلق بأوقعا ، وركعتين مفعوله ، وهذا إذا كان وقتا تحل فيه النافلة ، وهما من سنة الطواف يقرأ في الأولى بعد الفاتحة بقل يأيها الكافرون ، وفي الثانية بالإخلاص كما تقدم ، وقال مالك لا بأس

⁵⁶⁷ الترغيب والترهيب / عبد العظيم بن عبد القوي المنذري / ت: إبراهيم شمس الدين 2 / 124 ط1 دار

الكتب العلمية 1417 هـ .

⁵⁶⁸ الترغيب والترهيب 2 / 122 وقال رواه أحمد .

بطواف واحد بعد الصبح والعصر ، ثم لا يصلي حتى تطلع الشمس ، أو تغرب ، بشرط أن يبقى على طهارة طوافه وإلا بطل .

والمذهب كراهة جمع الأسابيع قاله في الجلاب ، ولا بأس في الصلاة للطائفتين بالكعبة من غير سترة ، لأن الطائف كالمصلي فلا يضر مروره بين يدي المصلي ، وأدع بعد ذلك استحبابا بما شئت من غير تحديد ، لدي بمعنى عند التنزم ، وهو ما بين الحجر الأسود وباب الكعبة لأن الدعاء فيه مستجاب ، لما ورد ، والحجر الأسود بعد أي بعد الفراغ من الطواف وركعتيه / استلم أي قبل ، وهو من أول سنن السعي على ما في المختصر ، وقال في مناسكه أنه مستحب ، ليكون آخر عهده به ، وأخرج عطف على 171 أ / استلم ، أي إذا فرغت من الطواف وقبلت الحجر الأسود أخرج إلى الصفا من غير تراخ لأنه شرط فيه كما تقدم إلى السعي بين الصفا والمروة ، قف حال كونك مستقبلا القبلة عليه أي الصفا أولا لأن من شرط السعي البداية به ، فلو بدأ من المروة لا يعتد بذلك الشوط ، والمجروح يتعلق بقف ، وهو صريح في طلب الرقي والصعود إليه كالمروة ، وهو مستحب كما في المدونة ، قال : ولا يعجبني أن يدعو قاعدا عليها ، إلا من علة ثم كبرن وهللا ، تقول الله أكبر ثلاثا ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، ونحو ذلك من تهليل ودعاء ، وصلاة على النبي ﷺ من غير تحديد واسع لمروة ، قف عليها وقوفا مثل وقوف الصفا ، وكونه بأعلاها مكبرا مهللا مصليا على

النبي ﷺ ، مستقبلا وليس لطول القيام وقت ، ونحب في السعي بين الصفا والمروة فقط ، لا في الرجوع منها إليه إلى تمام السعي في بطن بالسكون المسيل ، وهو بين العمودين القائمين هناك ، وما عدا ذلك يكون بالمشي ، والخبب فوق الرمل ، فإن رمل في جميعه أجزأه وقد أساء ، ولا شيء عليه في ترك الإسراع ، قاله في المدونة : وهذا خاص بالرجل دون المرأة كالرمل في الطواف ، والجهر في التلبية ، وكشف الرأس ، والله أعلم .

ذا اقتفا أي اتباعا للسنة حال من فاعل خب .

أربع ، وقفات بسكون القاف للوزن وهو مفعول بقف بعده وباء بكل بمعنى على كل منهما ، أي الصفا والمروة تقف ، والأشواط سبعا مفعول تمما ، وأدع بما شئت من غير تحديد لفرار مالك منه بسعي وطواف ، وبالصفا باؤه كباء بسعي ظرفية ، ومروة لأن هذه من الموضع التي يستجاب 171 ب / فيها الدعاء وليكن ذلك مقرونا بالتعظيم ، مع اعتراف بالذنب والتقصير ، لأنه مما يوجب التذلل والخشوع المطلوبين في الدعاء ، وهو حال من فاعل ادع ، ويجب الطهران أي طهارة الحدث ، وطهارة الخبث ، والستر للعورة على من طاف لأنه عند مالك كالصلاة ، وفي الحديث الطواف حول البيت كالصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه فمن تكلم فلا يتكلم إلا بخير⁵⁶⁹ انتهى ، يريد في جميعه فإن أحدث في أثائه ابتداء وجوبا .

⁵⁶⁹ سنن الترمذي / ت: أحمد محمد شاكر وآخرون 2/ 293 حديث 960 ط دار إحياء التراث العربي .

تنبيه

من شرع في الطواف ، ثم رفضه في أثائه ، هل يرتفض ويبطل كالصلاة ؟ أو لا يبطل بالرفض كالحج والعمرة والوضوء ؟ قال [الخطاب] : لم أقف الآن على نص في المسألة ، ونقل [علي الأجهوري] عن بعضهم ما يفيد أنه يرتفض ، فأنظره إن شئت .

نذير أي الثلاثة المذكورة التي هي الطهران ، وستر العورة يسعى اجتلى أي ظهر ، وبعد الفراغ من سعيك عد لما كنت عليه من التلبية ، فلب إلى أن تروح لمصلى عرفة ، وقوله : وخطبة السابع تأتي للصفة أي إذا كان يوم السابع من ذي الحجة أتى الناس إلى المسجد الحرام وقت صلاة الظهر ، ويوضع المنبر ، فيخطب خطبة واحدة ، لا يجلس في وسطها ، وفي جلوس في أولها قولان ، يفتتحها بالتكبير ، ويخللها به كخطبة العيدين ، يخبرهم فيها بالمناسك ، وكيفية خروجهم إلى منى ، وما يفعلونه من ذلك اليوم ، إلى زوال الشمس من يوم عرف ، وفي المختصر كالناظم أنها خطبة واحدة ، لكن قال شيخنا : الراجح أنها اثنتان فأنظره .

[الخروج لمنى ثم عرفة]

وَتَامِنَ الشَّهْرَ أَخْرُجَنَّ لِمَنَى * يَعْرِفَاتٍ تَاسِعًا نَزُولُنَا
 وَاغْتَسِلَنَّ قُرْبَ الزَّوَالِ وَاحْضُرَا * الْخُطْبَتَيْنِ وَاجْمَعَنَّ وَأَقْصُرَا
 ظَهْرِيكَ ثُمَّ الْجَبَلَ اصْعَدُ رَاكِبًا * عَلَى وُضُوءٍ ثُمَّ كُنْ مُوَظِّبًا
 عَلَى الدُّعَا مُهَلَّلًا مُبَيِّهًا * مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ مُسْقِيلاً
 هُنَيْهَةً بَعْدَ غُرُوبِهَا تَقِفُ * *****

وَتَامِنَ الشَّهْرَ ويسمى يوم التروية ، أَخْرُجَنَّ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ مِنَ الْحَاجِّ
 لِمَنَى بقدر ما تدركون به الظهر آخر وقته المختار ، فتزولون بها ، وتصلون
 الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، كل صلاة في وقتها ، وتقصرون بها
 الرباعية للسنة ، إلا أهلها ، ولا شيء في ترك المبيت بها ، والسنة أن لا
 172 أ / يخرج الناس من منى يوم عرفة حتى تطلع الشمس ، فإذا طلعت
 شمس التاسع ذهبوا إلى عرفة كما قال يعرفات تاسعا نزولنا ، والسنة النزول
 بنمرة وقد تركت ، واغتسلن قرب الزوال للوقوف بعرفة من غير ذلك كغسل
 دخول مكة ، وهما مستحبان وهذا آخر اغتسالات الحج الثلاثة وزاد
 بعضهم رابعا للإفاضة ، وتغتسل الحائض والنفساء ، واقطع التلبية حينئذ
واحضرا الخطبتين بمسجد نمرة بعد الزوال يجلس بينهما يعلم الناس ما

يفعلونه إلى ثلاثة أيام النحر وإجمعن بين الظهرين جمع تقديم بعد الخطبتين وقصرا ظهرك أي الظهر والعصر وجهما تغليا ولو كنت منفردا ، إلا أهلها والحاصل أن أهل كل موضع لا يقصرون به ويقصرون بغيره ، ولكل صلاة أذان وإقامة على المذهب وقيل للظهر فقط ، وقال بعضهم الخطبتان بعد الصلاة وفي المختصر كالناظم .

وَأَلْف اقصرا واحضرا كذلك للإطلاق ، أو بدل من نون التوكيد الخفيفة ، ثم الجبل اصعد حال كونك راكبا إذ هو أفضل اقتداء بفعله عليه السلام إلا أن يكون بك أو بدابتك علة ، وقف قائما أفضل من الجلوس إلا لعب والأفضل فيه للحاج الفطر ليتقوى على الدعاء ، وليتذكر بوقوفه وقوفه بين يدي الله تعالى ، وبانتظار الغروب انتظار أهل المحشر .

لفصل القضا بشفاعه سيدنا محمد ﷺ وبحال الناس من راكب وماش ، وعاجز حالهم يوم القيامة من المحشر مشاة وركبانا ، ومنهم من يحشر على وجهه ، وليحذر أن يقف مصرا على المعاصي والأفضل وقوفه حيث يقف الإمام على وضوء ثم كن مواظبا على الدعاء هنا لأنه مستجاب فيه مهلا مبتهلا بتذل وخضوع وتواضع مصليا على النبي ﷺ 172 ب/ مستقبلا القبلة إلى تحقق الغروب ثم هنيئة أي ساعة بعد غروبها أي الشمس ، تقف لأنه الواجب الركن ، فلو نفر قبل الغروب ولم يعد إليه قبل يوم النحر ، وجب عليه القضاء في قابل ، والهدي ولو وقف ليلا ، ولم يقف جزءا من النهار ، وكان غير مراقق فالدم فقط ، وحجه تام لأن

الوقوف نهاراً من واجباته التي تنجبر بالدم على مذهب الإمام مالك
رحمه الله .

[الرجوع من عرفة]

* وَأَتَقَرُّ لِمَزْدَلِفَةٍ وَتَنْصَرِفُ
* فِي الْمَازِمِينَ الْعَلَمِينَ نَكَبٌ * وَأَقْصُرُ بِهَا وَاجْمَعْ عِشَاءً لِمَغْرِبٍ
* وَأَحْطُطُ وَتُتْ بِهَا وَآخِي لَيْلِكَ * وَصَلِّ صُبْحَكَ وَغَلَسَ رَحْلَكَ
* قِفْ وَادْعُ بِالشَّعْرِ لِلْأَسْفَارِ * وَأَسْرِعْ فِي بَطْنِ وَادِ النَّارِ

واتقروا أي ادفع بعد ذلك بدفع الإمام على جهة الاستحباب لمزدلفة
بالصرف للوزن أكثر من الذكر والتسييح بسكينة ووقار ، وتنصرف في
المأزمين بالهمز وكسر الزاي ، وفتح الميمين مثني ، وهما جبلان بين عرفة
ومزدلفة ، قاله [أحمد زروق] ، والعلمين قال الشارح بدل من المأزمين ،
وهما جبلا مكة ، اللذان يمر الناس بينهما إلى المزدلفة ، ومعنى نكب
جنب ، المراد جنب الانصراف إلى المزدلفة من غير ما بين الجبلين المذكورين
انتهى ، قلت : ولغيره إن العلمين غير المأزمين ، وأنه يجنب المرور بينهما ،
ويحتمله كلام الناظم بحذف حرف العطف من العلمين ، وجعله مفعولا
مقدما بنكب ، أي جنب الانصراف من بين العالمين ، قال الفيثي على

العشماوية ، وحكمه الكراهة ، وبعد كتب هذا رأيت شيخنا أبا العباس الهشتوكي كتب عليه ما نصه : قوله وتنصرف في المأزمين ، أمر بالمرور بين المأزمين وهما جبلا المزدلفة لأن الرسول ﷺ انصرف ومر بينهما ، وقوله العلمين نكب ، العلمين مفعول مقدم ، نكب أي جنب الانصراف والمرور بينهما ، وهما ساريتان عظيمتان بنيتا في حد الحل والحرم ، والعامة تعتقد أن المرور بينهما من واجبات الحج ، وإن لم يمر بينهما فلا حج له ، فأمر 173 أ / الناظم رحمه الله بتركهما ، وأعرب شيخنا أبو عبد الله ميارة الفاسي في شرحه العلمين بدلا من المأزمين سبق قلم انتهى ، ومن خطه نقله وسمعه رضي الله عنه يقول إنه لم تكن له خبرة بتلك المواضع ، لأنه لم يحج ، أو كلاما هذا معناه والله أعلم .

ثم الخروج من بين الجبلين المذكورين مقيد بقيدين ، الأول أن لا ترى أن من خرج من غيره فلا حج له ، الثاني أن لا يؤدي ذلك إلى الزحمة العظيمة ، والضرر أكثر بالناس ، فإن علم أو أحدهما خرج من ناحية أخرى ليسلم من ذلك ، وليعلم الناس أن الخروج من ذلك الموضع ليس مطلوبا على سبيل الوجوب ، والشرطان المذكوران ذكرهما ابن الحاج في مدخله فأنظره ، فقد طال عهدي به ، وأقصر العشاء بها ، أي المزدلفة إن لم تكن كاملة⁵⁷⁰ ، يريد قبل حط الرحل ، والعشاء ، إلا أن يكونا خفيفين ، واجمع عشا لمغرب جمع تأخير ، ولكل صلاة أذان وإقامة إن أمكن مع الإمام ، وإلا ففي رحله ،

⁵⁷⁰ مراده إن لم تكن من أهلها فاقصر وإن كنت من أهلها فاتم .

وأحطط بها ، وبت بها ، يتنازع في أحطط وبت ، وبين الحذف من الأوائل لدلالة الأواخر ، ولا بد من النزول ، ولا يكفي حط الرجل ، فإن لم ينزل فعليه دم كما تقدم ، ويستحب إحياء ليلتها بالعبادات كما قال ، وأحي ليلتك [أحمد زروق] وصل صبحك أول وقتها بمزدلفة ، وغسل رحلتك منها ، والتغليس اختلاط الضوء مع الظلام ، ثم قف وادع بالمشعر بفتح الميم وهو جبل صغير يجعله عن يساره ، مستقبلاً ذاكرة الله تعالى للاسفار ، واسرعن في بطن وادي النار ، وهو الوادي الذي تحت المشعر مما يلي منى ، قد رمية الحجر ، يسمى بذلك عند أهل مكة ، يقال أن رجلاً اصطاد فيه فنزلت نار فأحرقتة ، وهو الذي أرسل الله فيه الطير الأبايل على أصحاب الفيل ، حين قدموا لهدم الكعبة ، وكلما وجه كبير الفيلة إلى مكة برك ، فيقسمون له أنهم يردونه إلى مكانه فيأبى ، فإذا وجه إلى المزدلفة قام مهرولاً ، فتحسر أهله لذلك ، ولهذا يسمى محسراً فأرسل الله عليهم 173 ب / الطير الأبايل مع كل طير ثلاثة أحجار ، ترمى كل واحد منهم بحجرة فتقتله حتى يصير كعصف مأكول ، أي كشيء رعته البهائم وراثته .

[ما يعمل يوم العيد]

وَسِرْ كَمَا تَكُونُ لِلْعَقَبَةِ * فَارْمِ لَدَيْهَا بِحِجَارِ سَبْعَةٍ
 مِنْ أَسْفَلِ نَسَاقٍ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ * كَالْقَوْلِ وَاتَّحَرْ هَذِيأً إِنْ يَعْرِفَهُ
 أَوْفَقَهُ وَاحْلِقْ ***** *

وسر كما تكون للعقبة الأولى ، أي كهيئتك التي أنت عليها من ركوب
 أو مشي ، فارم لديها بحجارة سبعة كالقول متواليات ، وكبر مع كل حصاة
 من أسفل ، متعلق بآرم ، أي أرمها من أسفل ، وهذا حيث يتيسر ، فإن
 رماها من أعلاها أجزأ على القول الصحيح المرجوع إليه ، ولو تركه جبر
 بالدم ، تساق أي تلتقط تلك الحجارة بجمرة العقبة الأولى من مزدلفة ، وأما
 بقية الجمار فمن حيث شاء كالقول أو النواة ، أو دون الأتملة طولا وعرضا
 فقد قيل بكل منها .

والحاصل أنه يستحب في رمي جمرة العقبة أربعة ، كونها بعد طلوع
 الشمس ، وإلا فوقتها من طلوع الفجر للغروب ، ورميها من بطن الوادي في
 أصل الجدار ، فإن رماها من فوقها ، أو من وسطها أجزأ إذا كان في محل
 الرمي ، وأن يكبر مع كل حصاة ، وكونه راكبا قبل حط رحله ، ومنى
 عن يمينه ، فإذا رماها جاز له كل شيء غير أربعة ، الطيب ، والمذهب

كراهته ، فلا فدية فيه بعدها على المشهور ، والنساء ، والصيد ،
والانصراف لأهله .

وأنحر بعد ذلك هديا إن كان هناك إن بعرفة أوقفته أنت أو نائبك ،
ومنى كلها محل النحر إلا ما وراء جمرة العقبة ، فإن لم تقف بها ، فأنحره
بمكة بعد أن تدخل به من المحل ، حيث شئت ، والمستحب بالمروة ،
ويكره الاستنابة على نحره كالأضحية ، ولا ينتظر الإمام في ذلك إذ ليس
هناك صلاة عيد ، وإحلق بعد ذلك ، أو قصر من قرب أصله ، والحلاق
أفضل ، وتأخذ المرأة قدر الأتملة ، ويستحب أن يكثر من الدعاء عند
الحلق ، فإن الرحمة تغشى الحاج عند حلقه ، ولينو عند حلقه أنه أسقط
عنه التبعات ، وما فارق عليه أصحابه من غير التقوى والطاعات
174 أ / ويستحب أن يأخذ من لحية ، وشاربه ، وأظفاره إذا حلق .

[طواف لإفاضة]

***** وَسِرُّ اللَّيْلِ * فَطَفٌ وَصَلٍ مِثْلَ ذَاكَ النَّعْتِ
وَارْجِعْ فَصَلِّ الظُّهْرَ فِي مَنَى وَتُ * *****

وسر إثر الحلق للبيت فطف به طواف الإفاضة في ثوب إحرامك
استحبابا ، وهو آخر أركان الحج التي لا تجبر بالدم ، قال بعضهم :
ويستحب الغسل له ، وأخذ من كلامه أن المبادرة به يوم النحر أفضل ،

وهو كذلك ، ولو أخره عن أيام التشريق لا يلزمه دم إلا بخروج ذي الحجة على المشهور ، وصل ركعتي الطواف مثل ذلك النعت المتقدم في الطواف ، وركعته إلا أنه لا يرمل فيه ، ولا يسعى لأنه يسعى بعد طواف القدوم ، وهذا في حق المراهق ، ومن أحرم من الجعرانة والتنعيم ، وأما هم فيستحب لهم الرمل في طواف الإفاضة ، قاله [أحمد زروق] ، وبه يعلم أن قول الناظم مثل ذلك النعت ، إجمال ترك تفصيله اعتمادا على غيره ، وكثيرا ما يقع له ذلك ، وبه يحل ما بقي كما يأتي ، وبعد ذلك / رجع لمنى ، فصل الظهر بمنى قصرا إن كنت من غير أهلها ، وبت بها لرمي ما بقي من الجمار فوق العقبة .

[ثاني أيام العيد]

 إِثْرَ زَوَالِ غَدِهِ اِرْمِ لَا تَقِفْ
 ثَلَاثَ جُمَرَاتٍ سَبْعَ حَصِيَّاتٍ * لِكُلِّ جَمْرَةٍ وَقِفْ لِلدَّعَوَاتِ
 طَوِيلًا إِثْرًا الْاَوَّلَيْنِ آخِرًا * عَقَبَةً وَكُلَّ رَمِيٍّ كَبِيرًا

فإذا كان الحادي عشر ، خطب الإمام الخطبة يعلمهم ما بقي من رمي الجمار إلى أن يخرج من مكة ، ولم يذكرها الناظم كالمختصر ، وإثر

زوال غده ارم لا تفت بضم أوله مضارع أفات الشيء إذا أخرج عن وقته أي ارم إثر الزوال ولا تخرجه عن وقته المذكور .

وثلاثة جمرات مفعول إرم بسبع حصيات كما تقد لكل جمرة [أحمد زروق] ، وشروط الجمرات أربعة ، أن تكون حجرا ولو متنجسا على الأصح ، وأن تكون كالقول ونحوه ، فلا يجزئ مثل الحمص ، ويكره الكبير ، والمرمر ، وإن لم ينو ، فإن وضعها لم تجز على المشهور ، وأن يفرد كل واحدة ، فإن جمع فالكل واحدة انتهى .

خليل : " وفي أجزاء ما وقف بالبنى تردد ⁵⁷¹ " ، ووقته ما عدا جمرة العقبة من الزوال للغروب ، ووقت الأداء للغروب من الرابع ، وقضاء 174 ب / كل يوم إليه والليل قضاء ، ومن أخره لزمه هدي ، ويشترط الموالاة بين الجمرات شرطه بين حصى الجمرة ، ففي المدونة : ويوالي بين الرمي ، ويبدأ بالتي تلي مسجد منى ، وقف استحبابا للدعوات طويلا ، إثر الأولين ، طويلا وإثر الأولين مفعولان بقف ، والطول قدر إسراع سورة البقرة ، ويستحب تياسره في الثانية ، وفهم من قوله إثر الأولين أنه لا يقف عند الثالثة ، وهو كذلك بل ينصرف من قدامها لئلا يضيق على الناس ، وفهم من قوله أخرا عقبة أنه يقدم التي تلي مسجد منى ، ويختم بالعقبة ، فهي آخرهن رميا ، فأخر في كلامه فعل أمر ، وألفه للإطلاق ، أو بدلا من نون التوكيد ، وعقبه مفعول ، والله أعلم ، ويتوي عند رمي الجمار أنه

رمى عيوبه ، وسالبا ذنوبه ، ويقلع عنها ، ويذكر كلما رماها رمى الشيطان ، ويستحضر بكلمات الله التامات ، وطاعته ، فيرغم به أنف الشيطان ، ويقصم ظهره بامثال أمر الله تعالى ، وكل رمى كبيرا كل ظرف لكبر ، وحكم التكبير الاستحباب ، ولا شيء في تركه ، وألفه كما في الذي قبله .

[ثالث يوم النحر]

وَأَفْعَلْ كَذَلِكَ ثَالِثَ النَّحْرِ وَرَدُ * إِنَّ شِئْتَ رَابِعاً وَتَمَّ مَا قُصِدُ

وأفعل كذلك ثالث النحر ، أي من الرمي بعد الزوال ، وترتيب الجمار ، والتكبير مع كل حصاة ، والوقوف إثر الأولين دون الثالث .

[رابع يوم النحر]

ورد إن شئت رابعا فهم منه انه مخير ، فإذا لم يشأ الزيادة لا يزيد ، وهو كذلك ولا شيء عليه ، وهذا هو المتعجل والله أعلم .

فإذا رمي في اليوم الثالث وهو رابع يوم النحر ، انصرف من منى إلى مكة ، شرفها الله تعالى ، [أحمد زروق] عن ابن عمر : ولا يقيم بمنى بعد رميه في الثالث ، والمستحب أن ينزل بالحصب فيصلي به الظهر

والعصر والمغرب والعشاء ، ويدخل مكة ليلاً ، لأن النبي ﷺ كذلك فعل ،
والصحابة بعده ، وإن صلى الظهر قبله فلا شيء عليه ، وإن لم ينزل فلا دم
عليه انتهى ، لكن تحصيب الرابع مقيد بغير المتعجل ، وأما هو فلا يندب
175 أ / له ولو مقتدى به ، وبما إذا لم يكن رجوعه يوم الجمعة فإن كان هو
تركه ، ودخل للصلاة كما في [علي الأجهوري] ، وقوله : ثم ما قصد أي
فرغ وكل ما قصد بيانه وصفاته من الحج ، وإلا فأحكامه كثيرة لا تنضبط .
لزمam لا سيما على مذهب مالك ، ولكن تنضبط أفعاله ، وقد ذكر
الناظم معظمها ، ولم يعتبر طواف الوداع لأنه لا يختص بالحاج ، وقد رمى
بك على الطريق ، والله ولي التوفيق ، قال الشارح : كان الحج عند الناظم
هو المقصود أولاً وحده ، ونظمه في طريق الحج وهو ذاهب ، فلما رجع
لفاس بدى له عدم الاقتصار عليه ، فضم له ما قبله ، وما بعده كما
أخبرني به رحمه الله انتهى .

[موانع الحج]

ثم شرع في موانع الحج وهي مفسدة كالجماع ، ومقدماته ، وغير مفسد كاللباس والطيب ينجر بالدم ، أو ما يقوم مقامه من الجزاء ونحوه فقال :

- | | |
|---|--|
| 271 وَمَنَعَ الْأَحْرَامَ صَيْدَ الْبَرِّ * | فِي قِتْلِهِ الْجَزَاءُ لَا كَالْفَارِ |
| وَعَقْرَبٍ مَعَ الْحِدَا كَلْبٍ عَقُورُ * | وَحَيَّةٍ مَعَ الْغُرَابِ إِذْ تَجُورُ |
| وَمَنَعَ الْمُحِيطَ بِالْعُضْوِ وَلَوْ * | يَنْسُجِ أَوْ عَقْدٍ كَخَاتِمٍ حَكُوا |
| وَالسَّرَّ لِلْوَجْهِ أَوْ الرَّأْسِ مِمَّا * | يَعْدُ سَاتِرًا وَلَكِنْ إِمَّا |
| تَمْنَعُ الْإِنْسَى لُبْسَ قَقَازٍ كَذَا * | سَاتِرًا لَوَجْهِهِ لَا لِسَرٍّ أُخِذَا |
| وَمَنَعَ الطِّيبَ وَدُهْنًا وَضَرَرُ * | قَتْلٍ وَإِلْقَا وَسَخِ ظَفَرٍ شَعْرُ |
| وَيَقْتَدِي لِفَعْلٍ بَعْضُ مَا ذَكَرُ * | مِنَ الْمُحِيطِ لَهَا وَإِنْ عُذِرُ |
| وَمَنَعَ النِّسَاءَ وَأَفْسَدَ الْجِمَاعُ * | إِلَى الْإِفَاضَةِ يُبْقَى الْإِمْتِنَاعُ |
| كَالصَّيْدِ ثُمَّ بَاقِي مَا قَدْ مُنِعَا * | بِالْجُمُرَةِ الْأُولَى يَحِلُّ فَاسْمَعَا |
| وَجَازَ الْأَسْطِظْلَالُ بِالْمَرْتِفِعِ * | لَا فِي الْمَحَامِلِ وَشُقْدَفٍ فَعِ |

ومنع الإحرام بأحد النسكين صيد البر وإن متأنسا ، أو لا يؤكل ، واحترز بالبر من البحري ، فإن صيده للمحرم جائز ، ابن بشير : وأما البري فيحرم إتلاف جميع ما أكل لحمه وما لم يؤكل ، متأنسا أو متوحشا ، مملوكا أو مباحا ، ولو طير ماء ، أو جروه ، أو بيضه انتهى .

وسواء كان في الحرم أو لا ، وكذلك يحرم بالحرم ، وإن لحلال ، وليس الأوز والدجاج بصيد في قتله الجزء ، أي كاملا ، ولو أكل بيضه وإن لمخمصة ، أي مجاعة ، أو جهل ، أو نسيان ، ويتكرر بتكرر الموجب على المشهور ، وهو ميتة ، ولو صيد له ثم الجزء بحكم عدلين فقيهين بذلك على التخيير بين أن يخرج مثل الصيد أو مقاربه في الصورة من النعم إن كان مثل ، أو مقاربه في الصورة إلا حمام مكة والحرم ويامه ، ففي كل واحدة شاة ، وإن لم تماثلها في الصورة بلا حكم .

قال في المختصر فالنعامة بدنة ، والليل بذات سنامين ، وحمار الوحش وبقره بقرة ، والضبع والثعلب شاة كحمام مكة والحرم ، ويامه بلا 175 ب / حكم انتهى ، أو يخرج قيمة الصيد طعاما ، وتعتبر القيمة يوم التلف بمحله الذي قتل فيه إن كان له فيه قيمة ، وإلا فبقربه ، ولا يجزئ بغير محله إلا أن يساوي سعره فتأويلان .

يعطي لكل مسكين مدا فقط ، وبين عدل ذلك صيام ، فيصوم عن كل مد من الأمداد التي قوم بها الصيد يوما ، وكمل لكسر المد كثلث ونصف يوما ، وهذا إذا كان للصيد مثل ، ومقاربه ، وإلا فيخير في

الوجهين الأخيرين فقط " ولا فرق فيما يلزم فيه الجزء بين المريض والصغير ،
والجميل كغيره ⁵⁷² وحكمها كالهدي إلا في جواز الأكل ⁵⁷³ منه ، ثم
استثنى مما يحرم صيده ما يباح قتله من الفواسق في الحل والحرم ، لإذاته
فقال : لا كالفأر بالهمزة ، ويلحق بها ابن عرس وهو ما يقرض الثياب ، قاله
[أحمد زروق] ، وعقربا مطلقا ، صغيرة أو كبيرة كالفأر مع الحدا الكبيرة
، وفي صغيرها خلاف ، وكلب عقور كالأسد والنمر والفهد ونحوها مما
يعدو على المشهور ، حملوا قوله عليه السلام والكلب العقور على ذلك ،
وقيل المراد به داء الكلب الإنسي ، قاله العلامة بهرام ، لكن في [التائي]
: المشهور أنه يقتل ، واختلف في الذئب على روايتين المشهور أنه يقتل ،
وقبده في المختصر الكبير ، وأما الصغير فلا يقتل على مذهب المدونة
كصغير عادي السباع كما شهره خليل في منسكه ، وحية ، التاء فيها
للوحدة لا للتأنيث فيشمل الذكر والأنثى ، فيباح قتلها مطلقا ولو صغيرة مع
الغراب إن كبر ، وفي صغيرها خلاف ، فكلها تقتل في الحل والحرم ، إذ

⁵⁷² مختصر خليل 85/1

⁵⁷³ توضيح ما يجوز الأكل منه : " كل هدي واجب في الذمة عن حج أو عمرة من فساد أو متعة أو قران أو
تعدي ميعات أو ترك النزول بعرفة نهارا أو ترك النزول بمزدلفة أو ترك رمي الجمار أو أخر الحلاق يجوز الأكل منه
قبل بلوغ محله وبعد .

وأما جزاء الصيد وفدية الأذى فيؤكل منهما قبل ولا يؤكل منهما بعد وأما النذر المضمون إذا لم يسمعه للمساكين
فيأكل منه بعد وإن كان مندورا ميعنا ولم يسمعه للمساكين أو قلده وأشعره من غير نذر أكل منه بعد ولم يأكل منه
قبل وإن نذر للمساكين وهو معين أو نوى ذلك حين التقليد لم يأكل منه قبل ولا بعد مطلقا .

تجور أي لجورها وعداها وسواء كانت مفردة ، أو متعددة وهو في التعدد أولى لأن الإذابة تعظم به والله أعلم .

ومنع الإحرام المحيط بضم الميم وبالحاء المهملة مفعول منع على حذف مضاف أي لبس المحيط بالعضو ، ويصح قراءة منع بالبناء للمفعول ، والمحيط 176 أ / نائبه ، ولو كان المحيط ينسج كدرع حديد لأن العرب تسميه نسجا أو توب من لبد من غير خياطة ونحو ذلك أو عقد كربطه أو تحليل يعود مثلاً كخاتم أو سوار لأنهما محيطان بالعضو ، أي بعضه وحكوا تميم أي أن الأئمة حكوا أن المحيط بجميع أعضاء الجسم أو بعضها ممنوع وفيه الفدية إلا ما استثنى من ذلك كمسألة السيف ونحوها⁵⁷⁴ ، ومنع الستر بفتح السين مصدر معطوف على المحيط بوجهيه للوجه أي جميعه على المشهور من أقوال ثلاثة ، وهذا في الرجل بدليل ما يأتي أو الرأس اتفاقاً بل حكى سند فيه الإجماع ، والاتفاق على أن المرأة لا تكشفه لأنه عورة بما يعد ساتراً كطين وعمامة وقلنسوة ونحوها مما يدفع الحر وهما مخالفان لسائر البدن لأنه يحرم سترهما بكل ما يعد ساتراً وسائر البدن إنما هو بنوع خاص وهو المحيط ، وقوله ولكن إنما تمنع الأتشي استدراك وحصر من عموم ما قبله ، والحصر منصب على قوله لبس قفاز وهو كما قال في التوضيح ما يعمل على صفة الكف من قطن ونحوه ، يعني الكف الشعث انتهى .

⁵⁷⁴ قال خليل : ولا فدية في سيف وإن بلا عذر . / المختصر 81/1

والقفاز بالقاف والفاء المشددة على وزن رمان ، وفي الصحاح يكون له أزرار يزرر على الساعدين ، وخصه الناظم للخلاف فيه وإلا فغيره مما يعد لستر يدها مخيطا أو مربوطا كذلك ، وكذلك ما يعد لستر إصبع من أصابعها كذا ستر لوجه أي كلا أو بعضا كبرقع أو نقاب لحر ، أو برد بدليل لا لستر أخذا ، أي إلا إن كان اتخاذه للستر عن الناس فلا يحرم عليها حينئذ ، وظاهره ولم يتلذذ برؤية وجهها ، هذا وأنت خير بأنه محرم على المحرمة ستر وجهها فيجب ترك ستره فكيف بترك واجب الأمر لا يطلب لأن وجه المرأة ليس بعورة ، وقد يقال إن قوله إلا لستر في الحالة التي يجب عليها فيها الستر وهي ما إذا كان منها تخشى الفتنة أو عليها وعلمت أن نظره إليها بقصد التلذذ والله أعلم .

فإن قيل فما حكمة التجرد عن المحيط فالجواب كما في اليواقيت ، إن ذلك إشارة إلى أن من أدب كل داخل للحضرة الإلهية أنها هي خاصة بالفقراء والمساكين غالبا ، وقد أجمع أهل الله قاطبة على أنه لم يصح دخول حضرة الله قط لغني أو متكبر ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾⁵⁷⁵ فلما تجرد المحرومون استحقوا مواهب الله تعالى وفضله عليهم فافهم .

ومنع الإحرام بالنسكين الطيب يريد المؤنث منه وهو ما يظهر ريحه وأثره كالورس والزعفران والمسك يعني استعماله للرجل والمرأة ، والتصاقه

بالبدن كله أو بعضه أو بالتوب ، فلو عبق ريحه على جالس بجانوت عطار من غير أن يمسه منه فلا فدية عليه مع كراهة تماديه على ذلك وكلامه مقيد بما لم يكن مطبوخا ، وإلا فلا شيء عليه ويجب عليه نزع فرارا ، ولو سيرا فإن تراخى افترى ، واحترزنا بالمؤث عن المذكر وهو ما يظهر ريحه ويخفى أثره كالورد والياسمين فإنه لا فدية فيه ولكن يكره استعماله ومنع دهننا أي استعماله على الرجل والمرأة في اللحية والرأس ولو صلعا ولو بغير طيب ، وكذا دهن جميع الجسد ككف ورجل بمطيب أو لغير علة ولها قولان كما في المختصر .

ومنع رفع ضرر قمل وهو الصادق بطرحه وقتله وفيه الفدية إن كثر كما في المختصر ، والمراد بالكثرة ما زاد على العشرة ، وفي القملة الواحدة أو القملات حفنة .

ومنع إلقاء وسخ وقلم ظفر ، وإزالة شعر ونحوه قال في المختصر : " وإبانة ظفر ، أو شعر أو وسخ إلا غسل يديه بمزيله ، وتساقط شعر بوضوء أو ركوب ⁵⁷⁶ " ثم قال : " في الظفر الواحد لإمالة الأذى حفنة كشعرة ، أو شعرات وقملة أو قملات وطرحها " ⁵⁷⁷ انتهى .

قال [علي الأجهوري] مفهوم الواحدة ما زاد عليه ليس حكمه 177 أ / كذلك ، وهو كذلك إذ ما زاد على الواحد الفدية ، سواء كان

⁵⁷⁶ المختصر 1/ 81 وما بعدها

⁵⁷⁷ 82/1

ذلك لإمطة الأذى أم لا ، والمراد بالحفنة ملء يد واحدة ، وينبغي أن تراعى المتوسطة وبالشعرة العشرة وما قاربها ، وكذا القملات انتهى ، فقول الناظم ظفراً أي واحدا والمراد ظفر نفسه ، وأما لو أزال ظفر غيره فلا شيء عليه إن كان حلالا ، وفي الدخيرة عن الكتاب إن قلم ظفره جاهلا أو ناسيا ، أو قلم له بأمره اقتدى ، وإن فعل به مكرها ، أو نائما فالفدية على الفاعل من حلال أو حرام انتهى ، ويجوز قلم الظفر الواحدة إن انكسر كما في المختصر والمدونة ، أبو إسحاق : والإثنان والثلاثة لكن إن اقتصر على ما كسر فقط ولا فرق في ذلك بين المرأة والرجل لأن الطيب وما بعده يحرم عليهما معا ، ويقتدى المحرم بفعل بعض ما ذكر من هذه المنوعات المقومات ، وهو من المحيط لهذا ، السلام بمعنى إلى كقوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ⁵⁷⁸ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ⁵⁷⁹ ﴾ أي إليها ، وإن عذر إذ لا فرق في وجوب الفدية في تلك الأمور بين أن يفعلها لعذر أم لا ، لكن يَأْتِ المختار دون المعذور ، خليل : وربما ارتكب بعض العوام شيئا محرما ، وقال إنما اقتدى متوهما أنه بالفدية يتخلص من الإثم ، وهو خطأ صريح وجهل قبيح بمنزلة من يقول : أشرب الخمر ، والحد يطهرني انتهى ، نقله [التائي] ، ولا تعدد بتعدد الفعل ، حيث ظن الإباحة ، ولو على التراخي ، وكذا إذا تعدد موجبها

⁵⁷⁸ - [يس:38] .

⁵⁷⁹ - [الزلزلة:5] .

تعدد موجبها بفور ، ولو مع علم الحرمة ، أو نوى التكرار ، وشرطها في اللبس انتفاع من حر أو برد لا إن نزع مكانه ، فلا فدية فيه ، وفي قدر صلاة قولان كما في المختصر⁵⁸⁰ ، الراجح منهما عدم الفدية ، قاله شيخنا ، 177 ب / وهي ثلاثة أشياء على التخيير ، إما نسك شاة فأعلى يذبحا حيث شاء من البلاد ، أو إطعام ستة مساكين لكل مدان بمده عليه السلام من غالب القوت ، ولا يجزئ غذاء وعشاء إن لم يبلغ مدين ، أو صيام ثلاثة أيام ، ولو أيام منى ، وهي ثاني أيام النحر وثالث ورابعه ، واحترز بقوله من المحيط إلخ عن الاصطیاد لأنه ذكره قبله ، وتقدم أن فيه الجزاء لا الفدية ، ومنع الإحرام النساء أي قربهن ، وهو شامل للقرب بالوطء أو مقدماته ، أو عقد النكاح ، لكن القرب بغير الجماع ممنوع فقط ، غير مفسد ، وعليه الهدى ، والإفساد إنما هو من خصوص الجماع كما قاله الناظم ، وأفسد الجماع اتفاقا مطلقا ، عمدا أو نسيانا ، أو جهلا ، في قبل أو دبر ، آدمي كان أو غيره ، أنزل أم لا ، مكرها أو طائعا ، فاعلا أو مفعولا به ، مباح الأصل أو لا ، موجب للحد والمهر أو لا ، من بالغ أو لا ، إذا وقع قبل الوقوف مطلقا ، فعل من أفعال الحج ، شيئا أو لا وبعده إن وقع قبل رمي جمرة العقبة ، أو طواف الإفاضة من يوم النحر ، أو قبله ، وإلا فلا يفسده ، ومثل الجماع في الإفساد استدعاء المتني باليد ، أو بالنظر ، أو الفكر المستدامين ، حتى أنزل ، وأما القبلة والمباشرة فلا يشترط فيها الإدامة كما

تقدم في الصوم ، وهذا إذا قصد بما ذكر اللذة ، وأما إن لم يقصد به اللذة ، وخرج منه المتي ، فهل يفسد أيضا وهو ظاهر كلام المدونة ، أو لا يفسد وهو ظاهر ما نقله القرافي عن ابن شاس ، إلى طواف الإفاضة ، يبقى الامتناع المذكور مما ذكره كالصيد والنساء ، والرجوع لأهله ، يريد وكراهة 178 أ / الطيب ، فإذا طاف طواف الإفاضة حل الجميع ، وهذا هو التحلل الأكبر ، ثم باقى ما قد منعا على المحرم ، وهو ما عدا هذه المذكورة التي هي النساء والصيد ، وما معها بالجمرة الأولى ، أي يرميها في يوم النحر ، يحل يريد أو بخروج وقت أدائها ، وهذا هو التحلل الأصغر ، وسمي جمرة العقبة الأولى باعتبار الرمي في غير يوم العيد ، وأما يوم العيد فلا يرمي إلا هي ، وقوله فاسمعا أمي ما قلت لك وبينته ، أي الق السمع إليه لتنتفع بذلك ، تميم وألفه كالذي قبله للإطلاق ، والله أعلم .

وجاز الاستظلال أي الاتقاء للمحرم بالمرتفع على رأسه ، مما هو ثابت كالبناء ، والخباء ، والمخارة عن الشمس ، والريح ، أو المطر ، لا في الحامل ، وشقذ هو نوع من الحامل ، أو الهودج معروف عند أهل المشرق ، ويقال له : الشق كذا أخبرني من أتق به ، وقوله : فع فعل أمر من وعى يعى بمعنا حفظ تكميل للبيت ، وإغراء على حفظ المسائل ، فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، والفاء الداخلة عليه عاطفة ، على قوله لا في الحامل ، قال الشارح : فإن فعل ذلك ، ففي وجوب الفدية واستحبابها قولان مشهوران انتهى ، وحكى ابنم بشير في الاستظلال بالحمل :

واستظهره [علي الأجهوري] في شرحه أنه يجوز الدخول في المحارة لاتقاء
البرد ، كما يجوز اتقاءه بالمرتفع ، وذكر عن ابن فرحون أنه لا يمكن
الاستظلال بالمحارة ، مغطاة بما يعمل عليها من اللبد ونحوه ، قال : وارتضاه
بعض المشايخ خلافا للحمي من أنه لا يستظل تحتها ، ويدل لما لشيخنا ما
ذكره ابن عبد البر أنهم " أجمعوا على أن للمحرم أن يدخل الخباء
والفسطاط ، وإن نزل تحت شجرة أن يرمي عليها ثوبا ⁵⁸¹ انتهى بمعناه ،
راجعته إن شئت .

کتاب الحمره

[العمرة]

281 وَسُنَّةُ الْعُمْرَةِ فَاَفْعَلْهَا كَمَا * حَجِّ وَفِي التَّنْعِيمِ تَدْبِياً أُحْرِمَا
وَأَثَرَ سَعْيِكَ أَحْلَقْنِ وَقْصِرَا * تَحِلُّ مِنْهَا وَالطُّوَافُ كَبِيراً
مَا دُمْتَ فِي مَكَّةَ وَارِعَ الْحُرْمَةَ * لِجَانِبِ الْبَيْتِ وَزِدْ فِي الْخِدْمَةِ
وَلَا زِمِ الصَّفَّ فَإِنْ عَزَمْتَ * عَلَى الْخُرُوجِ طُفْ كَمَا عَلِمْتَ

وسنة العمرة مرة واحدة في العمر ، يريد مؤكدة فأفعلها كما حج ، أي
178 ب / كالحج ، فما زائدة على حد فيما رحمة ، ولها أركان ثلاثة :
الإحرام ، ويستحب أن يكون من التنعيم كما قال : وفي التنعيم ندباً أحرمها
والطواف ، والسعي ، ولكل منهما توابع وهي في الجميع كالحج ، أي أن ما
يطلب فيها مثل ما يطلب في الحج من غسل وتجرد من مخيط الثياب ،
وصلاة وتلبية ، وحرمة صيد ، وطيب وغير ذلك إلى تمام السعي ، وإثر
سعيك فيها أحلقن وقصرنا ، الواو بمعنى أو لأن المراد أحدهما فقط ،
وقدم الحلق لأنه الأفضل ، وعند ذلك تحل منها أي العمرة والطواف مفعول
كثيراً إن كنت باقياً ، أي لتعذر هذه العبادة العظيمة عليك بعد خروجك
منها ما دمت في مكة وأم القرى ، وتسمى بكة ، وقيل إن مكة اسم للبيت

وبكة اسم للبلد ، وهي بيت الله الحرام شرفه الله تعالى وعظمه لينتفع به العباد ، فوجب تعظيمه لتعظيم الله إياه .

وأول من بناه الملائكة ، ثم هدم ، فبناه آدم ثم هدم ، فبناه إبراهيم ، ومن آيته أنه إذا عمها المطر عم الخصب جميع البلاد ، وإن أصاب المطر جهة منه كان الخصب في تلك الجهة خاصة ، ومن آيته أن الطير لا يعلوه إلا مريضا ، فإذا علاه شفي بإذن الله تعالى ، ومن آيات حرمة أن الجوارح لا تضر صيده ، وأن سيل الحل إذا جرى وحده وقف دونه .

ومذهب الشافعي أنه أفضل من المدينة ، ومذهب مالك أن المدينة أفضل ، وقيل إن باطن المدينة أفضل من باطن مكة ، وظاهر مكة أفضل من ظاهر المدينة ، واحتج كل على ما ادعاه بما يطول فأنظره في محله ، وهذا الخلاف في غير الموضع الذي ضم أعظمه ﷺ ، فهو أفضل من السماوات والأرض حتى الكعبة والعرش ، والكرسي ، والجنة ، والنار ، وأختلف في تفضيل الأرض على السماء وعكسه ، قال الفاكهاني : الظاهر 179 أ / أن المتعينة تفضيل جميع الأرض على السماء وحكاه بعضهم على الأكثر لأن الأنبياء خلقوا منها ، وعبدوا الله فيها ، ودفنوا فيها انتهى ، وقال النووي : الجمهور على تفضيل السماء ، ما عدا الموضع الذي ضم الأعضاء الشريفة .

فائدتان

الأولى : السماوات سبع والأرض كذلك على الصحيح ، الذي عليه الجمع الغفير لقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾⁵⁸² أي في العدد لا في الصفة ، وإنما جمعت السماوات دون الأرض ، لأن السماوات ينتفع بهن كلهن ، والأرض لا ينتفع إلا بالتي نحن عليها⁵⁸³ ، وقيل لأنها من جنس واحد ، ولأن أطرافها متصلة بخلاف السماوات ، وقيل المراد بالأرض الجنس واستظهر ، واختلف هل الأرض خلقت قبل السماء وهو قول ابن عباس ، واختاره جماعة لظاهر قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾⁵⁸⁴ الآية ، أو عكسه ، وثم في الآية تعدد النعم ، لا للترتيب واختاره الفخر .

الثانية : هذه الأرض العليا أفضل من التي تحتها لاستقرار ذرية آدم فيها ، دفن الأنبياء بها ، وهي مهبط الوحي ، وغيره من الملائكة ، قاله صاحب كشف الأسرار ، ونقل عن بعضهم أن السماء الدنيا أفضل مما سواها ، لقوله تعالى ﴿ ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح ﴾ لكن ورد في الأثر ما

⁵⁸² - [الطلاق: 12] .

⁵⁸³

⁵⁸⁴ - [البقرة: 29] .

يخالفه فقد أخرج عثمان بن سعيد الدارمي في كتاب الرد على الجهمية عن ابن عباس قال : " سيدة السماوات السماء التي فيها العرش ، وسيدة الأرضين التي نحن عليها ⁵⁸⁵ " انتهى ، قاله الجلال السيوطي ، وأرع الحرمه لجانب البيت المعظم الذي بمكة ، بتجنب الرفث والفسوق والعصيان ، وبكثرة الطاعات ، وزد في الخدمة لله تعالى فيها ، فإن ذلك فيها أفضل منه في غيرها ، كما جاءت به الأحاديث ، ولا زمر الصف أي صلاة الجماعة لما 179 ب / ورد في فضلها ، فإن عزمت على الخروج منها طف طواف الوداع استحباباً كما علمت أولاً في الطواف المتقدم ذكره ، إذ هو واحد وإن اختلفت أحكامه ، والآلف في عزمت ، وعلمت للإطلاق ، ويشترط في كونه وداعاً أن لا يقيم بعده لغير شغل خفيف ، بل يخرج عقبه من غير تراخ ، قال في المختصر : وبطل بإقامة بعض يوم لا بشغل خف إلخ ، أي وبطل كونه وداعاً بإقامة بعض يوم ، وأما ثوابه فلا يبطل ، والمراد ببعض اليوم ما فوق ساعة ، وهذا إذا أقام بمكة ، وأما في حكمها بأن يكون بمحل دون ذي طوى ، فمن أقام بذي طوى فلا يبطل وداعه قاله [علي الأجهوري] ، ولا يرجع القهقرة لأنه بدعة عند مالك ، ثم يخرج من باب الشبيكة مهلاً ذاكرًا قائلًا آيون ، ثابون ، عابدون ، لرنا حامدون ، صدق الله وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده ، وليكثر من

⁵⁸⁵ الرد على الجهمية / عثمان بن سعيد الدارمي 24 حققه ونشره جوستا فيتستام طبريل ليدن 1960

شرب ماء زمزم ، ونقله لفعله عليه السلام ، وليجزم النية عند شربه ، لأنه لما شرب له ، وفي الخبر لا يتصلع منه مناقق أبدا .

[حل مشكلت من عليها للعادة]

وفي شرح [علي الأجهوري] ما نصه : تمة يكثر وقوعها ، وهي أن المرأة يحصل لها الحيض وعليها طواف الإفاضة ، أو هو والسعي ، ومتى انتظرت الطهر تعذر عليها العود لبلدها ، لعسر من تعود معه لبلدها ، وعدم الأمن بحيث لا يمكن أن تعود وحدها ، أو مع قليل من الرفقة ، والخلاص لها من ذلك أن تقلد أبا حنيفة القائل بأنه يصح الطواف من الحائض ، ولا يشترط في الطواف عنده طهارة الحدث والحبث ، وكذا هو أحد الروایتين عند أحمد بن حنبل ، أنظر بقيتها إن شئت ، ونقل عن بعض البصريين من المالكية أنها إن رجعت من مكة قبل طواف الإفاضة جاهلة أو ناسية ، وقد كانت طافت في القدوم ، وسعت أن طواف القدوم والسعي يجزيها عن الإفاضة ، ولا خصوصية للحيض ⁵⁸⁶ انتهى .

⁵⁸⁶ انظر منح الجليل على مختصر العلامة خليل / محمد عيش 2/ 501 وما بعدها ط صادر (مصورة عن

المطبعة الكبرى 1294 هـ)

[زيارة مسجد الرسول وختام الحج]

285 وَسِرُّ قَبْرِ الْمُصْطَفَى بِأَدَبٍ * وَبَيْتِ بُجَبٍ لِكُلِّ مَطْلِبٍ
سَلَّمَ عَلَيْهِ ثُمَّ زِدْ لِلصَّدِيقِ * ثُمَّ إِلَى عُمَرَ نِلْتَ التَّوْفِيقِ
وَأَعْلَمُ بِأَنَّ ذَا الْمَقَامِ يُسْتَحَبُّ * فِيهِ الدُّعَا فَلَا تَمَلْ مِنْ حَلَبِ
وَسَلْ شَفَاعَةً وَخَمًّا حَسَنًا * وَعَجَلِ الْاَوْبَةَ إِذْ نِلْتَ الْمُنَى
وَأَدْخُلْ ضَحَى وَأَصْحَبْ هَدْيَةَ السُّرُورِ * إِلَى الْأَقَارِبِ وَمَنْ بِكَ يَدُورُ

180 أ / ويستحب له الخروج من كذا بالضم والتنوين قائلًا : لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، وليكن قصده ونية ، وعزمته ، وكليته ، الإتيان إليه ﷺ كما قال الناظم ، وسر لقبر محمد نبينا المصطفى أي المختار لرسالته أي لزيارته ، قال القاضي عياض : شكر الله سعيه في الشفاء ، "زيارته ﷺ سنة مجمع عليها ، وفضيلة مرغب فيها"⁵⁸⁷ ، وقال غيره سنة مؤكدة ، يستحب

⁵⁸⁷ اتبته حتى لا تقع في الخطأ إذ مصطلح السنة في الشرع هو الفعل الذي فعله الرسول وداوم عليه ولا يعقل أن يقال إن الرسول داوم على زيارة قبره ، وعبارة القاضي عياض هي : "وزيارة قبره صلى الله عليه وسلم سنة من سنن المسلمين مجمع عليها وفضيلة مرغب فيها . / الشفاء 2 / 83 ط دار الفكر بيروت وهذا يعني أن القاضي يقصد المعنى اللغوي للسنة وهو السيرة حسنة كانت أو قبيحة كقول خالد بن عتبة الهذلي : فلا تجزعن من سيرة أنت سرتها * * فأول راض سنة من سيرها .

الدعاء عندها ، وليكن سيرك بأدب ، ونية تجب بضم التاء وفتح الجيم
 مبنيا للنائب ، وهو جواب سر لكل مطلب ، وليكثر الزائر من الصلاة
 عليه ﷺ في طريقه ، ويسأل الله القبول ، ويكبر على كل شرف ،
 ويستحب له أن ينزل خارج المسجد ، فيتطهر ويركع ، ويلبس أحسن ثيابه
 ويتطيب ، ويجدد التوبة ، ويمشي على رجليه حتى يدخل المسجد قائلا:
 بسم الله ، السلام عليه أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، اللهم أغفر ذنبي ،
 وافتح لي أبواب رحمتك ، فيركع رعتين في الروضة الشريفة ، يجعل المنبر
 على يمينه ، والقبر على يساره ، إن كان في وقت جواز ، وإلا فكما قال
 الناظم سلم عليه ﷺ مستقبلة ، مستدبر القبلة نحو أربعة أذرع ، متصفا
 بكثرة الذل والانكسار والخشوع ، والوقار ، متوسلا به ﷺ ، إذ هو محط
 الأوزار ، وبركة شفاعته العظمى ، تنجو إن شاء الله من عذاب النار ،
 ثم زد على يمينك قدر ذراع للصدیق أبي بكر وزيره ﷺ وصفيه ، وثانيه
 في الغار ، وخليفته من بعده ، وسلم عليه كذلك ، ثم زد على اليمين قدر
 ذراع إلى عمر الفاروق الذي أظهر الله به الدين ، وفر منه إبليس اللعين ،

فزيارة قبر الرسول مما اعتاده المسلمون فأصبح من خصالمهم ..

والإمام مالك كره أن يقال زرت قبر الرسول وهناك تفسيرات كثيرة لهذه الكراهة والذي اختاره عياض هو إضافة
 الزيارة للقبر فلو قلنا زرتا الرسول لما كرهه لقول الرسول : اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد بعدي . / انظر الشفا
 وتابع الصفحة نفسها . وأما قول غيره إنها سنة مؤكدة فلا أتصوره إلا على أنها زيارة مسجده لقول صلى الله
 عليه وسلم لا تشد الرحال إلا لثلاث : المسجد الحرام ، والمسجد الأقصى ، ومسجدي هذا .

180 ب / وسلم كذلك ، ونلت التوفيق ، دعاء من الشيخ كمل به البيت
حقق الله لنا .

واعلم بأن ذا المقام الشريف يستحب ، أي يقبل فيه الدعاء ،
وحيث كان كذلك فلا تمل بفتح التاء والميم ، مضارع ملل بكسر اللام من
طلب مصدر الطلبة ، وأدعو لنفسك ولوالديك ، ولمن شئت متوسلا به
ﷺ في نيل ذلك ، وكرر إجابة الدعاء فيه ، وإن تقدم في البيت الأول
ليرتب عليه الحظ على كثرة الدعاء ، وعدم الملل من طلب خير الدنيا
والآخرة ، واسأل شفاعته وختمه حسنا ، نصب حسن على نزع الخافض ،
أي ونسأل الختم بالحسنى ، وعجل بعد ذلك الأوبة أي الرجوع استحبابا / إذ
نلت المنى ، أي المطلوب ، والمراد هنا الحج والزيارة ، قال عليه السلام ،
من جاءني زائرا كنت له شافعا يوم القيامة⁵⁸⁸ ، وأدخل منزلك ضحى
استحبابا ، نحو قول المختصر ، ونذب تعجيل الأوبة ، والدخول ضحى
لكن شيخنا إبراهيم حفظه الله يقيده بمن له زوجة ، ولم تكن له عادة
بالدخول في الليل ، وإلا فلا بأس انتهى ، وليقل عند خروجه : اللهم لا
تجعل هذا آخر العهد لبلد رسولك ، ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا
أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ

⁵⁸⁸ المعجم الكبير / سليمان ابن أحمد الطبراني / ت حمدي عبد المجيد السلفي 291/12 ط2 مكتبة العلوم
والحكم الموصل 1983 ، وميزان الاعتدال / شمس الدين الذهبي / ت . علي محمد معوض ، وعادل أحمد
عبد الموجود 415/6 - ط1 / دار الكتب العلمية 1995 .

لَوْجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا⁵⁸⁹ ويدعو الله تعالى أن يوصله إلى
 وطنه سالما وأن ييسر له العودة إلى الحرمين الشريفين بمنه وكرمه .
 وثانيا : واصحب هدية السرور إلى الأقارب نسبا ، أو صهرا ، أو
 رضاعة ، ومن بك يدور أي من الجيران ، أي ممن حولك منهم ، ويحتمل
 دخول الجيران مع الأقارب أي نسبا أو دارا ، أو من بك يدور من الحشم
 والأصحاب ، إن لم يكن عليك في ذلك كلفة استحبابا لميل خواطرهم ،
 وحرصا على جبر قلوبهم ، فإن كان الجار قريبا مسلما فله ثلاث حقوق ،
 حق الجيرة ، وحق القرابة ، وحق الإسلام ، وإن لم يكن قريبا فله حقان ،
 181 أ / حق الإسلام وحق الجوار ، وإن كان كافرا فله حق الجوار فقط
 وبهذه المسألة ختم كتاب الحج خامس القواعد ، ثم شرع في مسائل
 التصوف على طريقة أبي القاسم الجنيد التي وعد بها أولا فقال :

كتاب التصوف

كتاب مبادئ التصوف

مبادئ التصوف " المبادئ جمع مبدأ وهو ما يتوقف عليه المقصود بوجه ما ولا شك أن ما ذكر في هذا الكتاب من مسائل التصوف من التوبة والتقوى وغض البصر وما ذكر بعدها في معنى المبادئ لأنه يتوقف عليه غيره مما هو أرق منه مما هو المقصود بالذات ، والهوادي جمع هاد ، وهو أسم فاعل من هدى بمعنى بين وأرشد ، وهو معطوف على مبادئ ، والتعرف مصدر تعرف إذا طلب المعرفة ، ولعلها المراد ، وعبر بالتعرف للسجع وقد وصف المسائل التي ذكرها من التصوف بوصفين أحدهما ما يتوقف عليه المقصود ، ولذلك سماها مبادئ ، والثاني كونها ترشد للمعرفة ، فمصدق المتعاطفين في الترجمة شيء واحد والله أعلم ⁵⁹⁰ " قاله الشارح .

وفي اشتقاق التصوف قولان ، فذهب قوم إلى أنهم سمو صوفية نسبة إلى ظاهر اللبسة التي اختاروها وهي الصوف ، قال الحسن البصري : لقد أدركت سبعين بدياً لباسهم الصوف ⁵⁹¹ ، وهذا يلائم ويناسب من حيث الاشتقاق لأنه يقال تصوف إذا لبس الصوف ، كما يقال تقمص إذا لبس القميص ، وقيل : سمو صوفية نسبة إلى الصوفة ، لأنهم آثروا الذبول ،

⁵⁹⁰ شرح ميارة الصغير 116 .

⁵⁹¹ أنظر : عوارف المعارف 59 .

والخمول ، والتواضع ، والانكسار والتخفي ، فكانوا كالحرقرة الملقاة ،
والصوفة المرمية لا يرغب فيها ، ولا يلتفت إليها ، فيقال صوفي نسبة إلى
الصوفة ، ويقال كوفي نسبة إلى الكوفة ، وهذا يلائم الاشتقاق ، والمعنى
المقصود به قريب .

179 ب / وقيل سمو صوفية لأنهم في الصف الأول ، بين يدي الله
تعالى بارتفاع إيمانهم ، وإقبالهم على الله بقلوبهم ، ووقوفهم بسرائرهم بين
يديه .

وقيل كان هذا الاسم صفوا من الصفاء ، فاستثقل ذلك وجعل
صوفيا .

وقيل من الصفة ، إذ حاصله اتصاف بالحامد ، وترك الأوصاف
المذمومة .

وقيل سمو صوفية نسبة إلى الصُّفَّة التي كانت للمهاجرين على عهد
رسول الله ﷺ ، وهذا وإن كان لا يستقيم من حيث الاشتقاق اللغوي ،
ولكنه يصح من حيث المعنى ، لأن الصوفية تتشاكل حالهم مع حال أولئك
لكونهم مجتمعين في الزوايا والربط ، متابعين مصاحبين ، لله وفي الله ،
فأصحاب الصُّفَّة كانوا نحواً من أربعمائة رجل ، لم يكن لهم مساكن بالمدينة
ولا عشائر ، يحتطبون ، ويرضخون⁵⁹² النوى في النهار ، وفي الليل
يشغلون بالعبادة ، وتعلم القرآن وتلاوته ، وكان رسول الله ﷺ يواسيهم ،

⁵⁹² يدقون النوى للإبل

ويبحث الناس على مواساتهم ، ويجلس معهم ، ويأكل معهم ، وفيهم نزل قوله تعالى : ﴿ وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْوَةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾⁵⁹³ وغيرها ، ذكر هذه الأقوال في عوارف المعارف ، قال : والقول بأنهم سمو صوفية لبسهم الصوف أليق وأقرب للتواضع والأدب ، وذلك أن نسبتهم إلى اللبسة تنبئ عن تقللهم من الدنيا ، وزهدهم فيما تدعو النفس إليه ، فالهوى من الملبوس الناعم ، فكانت تسميتهم لذلك أنفع ، وأولى ، وأبعد من الدعوى ، بخلاف نسبتهم لغير هذا ، فإنه يتضمن دعوى ، وكل ما كان أبعد من الدعوى كان أليق بجاهلهم ، وأيضا لأن لبس الصوف حكم ظاهر على الظاهر ، ونسبتهم إلى آخر من حال أو مقام أمر باطن ، والحكم بالظاهر أوفق ، وأولى ، وأبين في الإشارة إليهم ، وأدعى إلى حصر وصفهم ، لأن 182 أ / لبس الصوف كان غالبا على المتقدمين من سلفهم ، ووقعت الإشارة إلى زمانهم استواء لجاهلهم ، وغيره على عزيز مقامهم ، واختاروه لذلك لكونه كان لباس الأنبياء عليهم السلام ، وارفق ولتركهم زينة الدنيا⁵⁹⁴ انتهى⁵⁹⁵ ، وفي هذا تقديم وتأخير . وقد ذكر الله تعالى في القرآن طوائف الخير والصالح ، فسمى قوما أبرارا ، وسمى آخرين مقربين ، ومنهم الصابرون والصديقون ، والذاكرون ، والمحبون ، واسم الصوفي يشمل

⁵⁹³ - [الكهف: 28] .

⁵⁹⁴ عوارف المعارف 59 وما بعدها وفي تلخيص الفكرة تقديم وتأخير كما قال .

⁵⁹⁵ أنظر كتابي لحات من التصوف وتاريخه فقد تبعت فيه هذه الروايات وناقشتها .

يشمل جميع المتفرق في هذه الأسماء المذكورة ، واختلف هل كان هذا الاسم قديماً أم لا ؟ ، فقل لم يعرف هذا الاسم إلا لمائتين من الهجرة ، وقل لمئين قبل ذلك ، وأعلم أن حقيقة التصوف كما قال الشارح " علم تعرف به كيفية تصفية الباطن من كدورات النفس ، أي عيوبها ، وصفاتها المذمومة من الغل والحقد والحسد ونحوها " ⁵⁹⁶ انتهى .

وهو فرض عين كما عليه حجة الإسلام الغزالي لأن الإنسان لا ينفك عن دواعي الشر من الرياء والحسد ونحوهما ، فيجب عليه أن يتعلم ما يتخلص به من ذلك ، وقاله في محصل المقاصد فراجعه إن شئت .

وأعلم أن علم التصوف هو ما تخلق به العلماء العاملون ، فإن الصوفي عالم عامل بعلمه ، وما تميز من غيره إلا بمراعاة الأمور الباطنة لا غير ، ولو أن الفقهاء راعوها كما كان عليها السلف الصالح من العلماء العاملين لكانوا هم أحق باسم الصوفية ، ولكنهم قنعوا بالظواهر فنقصوا عن سلفهم كما ذكره العارف الشعراني في الفلك المشحون ، فليراجعه من أراد .

تنبيه

من تفقه وتصوف فقد تحقق ، ومن تصوف ولم يتفقه فقد تزندق ،
ومن تفقه ولم يتصوف فقد تفسق ، قاله الإمام مالك ، كما نقله المناوي في
إرغام الشيطان بذكر أولياء الرحمن .

وقد سئل الجنيد عن التصوف فقال : أن تكون مع الله بلا علاقة
182 ب/ وقال رويم : التصوف مبني على ثلاثة خصال : تمسك بالفقر
والافتقار ، والتحقيق بالذل والإيثار ، وترك التعرض والاختيار ، وقال
بعضهم : التصوف أوله علم ، ووسطه عمل ، وآخره موهبة ، وقال سهل
بن عبد الله : الصوفي من صفا من الكدر ، وامتلأ من الفقر ، وانقطع إلى
الله من البشر ، واستوى عنده الذهب والمدر ، وقال الجنيد : الصوفية
كالأرض يطرح عليها كل قبيح ، ولا يخرج منها إلا كل مليح ، وقال هو
كالأرض يطؤها البار والفاجر ، وكالسحاب يظل كل شيء ، وكالمطر
يسقي كل شيء ، وبالجملية ، فأقوال المشايخ في ما هو التصوف تزيد على
ألف قول ، فلنقتصر على ما ذكرناه إذ التطويل غير لائق بالموضوع ،
فليراجعها من أراد الوقوف عليها في مضان قولها ، وبالله التوفيق .

التوبة

وَتُوبَةٌ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ يُجْزَمُ * تَجِبُ فَوْرًا مُطْلَقًا وَهِيَ النَّدَمُ
بِشَرْطِ الْإِقْلَاعِ وَتَقْيِ الْإِصْرَارِ * وَلَيْسَ لَفِ مُنْكَرًا ذَا اسْتِغْفَارٍ
وَحَاصِلُ التَّقْوَى اجْتِنَابُ وَامْتِنَالُ * فِي ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ يَدَا تَنَالُ
فَجَاءَتْ الْأَقْسَامُ حَقًّا أَرْبَعُهُ * وَهِيَ لِلسَّالِكِ سَبِيلُ الْمُنْفَعَةِ

وتوبة وهي لغة الرجوع ، يقال تاب ، وآب ، وأتاب ، وفي الاصطلاح قيل تبرئة القلب عن الذنوب ، وقيل الندب لرعاية الله تعالى ، وفي المنهاج التوبة النصوح ترك اختيار ذنب سبق مثله عنه تعظيما لله سبحانه ، وحذرا من سخطه ، قال : من كل ذنب يجترم ، أي يذنب ، وجملته صفة لذنب ، تجب بالشرع وجوبا عينيا على كل عاص ولو مريضا ، قال في المحصل بالإجماع ولو مخوفا انتهى ، فورا أي من غير تراخ ، إذ التراخي تجب التوبة منه أيضا ، مطلقا أي كبيرا كان الذنب أو صغيرا ، كان حقا لله تعالى أو لآدمي ، أو لهما ، كان الذنب معلوما عنده أو مجهولا ، لكن من المعلومات تفصيلا ، ومن المجهولات إجمالا ، ومن الكبائر من غير خلاف ، ومن الصغائر على خلف فيها إلا أن يصر عليها ، فهي به تصير كالكبيرة على ما اختار غيره خلافه .

183 أ / وأعلم يا أخي أن حقيقة التوبة هي الرجوع إلى شهود أن الله تعالى هو المقدر على العبد ذلك الذنب قبل أن يخلق ، وأنها من خصائص هذه الأمة ، ومن أعظم ما من الله به على عباده ، وهي كما في محصل المقاصد مقبولة من الكافر قطعاً من غير خلاف ، ومن غيره على خلاف ، وهل التوبة مقبولة على القطع أو الظن ؟ .

نقل [التائي] عن يوسف بن عمر تشهير الأول فإنه قال : قال يوسف بن عمر : واختلف هل توبة المؤمن مقبولة قطعاً وهو المشهور أو لا قولان ، وهل على قبولها إن أذنب هل يعود ذنب هؤلاء وهو الصحيح قولان انتهى ؟ ⁵⁹⁷ .

لكن يجب عليه تجديد التوبة أي الندم بالعزم أيضاً ، وبالتذكر للذنب مطلقاً ، وقيل بقيد الفرح ، وانشراح القلب به ونصه :

على الذي نقض تجديد الندم * لعوده لذنبه أو قد عزم
كذلك بالتذكر مذنّب انحتم * عند أبي بكر بإطلاق الجزم
وبافتتاح القلب في الأحوال * قيده به أبو المعالي
وظاهر كلام [أحمد زروق] ترجيح قول أبي المعالي ، فإنه قال في نصيحته ، وذكر الذنب لا يوجب التوبة منه ، بل ندبها على الصحيح إن لم يكن فرحاً بذكره ، فتجب التوبة من فرحه به ، ورضاه بوقوعه انتهى .
ثم قال في اليواقيت : ومذهب جمهور العلماء أنها تصح ولو بعد نقضها ،

⁵⁹⁷ أنظر لحات من النصوص وتأريخه فقد درست فيه وجهات النظر بأوضح من هذا .

وتصح من ذنب دون ذنب ، أي تصح من ذنب ولو كان صغيرا مع الإصرار على ذنب آخر ولو كان كبيرا كما قاله الجلال المحلي ، وقيل لا تصح فيهما انتهى ، ثم من الواجب الإتيان بشرائط التوبة كلها ، ولا يكفي الاستغفار باللسان فقط ، كما هو شأن أكثر الناس ، ومعظم شروطها الندم ، ولذلك جعلها الناظم هو التوبة فقال : وهي أي التوبة/الندم على المعصية من حيث أنها معصية ليخرج من الندم على شرب الخمر مثلا لإضراره بالبدن لأن 183 ب / ذلك ليس بتوبة لقوله عليه السلام : " الندم توبة " ⁵⁹⁸ فهو كقوله عليه السلام : " الحج عرفة " ⁵⁹⁹ وعرفه بعضهم بأنه تحزن وتوجع على ما فعل ، وتمن لكونه لم يفعل ، قال الكمال في حاشيته على شرح جمع الجوامع ، ولا يجب عندنا استدامة الندم في كل الأزمنة ، بل يكفي استصحاب الندم حكما بأن لا يصدر منه ما ينافيه لأن الشارع أقام الأمر الثابت حكما مقام ما هو حاصل بالفعل كما في الإيمان ، فإن النادم مؤمن بالاتفاق ، وأيضا فلما في التكليف لتارك الندم في جميع الأزمنة من الحرج المنفي في الدين انتهى .

بشرط الإقلاع عن الذنب ، أي إن كان متلبسا به ، وإلا فيسقط هذا الشرط كذا قال العلماء ، ويشروط نفي الإصرار عليه ، وهو إما بالإقامة على الذنب ، وإما نية العود إليه ، قال الشارح : " وهذا الثاني هو المراد

⁵⁹⁸ صحيح ابن حبان 2 / 379 حديث 613 .

⁵⁹⁹ المستدرك على الصحيحين / محمد بن عبد الله الحاكم التيساري / ت: مصطفى عبد القادر عطا

635/1 حديث 1703 ط دار الكتب العلمية 1411 هـ .

هنا ، إي بشرط الإقلاع عن المعصية ، والعزم على أن لا يعود إليها ، قال :
وعلى هذا فنفي الإصرار أعم من الإقلاع ، فلو اكتفى به عن الإقلاع لكفى
انتهى⁶⁰⁰ .

قلت : ومراده البيان والتنصيص على الإيمان ، وليتلاف التائب ما
كان ممكناً أن يتدارك ما كان ممكناً ، فيتدارك من الحقوق الناشئة عن
الذنب كحد القذف مثلاً فيتدارك بتمكن مستحقة من المقذوف ووارثه
ليستوفيه أو يبرئه منه ، فإن لم يكن تدارك الحق كأن لم يكن مستحق
موجوداً سقط هذا الشرط ، كما سقط أيضاً في توبة العبد عن معصية لا
ينشأ عنها حق ، للأدومي ، قال [أحمد زروق] : وقد ذكر بعض العلماء
أن من استغفر لمظلومه دبر كل صلاة خمس ، وفى حقه ، وأظنه في الفرض
والله أعلم انتهى .

وقوله ذا / استغفار حال من فاعل ليتلاف وهو التائب ، واستغفاره
184 أ / شرط كمال لا شرط صحة ، قال ابن السبكي وغيره ، وإذا
أحس الإنسان من نفسه عدم الصدق في الاستغفار أتى به ، وإن احتاج
إلى استغفار آخر ، لأن اللسان إذا ألف ذكرًا يوشك أن يآلفه القلب ، انتهى .
وقول الناظم : وليتلاف ممكناً ، أي ممكن التدارك ، قال الكمال في
حاشيته وهو المشهور عند أصحابنا ، والذي جرى عليه الأصيلي
وصاحب المواقف والمقاصد أن التدارك واجب برأسه ، فمن قتل ، أو

ظلم ، أو ضرب ، عليه أمران : التوبة ، والخروج من المظلمة ، وهو تسليم نفسه مع الإمكان ليقص منه ، ومن أتى بأحد الواجبين لم تكن صحة ما أتى به متوقفة على الإتيان بالواجب الآخر ، وقال في المقاصد إنه التحقيق إلا أنه قد لا يصح الندم بدونه ، كرد المغصوب انتهى ، ومن أعظم دليل على وجوب التوبة فوراً قوله تعالى : ﴿ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾⁶⁰¹ فإن لم تقع لنا توبة فالواجب علينا التوبة من ترك التوبة ، فإن لم تصح لنا التوب من ترك التوبة ، وجب علينا التوبة من الإصرار على ترك التوبة ، وهكذا أبدا ما عشنا وما تم لنا داء بلا دواء أبدا ، فإن لم يصح لنا شيء من ذلك كله ، فله رحمة خاصة ، يمن بها على من مات مصرا من أهل الإسلام ، وفي [أحمد زروق] على الرسالة ما حاصله أن من مات من المكلفين كافرا ، فهو مخلد في النار ، ومن مات مؤمنا ولم يذنب قط يخلد في النعيم المقيم ، ومن أذنب وتاب كذلك أيضا ، إما ظنا أو قطعاً ، ومن لم يشب والذنب من الصغائر فحكمه حكم من تاب سواء بسواء ، وإن كان من الكبائر ولم يتب المؤمن منه فهو في المشيئة ، فيعرض له العفو والعقاب ، فظلا أو عدلا ، فمن واجبه بفضله فلا كبيرة ، ومن واجبه بعدله فلا صغيرة انتهى ، ومذهب أهل الحق أنه لا يكفر أحد بذنوب من أهل القبلة وإن كان عظيما لأن الله 184 ب / تعالى ذو التجاوز رحيم بعباده فيما عدا الشرك ، قال الله

تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾⁶⁰² واختلف في تمييز الكبيرة من الصغيرة هل بالعد أو بالحد فعلى الثاني قيل : ما توعده عليه الشارع بخصوصه ، وقيل غير ذلك ، وعلى الأول قيل سبعة ، وقيل سبعة عشر ، وقيل سبعة وعشرون ، وأنها ما بعضهم إلى سبعة وثلاثين ، قال بعضهم هي سبعون ، وقال بعضهم هي إلى السبعمائة أقرب منها إلى السبعين ، كذا سمعته من شيخنا سيدي محمد بن الشيخ كان الله له ، والكلام عليها تفصيلا غير لائق بالكتاب ، فمن أراد الوقوف على ذلك فلينظره في محله ، وقد نقل [التائي] على الرسالة من ذلك ما في الاقتصار عليه كفاية فليراجع والله ولي التوفيق والهداية⁶⁰³ .

⁶⁰² - [النساء: 48] .

⁶⁰³ ما ذكره التائي يتعلق بعدم تكفير المؤمن بالذنب / انظر تنوير المقالة 1 / 334 وما بعدها أما الحديث عن الكياتر والصغائر فانظره في نفس الجزء 263 وما بعدها .

فائدة

حد بعضهم الإصرار على الذنب ألا يدخل عليه وقت صلاة أخرى وهو لم يتب ، وقال بعضهم من لم يتب عقب الذنب فوراً فهو مصر ، عدا ما هو أقل من مدة انتظار الملائكة الكرام الكاتين ، فإنه ورد أنهم ينتظرون العاصي ساعة ، ذكره في الفتوحات المكية ، قال : وما علمنا مقدار هذه الساعة ، هل هي الفلكية أو غيرها انتهى ، وفي السمرقندي أنه ينظر ستة ساعات أو سبع ساعات ، فإن استغفر الله فيها لم يكتب عليه شيئاً ، وإن لم يستغفر ، كتب عليه سيئة واحدة انتهى ، قال [أحمد زروق] : ومن عسرت عليه التوبة فليكثر من قراءة : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾⁶⁰⁴ .

ومن عسر عليه اتقياد نفسه فليكثر من قول : حسبنا الله ونعم الوكيل ، ومن له قرناء سوء قد خرج عنهم ، وأراد أن لا يرجع إليهم فليشخصهم ، وليصلي عليهم صلاة الجنازة ، بدليل أن النبي ﷺ كبر أربعاً على قوم لم يغزو معه انتهى .

وحاصل التقوى أي المأمور بها في غير ما آية ومدارها / جَنَاب 185 أ / المنهيات في الظاهر والباطن وامثال للمأمورات في الظاهر والباطن ، أيضاً كما أشار إليه بقوله في ظاهر وباطن فهو يتنازع فيه

اجتناب وامتنال في الظاهر والباطن بذا تنال التقوى فجاءت أي صارت
الأقسام بذلك حقا أربعة بالاجتناب والامتنال في الظاهر ظاهر ، وفي
 الباطن يرجعان إلى النية فينوي فعل الطاعة ، واجتناب المعصية ، وهي
 أي التقوى بأقسامها للسالك طريق القوم أي مريدها ، و سبيل بالسكون جمع
 سبيل وهي طريق المنفعة الأخروية ، والمراد بالسالك هنا المريد ، ويقابله
 المجدوب وهو المراد بالأول صاحب ترق ، والثاني صاحب تدل ، وشتان
 ما بينهما ، وأعلم أن التقوى في السر والعلانية أصل منهاج الصوفية أي
 طريقهم ، وقد وصى الله بها من قبلنا ، ووصانا به ، ووصاهم به فقال :
 ﴿ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ
 وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ ﴾⁶⁰⁵ قيل هذه الآية قطب القرآن لأن مدار
 الأمر كله على هذا ، وهي لغة اجتناب الشخص ما يضره في دينه ودنياه ،
 وفي اصطلاح الشرع امتثال الأوامر ، واجتناب النواهي ، وقد تختص في
 اجتناب الشبهات .

ومراتب المتقين ثلاثة ، الأولى التقوى عن العذاب المخلد بالتبري عن
 الترك ، وعليه قوله تعالى : ﴿ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى ﴾⁶⁰⁶
 أي الشهادتين كما في الجلالين ، والثاني : التجنب على ما يؤتي من فعل أو
 ترك حتى الصغائر عن قوم ، وهو المعنى بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ

⁶⁰⁵ - [النساء: 131] .

⁶⁰⁶ - [الفتح: 26] .

الْقُرَى ءَامِنُوا وَاتَّقُوا⁶⁰⁷ الآية ، الثالثة : أن ينزه عما يشغل
 سره عن الحق ، ويتمثل إليه بالعبادة أي بقلبه وجسمه وهي التقوى المطلوبة
 183 ب / بقوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامِنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ
 تُقَاتِهِ ﴾⁶⁰⁸ ، أي تقواه وما يجب منها وهي بذل الوسع في القيام
 بالواجب ، والاجتناب عن المحارم لقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا
 اسْتَطَعْتُمْ ﴾⁶⁰⁹ فهي مخصصة لآية حق تقاته كما في البيضاوي ، وقيل
 ناسخة لها والله أعلم .

⁶⁰⁷ - [الأعراف:96] .

⁶⁰⁸ - [آل عمران:102] .

⁶⁰⁹ - [التغابن:16] .

معنى التقوى

ثم شرع في معنى التقوى مبتدأً باجتناب النواهي اهتماماً به لأنه أشد على النفس من امتثال الأوامر الذي يفعله جل الناس ، ولا يجتنب النواهي إلا الصديقون فقال :

يُغْضُ عَيْنِيهِ عَنِ الْمَحَارِمِ * يَكْفُ سَمْعَهُ عَنِ الْمَنَاقِمِ
كَعِيبَةِ تَمِيمَةٍ زُورٍ كَذِبِ * لِسَانُهُ أُخْرَى يَتْرُكُ مَا جُلِبِ
يَحْفَظُ بَطْنَهُ مِنَ الْحَارَامِ * يَتْرُكُ مَا شُبِّهَ بِاهْتِمَامِ
يَحْفَظُ فَرْجَهُ وَيَتَّقِي الشَّهِيدَ * فِي الْبَطْشِ وَالسَّغْيِ لَمَمْنُوعٍ يُرِيدُ
وَيُوقِفُ الْأُمُورَ حَتَّى يَعْلَمَا * مَا اللَّهُ فِيهِنَّ بِهِ قَدْ حَكَمَا
يُطَهِّرُ الْقَلْبَ مِنَ الرِّيَاءِ * وَحَسَدٍ عُجْبٍ وَكُلِّ دَاءٍ
وَأَعْلَمُ بِأَنَّ أَصْلَ ذِي الْأَفَاتِ * حُبُّ الرِّيَاسَةِ وَطَرَحُ الْإِتْيِ
رَأْسُ الْخَطَايَا هُوَ حُبُّ الْعَاجِلَةِ * لَيْسَ الدَّوَاءُ إِلَّا فِي الْإِضْطِرَارِ لَهُ

يغض عينيه عن المحارم ، ولفض يفض لفض الخبر ، والمراد به الطلب أي غض البصر لأنه من الجوارح السبعة التي يجب حفظها ، ومعنى كلامه

أنه يجب غض بصره عن ما لا يحل النظر إليه من المحارم وهي كثيرة منها :
 النظر للمرأة والصبي بشهوة نفس ، ومنها : النظر في كتب الرجل بغير إذنه ،
 قال عليه السلام : " من نظر في كتاب أخيه بغير إذنه فكأنما ينظر في جمر
 جهنم ⁶¹⁰ " ومنها التطلع على ما يستر عنك من حاجة وغيرها ، ومنها
 إجمالة النظر فيما أذن لك في دخوله من بيت ونحوه من غير إذنه ، ومنها
 التطلع على عورة أحد ، إلا أن يكونا زوجين وقد قيل لا ينبغي لأنه يورث
 العمى ، ويذهب بالحياء ، وربما يرى ما يكره ، فيؤدي إلى البغضاء ، ومنها
 نظر الرجل في عورة نفسه لغير ضرورة ، وفي تحريمه وكراهته قولان ،
 حكاهما ابن القصار في أحكام النظر ، ويقال إن فاعله يتلى بالزنا ونحوه ،
 وقد جرب فصيح ، ومنه النظر إلى الجبابة بعين التعظيم والرضا بأحوالهم ،
 واتباعه البصر تعظيما لهم ، ومنها النظر بعين الاحتقار لأحد من الخلق ،
 وكيف تحقر من لا تقطع بأنك خير منه ، ومنها النظر فيما لا يحل كتبه ولا
 تعلمه لقصد ذلك ، وهذا كله في غير النظرة الأولى ، قال في الرسالة :
 186 أ / وليس في النظرة الأولى بغير تعدد حرج ، قال تعالى : ﴿ قُلْ
 لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾ ⁶¹¹ الآية والعين سبب
 الخير وهي قوس إبليس الذي إذا ضرب به لم يخطئ وما حفظ أحد بصره
 إلا حفظ الله قلبه ، ويستشفى من ذلك بما رخص الشارع فيه للضرورة ،

⁶¹⁰ سنن أبي داود / تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد 2 / 78 حديث 1485 ط دار الفكر .

⁶¹¹ - [النور: 30] .

كنظر الطبيب والشاهد وجه المرأة وما لا بد من عورة أو غيرها بقدر الضرورة ، لا ما وراء ذلك ، فإذا تحركت نفسه صرف بصره ، وكذلك الخاطب يرخص له في نظر الخطيبة ، ونحوه ، وأحكام النظر كثيرة ولا بن القصار تأليف فيها نحو الخمس عشرة كراسة ، فليطالع من أراد استيفاء أحكامه إن أمكنه ، ناوياً العمل بما يعمل به ، وإلا فهو حجة عليه ، والله الموفق بفضلته .

يكف سمعه عن المآثم ، لفظ يكف لفظ الخبر ، والمراد به الطلب ، والمعنى أنه يجب عليه أن يكف سمعه عن المآثم بسماعه وذلك كغيبه ، وهي ذكرك أخاك بما فيه مما يكره أن لو سمع وفي الحديث " إنها أشد من ثلاثين زينة " ⁶¹² في مدينة السلام وفي الكتاب العزيز ذمها ، وتشبيهها بأكل لحم الميتة نميمة وهي نقل الحديث بغيب على جهة الإفساد ، وقد قال عليه السلام : " لا يدخل الجنة قتات يعني النمام " ⁶¹³ أي لا يدخلها في أول السابقين ، وقد سمي الله تعالى النمام فاسقاً فقال : ﴿ إِنْ جَاءَ كَمَّ فَاسِقٌ نَبَأٌ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ ﴾ ⁶¹⁴ قيل وقد بحث عن فاعلها لم يوجد إلا ابن زنا و زور أي شهادته المقتضية للتليس على الحاكم الشرعي حتى يخرج الحكم في غير ما وضع له ، وجاء " من

⁶¹² لم أعتز عليه .

⁶¹³ قال العجلوني : لا يدخل الجنة نمام متفق عليه ، وفي معناه : لا يدخل الجنة قتات / كشف الخفاء 2 / 501

حديث 3116 .

⁶¹⁴ - [الحجرات: 6] .

شهد زورا علق من لسانه يوم القيامة " ⁶¹⁵ ومن أعظمها كذب على رسول الله ﷺ فيما يوجب حكما ، أو يتقضى أصلا ، وقد قال عليه السلام : " فليتبوأ مقعده من النار " ⁶¹⁶ قيل هو تبشير بسوء الخاتمة ، وحكى إمام 186 ب / الحرمين في الإرشاد قولا بتكفير الكاذب عليه ﷺ قال وهو ضعيف ⁶¹⁷ ومنه الكذب على العلماء بنقل حكم أو ما يقتضيه ، وإن وافق الحق لأن للوارث من الحرمة ما للموروث من باب ما ورث عنه ، وقد قسمه بعضهم بحسب أقسام الشريعة الخمسة ، والأليق اتقاء ذلك طلبا للسلامة ، فإنه نقص ، وإن لم يكن حراما ، ومما يعين على الصدق إدمان قراءة إنا أنزلناه في ليلة القدر ، نقله عن الشيخ أبي الحسن الشاذلي رحمه الله تعالى لسانه على حذف مضاف يدل عليه يكف فإن يكف لسانه أحرى في الوجوب بترك ما جلب من كف السماع عن ذلك ، وبني جلب للمجهول للوزن ، والجالب هو الناظم ، أي لسانه بترك ما جلبناه ، وذكرناه في كف السماع عن الغيبة إلى هنا أحرى من كف السماع عن ذلك ، والأحرورية ظاهرة ، فقله كغيبة إلخ لما لا يحل سماعه ، ولا النطق به ، والحاصل أن المحارم السمعية هي عين اللسانية كل ما لا يجوز النطق به لا

⁶¹⁵ لم أعتز عليه .

⁶¹⁶ البخاري 52/1 ومسلم 10/1 .

⁶¹⁷ لم أعتز عليه في الإرشاد .

يجوز سماعه ، فقد قال ﷺ : " المستمع شريك القائل " ⁶¹⁸ ، وقال في السامع للغيبة : " أنه أحد المغتائب " ⁶¹⁹ وقال من تسمع حديث قوم بغير إذنهم صب في أذنيه الإنك يوم القيامة ⁶²⁰ ، وفي المعنى لبعض الشعراء .

تحر من الطرق أوساطها * وعد عن الموضع المشتبه
وسمعك صن عن سماع القبيح * كصون اللسان عن النطق به
فإنك عند سماع القبيح * شريك لقائله فاتتبه

ويقال من نقل لك نقل عنك ، ومن قال لك قال فيك ، وفي الحديث " طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس " ⁶²¹ " إذ لا يخلو عن عيب ، فمن نظر في نفسه بعين البصيرة ، وجد نفسه كعيوب ضم بعضها إلى بعض حتى صارت صورة بني آدم ، فالعبد من أمثالنا وإن كان خيرا من وجهه 187 أ / فهو شر من وجوه ، فلو نظر العبد في عيوب نفسه لأشغله ذلك عن عيوب الناس ، وقد كان داود عليه السلام يقول لبني إسرائيل اجعلوا مخلاة عيوبكم أمامكم ومخلاة عيوب الناس وراءكم ، وذكر عن أبي أمامة

⁶¹⁸ في التمهيد ذكره منسوباً لعنبة بن أبي سفيان ولم يصرح برفعه ، والأبيات في الصفحة نفسها غير معزوة لقائل التمهيد / ابن عبد البر 23 / 23 .

⁶¹⁹ ذكره المناوي ضمن كلام كثير بأقوال كثيرة عقبها بما يفيد أنها مقول فيها ، وغير واضح هل ينصرف الحكم بالضعف على هذا أيضا أم هو مقصور على غيره / فيض القدير 3 / 460 ، وذكر الصنعاني : أن المستمع للغيبة أحد المغتائب قائلًا ورد في الحديث ولم يسنده / انظر سبل السلام / تحقيق محمد عبد العزيز الخولي 4 / 208 ط 4 دار إحياء التراث العربي 1379 .

⁶²⁰ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة / الشوكاني 1 / 770 واللاكن المصنوعة في الأحاديث الموضوعة / السيوطي 2 / 358 ط 3 دار المعرفة .

⁶²¹ لم أعثر عليه .

الباهلي رضي الله عنه قال : " إن العبد يعطي كتابه يوم القيامة ، فيرى حسنات لم يكن عملها ، فيقول يا ربي أتأني هذا ، فيقال له : هذا بما اغتابك الناس وأنت لا تشعر⁶²² " قال بعض العلماء : الغيبة صاعقة الدين وهي بساتين الملوك ، ومراتع النساء ، ومزيلة المتقين ، وفاكهة القراء ، وإيدام كلاب الناس . ويقال إن الغيبة لا تكون إلا في قوم معلومين ، حتى لو ذكر أهل مصر من الأمصار ، بأنهم قوم بخلاء أو قوم سوء لا يكون غيبة لأن فيه البر والفاجر ، وأعلم أنه لم يرد به الجميع ، والكف عن ذلك أفضل ، ويقال السلطان الجائر والفاسق ، والمعلن وصاحب البدعة لا غيبة في ذكر فعالهم ومذهبهم ، وقال عليه السلام : " من ألقى جلباب الحياء عن وجهه فلا نعمة فيه⁶²³ " وهذه من المواضع التي تجوز فيها الغيبة ، وهي خمسة عشر موضعا ، ذكرها صاحب المدخل ، فأنظرها إن شئت ، لكن في ذكر هؤلاء انشغالا بعيبيهم فليترك المؤمن ذلك كله فإنه نقص وإن لم يكن حراما وقد قال عليه السلام : " من تتبع عورة أخيه تتبع الله عورته فيفضحه ولو في جوف بيته⁶²⁴ " وجاء : " لا تظهر الشماتة لأخيك ، فالله يعافيه

⁶²² لم أعتز عليه .

⁶²³ ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال 7/ 371 حديث 10229 وسنده غير صحيح ، وذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية الواهية ، وقال في سنده متروكان 2/ 781 ط 1 بتحقيق خليل الميس دار الكتب العلمية .

⁶²⁴ انظر ذخيرة الحفاظ المخرج على الحروف والألفاظ / محمد بن طاهر القيسراني / ت: د. عبد الرحمن بن عبد الجبار القروائي 5/ 6462 ط دار السلف ودار الدعوة / الرياض 1416 هـ

ويبتليك⁶²⁵ " وبالجملة فأفات اللسان كثيرة ، في كتبهم منشورة ، يجب على كل عاقل ، مشفق على دينه اتقاؤها ، وإلا هلك مع الهالكين ، ومما يستعان 187 ب/ به على حفظ اللسان ثلاثة شغله بالذكر الدائم ، والخلوة ، وقلة المطعم ، ومن عد كلامه من عمله قل كلامه إلا فيما يعنيه ، وكان بعض السلف يضع في فيه حجر يمنع من الكلام ، وكان علي رضي الله عنه يقول : لساني سبع إذا أطلقته أكلني ، وقال عليه السلام : " هل يكب الناس في النار على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم " ⁶²⁶ وقال : من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه ، وفي الخبر النجاة في الصمت ، قال [أحمد زروق] : ومن أراد السلامة من آفات لسانه فليكثر من قراءة قل أعوذ برب الناس ، وسورة القدر ، إلى غير ذلك مما ذكره أصحاب الخواص من الأسماء ، الصمدية ، ونحوها ، والله الموفق بفضله .

يحفظ بطنه ، وسائر جسده من استعمال الحرام المحض أكلا ولباسا وركوبا ، وغير ذلك ، ويترك أيضا ما شبه أي ما فيه الشبهة ، وزاد قوله باهتمام أي بقصد ونية ليفيد القصد الأكمل ، وهو أن التواب لا يحصل إلا بالنية ، لا بمجرد الترك ، فمن ترك محرما أو متشابها بنية الامتثال أثيب على ذلك ، ومن ترك ولم يخطر بباله فلا تواب له ، ومعنى كلام الناظم أنه يجب

⁶²⁵ قال السخاوي : أخرجه الترمذي من حديث مكحول مرفوعا ، وقال إنه حسن غريب ، وهو عند الطبراني أيضا ، وفي رواية لابن أبي الدنيا " فيرحمه الله " بدل فيعافيه الله " // المقاصد الحسنة 720 .

⁶²⁶ الأربعون الودعانية الموضوعة / محمد بن علي بن ودعان الموصلي / ت. علي حسن علي عبد الحميد 9/1 ط 1 للمكتب الإسلامي عمان 1407 هـ .

عليه حفظ جوارحه من الحرام المحض ، ومن المشتبهات ، والمشبّه كما قال [أحمد زروق] كل ما ليس بواضح الحلّية ولا التحريم مما تنازعت الأدلة ، وتجاذبت المعاني والأسباب ، ولذلك فسرّه بعضهم بما اختلف فيه ، لأنّ تجاذب الأدلة هو سبب الخلاف انتهى ، وقيل غير ذلك فيه ، فأنظره إن شئت .

ومن مضان الورع الجبن الرومي ، قال [أحمد زروق] : والمحققون على تحريمه انتهى ، وأعلم أنه يجب على المكلف حفظ بطنه من الحرام من أي نوع كان ، وهو جماع الإثم ، وحفظ البطن من ذلك يستلزم أكل الحلال ، 188 أ / وهل هو ما جهل أصله أو ما علم أصله قولان ما جاءك من غير مسألة ولا استشراف نفس فخذ ، فإنما هو رزق [ساقه] الله إليك ، وفي الحديث أيضا : " من أكل الحلال أطاع الله أحب أم كره ، ومن أحب الحرام عصى الله أحب أم كره " ⁶²⁷ ويقال التوفيق بين الماء والدقيق ، وقال بعض الفقهاء كل ما شئت بمثله تفعل ، وأصحاب من شئت فانت على دينه فيتعين على المؤمن طلب الحلال ، ومعرفة أحكام البيع والإجارة ، والهدية والصدقة ، وتمييز الشبهة .

ويجب البحث عما علم أنه حرام ، وإلا فروع إن استند إلى دليل ، وحرام إن لم يستند ، لأنه إذاية وسوء ظن بصاحبه ، ولو اشتبه بمال حرام أخرج مثله منه ، ومن غيره أولى وفي الأخذ من الشيوخ والولاء طرق ،

وحاصلها على ما لبعضهم إن كان غالبه حلالاً فهو جائز مطلقاً ، ونسب لابن القاسم قال بعضهم : وهو القياس ، وقيل يكره ، وإن كان غالبه حرام فقيل يكره ، ونسب لابن القاسم أيضاً ، وقيل يمنع وإن كان جميعه حراماً ، وعرفت ذمته ، فقيل ممنوع مطلقاً ، وقيل مباح مطلقاً ، وهذا كله في غير المال المنصوب ، وأما غير عينه فجائز مطلقاً ، قاله سحنون ، وابن حبيب وغيرهما ، هذا مقتضى ما رأيته في نظم منسوب للشيخ التاجوري فلي تأمل ويحزر .

وفي [أحمد زروق] ما نصه : من أخذ مالا من السلطان ، وسأغله ألا يرده لزمه ذلك ، ووجب عليه التصديق به على من احتاج إليه ، ويعامل مستغرق الذمة فيما لا غنى عنه من لباس مثله ، وشبعة بقيمة مثله ، وقيل يؤكل طعام الظلام لأن الواجب إنما هو القيمة عليهم انتهى ، وكان 188 ب / الشيخ علي الموصلي يقول لا ينبغي لفقر أن يمد يده إلى طعام في هذا الزمان إلا بعد أن يقول بتوجه تام إلى الله عز وجل اللهم إن مثلي يخفى عليه ما في هذا الطعام من الشبهة ، فإن كان فيه شبهة فاحمني يا ربي من الأكل منه ، ومنه المعاصي التي تنشأ عنه عادة ، فإن لم تحمني من الأكل منه ، فلا تجعله يقيم في بطني لحظة ، فإن جعلته يقيم في بطني لحظة فتب علي منه فوراً ، وأقبل استغفاري ، وارض عني أصحاب التباعات التي فيه ، فإن لم تب علي ، ولم ترض عني أصحاب التباعات ، فأعف عني ، فإن لم تعف عني ، فصبرني على العذاب يا أرحم الراحمين انتهى .

وروى أبو نعيم في الحلية عن ربيع ابن الجارح أنه قال : الحلال المحض لا نعرفه اليوم ، لكن لا نجد إلا السمعة في الدنيا عندنا حلال وحرام وشبهات ، فالحلال حساب ، والحرام عذاب ، والشبهات عتاب ، فانزل الدنيا منزلة الميتة ، وخذ منها ما يفيد ، فإن كانت حلالا فكنت قد زهدت فيها ، وإن كانت حرام كنت قد أخذت منها ما يقيمك ، وإن كانت شبهات كان فيها عتاب يسير انتهى ⁶²⁸ . من العلوم الفاخرة .
والكلام على ذلك تفصيلا يطول ، فإن تفاصيل الحرام كثيرة ، وتفاصيلها في كتب الفقه مشهورة فلتنظر فيها .

يحفظ هو وما قبله بلفظ الخبر ، والمراد به الطلب أي يجب عليه أن يحفظ فرجه من الزنا ونحوه ، قال [أحمد زروق] ويعين على حفظ الفرج كثرة قراءة سورة الفلق ، والدوام على قول : سبحان الملك القدوس ، وكثرة قراءة : والسماء والطارق .

ويتقي أي يحذر الشهيد فعيل بمعنى فاعل أي الحاضر وهو الله تعالى قال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ ⁶²⁹ أي رقيب حاضر
189 أ / في البطش متعلق بـ يتقي ، وهو التناول والأخذ الشديد ، والسعي بالقدمين عطف على البطش لمنوع ، يتنازعه البطش والسعي ، وجملة يريد صفة للممنوع أي أنه يجب عليك حفظ الدين من البطش بهما لمنوع

⁶²⁸ لم أعتز عليه في الحلية ، والذي أعرفه أنه متسوب ليوسف بن أسباط .

⁶²⁹ - [البروج: 9] .

لممنوع يريد ، وحفظ الرجلين من السعي بهما للممنوع يريد أيضا ، والسعي المشي والذهاب ، قال في الرسالة : وتكف يدك عما لا يحل لك من مال أو جسد آدمي ولا تسعى بقدميك فيما لا يحل لك ، ولا تبأشر بفرجك أو بشيء من جسدك ما لا يحل لك ، قال الله سبحانه : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾ ⁶³⁰ الآية ، ويوقف الأمور التي يجهلها بمعنى أنه لا يرتكبها حتى يعلم ، ألفه كالتى بعده للإطلاق ، ما الله فيهن به قد حكما ، إما بالنظر في الأدلة ، وفي كتب العلم إن كان أهلا لذلك ، أو بالسؤال لأهل العلم وحينئذ يعمل بمقتضاه من فعل أو ترك ، لا سيما إن كانت من أمور الدين ، لأن العلم بها فرض من فروض العين على كل مكلف ، وعليه الإثم بترك ذلك مع الإمكان لقوله عليه السلام : " لا يحل لامرئ أن يقدم على فعل حتى يعلم حكم الله فيه " ⁶³¹ وليس بين الأئمة في ذلك خلاف ، وليس المراد بأحكام هذه الأشياء جزئيات مسائلها ، فإن ذلك من اختصاص الفقهاء ، ومن فروض الكفاية ، وإنما المراد علم الأحكام بوجه إجمالي ، يديه من الجهل بأصل حكم ما أقدم عليه ، بقدر وسعه ، سواء كان حكم الله وضوءا أو صلاتا ، أو صوما أو حجا ، أو بيعا أو

⁶³⁰ - [المؤمنون: 5-6] .

⁶³¹ لم أعتر عليه .

بيعا أو شراء ، أو إجارة ، وكذلك سائر المعاملات ، وضابط ذلك أنه يجب عليه معرفة الحالة التي يريد التلبس بها .

[الفتوى بغير الرجح]

لا تجوز الفتوى بغير الرجح كما قال [أحمد زروق] ، وحكى عن المازري أنه بلغ درجة الاجتهاد ، وما أفتى قط بغير المشهور ، وعاش ثلاثا وثمانين سنة ، وكفى به قدوة في هذا ، وفي مختصر ابن عرفة لا يعتبر من أحكام قضاة العصر إلا ما لا يخالف المشهور ، ومذهب المدونة وأفتى 189 ب / سيدي قاسم العقباني فيما نقل عنه : المفتي لا ينبغي له أن يفتي فيما علم فيه المشهور بغيره انتهى ، وفي كتاب الأحكام للقرافي ما نصه : وأما اتباع الهوى في الحكم والفتيا فحرام إجماعا انتهى .

[تقليد المذهب]

إذا لم يجد الشخص نصا في المسألة في مذهب إمامه ، ولا وجد من له معرفة بمداركه فالظاهر أنه يسأل عنها في مذهب الغير ، ويفعل عليه ، ولا يعمل بجهل ، ويؤيد هذا ما قاله ابن عمر في شرح قول الرسالة ، وتستعمل سائر ما تنفع به طيب الحلال ظالة مفقودة ، فيجتهد الإنسان عليه في المذهب ، فإن لم يجد فالقوي من الخلاف ، فإن لم يجد فالشاذ من

المذهب ، فإن لم يجد فينظر الخلاف خارج المذهب ، ولا يخرج عن أقاويل العلماء قاله [علي الأجهوري] ، وفي شرح الشيخ عبد الباقي الزرقاتي على شرح الناصر عقب هذا ما نصه ، ينبغي الجزم بضعف قوله ، فإن لم يجد فالشاذ الخ ، لأن العمل بالراجح واجب ، فالعمل بما يقابله حرام ، وجزموا بجواز تقليد المذاهب ، وحيث كان كذلك صار الانتقال إلى مذهب الغير عم فيه شذوذ واجب لحرمة تقليد الضعيف ، فضلا عن الشاذ كما صرح بذلك الرملي الكبير في شرح الورقات ، وصرح [علي الأجهوري] في فتاويه بأن كلام ابن عمر المذكور مبني على عدم جواز التقليد ، والراجح جوازه ، قال : ويمكن الجواز بتقليد ذلك ، أي وجوب العمل بالراجح ، بما إذا أمكن العمل ، أي بوجوبه ، وإلا عمل بالشاذ ، فإن لم يكن في مذهبه نص انتقل لمذهب غيره ، وهل الأولى مذهب الشافعي لأنه أدرى بواقع مذهب مالك ، أو مذهب أبي حنيفة لقلة الخلاف بيننا وبينه حتى حصره بعضهم في اثنين وثلاثين مسألة تردد انتهى كلام [علي الأجهوري] والزرقاني بآخره .

يطهر القلب ، اعلم أن حقيقته كما قال بعض أهل التصوف نكتة

190 أ / ربانية سرها عجيب وأمرها غريب ، وأن الله تعالى سماه في كتابه العزيز بأربعة أسماء ، سماه صدرا وجعل مستقره الإسلام حقيقة الاستسلام لأمر الله تعالى ، أن لا يحرك عضوا من أعضائه إلا وهو لله

خالص ، حقيقة انشراح الصدر لقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّبِّهِ ﴾⁶³² .

وسماه قلبا ، وجعل مستقره المحبة والإيمان لقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبِيبٌ إِلَيْكُمْ إِلَّا يَمُنَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾⁶³³ .

وسماه فؤادا ، وجعل مستقره المعرفة لقوله تعالى : ﴿ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى ﴾⁶³⁴ .

وسماه لباً ، وجعل مستقره التوحيد ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾⁶³⁵ ، واللب وعاء الذكر ، والفؤاد وعاء المعرفة ، والقلب وعاء الإيمان ، والصدر وعاء الإسلام .

من الرياء ، وهو طلب المنزلة في قلوب الناس بإراءاتهم خصال الخير وهو حرام موجب لمقت الله ، وفي الحديث اتقوا الرياء فإن الشك بالله ، وإن المراءون ينادوا يوم القيامة على رؤوس الخلائق بأربعة أسماء : يا كافر يا فاجر ، يا غادر ، يا خاسر ، ظل عملك وبطل أجرك ، فلا خلاف لذا اليوم ، فالتمس أجرك ممن كنت تعمل له يا مخادع⁶³⁶ " وقال عليه السلام : " إن أخوف ما أخاف عليكم منه الشرك الأصغر ، قالوا : وما الشرك

⁶³² - [الزمر: 22-23] .

⁶³³ - [الحجرات: 7-8] .

⁶³⁴ - [النجم: 11-12] .

⁶³⁵ - [الزمر: 9-10] .

⁶³⁶ لم أعتز عليه .

الشرك الأصغرياً رسول الله ، قال : الرياء ، ومن علاماته الكسل ، وتقليل العمل في الوحدة ، والنشاط ، وتكثير العمل بين الناس ، والزيادة في العمل إذا أثني عليه ، والنقص منه إذا دُمَّ ⁶³⁷ " واختلف هل يدخل الرياء في الفرائض وغيرها ؟ أو لا يدخل في الفرائض لأنها فريضة على جميع الخلق ، قال السمرقندي بعدما ذكر الخلاف هذا عنهم على وجهين إن كان يؤدي الفرائض رياء الناس ، ولو لم يكن رياء الناس لا يؤديها فهذا منافق تام ، وهو من الذين قال الله فيهم : ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ﴾ ⁶³⁸ وإن كان يؤدي الفرائض إلا أنه يؤديها عند الناس أحسن 190 ب / وأتم ، وإن لم يره أحد يؤديها ناقصة ، فله التواب الناقص ، ولا تواب لتلك الزيادة وهو مسئول عنها ، محاسب عليها انتهى ، ثم قالوا : إذا عمل عملاً وخاف الرياء ، فلا يقطعه وليستغفر الله ، فعسى أن يوفقه للإخلاص ، فإن قلت هل له في ذلك أجر أم لا ، فالجواب الذي رأيته في اليواقيت والجواهر أنه إذا أشرك المؤمن في عمله رياء وسمعة فلا أجر له ، واختاره ابن عبد السلام والزركشي ، وقال إنه الظاهر ، وأما الإمام الغزالي فاعتبر الباعث على العمل ، فقال : إن كان الأغلب الباعث الدنوي فلا أجر له ، وإن كان الأغلب باعثه الديني فله أجر بقدره ، وإن كانا تساويا تساقطا والله أعلم انتهى .

⁶³⁷ لم أعثر عليه .

⁶³⁸ - [النساء: 145] .

ومن حسد وهو كراهة النعمة ، وحب زوالها عن المنعم عليه ، فإن تمنيت لنفسك مثلها دون كراهية وحب سواها فهي الغبطة وليست بحرام ، وهذا إذا لم يكن المنعم عليه فاجرا ، أو كافرا ، وهو يستعين به على ما لا يحل ، وإلا فلا يضر كراهيتك لها ، ومحبتك لزوالها إذا كانت من جهة كونها آلة الفساد ، لا من جهة كونها نعمة كما ذكره الغزالي .

ومن علامات الحاسد أن يتملق إذا شهد ، ويغتاب إذا غاب ، ويشمت بالمصيبة إذا نزلت ، وقال معاوية : ليس في خلل الشر خلة أعدى من الحسد يقتل الحاسد غما قبل المحسود انتهى ، وأول ما يتبين أثر الحسد في الحاسد ، وقال عليه السلام : " ثلاث هن أصل كل خطيئة ، فاتقوهن ، واحذروهن ، إياكم والكبر فإن إبليس حمله الكبر على ألا يسجد لآدم ، وإياكم وحرص فإن آدم عليه السلام حمله الحرص على أن أكل من الشجرة 191 أ / وإياكم والحسد ، فإن ابني آدم إنما قتل أحدهما صاحبه حسدا " انتهى ⁶³⁹ .

وقال بعضهم الحاسد جاحد لأنه لا يرضى بفضل الله الواحد ، وفي بعض الكتب الحاسد عدو نعمتي ، والمقصود من هذه النصوص كون الحسد حراما ، وقد قيل إنه لا يسود أبدا ، وإياك أن تعني بمودته ، ولا إثم عليك

⁶³⁹ ذكره المناوي في أثناء شرحه للخصال الذميمة ممزقا أثناء الشرح ، وغير واضح أنه حديث مرفوع . / انظر فيض القدير 3 / 131 .

في مقاطعته ، فإنه لا يقبل إحسانك ، إذ لا يرضيه إلا زوال النعمة ، وقال الشافعي : من عاداكم من غير سبب فلا إثم عليكم في مقاطعته .

ومن عجب وهو استعظام النعمة ، والركون إليها ، مع نسيان إضافتها إلى المنعم ، وهو منصوص في كتاب الله ، وسنة نبيه ﷺ ، ومن كل داء للقلب كالكبر والغل والحقد ، والغش ، والغضب ، وغير ذلك من أمراض القلب التي يجب تصفية الباطن منها ، وهي كثيرة لا نطيل بها ، فمن أراد الوقوف عليه ، وعلى أسبابها ، وعلاجها لتطهير القلب ، وما ورد في دمها ، فعليه بالربيع الثالث من كتاب إحياء علوم الدين للغزالي ، وهو ربيع المهلكات رزقنا الله السلامة من ذلك بمنه وكرمه .

وأعلم أيها السالك أنه يجب عليك العلم بأن أصل ذي الآفات ، أي المتقدمة التي يجب تطهير القلب منها كالرياء والحسد وغيرها إنما هو حب الرئاسة في الدنيا ، قيل فيه إنه آخر ما ينزع من قلوب الصديقين ، وطرح الآتي المراد نسيان الآخرة ، ثم استدل على ذلك بقوله ﷺ : " الدنيا رأس كل خطيئة " ⁶⁴⁰ فقال : رأس الخطايا كلها هو حب العاجلة وهي الدنيا ، قال تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ ﴾ ⁶⁴¹ الآية ، وهذا الاقتباس للناظم من الحديث المذكور من أنواع البديع ، وهو كما في التلخيص

⁶⁴⁰ أخرجه البيهقي في شعب الإيمان 338/7 حديث 10501 ط دار الكتب العلمية ، وذكر العجلوني أن رواية البيهقي إسنادها حسن ، وهي من رواية الحسن البصري مرسلة / انظر كشف الخفا 1/ 412 حديث 1099 .

⁶⁴¹ - [الإسراء: 18-19] .

التلخيص وشرحه أن يُضَمَّن الكلامُ ثرا أو نظما شيئا من القرآن أو الحديث أي على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه قرآن أو حديث ، وهو جائز إن 191 ب / كان على وجه الاحتجاج أو قصد ترفيع كلامه .

وأعلم أن حب الدنيا مفتاح كل شر كما قال الفضيل بن عياض⁶⁴² ، قدس الله روحه ، جعل الشر كله في بيت واحد ، وجعل مفتاحه حب الدنيا ، وجعل الخير كله في بيت واحد ، وجعل مفتاحه الزهد في الدنيا انتهى .

وقال وهب بن منبه رضي الله عنه : صحب رجل بعض الرهبان سبعة أيام ليستفيد منه ، فوجده مشغولا عنه بذكر الله تعالى ، والفكر لا يفتر ، ثم التفت في يوم السابع فقال : يا هذا منذ علمت ما تريد حب الدنيا رأس كل خطيئة ، والزهد في الدنيا رأس كل خير ، والتوفيق لنجاح كل بر فاحذر رأس كل خطيئة ، وأرغب في رأس كل خير ، وتضرع إلى ربك ، يهب لك نجاح كل بر انتهى⁶⁴³ ، وفي الحديث " من أصبح والدنيا

⁶⁴² هو الفضيل بن عياض بن مسعود التميمي اليربوعي ، شيخ الحرم المكي ، من أكابر العباد الصالحاء ، كان ثقة حافظا للحديث ، أخذ عنه خلق كثير منهم الإمام الشافعي .

ولد في سمرقند سنة 105 ودخل الكوفة وهو كبير ، وأصله منها ثم سكن مكة وتوفي بها سنة 187 هـ .
أنظر الاعلام 153/5 وحلية الاولياء 84/8 وما بعدها . وسير أعلام النبلاء 8 / 421 ووفيات ابن قنذ 146 .

⁶⁴³ من سليات الصوفية إعجابهم بالرهبان واعتبارهم مثلاً أعلى في عبادة الله .

أكبر همه ، يلزم الله تعالى قلبه ثلاثة خصال ، هم لا ينقطع عنه أبدا ،
وشغل لا يفتر منه أبدا و فقر لا يبلغ منتهاه أبدا ⁶⁴⁴ .

وروي " من أشرب قلبه حب الدنيا التاط قلبه منها بثلاث ، شغل لا
ينفك عناؤه ، وأمل لا يبلغ منتهاه ، وحرص لا يدرك عناؤه ، والدنيا طالبة
ومطلوبة ، والآخرة طالبة ومطلوبة ، فمن طلب الآخرة طلبته الدنيا ، حتى
يستوفي منها رزقه ، ومن طلب الدنيا طلبته الآخرة حتى يأتيه الموت ،
فياأخذه بغتة " ⁶⁴⁵ .

وقوله في الحديث أشرب أي خالط ، وغلب ، وقوله التاط أي التزم ،
وقيل اتصل واشتد ، وعن يحيى بن معاذ الرازي رحمه الله أنه قال : الحكمة
تهوي من السماء إلى القلوب ، فلا تسكن في قلب فيه أربعة خصال ،
الركون إلى الدنيا ، وهم غد ، وحسد أخ ، وحب شرف انتهى ، وقد
192 أ / كان مالك بن دينار وغيره يجلسون ويقولون لأصحابهم تعالوا بنا
نتوب من الذنب الذي لا يعده أكثر الناس ذنبا ، وهو مجتنب للدنيا ، وكان
الشيخ أفضل الدين رحمه الله يقول : إذا كان السحر إنما حرم لكونه يفرق
بين المرء وزوجه ، فكيف بالدنيا التي تسحر القلوب ، وتفرق بينها وبين
حاضرة ربها ؟ .

⁶⁴⁴ أخرجه / السيد العربي في هامش تنبيه الغافلين 187 ط 194 مكتبة الإيمان بالمنصورة / وقال عنه :

أخرجه الديلمي في مسند الفردوس ، والحديث منكر .

⁶⁴⁵ أخرجه أبو نعيم في الحلية 120/8 .

وأعلم أن أركان محبة الدنيا أربعة : المال ، والطعام ، والمنام ، والكلام ، فمن أحب واحدا منها بغير غرض صحيح فقد أحب الدنيا ، فالمال يطغي ، والطعام يسقي ، والكلام يلغي ، والمنام ينسي ، ولم تزل الدنيا مذمومة في الأمم السالفة عند العقلاء ، وما قام داع في أمة إلا وقد حذر من متابعة الدنيا ، وجمعها ، والمحبة لها ، والحكايات والآثار في أحوالها وغرورها .

شروورها أكثر من أن تحصى ، ولا شيء أبين في ذلك من قوله تعالى في صفتها : ﴿ أَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَمًا وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ ﴾⁶⁴⁶

والحاصل أن الدنيا أمور وهمية ، انقادت لها طباع الناس ، وهي لا تفي بجميع مطالبهم لضيقها وقلة ، وسرعة نقضها وثقلها ، فتجاذبها بينهم ، فتكدر عيشهم ، ولم يحصلوا على كلية أغراضهم ، فالواجب على العبد أن لا يوطن على الراحة في الدنيا نفسا ، ولا يركن فيها إلى ما يقتضي فرحا وأنسا ، ويعمل على قول النبي ﷺ في ما روى أبو هريرة رضي الله عنه : الدنيا سجن المؤمن⁶⁴⁷ " بتوطين العبد ، على المحن في الدنيا ، يهون عليه ما

⁶⁴⁶ - [الحديد: 20-21] .

ما يلقاه ، ويجد السلوان عند فقدان ما يهواه ، وليتلق المريد ما يريد عليه من ذلك بالصبر والرضى ، والاستسلام لجريان القضاء ، فعن قريب إن 192 ب / شاء الله ينجلي الأمر ، ويستوجب من الله تعالى جزيل الأجر ، والله تعالى ولي التوفيق والهداية إلى أقوم طريق .

ليس الدوا لتلك الآفات المذكورة التي أصلها حب الرئاسة في الدنيا ونسيان الآخرة إلا في الاضطرار والالتجاء له سبحانه وتعالى ، وذلك لأن حجاب النفس أقوى حجب الوصول ، لا يرفع بشيء إلا بالالتجاء إلى الله سبحانه ، وأما حجاب الخلق فيزول عنهم بالعزلة ، وحجاب الدنيا يزول بالزهد فيها ، وحجاب الشيطان يمكن دفعه بالذكر والخلوة ، والتلاوة .

[شيخ الطريق]

يَصْحَبُ شَيْخًا عَارِفَ الْمَسَالِكِ * يَقِيهِ فِي طَرِيقِهِ الْمَهَالِكُ
يُذَكِّرُهُ اللَّهَ إِذَا رَعَاهُ * وَيُوصِلُ الْعَبْدَ إِلَى مَوْلَاهُ

يصحب شيخا عارف المسالك ، أي الطرق الموصلة إلى الله تعالى يقيه أي من صاحبه في طريقه المهالك ، يذكره الله إذا رآه فقد روي عن أنس رحمه الله " أن أفضلكم إذا رؤواذكروا الله لرؤيتهم " ⁶⁴⁸ ، ويوصل

العبد إلى مولاه أي بدلالته على الله إن قبل أمره ، أي يسعد العبد بصحبته ويصل إلى ربه ، ويحصل الاتقياد بنظرته ، وقال بعضهم أجل المجالس إليك من تهديك كلماته ، وترشدك إشاراتِهِ ، وتهضك حالاته ، وذلك أستاذك انتهى ، ومن لم يكن على هذا الوصف ، وكان شأنه المعاملة بالظاهر فقط فليس له فائدة في صحبته ، قال في الحكم : لا تصحب من لا ينهضك حاله ، ولا يدلك على الله مقاله⁶⁴⁹ " انتهى ، وهو من أصول المعاملات التي تهذب الخلائق ، وتداوي علل النفس ، فلا بد للمريد منه كما قاله العارف بالله تعالى ابن عباد⁶⁵⁰ في شرح الحكم ، ونص المراد منه : " ولا بد للمريد في هذا الطريق من صحبة شيخ محقق ، مرشد قد برع في تأديب نفسه ، وتخلص من هواه ، فيسلم نفسه إليه ، ويلزم طاعته ، والاتقياد إليه ، في كل ما يشير 193 أ / به عليه ، من غير ارتياب ولا تأويل ، ولا تردد ، فقد قالوا من لم يكن له شيخ فالشيطان شيخه ، وقال أبو علي الثقفى رضي الله عنه لو أن رجلا جمع العلوم كلها ، وصحب طوائف الناس ، لا يبلغ مبلغ الرجال إلا

⁶⁴⁹ انظر شرح أحمد زروق / ت . د . عبد الحليم محمود ، د . محمود بن الشريف 118 ط دار النصر الناشر مكتبة النجاح بطرابلس .

⁶⁵⁰ ابن عباد هو محمد بن ابراهيم بن عبد الله بن عباد النفري ، متصوف باحث من أهل الأندلس تنقل بين فاس وتلمسان ومراكش وسلا وطنجة واستقر خطيباً للقرويين .

له كتب منها : الوسائل الكبرى في التوحيد ، والتصوف ، ومثابه الآيات ، وغيث المواهب العلية بشرح الحكم العطائية ، والرسائل الصغرى .

توفي بفاس سنة 792 هـ .

انظر الاعلام 299/5 . ودائرة المعارف الإسلامية 333/1 .

مبلغ الرجال إلا بالرياضة من شيخ أو إمام أو مؤدب ناصح ، ومن لم يدخل أدبه من أمر له ، وناه يريه عيوب أعماله ، ورعونات نفسه ، لا يجوز الاقتداء به لتصحيح المعاملات ، وقال أبو مدين : من لم يأخذ أدبه من المتأدين أفسد من يتبعه انتهى ، ورأيت في الفلك المشحون للعارف الشعراني ما نصه : إنما كان السلف الصالح لا يحتاج أحدهم في طريق العمل بعلمه ، ومعرفة دسائس النفوس ، إلى شيخ يبين له ذلك لما كانوا عليه من الصفاء ونور القلب ، فلما تقاصرت الهمم ، وأظلمت القلوب من أكل السبهات والشهوات ، احتاج الفقير إلى شيخ من مشايخ القوم ضرورة ليظهره على دقائق الإخلاص والرياء بالتدرج والرياضة حتى يتخلص من الدسائس ، ويخلص في أعماله ، ويصير من العلماء العاملين ، وتقل عن الشيخ زكريا أنه كان يقول : من طلب أن يكون على قدم العلماء العاملين من غير شيخ فقد رام المحال ، وأخطأ الطريق لكثرة العلل القاذحة في الإخلاص انتهى ، وأعلم أن شروط الشيخ خمسة : علم صحيح مأخوذ من الكتاب والسنة والتقاء ، وذوق صريح ، كما قيل من لم تنفعك عظته ، لم ينفعك علمه ، وحالة مرضية ، أي موافقة للكتاب والسنة على حسب ما عليه مشايخ الطريقة ، وبصيرة نافذة أي يستغرق بنور الغراس ، بظاهر الأشياء على باطنها ، وهمة عالية ، وتحصل ببذل الغالي ، وهو ظاهر المعنى ، وبذل الجاه بأن يمشي في مصالح الرفيع والوضيع ، وبذل الروح بنصرة المظلوم ، ولو ذميا على الظالم ، ولو ببدل روحه ، قال بعضهم ، وإن

193 ب / آداب المريد خمسة أيضا : حرمة الشيخ غائبا أو حاضرا ، حيا أو ميتا ، والقيام بحقوقه ، وطاعته ، واتباع أمره ، وإن ظهر لك اختلافه ، واجتناب نهيه ، وإن كان فيه حقه ، ورجوعه لما يعرفه لا لرأيه وتدبيره كذا ذكر [علي الأجهوري] وتنضم ذلك فقال :

وشرط شيخ يا فتى على صحيح * وحالة مرضية دون صريح
بـاصرة نافذة وهممة * عالية وبعدهن خمسة
وآداب المريد حفظ الحرمة * للشيخ في حياته وميته
قيامه في حقه بقدر * طاقته كذا اتباع الأمر
كذا اجتناب نهيه بلا مرا * وإن له خلافة قد ظهرا
وإن أتى في خلف هذا حقه * كذا رجوعه لما يعرفه . انتهى
وآداب المريد مع الشيخ والشيخ مع المريد كثيرة فلا نطيل بها ، وما ذكرناه كفاية في الإشارة ، وقد قالوا من لم يحكم مقام التعظيم للشيخ ، والآداب لا يشم من الأدب مع الحق تعالى رائحة ، وكان الشيخ علي المرسي رحمه الله تعالى يقول : كل طالب علم لا يبالغ في تعظيم شيخه ، وكثرة الحياء من نظره في الغيبة ، والحضور ، فقد عدم كمال النفع به انتهى .

[محاسبة النفس]

يَحَاسِبُ النَّفْسَ عَلَى الْأَنْفَاسِ * وَيَزِنُ الْحَاظِرَ بِالْقَسْطِ طَاسٍ
وَيَحْفَظُ الْمَفْرُوضَ رَأْسَ الْمَالِ * وَالتَّقْلَ رِيحَهُ بِهِ يُوَالِي
وَيُكَبِّرُ الذِّكْرَ بِصَفْوَلَيْهِ * وَالْعَوْنُ فِي جَمِيعِ ذَايَرِيهِ
يُجَاهِدُ النَّفْسَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ * *****

يحاسب النفس على الأنفاس ويتهمها في الخفي والجلي ، وأصل من أصول المعاملات ، وقد أكثر الناس في ذلك ، خصوصا الإمام الغزالي في كتاب المراقبة والمحاسبات ، الربع الثالث من كتاب الأحياء فعليك به إذا أردت استقصاء ذلك ، وعلمت من نفسك الانقياد ، ولم ينقص بذلك أحد والله الموفق ، ويزن الحاضر وهو ما يخطر على البال أي القلب من فعل أو ترك ، أي يلقي فيه بالقسطاس بضم القاف ، وكسرهما وهو الميزان ، والمراد به هنا هو الحكم الشرعي كما قال الجزولي في شرح الرسالة 194 أ / ونص المراد منه على ما نقله الشارح : " ينبغي للإنسان أن يجعل على قلبه الذي هو أمير الجسد ، حاجبا يشاوره فيما يريد فعله أو تركه وهو الشرع ، فإذا خطر على بال الإنسان فعل أو ترك رجع فيه إلى الشرع ، فما أمره بفعله فعله ، وما أمره بتركه تركه ، وحينئذ يوصف بالاستقامة ،

وإنما يوزن الخاطر بالشرع ، لأن الأحكام لا تعرف إلا منه إلى آخر كلامه⁶⁵¹
فراجعته إن شئت .

وعبارة [أحمد زروق] في القواعد له في تمييز الخواطر قاعدة :
" تمييز الخواطر من مهمات أهل المراقبة لنفي الصوارف عن القلوب فلزم
الاهتمام بها ، لمن له في ذلك أدنى قدم .

والخواطر أربعة : رباني بلا واسطة ، ونفساني ، وملكى ،
وشيطاني ، وكل إنما يجري بقدره الله تعالى ، وإرادته ، وعلمه .

فالرباني لا متزحزح ولا متزلزل كالنفساني ، ويجريان لمحبوب وغيره ،
فما كان في التوحيد الخاص ، فرباني ، وفي محل الشهوات فنفساني ، وما
وافق أصلا شرعيا لا تدخله رخصة ولا هوى فرباني ، وغيره نفساني ،
ويعقب الرباني برودة وانسراح ، والنفساني يبس وانقباض ، والرباني كالفجر
الساطع لا يزداد إلا وضوحا .

والنفساني كعمود قائم إن لم ينقص بقي على حاله .

فأما الملكي والشرطاني فمترددان .

ولا يأتي الملكي إلا بخير ، والشرطاني قد يأتي به فيشكل .

ويفرق بأن الملكي تعضده الأدلة ، ويصحبه الانسراح ، ويقوى بالذكر ،
وأثره كغيش الصبح ، وله نفاذ .

بمخلاف الشيطاني ، فإنه يضعف بالذكر ، ويعمى عن الدليل ، وتعقبه حرارة ، ويصعبه اشتعال وغبار وضيق ، وكزازة في الوقت ، وربما تبعه كسل ، فالشيطاني من يسار القلب ، والملكي من يمينه والنفساني من خلفه 194 ب / ، والرباني مواجه له .

والكل رباني عند الحقيقة ، ولكن باعتبار النسب فما عري منها ، نسب للأصل ، وإلا فنسبته ملاحظة للحكمة .

ثم تحقيق هذا الأمر إنما يتم بالذوق ، وقد قالوا : من عقل ما يدخل جوفه عرف ما يهيجس في نفسه " والله أعلم انتهى كلام [أحمد زروق] على شك في بعض ألفاظه ، ولم نجد نسخة لتصحيح ذلك ، فرحم الله من وجد نقصاً فكملة ، أو خطأ فأصلحه .⁶⁵²

وبالجملة فكل شخص لا يفرق بين الخواطر ، لا يصلح في طريق أهل الله أبداً ، فإنه ليس غرض الشيطان من الصالحين إلا أن يجهلوه في الخواطر المذمومة ، فيأخذ عنه ما يلقيه إليهم من الضلالة والشبه ، فراجع اليواقيت إن شئت .

⁶⁵² قواعد التصوف / أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد زروق / ت محمد زهري النجار القاعدة 191 ص 118 وما بعدها ط 3 / 1989 مكتبة الكليات الأزهرية بمصر . وقد تمت مقابلة الأصل وأصلح النقص والحمد لله .

فائدة

ما يقع في النفس من المعصية وغيرها له خمس مراتب : الأولى ، الهاجس وهو ما يلقي فيها ، ولا يؤاخذ به إجماعاً لأنه ليس من فعل العبد ، وإنما هو وارد لا يستطيع دفعه ، الثانية : الخاطر وهو جريان فيها ، وهو مرفوع أيضاً ، الثالثة حديث النفس ، وهو تردده هل يفعل أولاً ، وهو مرفوع أيضاً لخبر مسلم : " إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تكلم به أو تعمل " ⁶⁵³ .

الرابعة ، الهم بها ، وهو ترجيح قصد الفعل ، وهو مرفوع أيضاً ، وفي هذه المرتبة تفرق الحسنة والسيئة ، فإن الحسنة تكتب له ، والسيئة لا تكتب عليه بخلاف الثلاثة الأولى ، فإنه كما لا يترتب عليها عقاب لا يترتب عليه ثواب ، أما الأولى فظاهر ، وأما الأخيرتان فلعدم القصد ، الخامسة العزم ، وهو قوة ذلك القصد ، والجزم به ، وهو يؤاخذ به على المعتمد ، وهو قول الأكثر ، ويكتب سيئة ، وليس السيئة التي نواها لأنه لم يعملها بعد ، وقطعه عنها قاطع غير خوف الله ، فإن تركها خشية كتبت له حسنة 195 أ / على ما في الحديث الآخر ، إنما تركها من جرائي أي من أجلي فالعزم أولى بذلك ، وهل ينزل العزم على المعصية منزلة المعصية في الكبر والصغر والحقارة والعظم ، فيأثم إثماً أولاً ، بل هو سيئة أخرى ، تردد في

⁶⁵³ البخاري 2020/5 حديث 4968 ومسلم 1/116 حديث 127 .

ذلك الباقلاني⁶⁵⁴ ، وجزم غيره بالثاني ، وظاهر قوله في الرابعة إن ألهم بها لا يكتب عليه ولو كان في الجزم ، ولا ينافيه قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ ﴾⁶⁵⁵ لاحتمال كون الإرادة مفسرة بالعزم التصميم ، فيكون من المرتبة الخامسة ، وإن فسرت بالهم فلا ينافي ذلك أيضا ، لأن المعنى أنه فعل فيه الظلم بالفعل ، كما يفيد في الجلالين ، ونصه " بإلحاد فالباء زائدة بظلم أي بسببه ، بأن ارتكب منها ولو شتم الخادم ، نذقه من عذاب أليم مؤلم أي بعضه انتهى⁶⁵⁶ " قاله الزرقاني ، وتقدم عن اليواقيت أنه قال لا يتقيد بالفعل فليتأمل .

ويحفظ المفروض أي ما افترضه عليه رأس المال أي لا تتظاره الربح
الأخروي من قبلها ، أي لا شيء أفضل من المحافظة على فرائض الله تعالى ،
ففي الخبر عنه عليه السلام أنه قال مخبرا عن الحق سبحانه : " ما تقرب إلي

⁶⁵⁴ هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم المعروف بالباقلاني ، فهو بصري المولد بغدادي المسكن ، وكان من أعلم أهل زمانه بمذهب الأشعري ، وأقدرهم على المناظرة والجدل .
ترك مؤلفات قيمة منها : إعجاز القرآن ، الانتصار ، والإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به .
وكانت ولادته سنة 338 هـ ووفاته سنة 403 هـ .

انظر سير أعلام النبلاء 43/ 11 و تاريخ بغداد 379 / 5 وفيات الأعيان 4 / 608 و تذكرة الحفاظ 3 / 263
والبداية والنهاية 11 / 350 و شذرات الذهب 3 / 169 والديباج المذهب 297 و الباب 1 / 9
وتبيين كذب المفتري 217 وغيرها كثير .

⁶⁵⁵ [الحج 25] .

⁶⁵⁶ تفسير الجلالين 2 / 39 ط دار الدعوة استنبول بدون تاريخ .

المقربون بمثل أداء ما افترض عليهم⁶⁵⁷ " والنفل ربحه وهو ما زاد على رأس المال به ، أي بالمفروض ، يوالي أو يحاسب نفسه على ذلك كما يفعل التاجر في الدنيا مع الشركاء في آخر كل سنة أو شهر أو يوم حرصا وحفظا على الدنيا الفانية يختبر رأس المال والربح فكذلك رأس مال العبد في دينه الفرائض ، وربحه النوافل والفضائل ، وخسرانه المعاصي ، وموسم هذه التجارة جملة النهار ، وعامله نفسه الأمانة بالسوء فيحاسبها على ذلك كله ، فإن وجد خيرا شكر الله على ذلك ، وإن وجد غير ذلك اشتغل بعضها وتعذيبها ، ومعاقبتها ، ولا يهملها لئلا تناس بفعل المعاصي 195 ب / ويعسر عليه فطامها ، ويكثر الذكر ، تقدم أن الذكر الكثير لا تنساه أبدا ، قال تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾⁶⁵⁸ وكان أبو القاسم الجنيد رحمه الله يقول : يبلغ الذكر في الذكر إلى حد لو ضرب وجهه بالسيف لم يحس حتى وجدنا الأمر كما قالوا انتهى ، وقد ذم الله الغافل عن الذكر بضنك المعيشة ، وحشره أعمى وقرنه مع الشياطين ، وصددهم له عن السبيل فقال : ﴿ وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴾⁶⁵⁹

⁶⁵⁷ قال المناوي: روي عن عائشة من طريقين ، في أحدهما الحكم بن عبيد الله الإيلي وهو ضعيف جدا ، كما بينه ابن عدي ، وفي الآخر عمر بن عبيد البصري ، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه . / انظر : فيض القدير 292/2 المكتبة التجارية الكبرى بمصر ط1/ 1356 هـ .

⁶⁵⁸ - [الأحزاب: 41-42] .

وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى ﴾⁶⁶⁰ إلى غير ذلك ، وقد قالوا : ما من شجرة تقطع أو صيد يصاد أو دابة تموت ، إلا لغفلتها عن ذكر الله ، وفي الخبر المشهور عن الرسول عليه السلام أنه قال : " إِذَا مَرَرْتُمْ بِرِيَاضِ الْجَنَّةِ فَارْتَعُوا قَالُوا وَمَا رِيَاضُ الْجَنَّةِ قَالَ حِلَقُ الذِّكْرِ "⁶⁶¹ بصفولبه ، الصفو الخالص ، واللب القلب كما تقدم ، قال الشارح : " يشير بهذا والله أعلم إلى أنه يطلب من الذاكر أن يكون ذكره مع حضور قلبه ، وتوجهه بكلية إليه تعالى ، لا بمجرد حركة اللسان انتهى "⁶⁶² وهذا إن أمكنه ذلك ، وإلا فليس له أن يتركه لوجود غفلة فيه كما قال في الحكم : " لا تترك الذكر لعدم حضورك مع الله تعالى فيه ، فإن غفلتك عن وجود ذكره أشد من غفلتك في وجود ذكره ، فعساه أن يرفعك من ذكر مع وجود غفلة إلى ذكر مع وجود يقظة ، ومن ذكر مع وجود يقظة إلى ذكر مع وجود حضور ، ومن ذكر مع وجود حضور إلى ذكر مع غيبة عما سوى المذكور وما ذلك على الله بعزيز انتهى "⁶⁶³ ، وسئل أبو عثمان فقيل له : نذكر الله فلا نجد في قلوبنا حلاوة ، فقال : الحمد لله تعالى أن زين جارحة

⁶⁵⁹ - [الزخرف: 36] .

⁶⁶⁰ - [طه: 124] .

⁶⁶¹ الترمذي / ك الدعوات 3432 وأحمد / م المكثرين 12065 .

⁶⁶² شرح مبالغة [الصغير] 2 / 162 .

⁶⁶³ انظر : حكم ابن عطاء الله بشرح أحمد زروق 122 وما بعدها .

من جوارحكم بطاعته انتهى ، وبالجمله فالذكر ركن قوي في طريق الحق
196 أ / سبحانه بل هو العمدة في هذا الطريق ، ولا يصل أحد إلى الله
تعالى إلا بدوام الذكر ، إنه باب الولاية و مفتاح العناية و بابه واسع و فضله
كثير فلنقتصر على ما ذكرناه والله الموفق .

والعون في جميع ذل أي ما ذكر والباء بمعنى على ، ربيه لا بغيره فلا
يبلغ مرادا لم يرده الله تعالى ، يجاهد النفس مجاهدة النفس مقاتلتها في ردها
عن هواها من ترك المأمورات وفعل المنهيات إلى ما طلب منها من عكس
ذلك وهو الجهاد الأكبر وينبغي أن يكون ذلك لوجه الله تعالى أمثالا لأمره
ونهيهِ لا لغير ذلك كما قال لرب العالمين وبذلك يستوجب دار النعيم والثواب
المقيم من الرب الكريم قال تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ ۖ
وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ۖ ﴾⁶⁶⁴

وقد سئل بعض العارفين عن الإسلام فقال ذبح النفوس بسيوف
المخالفة وكيف يصح لأحد الرضاء عن نفسه و الكريم ابن الكريم يقول
﴿ وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي ۖ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ۖ ﴾⁶⁶⁵ وقال
ابن عباس الرضا عن النفس أصل جميع الصفات المذمومة وعدم الرضا
عنها أصل جميع الصفات الحمودة وقد اتفق على هذا جميع العارفين

⁶⁶⁴ - [النازعات:40] .

⁶⁶⁵ - [يوسف:53] .

وأرباب القلوب انتهى وتقل في الفلك المشحون عن الشيخ على مرسى
رحمه الله أنه كان يقول قد جربنا فوجدنا كل من أحب الدنيا حرم دخول
الحكمة قلبه وأن من ارتكب بدعة مذمومة قطع به عن دخول حضرة الله
وحجب عن التوبة النصوح ، وأن كل من ادعى الصلاح وزكى نفسه عن
إخوانه حرم صفات المعاملة مع الله تعالى وأن كل من لم يعمل بأدب
الشريعة حرم الأسرار ودقائق العلوم وأن من آثر هواه عن مرضاة ربه
كالنوم والأكل والشرب حرم لزيد المناجاة وإجابة الدعاء وأن كل من لم
196 ب / يجب أولياء الله حرم ولاية الله والحفظ من الآفات وربما مات
على غير الإسلام ، نسأل الله العفو والعافية من مثل ذلك انتهى .

[المقامات]

وَيَحَلِّي بِمَقَامَاتِ الْيَقِينِ * *****
خَوْفٌ رَجَاءٌ شُكْرٌ وَصَبْرٌ تَوْبَةٌ * زُهْدٌ تَوَكُّلٌ رِضًا مَحَبَّةٌ
يَصْدُقُ شَاهِدُهُ فِي الْمَعَامَلَةِ * يَرْضَى بِمَا قَدَرَهُ إِلَهُ لَهُ
يَصِيرُ عِنْدَ ذَلِكَ عَارِفًا بِهِ * حُرًّا وَغَيْرَهُ خَلَامٍ مِنْ قَلْبِهِ
فَحَبَّةُ الْإِلَهِ وَاصْطَفَاةُ * لِحْضَرَةِ الْقُدُّوسِ وَاجْتِبَاءُ

وتتحلى أي يتصف بعد التخلية عن كل صفة مذمومة بمقامات اليقين ، ومذاهب كمال النفس ، قال في التنوير بعد عدها : ولا يصح واحد من هذه المقامات إلا بإسقاط التدبير مع الله ، والاختيار لمناقضته لها ، كما بين ذلك فراجعه إن شئت ، وهي تسع كما قال الناظم :

[الخوف والرجاء]

خوف ورجا بالجر بدلا من مقامات ، ويصح الرفع على حذف المبتدأ ، أي وهو خوف إلخ ، قال عليه السلام : " رأس الحكمة مخافة الله ⁶⁶⁷ " ، وقال بعضهم : ليس الخائف من يبكي ويمسح عينيه ، ولكن الخائف التارك ما يخاف أن يعذب عليه ، وقال سهل : الخوف ذكر ، والرجاء أنثى ، أي منهما تولد حقائق الإيمان ، وقال الفضيل بن عياض إذا قيل لك تخاف الله فاسكت ، لأنك إذا قلت لا ، كهرت ، وإذا قلت نعم فليس وصفك وصف من يخاف ، وقال شاه الكرمانى : علامة الرجاء حسن الطاعة ، وقيل الرجاء رؤية الجلال بعين الجمال ، والفرق بين الرجاء والتمنى أن التمنى يورث صاحبه الكسل ، ولا يسلك طريق الجهل ، والجد وبعبكسه صاحب الرجاء ، فالرجاء محمود ، والتمنى معلول ، وهل يقدم الرجاء على الخوف مطلقا ، أو يقدم الخوف في حال الصحة ، والرجاء في حال المرض أقوال ، قال مطرف : لو وزن خوف المؤمن مع رجائه لا اعتدل ،

والرجاء والخوف للإيمان كالجناحين ، ولا يكون خائف إلا وهو راج ، ولا راج إلا وهو خائف ، ولهذا المعنى روي عن لقمان أن من قال لابنه : خف الله خوفا لا تأمن فيه من مكروه ، وأرجه أشد من خوفك ، قال فكيف أستطيع ذلك ، وأنا لي قلب واحد ، أما علمت أن المؤمن كذبي قلبي ، يخاف بأحدهما ، ويجرأ بالآخر ، قال أبو علي الرودباري : إن 197 أ / الرجاء والخوف كجناحين إذا استويا استوى الطير وتم في طيرانه انتهى ، قلت ولعل هذا وما قبله قول رابع فتأمله .

[الشكر]

وشكر ، قال القشيري في رسالته : « الحقيقة الشكر عند أهل التحقيق الاعتراف بنعمة المنعم على وجه الخضوع . . وقيل الثناء على المحسن بذكر إحسانه »⁶⁶⁸ وقال الجنيد : فرض الشكر الاعتراف بالمنعم بالقلب ، واللسان ، والقول فيه كثير ، والمحل غير لائق بذلك .

⁶⁶⁸ الرسالة القشيرية / أبو القاسم عبد الكريم القشيري / ت: د. عبد الحليم محمود ود. محمود بن الشريف / 437 / 1 مطبعة حسان بمصر .

[الصبر]

وصبر ، قال [أحمد زروق] : حقيقته حبس القلب عن حكم الرب ، وهو على قسمين : الصبر لله عند قضائه وأحكامه ، والصبر على عباد الله بالتزام الحقوق والتسليم في الخطأ ، فأما القضاء الوارد من الله تعالى ، فلا واسطة بحكم القهر ، فباعث الصبر عليه العلم بأنه سبحانه عدل في أحكامه ، ولا يتصور منه ظلم ، إذ كل شيء ملكه ، والظلم إنما هو التصرف في ملك الغير ، وتنمية هذا الصبر ، الرضاء عن الله سبحانه ، وباعثه ، مشاهدة جماله الكامل ، وأما الصبر على الأحكام التكليفية فباعثه العلم بجلاله المطلوب بها ، ولا وصول إلى هذا إلا بمعرفة التوحيد والوعد والوعيد ، ولا كمال له إلا بإعطاء كل حالة حكمها ، لأن كل سكون وحركة بنية ، وأما الصبر على عباد الله فثلاثة أشياء : ترك الأذى وحمل الأذى ، وبذل القوى انتهى ، وأعلم أن الصبر أفضل الخدمة وأعلاها ، ولا تتم المجاهدة إلا به ، " وهو على قسمين فرض وفضل ، فالفرض كالصبر على أداء المفترضات ، والصبر على المحرمات ، والفضل كالصبر على الفقر ، والصبر عند الصدمة الأولى ، وكتمان المصائب ، والأوجاع ، وترك الشكوك ، ووجوه الصبر فرضا وفضلا كثيرة ، وهو من أعز مقامات الموقنين ، وهو داخل حقيقة التوبة ، قال بعض العلماء : أي 197 ب / شيء أفضل من الصبر وقد ذكره في كلامه في نيف وتسعين

موضعا ، وما ذكر شيئا بهذا العدد ، وصحة التوبة تحتوي على مقام الصبر⁶⁶⁸ " قاله في عوارف المعارف ، وبالجملة فالصبر جماع كل فضيلة ، وملاك كل فائدة ، جزئية ومكرمة نبيلة ، قال العلي : ﴿ إِنَّمَا يُوفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾⁶⁶⁹ والنصر مع الصبر ، والفرج مع الكرب ، واليسر مع العسر ، فمن جاء على الصبر معتمده في نوازله ، واعتمده مع عظيم عدده ووسائله ، فهو مصيب في رأيه ، منجح في سعيه ، ومن جزع من المصائب ، واضطرب عند وقوع النوائب كان حاملا فيما يزيده ضرا ، ويكسبه وزرا ، ويفوته أجرا وناهيك به خسرا كما قيل :
 وإن تصبك مصيبة فاصبر لها * عظمت مصيبة مبتل لا يصبر .
 والله الموفق بفضله .

⁶⁶⁸ عوارف المعارف / عبد القاهر بن عبد الله السهروردي 480 ط1 دار الكتاب العربي بيروت 1966 .

⁶⁶⁹ - [الزمر:10] .

[التوبة]

وتوبة ، وهي كما قال [أحمد زروق] أحد أصول مسالك الطريق،
ومنهاج التحقيق ، وحقيقتها بترئة القلب من الذنب ، ومن نوى ألا يعود
من الذنب ثم عاد فليعد إلى التوبة لقوله عليه السلام : " مَا أَصْرَ مَنْ
اسْتَغْفَرَ وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً ⁶⁷⁰ " قيل للحسن : الرجل يذنب ثم
يتوب ، ثم يذنب ثم يتوب إلى متى ، قال : ما أرى هذا إلا من أخلاق
المؤمن ، قال الإمام الغزالي : وكما اتخذت العودة إلى الذنب حرفة ، فاتخذ
العودة إلى التوبة صرفة ، فإنك تكفر بالتوبة ذنبك الماضي ، ولعلك أن تموت
تائباً ، والتوبة في أعمال البر والمقامات كالروح ، ولكل مقام ذنب يخصه
فأفهم ، ومن صلى على النبي ﷺ ، ثم استغفر الله ستاً رجاء قبول توبته
بفضل الله سبحانه وتعالى ، انتهى باختصار ، وفي عوارف المعارف ما
نصه : " التوبة أصل كل مقام ، وقوام كل مقام ، ومفتاح كل حال ، وهي أول
المقامات وهي بمثابة الأرض للبناء ، فمن لا أرض له لا بناء له ، ومن لا
198 أ / توبة له لا حال له ، ولا مقام له وهي أحد الثلاثة التي تجمع
المقامات والأحوال وتمرتها ، ومن صحتها تصح الإنابة التي هي ثاني
درجاتها " ⁶⁷¹ انتهى .

⁶⁷⁰ سنن أبي داود / ك الصلاة 1293 .

⁶⁷¹ عوارف المعارف 475 وما بعدها بتصرف يسير .

[الزهد]

وزهد قال الجنيد هو خلو الأيدي من الأملاك والقلوب من التبع ، وهو أحد الثلاثة التي أشرنا إليها : الثالث تحقيق مقام العبودية بالعمل لله تعالى ظاهرا وباطنا من غير قور ، وقصور ، قال في عوارف المعارف بعد ما ذكر هذه الثلاثة مع الإيمان بشروط : " ومن تحقق بحقائق هذه الأربعة بلغ ملكوت السماوات ، ويكشف بالقدر والآيات ، ويصير له ذوق وفهم لكلمات الله المنزلات ، ويمضي بجميع الأحوال والمقامات ، فكلها من هذه الأربعة ظهرت ، وبها تهيات ، وتأكدت ثم يستعان على هذه الأربعة بأربعة أخرى بها ثمامها ، وقوامها ، وهي قلة الكلام ، وقلة المنام ، وقلة الطعام ، والاعتزال عن الناس ، واتفق العلماء الزاهدون والمشايخ على أن هذه الأربعة بها تستقر المقامات ، وتستقيم الأحوال ، وبها صار الأبدال أبدالاً بتأييد الله ، وحسن توفيقه ، وأطال في ذلك فأنظره ⁶⁷³ " إن شئت . وقال عليه السلام : " إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ قَدْ أُعْطِيَ زُهْدًا فِي الدُّنْيَا وَقِلَّةَ مَنْطِقٍ فَاقْتَرِبُوا مِنْهُ فَإِنَّهُ يُلْقِي الْحِكْمَةَ " ⁶⁷⁴ والكلام في الزهد ، ومقامه عزيز ، وليس هذا محل بسطه ، فلينظر في محله ، وينبغي أن يكون الباعث للعبد على زهده في الدنيا المسارعة إلى مقام محبة الله عز وجل له عملا بحديث

⁶⁷³ عوارف المعارف 476 بتصرف يسير .

⁶⁷⁴ سنن ابن ماجه / ك الزهد 4091 .

" اَرْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبَّكَ اللَّهُ وَارْهَدْ فِيمَا فِي أَيْدِي النَّاسِ يُحِبُّوكَ " ⁶⁷⁵ .
 فلا يزهد في الدنيا لعله التواب في الآخرة ، أو راحة قلبك وجسمك في الدنيا ، ومن صح له مقام محبة الحق تعالى له ومحبة عباده له ، فقد حاز الخير ، في كلتا يديه ، وكانت النصرة إليه دائما على إبليس وجنوده والجن ، لكن هنا دقيقة قد تخفى على كثير من الناس ، وهي أن حقيقة الزهد ، إنما هي في عدم الميل إلى الدنيا لغرض النفس دون غرض الشرع لا في مطلق إمساكه لأن الله تعالى قد شرع التجارة ، والبيع والشراء ومدح القائمين في التجارة بقوله تعالى : ﴿ رَجَالٌ لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ⁶⁷⁶ وما وَصَفُ اللَّهِ الْعَبْدَ بِالرَّجُولِيَّةِ لا ينبغي تركه ، فليس المذموم من الدنيا إلا الميل إلى القدر الزائد عن الحاجة ، المشغل للعبد عن الله تعالى بطريقة الشرع ، وفي الخبر : " إن الدنيا مطية الآخرة " ⁶⁷⁷ والله الموفق .

⁶⁷⁵ ابن ماجه / ك الزهد 4092 .

⁶⁷⁶ - [النور: 37] .

⁶⁷⁷ لم أعتز عليه .

[التوكل]

وتوكل وهو الانخلاع من الحول والقوة قاله السدي ، وقال الجنيد :
 التوكل أن يكون لله كما لم يكن ، فيكن الله له كما يزل ، وقد جعل الله
 التوكل مقرونا بالإيمان فقال : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ
 مُؤْمِنِينَ ﴾⁶⁷⁷ ، وقال : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾⁶⁷⁸
 وقال حمدون : التوكل هو الاعتصام بالله تعالى ، وقال بعضهم من أراد أن
 يقوم بحق الله فليحفر لنفسه قبرا يدفنها فيه ، وينسى الدنيا وأهلها ، لأن
 حقيقة التوكل لا يقوم له أحد من الخلق على كماله ، وفقنا الله له .

[الرضا]

ورضا ، قال القشيري في رسالته : وقد اختلف العراقيون و
 الخراسانيون في الرضى ، هل هو من الأحوال أو من المقامات ؟ فأهل
 خراسان قالوا الرضى من جملة المقامات وهو نهاية التوكل ، ومعناه أنه يؤول
 إلى أنه مما يتوصل العبد إليه باكتسابه .

وأما العراقيون فإنهم قالوا : الرضى من جملة الأحوال ، وليس ذلك
 كسبا للعبد ، بل هو نازلة تحل بالقلب كسائر الأحوال ، ويمكن الجمع بين

⁶⁷⁷ - [المائدة: 23] .

⁶⁷⁸ - [آل عمران: 122] .

اللسانين ، فيقال : بداية الرضى مكتسبة للعبد ، وهي من المقامات ، ونهايته من جملة الأحوال وليست بمكتسبة ، وتكلم الناس في الرضى ، فكل عبر عن حاله ، ومشربه فهم في العبارات عنه مختلفون ، كما أنهم في الشرب والنصيب من ذلك متفاوتون .

فأما شرط العلم والذي لا بد منه ، فالراضي بالله هو الذي لا يعترض على تقديره " 679 .

وأعلم أن أول واجب العبد أن يرضى بالقضاء الذي أمر بالرضى به إذ ليس كل ما هو مقضي به يجوز للعبد ، أو يجب على العبد الرضى به كالمعاصي ، وفنون محن المسلمين ، وقال المشايخ الرضى باب الله الأعظم ، يعنون من أكرم بالرضا ، فقد لقي بالترحيب الأوفى وأكرم ، بالتقريب الأعلى ، وأعلم أن العبد لا يكاد يرضى عن الحق سبحانه إلا بعد أن يرضى عنه الحق ، لأن الله تعالى قال : ﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ 680 انتهى 681 ، وقيل ليحيى ابن معاذ : متى يبلغ العبد إلى مقام الرضى ؟ ، قال : إذا قام من نفسه على أربعة أصول فيما يعامل به ، يقول إن أعطيتني قبلت ، وإن منعتني رضيت ، وإن تركتني عبت ، وإن دعوتني أجبت .

679 الرسالة القشيرية 2 / 422 .

680 - [البيعة: 8] .

681 الرسالة القشيرية 2 / 422 وما بعدها .

وفي الخبر " ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربا ، وبالإسلام ديناً ،
وبمحمد رسولا ⁶⁸⁴ " قال ابن عطاء : من رضي بالله ربا أسلم ، ومن
رضي بالإسلام ديناً عمل له ، ومن رضي بمحمد رسولا اتبعه ، انتهى .

[المحبة]

محبة قال أبو عبد الله القرشي : حقيقة المحبة أن تهب كلك لمن
أحببت ، ولا يبقى لك منك شيء انتهى .

والحب قسمان : حب عام ، وحب خاص ، فالحب العام مفسر
بامتثال الأمر ، وربما كان حبا من معدن العلم بالآلاء ، والنعماء ، وهذا
الحب مخرجه من الصفات ، وقد ذكر جمع من المشايخ الحب في المقامات ،
وعليه درج الناظم ، فيكون النظر إلى هذا الحب العام الذي يكون لكسب
العبد فيه مدخل وأما الحب الخاص فهو حب الذات عن مطاوعة الروح
وهو حب فيه السكرات ، وهذا من الأحوال لأنه محض موهبة ليس
للكسب فيه مدخل ، وهو أصل الأحوال السنية ، وموجبها ، وهو في
الأحوال كالتوبة في المقامات ، فمن صحت توبته على الكمال تحقق بسائر
المقامات ، من الزهد والرضى ، والتوكل على ما شرحناه أولا ، ومن
صحت محبته هذه تحقق بسائر الأحوال من الفناء ، والبقاء ، والصحو ،
والخو ، وغير ذلك ، والتوبة لهذا الحب أيضا بمثابة الجثمان لأنها مشتملة

⁶⁸⁴ سنن الترمذي 5/ 14 حديث 2623 قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

للحب العام الذي هو لهذا الحب كالجسد ، والمحبة في القلب نار تحرق كل دنس ، قال بعضهم : من ادعى محبة الله من غير تورع عن محارمه فهو كذاب ، ومن ادعى محبة الجنة من غير اتفاق ملكه فهو كذاب ، ومن ادعى حب رسوله من غير حب الفقراء فهو كذاب ، وكانت رابعة العدوية رضي الله عنها تقول وتنشد :

أتعصي الإله وأنت تظهر حبه * هذا لعمرى في الفعال بديع
لو كان حبك صادقاً لأطعته * إن الحب لمن يحب مطيع . انتهى
وقال بعضهم : من ذاق شيئاً من خاص محبة الله ألهاه ذلك عما سواه ، وأعلم أن مقام محبة الله ورسوله عزيز ، حتى كان الجنيد يزجر كل من رآه يتكلم في المحبة ، ويقول : سدوا عنا هذا الباب خوفاً أن تدعيه نفوسنا بغير حق انتهى ، وفي كلام الغزالي إذا قيل أتحب الله فاسكت فإن قلت : أنا محب له ، طلبك بتحقيق ذلك ، وإن قلت لا أحبه كفرت به ، وروى البيهقي مرفوعاً : أوحى الله إلى داود عليه السلام : يا داود كذب من ادعى محبتي ، فإذا جنة الليل نام عني⁶⁸³ انتهى ، وفي كلام الدسوقي رحمه الله : الحب لا يصرفه صارف ، ولا ترده السيوف والمثاقف ، ولو أنه تعالى ، صرفهم بالجذام حتى قطع أطرافهم ما ازدادوا فيه بذلك إلا حبا ،

⁶⁸³ سير أعلام النبلاء ج: 14 ص: 424 .

حدثنا الحسن بن زياد قال أخذ الفضيل بن عياض بيدي فقال يا حسن ينزل الله إلى السماء الدنيا فيقول كذب من ادعى محبتي فإذا جنة الليل نام عني سير أعلام النبلاء / محمد بن أحمد الذهبي / ت: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي 14 / 424 ط9 مؤسسة الرسالة 1413 هـ .

فأي فقير يرعى توبته في هذا المقام مع الله عز وجل ، وقدم هنا في الحديث السابق أن كل من قدم النوم في ليالي الشتاء مثلاً على قيام الليل فهو كاذب في دعواه المحبة بشهادة الله عز وجل ولو مرة في عمره ، فأعلموا ذلك أيها الإخوان ، وإياكم والدعوى لشيء من الكمالات إلا بعد مجاوزة السراط ، والحمد لله رب العالمين .

[الإيمان بقدس الله]

يصدق شاهده في المعاملة عطف على يتخلى بحذف حرف العطف ، وشاهد العبد أي حاضره ، والمطلع على سره وجهه هو الله تعالى ، والمعاملة معاملة العبد ربه ، والمعنى أنه يطلب من العبد أن يقصد بطاعته وجه الله تعالى ، إذ هو المطلع عليه ، والقريب إليه ، لا للرياء والسمعة ، وهذا رأس الإخلاص الذي هو روح العبادة ، وهو أفراد الحق للطاعة ، في القصد وهو أن يريد بطاعته وجه الله ، والتقرب إليه دون شيء آخر ، من تصنع لمخلوق ، أو اكتساب لمحمدة عند الناس ، أو محبة مدح من الخلق ، أو معنى من المعاني سوى التقرب إلى الله تعالى ، قال تعالى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾⁶⁸⁴ قيل : إلا ما أريد به وجه الله ، لا للرياء والسمعة ، وقد أمر الله تعالى به فقال : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا

لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴿٦٨٦﴾ الخالص ، وقال مكحول : ما أخلص عبد قط أربعين يوما إلا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه ، وقال أبو سليمان : إذا أخلص العبد انقطع عنه الوسواس والرياء ، وقال الفضيل : ترك العمل من أجل الناس رياء ، والعمل من أجل الناس شرك والإخلاص أن يعافيك الله منهما ، إن للعبادة ثلاثة مراتب متفاوتة ، نظمها [علي الأجهوري] فقال :

أعلى المراتب لأجل الذات * إمامه من كامل الصفات
وتركها لنيله التوابا * فهكذا لفعل العقابا
أوبسطها لأجل قصد النسبة * أي كونه عبدا لمولى النعمة .

يرضى بما قدره الإله له تقدم بعض الكلام ، والمعنى أنه يجب عليه الرضى بالمقدور ، من محبوب ومكروه ، وسئلت رابعة العدوية رضي الله عنها : متى يكون العبد راضيا ، قالت : إذا سرته المصيبة كما تسره النعمة انتهى ⁶⁸⁷ ، يصير عند ذاك الإشارة إلى الله عائدة على ما تقدم ذكره من قوله وحاصل التقوى إلى هنا ، وضمير يصير للتائب السالك ، طريق المنفعة ، والمعنى عليه أن السالك يصير عند تخلقه بما ذكر عارفا به أي بالله تعالى بحصول معرفته في قلبه ، باجتناب نواهيه ، وامتنال أوامره ، وهذا المراد بقولهم دخول حضرة الله حرا مما سوى الله تعالى لخلو قلبه عن

⁶⁸⁶ - [البينة:5] -

⁶⁸⁷ الرسالة القشيرية 2 / 424

محبة غيره ، وإيأسه ، وإعراضه عنه كما قال ، وغيره أي غير الله تعالى خلا من قلبه ، إذ لو تعلق قلبه بمحبة غيره لكان رقى لذلك الغير ، وكأنه يشير بهذا لقول الحكم : " ما أحببت شيئاً إلا كنت له عبداً ⁶⁸⁸ " ويحتمل ، هو الظاهر أن تكون الإشارة بذلك عائدة على أقرب مذكور وهو قوله ، ويتحلى بمقامات اليقين إلخ ، أي يصير عند تحليته أي اتصافه بما ذكره ، عارفاً بالله تعالى ممن سواه ، عبداً له في كل حال ، قد طهر قلبه من ربة الأكوان ، وهو المراد بعبده ، ويحتمل عود الضمير على ما تقدم مما عادت إليه الإشارة على الاحتمالين السابقين فيها ، والواو للحال ، أي والحال غير ذلك من ذكر من التقوى ، وما بعدها ، أي من مقامات اليقين خلا من قبله أي طهر قلبه ، أي من ربة الأغيار ، ومشارب الأكدار من [⁶⁸⁹] ، وسائر العصيان ، فصار عبداً للعزیز الرحمن ، والأول أقرب ، والله أعلم بمراد الناظم من ذلك .

وهذه مناقشة لفظية ، لا كبير جدوى لها لسنا بها مدعين لشرح كلام المؤلف ، ولا ما ذكرناه فيها ، هو عين مراد المصنف ، لأن كلام العلماء والأولياء منطوق على أسرار مصونة ، وجواهر حكم مكنونة ، لا يكشفها إلا هم ، ولا تبين حقائقها إلا بالتقي عنهم ، وهكذا في جميع الاحتمالات التي نريدها ، والمناحي التي نعتمدها ، فإن وفقنا فيه حقيقة الأمر ، وعثرنا

⁶⁸⁸ حكم ابن عطاء الله بشرح زروق 333 .

⁶⁸⁹ كلمة غير واضحة

على مكنون السر ، كان ذلك من النعم التي لا نحصي لها شكرا ، ولا
تقدر لها قدرا ، وإن خالفنا ، ولم نهتد إلى تلك المسالك . . ⁶⁹⁰ على نقضها
، وجهلنا ، اقتصر الأمر في ذلك علينا ، وكانوا هم مبرئين فيما قلنا ونوينا .

[مقام العبودية]

اعلم أن أجل مقام أقيم فيه العبد مقام العبودية ، وكل المقامات إنما
هي كالخدمة له ، وإن الحق تعالى أوجب على عباده إقامتها ، واخبرنا أنه
إنما خلقهم لأجلها فقال : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ ⁶⁹¹ ، وهذه الصفة من أجل ما وصف به أنبياءه ورسله من
الصفات العظام ، وسماهم بها من الأسامي الكرام ، وخصوصا نبينا محمد
ﷺ تسليما ، ولقد حاز من ذلك عامة الإمكان ، وتبوء من درجاتها أعلى
مكان ، وبرز منها على العالمين يوم الدين ، وكان تحت لوائه كافة النبيين
 والمرسلين ، ومن أوجز ما قيل فيها وأبلغه قول بعضهم : العبودية مشاهدة
الربوبية ، وهذه عبارة جامعة لمعان العبودية على مذهب هذه الطائفة ،
وهي إشارة إلى مقام الإحسان المذكور في حديث جبريل عليه السلام ،
وقيل العبودية أن تكون عبده بكل حال ، كما أنه ربك بكل حال ،

⁶⁹⁰ كلمة غير واضحة .

⁶⁹¹ - [الذاريات: 56] .

وقيل العبودية في أربع خصال ، الوفاء بالعهود ، والحفظ للحدود ، والرضى بالوجود ، وقيل غير ذلك ، وحاصل إشارتهم أن العبودية صفة قائمة بالعبد تحملها على امتثال الأوامر ، واجتناب النواهي ، والرضى بالأقدار ، ولها أول في مقام الإسلام ، وآخر مقام الإحسان ، ولا صارف للعبد عن إقامتها في مقامها إلا النفس الأمارة ، ولا سبيل إلا الاستسلام بها بأحكام الربوبية إلا مجاهدتنا على هذه الطريقة المختارة ، قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾⁶⁹² وقال تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴾⁶⁹³ وفي الخبر أعدى عدو إليك نفسك التي بين
198 ب / جنبيك [إلى غير ذلك من الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والحكايات عنهم في هذا المعنى أكثر من أن تحصى]⁶⁹⁴ ، فتبين بهذا أن العبودية التي أشرنا إليها لا تتم إلا بأنواع المجاهدات والمكابدات ومرجع جميعها إلى معاملات بدنية وقلبية قال الإمام ابن عباد بعد ما ذكر نحو ما قدمناه في رسائله فإن وجد المريد شيخا مرشدا يهديه إلى مسالكها ويحميه عن مهالكها ذا طريقة سنية وهمة عليّة فليعلق بأذياله ولينسج على منواله وليفتح به في أقواله وأفعاله وليتحقق أنه حصل على الكبريت

⁶⁹² - [التكوير: 69] .

⁶⁹³ - [النازعات: 40-41] .

⁶⁹⁴ ما بين القوسين ساقط من [ص] والمثبت من [ن] .

الأحمر ونال من السعادة الأبدية الحظ الأوفر ، وإن أعوزه وجدانه وتعز
إمكانه فليعمد إلى كتب أئمة القوم ككتب المحاسبي والسلمي والقشيري
وكأبي طالب المكي وكتب أبي حامد الغزالي وعوارف المعارف
للسهروردي فهذه الكتب التي تداولها الناس ، واقتبست منها علومهم
ومعارفهم أي اقتباس ، وكذا ما تفرق من كلام أئمتهم في الكتب والدواوين
واشتهر نقله بين علماء المسلمين ، وذلك بعد تصحيح اعتقاده على
المذهب السني واعتماده في تقليده في فروع دينه على إمام رضي فإذا
اتصف بهذه الصفات وأقبل على النظر لهذه المصنفات وجدنا له بلوغ
المطلب وإدراك المرغوب وليس في هذه الكتب المذكورة والمصنفات
المشهورة ما هو أشقى للغليل وأبرأ للعليل وأهدى للسبيل من كتابي الإمامين
أبي طالب المكي وأبي حامد الغزالي فقد أودعا فيهما من غرائب العلوم
وعجائب الفهوم ما تتلج به الصدور وتيقن له الأمور وخصوصا الغزالي
فإنه فصل وبوب ، وأوضح وقرب ، وثق وهذب ، وجمع في أوراق يسيرة
199 أ / ما تفرق في كتب كثيرة وضرب الأمثال وأزاح الإشكال وأظهر
عوائص الأسرار ونبه على طريق الاعتبار والاستبصار .

وما عدا هذين الكاتين من التصانيف التي ذكرناها فمشتل على
فوائد كثيرة زائدة لا يستغنى المرید عنها ولا يجد في غيرها عوضا عنها
فعليه أن يطلبها من أماتها ويستخرجها من مكانها ويستعين على ذلك
بمشاركة من يعينه في مطلبه من أهل العلم لأن ما وقع في كتابي الإمام

الغزالي وأبي طالب المكي من العلوم الغامضة التي اعتاصت عن الأفهام وخرجت عن مذاهب أهل علم الكلام ولم ترد ببضاعة العقول ولم ترافق ظاهر العلم المنقول اللائق بالناظر في ذلك التسليم واعتقاد جريانها على المنهاج القويم ويجب أن يفتح عليه الفتح العلم فحبه لغة حب الإله عند ذلك واصطفاه لخصرة القدوس بضم القاف وفتحها أي اختاره لدخولها واجتباه بمعنى اصطفاه وكمال المعرفة هو مراد القوم بالوصول والقرب معناه شهود العبد لقرب مولاه عظيم الجحد فهذه طريقة الولاية لمن له بوصفها عناية انتهى والحال أن من امتثل ما قلناه ووقف السير على ما ذكرناه فقد حصلت له الاستقامة التي بها قوام الأمور وبتمامها وبوجودها حصول الخيرات ونظامها وامتثال قوله تعالى (الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا) ومن لم يكن مستقيماً في حاله ضاع سعيه وخاب جهده ، واعلم أن الاستقامة توجب كمال الكرامة ، قال تعالى : ﴿ وَأَلَّوِ اسْتَقمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَّاءً غَدَقًا ﴾⁶⁹⁵ والكرامة حقيقة قال ابن عباد إنما هي حصول الاستقامة والوصول إلى كمالها ومرجعها إلى أمرين صحة الإيمان 199 ب / بالله تعالى وإتباع ما جاء به رسوله ﷺ ظاهراً وباطناً وأما الكرامة بمعنى خرق العادة فلا عبرة بها عند المحققين إذ تحصل لمن لم تحصل منه الاستقامة انتهى ، وأجمع القوم على أن كل من خرق العادة بكثرة العبادات والمجاهدات لابد أن تخرق له العادة إذا شاءها ،

وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول : أصدق دليل على حجة طريق الصوفية ، وإخلاصهم في أعمالهم ما يقع على أيديهم من الكرامات والخوارق ، وقد أنكرها المعتزلة لعدمها فيما بينهم ، وذلك أول دليل على أنهم أهل بدعة ، والفرق بينها وبين السحر كما قاله اليافعي وغيره من المحققين أن السحر يظهر على أيدي الفساق والزنادقة والكفار الذين هم على غير شريعة ومتابعة ، وأما الكرامة فلا تقع إلا على يد من بالغ في الاتباع للشريعة حتى بلغ الغاية ، فهذا هو العارف ، وهي جائزة عقلا ونقلًا ، وقد ورد عن السلف من الكرامات ما لا يبلغ حد الاستفاضة انتهى من اليواقيت فراجع بقية كلامه إن شئت .

[الخاتمة]

وَفِي الَّذِي ذَكَرْتَهُ كَهَافُهُ	*	ذَا الْقَدْرُ نَظْمًا لَا يَفِي بِالْغَايَةِ
مَعَ ثَلَاثِمِائَةٍ عَدَّ الرُّسُلُ	*	أَيَّامُهُ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ تَصِلُ
عَلَى الضَّرُورِيِّ مِنْ عُلُومِ الدِّينِ	*	سَمِيَّةٌ بِالْمُرْشِدِ الْمُعِينِ
مِنْ رَبَّنَا يَجَاهُ سَيِّدِ الْأَنَامِ	*	فَأَسْأَلُ النَّفْعَ بِهِ عَلَى الدَّوَامِ
صَلَّى وَسَلَّمْ عَلَى الْهَادِي الْكَرِيمِ	*	قَدْ أَتَمَّ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ

ذا القدر الذي ذكرته نظما بمعنى أن هذا القدر الذي اشتمل عليه هذا النظم من المسائل الدينية لا يفي بالغاية مما يجب على الأعيان من ضروري علم الدين المقصود بالنظم ، بل الواجب علينا هو أكثر من ذلك ، لكن تتبعه يؤدي إلى التطويل المورث للملل ، وكلت الهمم ، بل إلى الترك رأسا ، وبهذا صار الاختصار ملتزما ، وفي الذي ذكرته من ذلك كهاف لمن اقتصر عليه ، واغتنى به ، وحصله حفظا ، وفيما يحصل له بذلك بشرف الحالين ، وسعادة الدارين مع اختصاره وسهولة تحصيله ، وأعظم فائدة ، فمن لم يتحرك باعثه مع هذا فهو ضال محروم لأن الموجب للزهد في الشيء إما صعوبة أو قلة .

فائدة

وهذا النظم قد توفرت فيه بواعث المحبة أبياته المشتملة عليها بعد 200 أ / هذا البيت ، فما فوقه لا ما بعده أربعة عشرة بتسكين العين من عشرة ، وهي لغة مع ثلاثمائة عد الرسل ، على أحد الأقوال في ذلك ، وقيل خمسة عشر ، وقيل ثلاثة عشر كما في حديث أبي ذر رضي الله عنه .

فائدة

قال بعضهم : يؤخذ عدد الرسل من اسم نبينا محمد ﷺ وذلك أنه له ثلاث ميمات بميم التضعيف ، ولفظ كل ميم منهما في اللفظ تسعين ، لأن كل ميم بميمين ، وياء بينهما ، والحاء كذلك تسعة ، والذال كذلك خمسة وثلاثون ، والجملة ثلاثمائة وأربعة عشر ، وإن اعتبرت همزة الياء كانت خمسة عشر ، ونون التنوين في آخر الاسم بخمسين لمقام الولاية فأفهم ، ونقل [أحمد زروق] في شرح الوغليسية عن الزجاج أن عدد الرسل ثمانية ألف ، ثم قال : لا ينبغي الحصر لعدم النص القاطع مع قوله تعالى : ﴿ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ ﴾⁶⁹⁴

الآية انتهى ، وفي اليواقيت ، أول شخص افتتح الله به الرسالة هو نوح عليه السلام ذكره في آخر المبحث الثالث والثلاثين ، وأقل قبله يسير لم يبلغنا في كتاب ولا سنة أنه كان قبل نوح رسل ، وإنما كانوا كلهم أنبياء فقط ، حتى آدم عليه السلام ، كل نبي منهم على شريعة مخصوصة من ربه عز وجل ، ولكن كان لكل من يشاء من القوم دخل في شرع أحدهم معه ، ومن شاء لم يدخل ، ومن دخل ثم رجع كان كافرا ، ومن لم يدخل فليس بكافر ، ثم قال : لقد رأيت في مسند الإمام بسند مرفوعا كان آدم عليه السلام رسولا مكرما⁶⁹⁵ انتهى وعليه فهو أول الرسل ، وبه صرح [السنوسي] في شرح وسطاه ، فليتأمل مع ما قبله والله أعلم .

سميته بالمرشد اسم فاعل من أرشده إذا هداه إلى الطريق المعين ، اسم فاعل من أعان على الضروري من علوم الدين وهو الواجب على 200 ب / الأعيان ، وسماه ضروريا لأن ضرورة التكليف تدعو إلى تعلمه ، و تعليمه فيضطر إليه جميع الناس ، وإما لكونه لما وجب على الأعيان ولا مندوحة عن تعلمه استوجب أن يكون مستحضرا عند كل أحد يدركه ، ببديهة كالحكم الضروري الذي يدرك بلا تأمل ، وأعلم يا أخي أن هذه الآيات المشتمل عليها هذا النظم المسمى ذو القدر الأسمى عظيمة النفع ، غريبة الأسلوب والجمع ، مشتملة على فنون جليلة ، وعلوم جميلة ، جمع فيها بين المعاني الصحيحة والألفاظ الحسنة ، ساقها مساقا

تصغى إليه الأسماع ، وتستحليه الألسنة ، جارية على أصول أهل الحق ،
حاوية لمعاني الصدق ، صادرة عن ذي يقين ، وإيمان وشهود وأعيان ،
مخرجة بفضل الله عن التقليد إلى مرتبة عالية في مراتب التوحيد ، لا يدع في
بيانها سبيلا إلا سلكه ، ولا حجابا إلا هتكه ، وقد تبع غيره في مذهبه ،
وأفرغها في قلبه ، أما للقواعد العقلية فعلى طريقة الأشاعرة ، وهي
صحيحة حسنة مرضية ، حادى بها العقائد السنوسية ، وأما الأصول
الفقهية فعلى طريقة الأئمة المالكية ، حادى بها في بجره الفائق ، ونظمه الرائق
مختصر الشيخ الجليل العلامة خليل لكونه جاريا على المشهور ، ومذهب
الجمهور ، وأما مسائل التصوف والتجريد فعلى طريقة الإمام أبي القاسم
الجنيد فعليكم أيها الإخوان بمطالعة هذه الآيات ، وفهم ما انتظمته من
المعارف النيرات ، فإنه لا يفهم ما فيها ، ولا يتم معانيها إلا ولي كامل ،
وولي عاقل ، فليتخذ المريد مطالعتها ورده ليحرص على حفظها ، وفهم ما
تضمنته مستعينا بالله ، وسائلا منه توفيقا ، لينظم إلى مولاه في مراعاة
إصلاح ظاهره والقيام على قدم الصدق في موطنه ، وليجعل هجيره
201 أ / مطالعة هذه الآيات المفيدة ، وموالة أهل العلم ذوي الأخلاق
الحميدة بالتأليف والتعريف ، فبذلك تتقوى أنوار إيمانه ودقيقه ، وتنقي
عنه ضرة في عمله بوظائف دينه ، وبه يقرع أبواب فضل الرحمن ، وينجو
إنشاء الله من الخلود في النيران ، وهي قريبة للمذكر ، سهلة المسلك لقلة
لفظها ، وحلاوة نظمها فلا يعدل عنها بعد الإطلاع والاحتياج إلى ما فيها إلا

من هو من المحرومين ، وذلك الخسران المين ، لأن موجب الزهد في الشيء إما صعوبة ، وإما قلة فائدة ، فإذا اجتمعت السهولة وعظم الفائدة وكثرة البركات الدنيويات والأخرويات فقد توفرت بواعث المحبة ، فمن لم يتحرك بواعثه مع هذا فهو مغبون محروم ، وضال نسأل الله العافية والتوفيق في الأمور أحدها عافية والسلام .

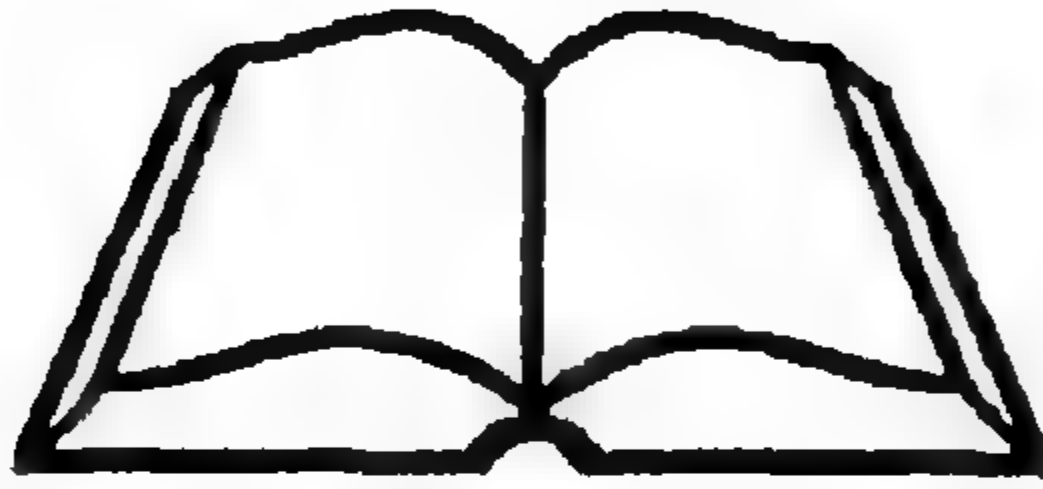
فاسأل من السؤال بمعنى طلب الإعطاء لا بمعنى الاستفهام ، والسؤال من الأدنى إلى الأعلى ، وعكسه أمر ، ومن المساوي التماس ، وقال بعضهم السؤال والدعاء مترادفان ، أي أطلب منه بذله ، وخضوع النفع به ، أي بهذا النظم على الدوام ، والاستمرار أي بكل من اعتنى به كتباً أو قراءة أو تحصيلاً بشراء ونحوه ، والناظم داخل في هذا العموم ، لأنه مما يبقى بعد موته من ربنا لا من غيره ، وفيه محض الإخلاص بتأليفه ، فلا جرم أن الله بلغ مراده بحسن النية ، متوسلاً في نيل ذلك بجاه سيد الأنام محمد ﷺ لأن جاهه عظيم لا يرد الخلق ، وسن الناظم رحمه الله سنن الأئمة في الدعاء للاتقاع بتأليفه ، لتحصل الثمرة به عاجلاً ، فالانتفاع به في الدنيا ، وآجلاً بالتواب الجزيل بفضل الله تعالى ، كي لا يذهب عناؤهم باطلاً ، والظن بحمیل صنع الله تعالى قبول دعوته ، فإن الله تعالى نشر ذكره في الآفاق ، 201 ب / وجبل قلوب كثير من الخلق على محبته والاشتغال به ، وهي من علامات القبول ، وتعجيل ذكرى المؤمن ، وإلا فكم تأليف حسن طوي ذكره ، ولم يشتغل به ، والرجاء به تعالى أن يتم الإنعام بالاستحسان

الأخروي قد انتهى المراد منه ، والحمد لله العظيم أولا وآخرا ، صلى الله وسلم على الهادي الكريم تقدم معنى الحمد والصلاة والكتاب فلا نطيل به هنا ، والهادي الكريم أسماء له ﷺ ، وليكن هذا آخر ما قصدت جمعه في مسائل الكتاب ، على حسب الوقت والحال من هذا العلم الجليل ذي القدر العالي ، مع ضعفي ، وعدم قدرتي على تحقيق معانيه ، فرحم الله من عذر في ذلك ، وقد جمعته من أصول متعددة ، والعمدة في ذلك شرح الرسالة ، والمختصر ، لأنه محاذ لهما ، وبهما يفتخر ، وباحت عن شرحي الشارح فلم يتيسر لي تحصيلهما حالة الكتب ، وقد ظفرت قبل بنسخة من الشرح الصغير ، فلم نر فيها ما يصلح للنقل لكثرة تصحيفها ، سوى مواضع قليلة ، قيدتها منها على الأصل ، ولذلك لم أذكره إلا قليلا ، واجتبت فيه الإطناب الممل ، والاختصار الضيق المخل ، وانتخبت فيه غرر المنقولات ، ودرر المقولات ، وقصدت من المنقولات أصحها مع حسب اللفظ ، قصدا للإيجاز ، والحفظ ، وقد ذكرت فيه من الفوائد وافيا ، ومن أقوال الزهاد أشرفها ، وأطرفها ، وأظرفها ، وقد قال الخليل بن أحمد : لكل شيء صناعة ، وصناعة العقل حسن الاختيار ، وقال غيره : اختبار الرجل ، وإفادة عقله ، واختيار العلم أشد من جمعه ، والاختيار أحد البلاغين ، وقال الشعبي ⁶⁹⁸ : العلم أكثر من أن يحصى ، فخذوا من كل

⁶⁹⁸ الشعبي // هو عامر بن شراحيل ينحدر أصله من أقبال اليمن ، وأحد فارسين من سبي جلولاء ، ولد لست سنوات من خلافة عمر ، وتولى القضاء أيام عمر بن عبد العزيز ، أخبره طويلة ، وقناوه مشهورة توفي سنة 104 هـ وقيل غير ذلك .

شيء أحسنه ، وكان يقول : للعلم أرواح وأجساد ، فخذوا أرواحه ،
ودعوا أجساده ، فإن الحكمة تكتب أحسن ما تسمع ، وتحفظ أحسن ما
202 أ / تكتب ، وتحدث أحسن ما تحفظ وإن كنت لست أهلاً لهذا
المنوال ولا لنحوم حول هذا الخلاف ، ولكن إذا أراد أن يظهر فضله عليك
يخلقه فيك ، وينسبه إليك ، فرحم الله من نظر في هذا التأليف ، وظهر له
فيه خطأ ، أو تحرف فأصلح منه مختلاً ، واتهج من الاعتذار عند الطريقة
المثلى ، ومن أشكل عليه شيء من ذلك وعجز عن فهمه وتأويله ، فلينظر
في الكتب التي منها نقلنا ، وفيما قيدنا عليها عولنا فرما يكون ذلك تحريفاً
منا ، وأستغفر الله تعالى مما يعلمه منا من الجرأة على ما تعرضنا له من بيان
كلام الأولياء ، والراسخين من العلماء ، وتقرير عباراتهم ، وإشاراتهم من
غير اطلاع منا على كتبهم ، ولا بصيرة فيها وذكر أحوالهم ومقاماتهم ،
وتحريض على سلوك طريقهم المستقيم ، مع إفلاسنا من جميع ذلك ، ونسأله
أن ينفع به كما نفع بأصله الخاص والعام بجاه نبينا عليه الصلاة والسلام ،
وأن يجعله رحمة لعباده ، وبركة كاملة في أرضه وبلاده ، خالصاً لوجهه
الكريم ، إنه منعم جواد كريم ، وأن يختم لنا ولوالدينا ، وجمع أحببنا بحوائم
السعادة التي ختم بها لأوليائه المقربين آمين بجاه سيد المرسلين ﷺ ، وعلى
آله وأصحابه أجمعين .

وكان الفراغ من تبيض هذا المجلد من قبل المؤلف في غرة رجب سنة
مائة وألف والله أعلم ، كمل والحمد لله وكفى ، وصلى الله على سيدنا
محمد المصطفى ، وعلى آله وأزواجه وأصحابه المستكملين الشرفا .



بسم الله الرحمن الرحيم

تقاريط

الحمد لله ممن وقف على هذا الشرح من الأئمة الأعلام ، وأعجبه العلامة أبو عبد الله سيدي محمد بن علي المغربي الشهير بالسوداني ، ثم كتب عليه بعد الحمدلة وخطبة الاقتراح .

هذا وإنني قد تلمحت مواضع المشار إليه فوجدته مما لم ينسج على منواله ، ولا سمحت قريحة بمثاله ، فمن أثر أثر اجتلاب القلوب ، وحاول رضوان علام القلوب ، فينظم على هذا الأسلوب ، وإن جامعه مصباح يعيشوا إليه الجمهور ، ويستصبح به العمى والعمور ، ما زالت أقلامه جارية بمصالح العباد ، موقوفة على نهج الأحادية والسواد .

وكتبه في غاية من الاستعجال ، وقلق البال ، ومقاسات الأمراض والأوجال محمد بن علي كان الله له في الدارين .

ثم وقف عليه الشيخ الصالح المرشد الناصح أبو عبد الله سيدي محمد بن سليمان الأوجلي ، وبعدما تأمله كتب ما نصه : أقول بعدما وجب لله تعالى من جميل الثناء ، مصليا على خير الأنام ، لقد بلغت من الشرف حتى وقفت على الجوهر في الصدف ، قصفحت هذا الشرح الغريب السبك الفائق العجيب ، الذي جنى من ثمرة الشيخ العلامة الذي

⁶⁹⁷ هذه الكلمات لحقها الكثير من التحريف وعدم الوضوح في الكتابة ، لذلك أتيت منها ما أمكني قراءته وذلك جهد المقل والحمد لله في البدء والختام .

عجزت الأمثال أن تتقدم من مقامه سيدنا ومولانا أبو الحسن علي بن سيدي عبد الصادق العيادي الطرابلسي ، وقد أحسن فيه غاية الإحسان وأحسن في سبكه حتى كاد ينسبك بالجنان ، وأفرغ فيه من الفوائد والعرفان ما لو أفرغ على البحر لأقر بالامتنان ، ولاكتفى بما فيه من البيان ، أوع الله في العباد منافعه وأبقاه في الدنيا شمساً ساطعة مازالت فوائده غادية ورائحة ، ليعذر من تنفحت عليه منه رائحة أدامه الله في الاشتغال بالعلم والعمل ، وأبقى مدة عمره بنفع العباد ، في مهل واستعمله في طاعته ورضاه ، وبلغه من الدارين مناه ، بجاه خاتم الأنبياء ﷺ ، وكتب محمد صالح بن سليمان الأوجلي ملتزماً الدعاء ممن وقف عليه ، والسلام .

ثم وقف عليه معاصرنا أخونا في الله سيدي عبد السلام بن عثمان التاجوري فكتب عليه ما نصر ، لما وقفت على ما وضعه بلدينا وأخونا وصفينا الفقيه النبيه المحترم الشيخ الفاضل من حوى الفضائل ، وجامع الفواضل ذو المقام الأعلى ، أبو الحسن سيدي علي بن عبد الصادق شهر الجبالي على نظم الإمام سيدي عبد الواحد بن عاشر رحمه الله فإذا هو مجموع جموع ، ومفرد قائم مقام الجموع ، قد جمع على حسن الصناعة ، وفوز البضاعة ما لا عين رأت ولا أذن سمعت لم أتمالك لما رأيت من محاسن تلك الدرر التي لم تخاطر على بال بشر أن قلت من قلبي فرحاً ، مستعملاً هذه الآيات الوافية التي ليست بعشر معشار من يستحقه الكتاب ومؤلفه وافية وهي :

جزاك الله في الدارين رب خالق * من كل خير يابن عبد الصادق
فلقد أجدت القول مما رمته * من شرح مرشدنا العظيم الفائق
ما إن رأينا مثلما أبديته * من حسن سبك في اختصار رائع
لا يبلغن معشار ما قد ضمه * من حسن شرحك صامت أوناطق
لو ضمه ميارة مع شرحه * لأقر قطعاً أن شرحك فائق
ويمثله عبد السلام مؤمل * منكم دعاء من فؤاد صادق
بصلاح حال في الحياة وبعد * فتح مبین يرتضيه الحادق
وبه كتب أواسط رمضان سنة سبع ومائة وألف ، عبد السلام بن
عثمان بن عز الدين بن عبد الوهاب بن الشيخ عبد السلام الأسمر المغربي
الطرابلسي الفيتوري المالكي الأشعري .
أصلح الله أحواله ، وبلغه من كل خير أماله ، وصلى الله على سيدنا محمد
وآله وصحبه وسلم تسليماً ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .
ثم وقف عليه مفتي الزمان ، وعلم الأقران الشيخ الفاضل سيدنا
وأخونا محمد بن الشيخ المرحوم سيدي أحمد المكني فكتب فيه بعد
الحمدلة والصلاة على محمد ﷺ ، ما صورته وبما رواه كاتبه استبشر ،
وقال على شغل بال ، وكثرة اشتغال وقفت على شرح مرشدنا شيخ
الشيخ بن عاشرة ، فقلت جازاهم الله خيراً . . وكتب محمد بن أحمد
المكني وفقه الله آمين .

.. في آخر شهر الله المعظم رمضان عام ثمانية ومائة وألف

ثم وقف عليه شيخنا أبو العباس أحمد الهشوكي فقال : وقتت على هذا الشرح المنتظم على الأسلوب القريب والنوال الغريب فصادف والله الغرض ، ووفق الخلق للمفترض ، جزاه الله عنا خيرا .

وبه يقول كاتبه عبد ربه أحمد بن محمد بن محمد بن داوود الهشوكي أخذ الله بيده سرا وجهرا انتهى .

انتهى ووفى وسلام على عباده الذين اصطفى ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه ، وذريته ، المستكملين الشرف وعلى التابعين له من أمته .

وكان الفراغ من نسخه في السابع والعشرين من رجب الفرد عام ثلاثة وسبعين ومائة وألف على يد العبد الفقير إلى الله القدير أبي علي الحسن بن الحاج أحمد بن الحسن خراط ، كُتبه للفقير الأجل المدرس الأحفل العلامة الأكمل التالى كتاب الله عز وجل أبو عبد محمد العربي ابن الأبر الحاج عبد العزيز البريري السلاوي الدار والمنشأ ، كان الله له ولجميع المسلمين آمين .

.....

الملاحق

وصية المؤلف
مثنى ابن عاشر

700

وصية المؤلف



من العبد الفقير إلى ربه القدير علي بن عبد الصادق الجبالي
الطرابلسي عليه سحائب فضله المتوالي إلى جملة إخواننا المحبين ومن وقف
عليه من سائر المسلمين ، سلام على الجميع والرحمة والبركة لكل مطيع .
أما بعد فالذي أوصي به نفسي وإياكم أن تشتغلوا أولاً بتصحیح
إيمانكم بمعرفة ما يجب لله تعالى من صفات الكمال وما يستحيل عليه من
صفات النقص والمثال ، وما يجوز عليه سبحانه من إيجادنا وإعدامنا

⁷⁰⁰ وجدت هذه الرسالة في مكتبة حسن حسني عبد الوهاب بتونس وكتب اسمها على غلاف الصفحة الأولى :
(أصول الطريقة الصوفية) ولم يذكر أحد من أرخوا لمؤلفنا كتاباً بهذا الاسم في ما أعلم ، وهي نسخة وحيدة
متنا صورة على (الميكرو فيلم) بكلية الدعوة الإسلامية ، ولكن ناسخها أنهى كتابه بقوله انتهت وصية الشيخ
المذكور إلخ .

وسواء قلنا إنها وصية بالتزام المنهج السوي في التصوف [وهذا ما ترجحه عبارة المؤلف في البدء] أو قلنا إنها
تلخيص مركز لما ينبغي أن يكون عليه المتصوف الملتزم بالكتاب والسنة فالنتيجة واحدة والمحافظة على هذه
الرسالة ونشرها مع هذا الكتاب يعتبر تسيماً وتلخيصاً لفصل التصوف الذي تضمنه الكتاب .
رحم الله مؤلفها وهدى من اطلع عليها إلى سواء السبيل .

وإرسال الرسل إلينا ، وبعثنا في الدار الآخرة بأبداننا هذه لا غيرها ، ونحو ذلك .

ويعرف ما يجب لأنبياء الله تعالى ورسله عليهم الصلاة والسلام من صفات الكمال البشري من الصدق والأمانة والتبليغ لجميع ما أمرهم بتبليغه للأمة وغير ذلك ، من الكمالات الخلقية والخلقية وما يستحيل عليهم من أضداد هذه الكمالات وما يجوز في حقهم من الأعراض البشرية التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العالية مثل الأكل والشرب والنوم والنكاح والمرض الخفيف ونحو ذلك مما لا يؤثر في علو منزلتهم عند الله تعالى ، وذلك كله مفصل في كتب العقائد .

ثم بعد إتقان عقيدتكم تشتغلون بمعرفة ما يصح به فرض عينكم ، من أحكام الطهارة ، والصلاة والصوم والحج ، والزكاة لأن فعل ذلك من غير معرفة معصية ، والله الموفق .

وأوصي نفسي وإياكم بالتوبة لقوله تعالى : ﴿ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾⁷⁰¹ .

وهي أصل جميع المقامات كالأرض للبيان فكما أنه من الأرض له لا بيان له كذلك من لا توبة له لا مقام له ولا حال .
وأن المقامات تسع ، أحدها التوبة ، ثم الخوف ، والرجاء ، والصبر ، والشكر ، والرضا ، والمحبة ، والزهد ، والتوكل .

ولا تصح التوبة إلا بشروطها المقررة في الشرع ، وهي الندم على ما مضى من الذنب والنية ألا يعود إلى ذنب فيما بقي من عمره ، وأن يترك المعصية في ساعته إن كان متلبسا بها ، ويرد ما كان بذمته من المظالم لأربابها ولو بالاستحلال .

فإن تعذر أكثر من الاستغفار والصدقات القولية والفعلية استكثارا للحسنات ليرضي أصحاب المظالم .

ولابد من الندم عند الاستغفار ، وإلا احتاج الاستغفار إلى استغفار لقول رابعة العدوية رضي الله عنها : ذلك استغفار الكذابين ، وهي واجبة بالإجماع من كل ذنب على الفور فالتأخير للتوبة من الذنب معصية تجب التوبة منه أيضا ولا ينفك من تجديدها عقب الذنب ما تجده في نفسك من نية العود إلى الذنب ، وفي الحديث : " ما أصر من استغفر ولوعاد في اليوم سبعين مرة " ⁷⁰² .

قال الإمام الغزالي رضي الله عنه : وكما اتخذت العود إلى الذنب حرفة فعليك أن تتوب وأنت تائب ؛ فبلغوا الجهد في النية ، وجددوا التوبة مخلصا لله ، وداوموا عليها لقوله ﷺ " ليس العجب من التوبة إنما العجب من المداوم عليها " ⁷⁰³ .

⁷⁰² سنن البيهقي الكبرى / أحمد بن الحسين بن علي البيهقي / ت : محمد عبد القادر عطا / 10 / 188

حديث 20554 ط دار الباز بمكة المكرمة 1994 .

⁷⁰³ لم أعثر عليه .

وعليكم أيها الإخوان بتقوى الله تعالى والتوكل عليه فإنهما يجلبان
البركة في الرزق والعمر وينفيان الفقر والوزر ، قال تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّ
أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ
السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا
يَكْسِبُونَ ﴾ ⁷⁰⁴ .

وقال تعالى : ﴿ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا ﴾ ⁷⁰⁵ يعني
يتبعه رزقه ويرزقه من حيث لا يحتسب يعني البركة في الرزق ، وكان بعض
المشايخ يدور في المجالس ويقول : من سره أن تدوم له العافية فليتق الله ،
وقال الأعمش من رأس ماله التقوى كلت الألسن عن وصف ربه .

وحقيقة التقوى التحرز بطاعة الله عن عقوبته ، وذلك بامتنال
المأمورات واجتناب المنهيات في الظاهر والباطن ، فامتنال المأمورات في
الظاهر استعمال الجوارح الظاهرة بالطاعات الظاهرة من الصلاة وغيرها من
سائر العبادات ، وفي الباطن كالخوف والرجاء والصبر والمحبة وغير ذلك من
سائر المقامات ، والاجتناب الظاهر كترك الغيبة والنميمة والكذب والنظر
المحرم ونحو ذلك .

والباطن كالكبر والحسد والرياء ، وحب الدنيا ونحو ذلك .

⁷⁰⁴ - [الأعراف:96] .

⁷⁰⁵ - [الطلاق:2] .

وأما التوكل فقال تعالى ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾⁷⁰⁶ وقال عليه السلام: "لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله لرزقكم كما ترزق الطير تغدو خماسا وتروح بظانا"⁷⁰⁷.

ومعنى التوكل أن تفوض أمرك إلى الله ويشق به قلبك وتطمئن بالتفويض إليه نفسك ، وليس من شرط التوكل ترك الكسب والتداوي والاستسلام للمهلكات ، وذلك حرام في الشرع ، وإذا اعتقدت أنه لا حول ولا قوة إلا بالله فأنت متوكل وإن سعيت ، والحول الحركة ، والقوة القدرة ، وقال عليه السلام: "من انقطع إلى الله كفاه كل مؤنة ورزقه من حيث لا يحسب ، ومن انقطع إلى الدنيا وكله الله إليها"⁷⁰⁸ ويروى أنه تعالى أوحى إلى بعض الأنبياء أن ينادي : إن ربكم يقول لكم من تحول لي مما أكره إلى ما أحب تحولت له إلى ما أحب مما يكره ، وعليه الاستغفار آتاء الليل والنهار وترك الإصرار ، قال تعالى : ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيُمَدِّدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ﴾⁷⁰⁹ الآية .

⁷⁰⁶ - [الطلاق: 3] .

⁷⁰⁷ انظر شعب الإيمان للبيهقي 101/2 وفتح الباري 306/11 ط دار المعرفة 1379 هـ .

⁷⁰⁸ مسند الشهاب 208/1 .

⁷⁰⁹ - [نوح : 10-12] .

وقال : ﴿ وَمَا كَانَتْ أَلَلَةٌ مَّعَذِبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾⁷¹⁰

وقال ﷺ من قتر عليه في رزقه فليكثر الاستغفار ، وقال " سَيِّدُ
الاستغفار أَنْ تَقُولَ اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ وَأَنَا
عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ أَبُوءُ لَكَ
بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ وَأَبُوءُ لَكَ بِذُنُوبِي فَاغْفِرْ لِي فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ قَالَ
وَمَنْ قَالَهَا مِنْ النَّهَارِ مُوقِنًا بِهَا فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ قَبْلَ أَنْ يُمْسِيَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ
الْجَنَّةِ وَمَنْ قَالَهَا مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُوقِنٌ بِهَا فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ
الْجَنَّةِ "⁷¹¹ رواه البخاري وصححه .

ومعنى أبوء أقر وأعترف ، والزموا الصمت إلا عن ذكر الله تعالى ،
وامروا بالمعروف وانها عن المنكر فإن ذلك فرض عليكم في الكتاب مسطر .
وإياكم والغيبة فإنها أشد من ثلاثين زنية في الإسلام وهي أن تذكر في
أخيك المسلم ما يكرهه أن لو سمعه سواء كان ذلك في بدنه أو دينه أو دنياه
أو مركوبه أو ملبوسه أو ولده أو زوجه .

واتركوا المنكرات بأسرها ظاهرا وباطنا واتقوا الله في السر والعلانية
ولا تجلبوا لأنفسكم الحسرات ، واعلموا أن الأمر بالمعروف والناهي عن
المنكر مبغوض عند الناس فعليكم بأنفسكم إن لم تستطيعوا واشتغلوا
بدينكم وكونوا كما كنتم مجتهدين في الدين متعاونين على طاعة رب العالمين

⁷¹⁰ - [الأفان: 33] .

⁷¹¹ البخاري / ك الدعوات 5831 .

واصبروا على دينكم حتى تصلوا لخالقكم قال ﷺ "يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ الصَّائِرُ فِيهِمْ عَلَى دِينِهِ كَالْقَائِضِ عَلَى الْجَمْرِ" ⁷¹²

وإياكم والخلطة ، وعليكم بالعزلة ، وإياكم والأمور التي تؤدي إلى التعزيل ⁷¹³ وإلى التزندق والقدرية والجبرية والمجسمة وغيرهم من الفرق المبتدعة الضالة فإن الدين [ضيف وأتم كالضياف] ⁷¹⁴ في الدنيا وتزودوا للسفر الطويل واعملوا على الراحة غدا في مقعد صدق واحفظوا محمدا ﷺ في أمته وأصحابه وسنته ، ولا تعجلوا بالعقوبة لمن أذاكم واحتملوا المكاره ممن عاداكم واصبروا على الأذى في الله وفي أنفسكم فإن من أؤذي في الله نصره الله قال تعالى : ﴿ وَأُوذُوا حَتَّى أَتَبَهُمُ نَصْرُنَا ﴾ ⁷¹⁵ ومن مكارم الأخلاق " أن تغفو عن ظلمك وتصل من قطعك وتعطي من حرمك " ⁷¹⁶ ومن جالسكم فعظوه ⁷¹⁷ ومن ساركم فاكتموه ، ومن سألكم فأصدقوه ، ومن استأمنكم فلا تخونوه ، ومن حدثكم فلا تكذبوه ، ومن

⁷¹² سنن الترمذي / ك الفتى 2186 .

⁷¹³ يعني : التي تجعلك معتزليا .

⁷¹⁴ في المخطوطة فإن الدين ضعيف وأتم كالضياف .

⁷¹⁵ - [الأنعام : 34] .

⁷¹⁶ عن عقبة بن عامر قال ثم لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذت بيده فقلت يا رسول الله أخبرني بفواضل الأعمال فقال يا عقبة صل من قطعك وأعط من حرمك وأعرض عن ظلمك وفي رواية واعف عن ظلمك رواه أحمد والطبراني وأحمد وإسنادي أحمد رجاله ثقة / مجمع الزوائد / علي بن أبي بكر الهيثمي 8 / 188 ط دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي 1407 هـ .

⁷¹⁷ في المخطوطة فأوعظوه .

واعدتموه فلا تخلفوه ، فإن المؤمن صدوق و " الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ " ⁷¹⁸ .

وإياكم من ثلاثة فإنها تورث ثلاثة، كثرة الوسخ فإنها توقع في النجس ، وكثرة الكلام فإنها توقع في الكذب ، وإياكم أن يخالف ظاهركم باطنكم . واعلموا أن الأمر شديد ولا تتكلموا على أعمالكم وتقولوا : قد خلقت الجنة لنا ، قال ﷺ : " اَعْمَلُوا وَلَا تَكَلُّوا " ⁷¹⁹ .

وقيل له ﷺ : أيدخل أحد الجنة بعمله ؟ قال : لا " قَالُوا وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِمَغْفِرَةٍ وَرَحْمَةٍ " ⁷²⁰ .

ولا تدخلوا بين العبد وربه فإنه لا يعلم ما في القلوب إلا علام الغيوب وإياكم والكبر فإنه ورد " لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ كِبَرٍ " ⁷²¹ .

والكبر الأتفة من قبول الحق واحتقار الخلق ، قال الغزالي وهما يغلقان باب السعادة فلا تحقروا أحدا فلعله ولي الله تعالى ، وإياكم والكذب فإن " الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ " ⁷²² .

⁷¹⁸ البخاري / ك الإيمان 9 .

⁷¹⁹ ابن ماجه / المقدمة 75 .

⁷²⁰ البخاري / ك الرقاق 5986 والحديث كان مكتوبا بتصرف فأصلحه .

⁷²¹ مسند الإمام أحمد / م الكثيرين 3600 .

⁷²² البخاري / ك الأدب 5629 .

وقال ﷺ: " الكذب ينقص الرزق ⁷²³ " وإياكم مفارقة الإيمان فإني أخشى إذا فارقكم أن لا يعود إليكم وهو يفارق صاحبه عند أمور كثيرة منها : السرقة ، ومنها الزنا ، ومنها شرب الخمر ⁷²⁴ ومنها قتل النفس ، ويكون على صاحبه كالتبة المنصوبة على رأسه عند إرادة الشيء ، قالوا ويخاطبه في حال الشرب فيقول له اتق الله يا مسكين فإن الله لا يجمعني أنا والخمر في مكان واحد .

واقضوا حوائج المسلمين فإن رسول الله ﷺ قال من قضى حاجة لأخيه قضى الله له مائة حاجة وفي بعض الروايات سبعين حاجة من حوائج الآخرة ، " وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ ⁷²⁵ .

وإياكم والافتخار بالآباء والأمهات فإنه من أفعال الجاهلية ، قال تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ

⁷²³ روى أبو الشيخ في الطبقات عن أبي هريرة رضي الله عنه رفعه الكذب ينقص الرزق أخرجه أحمد وأبو الشيخ في التبيين وابن لال في مكارم الأخلاق وابن عدي في الكامل / فيض القدير / للمناوي / 3 / 133 .

⁷²⁴ رجع في هذا لما رواه أبو هريرة " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزني الزاني وهو مؤمن ولا يسرق السارق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن / المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم / أبو نعيم الأصبهاني / ت محمد حسن الشافعي / 1 / 144 ط دار الكتب العلمية 1996 .

⁷²⁵ مسلم / الذكر 4867 .

أَتَقْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿ 726 〉 . الآية " أَنْتُمْ بَنُو آدَمَ وَآدَمُ مِنْ
تُرَابٍ " 727 ولا تحزنوا على تقديم الفرط فإن فيه أجرا عظيما .

والفرط الولد ، وولد الولد والأخ في الله يواخيه ، ومن يكن له فرط
فنسي فرطه لم يصب بمثله ، وعليكم يا إخواني بالاستغفار والصلاة على
النبي المختار فإن الصلاة على النبي ﷺ أحق للذنوب من الماء البارد
لنار ، وإذا ترادفت عليكم الهموم والامتهان فأكثروا من الصلاة والسلام
على رسول الله ﷺ ، وفي بعض الكتب : أن من استغفر الله بالغداة
والعشي ثم رفع يديه ويقول : اللهم اغفر لي وارحمني وتب علي سبعين مرة
لم تمس النار جلده أبدا ، وعليكم ببر الوالدين وصلة الأرحام فإنهما يعمران
الديار ويزيدان في الأعمار ، قال الفضيل : تمام المروءة من بر والديه ،
ووصل رحمه ، وأكرم إخوانه ، وأحسن خلقه مع ولده وخدمه ، وأحرز
دينه وأصلح ماله ، وأنفق فضله ، وجف به لسانه ولزم بيته ، وقال بعض
الحكماء من عصي والديه لم ير السرور من ولده ، ومن لم يستشر في الأمور
لم يصل إلى مقصده ، ومن لم يدار أهله ذهبت لذة عيشه .

وحافظوا على الصلوات الخمس في الجماعة ، فإن في ذلك أصلا
كثيرا وفضلا كثيرا وذلك أنها عصمة من كل آفة وفي الحديث : " أنها تفضل
صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة " 728 .

726 - [الحجرات:13]

727 أبو داود / ك الأدب 4452

ويقال من داوم على الصلاة أعطاه الله خمس خصال : يدفع عنه ضيق المعيشة ، ويرفع عنه عذاب القبر ، ويعطى كتابه بيمينه ، ويمر على الصلاة كالبرق الخاطف ، ويدخل الجنة بغير حساب ، وكان ﷺ إذا أصاب أهله خصاصة قال قوموا إلى الصلاة فهذا أمرت يعني قوله تعالى : ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى ﴾⁷²⁹.

وقال : " مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ فَلَا تُحْفِرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ " ⁷³⁰.

أي في ضمانه وأمانه وقال وهب كانت الكرب العظام تكشف عن الأولين بالصلاة قل ما نزلت بأحد منهم كربة إلا فزع إلى الصلاة [⁷³¹] ثم بالاجتهاد في الطاعة أول النهار فإن الله تعالى يقسم أرزاق الناس بين طلوع الجمر إلى طلوع الشمس ، وألزموا الصمت واستدامة استقبال القبلة ، وللذكر والقراءة أثر كبير وبركة غير قليلة يجد ذلك من واضب عليه ومن أحكم أول نهاره فقد أحكم بنيانه ، قال ﷺ : " مَنْ قَعَدَ فِي مُصَلَاةٍ حِينَ يَنْصَرِفُ مِنْهُ "

⁷²⁸ صحيح البخاري / محمد بن إسماعيل البخاري / ت : د. مصطفى ديب البغا 1 / 231 حديث 619

ط3 دار ابن كثير اليمامة بيروت 1987 .

⁷²⁹ - [طه:132]

⁷³⁰ الترمذي / ك الصلاة 206

⁷³¹ كلمة ممسوحة

صَلَاةُ الصُّبْحِ حَتَّى يُسَبِّحَ رُكْعَتِي الضُّحَى لَا يَقُولُ إِلَّا خَيْرًا غُفِرَ لَهُ
خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ زَبَدِ الْبَحْرِ " 732 .

وفي حديث آخر من صلى الغداة في جماعة ثم ذكر الله تعالى
حتى تطلع الشمس ثم صلى أربع ركعات لم يضره شيء من خلق
الله من ساعته تلك إلى مثلها من الغداة . 733

وكان ﷺ إذا صلى الصبح تربع في مصلاه حتى تطلع
الشمس 734 .

والآثار في ذلك مشهورة فلا تغفلوا عن صلاة الضحى ولو
ركعتين فإنها تجلب الرزق وتنفي الفقر وفي الحديث " يُصْبِحُ عَلَى
كُلِّ سُلَامَى مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ فَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ
صَدَقَةٌ وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ
صَدَقَةٌ وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ وَيُجْزَى مِنْ ذَلِكَ رُكْعَانِ يَرْكَعُهُمَا
مِنَ الضُّحَى " 735 .

732 أبو داود / ك الصلاة 1095

733 أخرجه الترمذي حديثاً يختلف آخره عن هذا ونصه : " مِنْ صَلَّى الْغَدَاةَ فِي جَمَاعَةٍ ثُمَّ قَعَدَ يَذْكُرُ اللَّهَ حَتَّى
تَطْلُعَ الشَّمْسُ ثُمَّ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ كَانَتْ لَهُ كَأَجْرِ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَامَّةٌ تَامَّةٌ
تَامَّةٌ قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ

/ سنن الترمذي / ك الجمعة 535

734 صحيح ابن خزيمة 1/372 حديث 757 ، والمستخرج على صحيح مسلم 2/264 حديث 1499

735 مسلم / ك صلاة المسافرين 1181

والسلامى العضو ⁷³⁶ .

[⁷³⁷] عن أربع عند الزوال ففي الحديث من صلاها عصمه الله في ماله وأهله ، ودينه ودنياه ⁷³⁸ ، وكذا المواصله بين المغرب والعشاء بالذكر والصلاة والقراءة فلها أثر كبير في ذلك ، وفي الحديث " مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتَّ رَكَعَاتٍ لَمْ يَكَلَمْ فِيهَا بَيْنَهُنَّ سُوءٌ عُدِلْنَ لَهُ بِعِبَادَةِ ثَنِي عَشْرَةَ سَنَةً قَالَ أَبُو عِيسَى وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ عِشْرِينَ رَكَعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ " ⁷³⁹

وقال : " مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثَنِي عَشْرَةَ رَكَعَةً بَنَى لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ " ⁷⁴⁰ .
وقال : " مَنْ حَافِظٌ عَلَى أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ " ⁷⁴¹ .

⁷³⁶ الصحيح أن السَّلامى عظام أصابع اليدين والرجلين ، ويقال لها القصب .

⁷³⁷ كلمة غير واضحة .

⁷³⁸ لم أعثر عليه .

⁷³⁹ الترمذي / ك الصلاة 299 قَالَ أَبُو عِيسَى [الترمذي] حَدَّثْتُ أَبِي هُرَيْرَةَ [الحديث الأول] حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا تَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي خَنْعَمٍ قَالَ وَ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي خَنْعَمٍ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ وَضَعْفُهُ جِدًّا

⁷⁴⁰ الترمذي / ك الصلاة 380 قَالَ أَبُو عِيسَى وَحَدَّثْتُ عَتَبَةَ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَتَبَةَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ

وقال : " رحم الله عبدا صلى أربعاً قبل العصر ⁷⁴² " إلى غير ذلك ، وجاء في قيام الليل أثر كبير وفضل كثير فلا تخلوا منه أنفسكم ولو بقدر يسير لثلا تحرموا خيره وتعدموا أجره فإذا طلع الفجر ركع ركعتي الفجر ثم قال اللهم إني أسألك بوجهك الكريم ثلاثاً دوام عافيتك وتمام نعمتك ثلاثاً ثم يقول اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل وسيدنا محمد ﷺ أعوذ بك من حر النار ومن عذاب القبر ثلاثاً أيضاً ثم يقول سبحان الله والحمد لله سبحان الله العظيم استغفر الله مائة فمن لازم ذلك أتته الدنيا بجذافيرها ⁷⁴³ ثم يصلي الصبح إن شاء أو يزيد من الأذكار والأدعية الواردة عن النبي المختار إلى أن تطلع الشمس أو إلى قرب طلوعها ، والوظيفة الزروقية من أحسن ذلك جمعا وأكثرها نفعا فعليكم بالاشتغال بها في هذا الوقت منفردين في ذكرها بأنفسكم مقبلين على تدبير معانيها بسركم فذلك يعظم أجركم وإلا فلا خير لكم في ذلك .

قال علي بن أبي طالب لا خير في عبادة لا حضور فيها ، ولا خير في قراءة لا تدبر فيها [وكان ﷺ إذا أصبح يقول : أصبحنا وأصبح الملك لله ، والحمد لله والحمد لله لا إله إلا الله

⁷⁴¹ الترمذي / ك الصلاة 293 قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح .

⁷⁴² لم أعتر عليه .

⁷⁴³ جذافير الشيء أعاليه وتواحيه ، وأتته الدنيا بجذافيرها أي بأسرها / مختار الصحاح 54/1 ولسان العرب

وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ،
أسألك خير خير ما في هذا اليوم ، وخير ما بعده ، وأعوذ بك من
شر ما في هذا اليوم وشر ما بعده ، وأعوذ بك من الكسل وسوء
الكبر رب أعوذ بك من عذاب النار وعذاب القبر [744] .

[وكان إذا نام يكون على جنبه الأيمن ويجعل يده اليمنى
تحت خده ويده اليسرى فوق فخذيه ويقول باسمك اللهم وضعت
جنبي وباسمك اللهم أرفعه إن أمسكت نفسي فاغفر لها وإن
أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به النبيين والصالحين من عبادك [745] .

وقال : " إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَوَضَّأَ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ
اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ ثُمَّ قُلِ اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ
وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ لَا
مَلْجَأَ وَلَا مُنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ

⁷⁴⁴ الحديث فيه تقديم وتأخير والرواية في مسلم / ك . الذکر 4901 كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا
أَمْسَى قَالَ أَمْسَيْنَا وَأَمْسَى الْمَلِكُ لِلَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ قَالَ أَرَأَاهُ قَالَ فَيَهِنُ لَهُ الْمَلِكُ وَلَهُ
الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ رَبِّ أَسْأَلُكَ خَيْرَ مَا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَخَيْرَ مَا بَعْدَهَا وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا فِي
هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَشَرِّ مَا بَعْدَهَا رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ وَسُوءِ الْكِبَرِ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ وَعَذَابٍ فِي
الْقَبْرِ وَإِذَا أَصْبَحَ قَالَ ذَلِكَ أَيْضًا أَصْبَحْنَا وَأَصْبَحَ الْمَلِكُ لِلَّهِ

⁷⁴⁵ تصريف المؤلف في هذا الحديث ورواية البخاري / ك الدعوات 5845 ما نصه : " إِذَا أَوَى أَحَدُكُمْ إِلَى
فِرَاشِهِ فَلْيَنْفِضْ فِرَاشَهُ بِدَاخِلَةِ إِرَارِهِ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي مَا خَلَقَهُ عَلَيْهِ ثُمَّ يَقُولُ بِاسْمِكَ رَبِّ وَضَعْتُ جَنْبِي وَبِكَ
أَرْفَعُهُ إِنْ أَمْسَكَتَ نَفْسِي فَارْحَمَهَا وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ .

وَنَبِيِّكَ الَّذِي أُرْسِلْتُ فَإِنْ مِتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ فَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ
وَأَجْعَلُهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ " ⁷⁴⁶ .

و " اقرأ قل يا أيها الكافرون ثم تم على خاتمتها فإنها براءة
من الشرك " ⁷⁴⁷ وفي الحديث من قرأ الفاتحة وقل هو الله أحد حين
يأوي إلى فراشه أمن من كل شيء إلا الموت ⁷⁴⁸ . وكان إذا انتبه
قال : الحمد لله الذي أحيانا بعدما أماتنا إليه النشور ، لإله إلا أنت
وحدك لا شريك لك ، سبحانك اللهم أستغفرك وأتوب إليك لذنبني
، وأسألك رحمة اللهم زدني علما ، ولا تنزع قلبي بعد إذ هديتني
وهب لي من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب ⁷⁴⁹ .

وكان إذا تسور ⁷⁵⁰ من الليل قال لا إله إلا الله الواحد القهار
رب السماوات والأرض وما بينهما العزيز الغفار ، وقال من قال
حين يتحرك بالليل بسم الله عشرا سبحان الله عشرا آمنت بالله
وكفرت بالطاغوت عشرا وفي كل شيء يتخوفه لم ينبغ لذنب أن
يذكره يدركه إلى مثلها ⁷⁵¹ .

⁷⁴⁶ البخاري / ك الوضوء 293 وقد تصرف المؤلف قليلا فأصلحت النص من البخاري .

⁷⁴⁷ أبو داود / ك الأدب 4396

⁷⁴⁸ لم أعتز عليه

⁷⁴⁹ لم أعتز عليه

⁷⁵⁰ تسور الليل معناه انقلب الصبح / قال الشاعر : حتى ترى أعناق صبح أبلجا* تسور في أعجاز ليل أدعجا

. انظر : الغرب / للخطابي 1 / 377 ولسان العرب 2 / 271

⁷⁵¹ لم أعتز عليهما .

وبالجملة فالأذكار والأدعية - المروية عنه عليه السلام - التي تقال صباحا ومساء وعقب الصلوات وغير ذلك من الأوقات كثيرة لا يمكن جلبها هنا ، وقد ذكر منها صاحب كتاب البركة جملة صالحة فليطالع من أمكنه ذلك والله الموفق بفضلته .

وعليكم أيها الإخوان باتباع السنة واجتناب البدعة وأكد من اتباع السنة اتباع السلف الصالح وهم الصحابة رضي الله عنهم فإنهم أعرف بالسنة منا ولهذا كان الإمام النخعي يقول : لو رأيت الصحابة يتوضئون إلى الكوعين لفعلت كفعالهم وإن كنت أقرؤها إلى المرافق ولذلك جعل الإمام مالك فعلهم أصلاً من أصول مذهبه ومن هنا قال عليه السلام : " عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمُهَدِّينَ الرَّاشِدِينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَصُوا عَلَيْهَا بِالتَّوَّاحِدِ وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ " ⁷⁵²

وفي رواية وكل بدعة في النار . ⁷⁵³

[حث ⁷⁵⁴] عليه السلام في هذا الحديث على اتباع أصحابه وعلى اجتناب ما لم يثبت عنه ، ولا عن أصحابه رضي الله عنهم ، وذلك أنه لا خير في ما لم يفعله ولم يأمر به ولا فهم عنه ، وقد قيل من مات مبتدعاً وجد قبره حفرة من حفر النار ، والآثار في هذا

⁷⁵² سنن أبي دود / ك السنة 3991 ومسند أحمد / م الشامين 16521 و 16522

⁷⁵³ سنن النسائي / ك العيدين 1560

⁷⁵⁴ في الأصل قال .

المعنى كثيرة ذكرنا منها في رسالتنا تحفة الإخوان جملة صالحة فلا بد لكم من مطالعتها ليحصل لكم بذلك - إن شاء الله - انتفاع وتسلموا من شر الابتداع واعلموا أيها الإخوان أن من جملة هذه البدع المنكرة ، والمخالفات المستهترة ، ما شاع في كل قطر ومكان ، وزعم التقرب به فقراء الزمان ، وهو اجتماعهم للذكر المسمى عندهم بالحضرة ، إذ لم يثبت فعلهم هذا عن نبينا ﷺ ، ولا عن أحد من أصحابه رضي الله عنهم ، والدليل على ذلك من أوجه :
 منها عدم وروده في السنة ، ولا حجة لهم في الأحاديث الواردة في حلق الذكر ، ومجالس الذكر لأن المراد بها مجالس العلم ، والقرآن كما فسرهما أصحابه الفاعلون لها والناقلون عنه بالمشاهدة .

قال ابن الحاج في المدخل : قال علماؤنا رحمة الله عليهم :
 الذكر والمجالس المذكورات في الأحاديث مجالس العلم وهي مجالس الحلال والحرام إلى آخر كلامه فانظره إن شئت⁷⁵⁵ وأنت خير بأنه ليس في شيء من تلك الأحاديث ما ينص على أنهم اجتمعوا على ذلك يتراسلون بينهم صوتا واحدا بل ذلك عام ، هل كان على صوت واحد أم لا ؟ وقد دل الدليل على أنهم لم يكونوا يفعلون ذلك

⁷⁵⁵ أنظر فصلا طويلا في المدخل / أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الشهير بابن الحاج 3/ 93 وما

بعدها / ط مكتبة دار التراث بمصر

بل دل الدليل على إنكارهم لذلك ونهيم عنه ، فعن ابن وهب أنه قال قلت لمالك رضي الله عنه أرايت القوم يجتمعون فيقرءون جميعا في سورة واحدة حتى يختموها فأنكر ذلك وعابه ، وقال ليس هكذا يفعل الناس إنما كان يقرأ الرجل على الآخر يعرضه انتهى .

وقد دل الدليل أيضا على أنهم في ذكرهم بعد صلاة الصبح والعصر يكونون مجتمعين في المسجد يسمع لهم دوي كدوي النحل ، كل إنسان يذكر لنفسه على ما نقل عنهم وأنهم كانوا لا يرفعون أصواتهم بالذكر ، ولا بالقراءة ولا يفعلون ذلك جماعة وقد روي عن قيس بن عباد أنه قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون رفع الصوت عند الذكر ، وها هو الإمام مالك رحمه الله لا يختلف قوله في القراءة جماعة ، والذكر جماعة ، أنها من البدع المكروهة على ما نقل عنه ابن رشد في البيان والتحصيل⁷⁵⁶ وذلك دليل على أنه لم ينقل عنهم فيه إلا الترك بالكلية ، والإنكار له كما تقدم ولا يقدر أحد ، ينكر نقل الإمام مالك ولا يرده لما أجمعوا عليه من تقته وأماته في نقله عن السلف فليس إلى مخالفته من سبيل ، ومنها : مخالفة قوله تعالى ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ

⁷⁵⁶ انظر رفض مالك للقراءة جماعة في البيان والتحصيل / أبو الوليد ابن رشد القرطبي / ت د . محمد حجي

فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴿ 757 ﴾ حيث لم يأت بها الرسول ﷺ ولا أحد من أصحابه رضي الله عنهم بل الوارد عنهم النهي عن ذلك وهو عين الابتداع وترك الاتباع ومن لم يسلك سبيلهم فقد [758] فالخير كله في الاتباع والشر كله في الابتداع .

ومنها جعلهم ذلك قرينة وطاعة ، ويجعلون ذلك قرينة لأولياء الله طريقة ، وهو عين الابتداع لأن من اعتقد في ما ليس بقرينة أنه قرينة فقد ابتدع ، وخالف النبي ﷺ وصحبه ، وأيضا فإن اجتماعهم هذا إذا سلم من العوارض يبقى حكمه الكراهة ، وهل رأيتم أحدا من العلماء وغيرهم يجعلون المكروه من قبيل الطاعات ومن العبادات غير المنهيات بل المنقول عن العارفين أن المكروه عندهم كالحرم ، ولا سبيل إلى ذكره فضلا عن فعله ، وصرحوا بلسان واحد أنه لا يتقرب إلى الله بمحرم ولا مكروه ، وكيف يصح لأحد أن يتقرب إلى الله بما نهى عنه ؟ ! .

لا والله ، وإذا لم يحصل به القرب حصل ضده وهو البعد ، ولا سيما إذا اتخذ ذلك عادة ودينا كما هو شأن فقراء الزمان ، بل قالوا بفسق المداوم على المكروه ، ويكون فعله قادحا في شهادته

757 - [الحشر: 7]

758 كلمة مطموسة

وإمامته على ما نص عليه الشاطبي⁷⁵⁹ غيره ، فإن أردت الوقوف على نص مهم فعليك برسالتنا تحفة الإخوان .

ومنها عدم سلامته غالبا من العوارض القادحة كاجتماع من لا ترضى حاله ولا يمل الاجتماع معه من النساء والصبيان وجهال الطريق ، ومنها عدم حصول فائدة فيه يغتفر المكروه من أجلها ، من تنبيه أو إرشاد أو زيادة يقين أو علم أو اختبار أو استراحة من الجهد والجهد ، ومن ادعى حصول شيء من ذلك فعليه البيان ، وإلا فهو من أهل النفاق .

ومنها عدم خلوه غالبا من الآلات كالدف والمزمار ، وليس ذلك من سنة النبي المختار ، ومنها جعلهم ذلك في المساجد - غالبا - التي أمر الله تعالى برفع مقامها وتعظيمها واحترامها ، وقد قال الشيخ القدوة أبو عبد الله بن الحاج في المدخل ينبغي أن ينهى الفقراء الذاكرون جماعة في المسجد قبل الصلاة أو بعدها أو في غيرهما من الأوقات لأن المسجد إنما بني للصلاة وهذا مما يشوش به على المصلين⁷⁶⁰ وفي الحديث : " لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ " ⁷⁶¹ .

⁷⁵⁹ انظر الاعتصام / إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي 176/1 ط دار إحياء الكتب العربية مصر .

⁷⁶⁰ تابع الفصل المشار إليه سابقا في المدخل .

⁷⁶¹ سنن ابن ماجه / ك الأحكام 2332

فكل شيء فيه تشويش منع ، ولأن رفع الصوت في المسجد بدعة انتهى ⁷⁶² .

وأيضاً فلأن ذلك مخل بالاحترام ⁷⁶³ [حصى المسجد بضربك الأقدام ، وقد قال الشيخ سيدي الحسن اليوسي احترام المساجد واجب ، وتوقي الأحباس متعين ، إلى غير ذلك مما يكثر ولا تحمله هذه البطاقة .

فمن أراد ذلك فعليه بكتابنا تحفة الإخوان ، في التحذير من حضور حضرة فقراء الزمان ، ثم العجب العجيب [ممن تعبد به ⁷⁶⁴] أنه لا دليل على فعلهم لافي سنة ولا كتاب ، وأنه ليس بصواب .

وفي ما ذكرناه كفاية لمن أراد الله به الهداية ، ﴿ وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُّورٍ ﴾ ⁷⁶⁵ ﴿ وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا ﴾ ⁷⁶⁶ .
وبالله التوفيق ، والفرج عند الضيق .

⁷⁶² انظر الاعتصام للشاطبي 92/2 وما بعدها .

⁷⁶³ كلمة مطبوعة .

⁷⁶⁴ قراءة محتملة .

⁷⁶⁵ - [التور: 40]

⁷⁶⁶ - [المائدة: 41]

انتهت وصية الشيخ المذكور على يد العبد الفقير الحقير
المقر بالعجز والتقصير إلى ربه القدير علي بن علي القشي⁷⁶⁷
الإطرابلسي الشريفي ، عفى الله عنه وعن إخوانه السالفين وعن
أهل زمانه وعن جميع المؤمنين آمين .

صَبْرُ ابْنِ عَشِيرَا

المُتَّبِعِيْنَ

بِالْمُرْشِدِ الْمَعِيْنِ عَلَى الْضُرُورِيَّاتِ مِنْ عِلُومِ الدِّينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

يَقُولُ عَبْدُ الْوَاحِدِ ابْنُ عَاشِرٍ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَّمَنَا
صَلَّى وَسَلَّمَ عَلَى مُحَمَّدٍ
وَبَعْدُ فَالْعَوْنُ مِنَ اللَّهِ الْمَجِيدِ
فِي عَقْدِ الْأَشْعَرِيِّ وَفَقِهِ مَالِكٍ
مُبْتَدِئًا بِاسْمِ الْإِلَهِ الْقَادِرِ
مِنَ الْعُلُومِ مَا بِهِ كَلَفْنَا
وَعَالِهِ وَصَحْبِهِ وَالْمُقْتَدِي
فِي نَظْمِ آيَاتِ الْأَمْسِيِّ تُفِيدُ
وَفِي طَرِيقَةِ الْجَنِيدِ السَّالِكِ

مَقْدَمَةٌ لِكِتَابِ الْأَعْتِقَادِ مُعِينَةً لِقَارِئِهَا عَلَى الْمُرَادِ

وَحُكْمُنَا الْعَقْلِي قَضِيَّةٌ بِلا
أَقْسَامٍ مُقْتَضَاهُ بِالْحَصْرِ ثَمَّازُ
فَوَاجِبٌ لَا يَقْبَلُ النَّفْيَ بِحَالٍ
وَجَائِزًا مَا قَبْلَ الْأَمْرَيْنِ سِيمِ
أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى مَنْ كَلَفَا
اللَّهُ وَالرُّسُلَ بِالصِّفَاتِ
وَقَفَّ عَلَى عَادَةٍ أَوْ وَضَعٍ جَلَا
وَهِيَ الْوُجُوبُ الْإِسْتِحَالَةُ الْجَوَازُ
وَمَا أَبَى الثَّبُوتَ عَقْلًا الْمُحَالُ
لِلضَّرُورِيِّ وَالنَّظَرِيِّ كُلُّ قِسْمٍ
مُمْكِنًا مِنْ نَظَرٍ أَنْ يَعْرِفَا
مِمَّا عَلَيْهِ نَصَبُ الْآيَاتِ

وَكُلُّ تَكْلِيفٍ بِشَرْطِ الْعَقْلِ مَعَ الْبُلُوغِ بِدَمٍ أَوْ حَمَلٍ
أَوْ يَمْنِيٍّ أَوْ يَأْتِيَاتِ الشَّعَرِ أَوْ بِثَمَانِ عَشْرَةٍ حَوْلًا ظَهَرَ

كِتَابُ أَمْرِ الْقَوَاعِدِ وَمَا انْطَوَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْعَقَائِدِ

يَجِبُ لِلَّهِ الْوُجُودُ وَالْقِدَمُ كَذَا الْبَقَاءُ وَالْغِنَى الْمَطْلُوقُ عَمَّ
وَخَلْفُهُ لِحَلْقِهِ بِلَا مِثَالٍ وَوَحْدَةُ الذَّاتِ وَوَصْفُ الْفِعَالِ
وَقُدْرَةُ إِرَادَةِ عِلْمِ حَيَاةٍ سَمْعُ كَلَامٍ بَصَرٌ ذِي وَاجِبَاتِ
وَيَسْتَحِيلُ ضِدُّ هَذِهِ الصِّفَاتِ الْعَدَمُ الْحُدُوثُ ذَا لِلْحَادِثَاتِ
كَذَا الْفَنَاءُ وَالْإِفْتِقَارُ عُدَّةُ وَأَنَّ يُمَاتِلَ وَتَفْيُ الْوَحْدَةَ
عَجْزٌ كَرَاهَةٌ وَجَهْلٌ وَمَمَاتٌ وَصَمَمٌ وَبَكَمٌ عَمَى صُمَاتِ
يَجُوزُ فِي حَقِّهِ فِعْلُ الْمُمَكِّنَاتِ بِأَسْرِهَا وَتَرْكُهَا فِي الْعَدَمَاتِ
وَجُودُهُ لَهُ دَلِيلٌ قَاطِعٌ حَاجَةٌ كُلُّ مُحَدَّثٍ لِلصَّانِعِ
لَوْ حَدَّثَتْ لِنَفْسِهَا الْأَكْوَانُ لَا جَمْعَ التَّسَاوِي وَالرُّجْحَانُ
وَذَا مُحَالٌ وَخُدُوثُ الْعَالَمِ مِنْ حَدَثِ الْأَعْرَاضِ مَعَ تَلَازِمِ
لَوْ لَمْ يَكُ الْقِدَمُ وَصِفُهُ لَزِمَ حُدُوثُهُ دَوْرٌ تَسْلُسُلٍ حُتْمِ
لَوْ أَمَكْنَ الْفَنَاءُ لَأَتَفَى الْقِدَمُ لَوْ مَاتِلَ الْخَلْقُ حُدُوثُهُ انْحَتَمِ
لَوْ لَمْ يَجِبْ وَصْفُ الْغِنَى لَهُ افْتَقَرُ لَوْ لَمْ يَكُنْ بِوَاحِدٍ لَمَّا قَدَرُ
لَوْ لَمْ يَكُنْ حَيًّا مُرِيدًا عَالِمًا وَقَادِرًا لَمَّا رَأَيْتَ عَالِمًا
وَالْتَالِي فِي السِّتِّ الْقَضَايَا بَاطِلُ قَطْعًا مُقَدَّمٌ إِذَا مُمَاتِلُ

وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ
لَوْ اسْتَحَالَ مُنْكَرٌ أَوْ وَجَبَا
يَجِبُ لِلرُّسُلِ الْكِرَامُ الصِّدْقُ
مُحَالٌ الْكَذِبُ وَالْمَنْهِي
يَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ كُلُّ عَرَضٍ
لَوْ لَمْ يَكُونُوا صَادِقِينَ لِلزِّمِ
إِذْ مُعْجَزَاتُهُمْ كَقَوْلِهِ وَبَرٌ
لَوْ اتَّفَقَى التَّبْلِيغُ أَوْ خَانُوا حَتِّمَ
جَوَازُ الْأَعْرَاضِ عَلَيْهِمْ حُجَّتُهُ
وَقَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
يَجْمَعُ كُلَّ هَذِهِ الْمَعَانِي
وَهِيَ أَفْضَلُ وَجُسُوه الذِّكْرُ
فَصَلِّ وَطَاعَةُ الْجَوَارِحِ الْجَمِيعِ
قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ خَمْسٌ وَجِبَاتُ
ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ فِي الْقِطْعِ
الْإِيمَانُ جَزْمٌ بِالْإِلَهِ وَالْكِتَابِ
وَقَدَرٌ كَذَا صِرَاطٌ مِسِيرَانُ
وَأَمَّا الْإِحْسَانُ فَقَالَ مَنْ دَرَاهُ
إِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ إِنَّهُ يَرَاكَ

بِالنَّقْلِ مَعَ كَمَالِهِ تُسْرَامُ
قَلْبُ الْحَقَائِقِ لَزُومًا أَوْجَبَا
أَمَانَةٌ تَبْلِيغُهُمْ يَحِقُّ
كَعَدَمِ التَّبْلِيغِ يَأْذِكِي
لَيْسَ مُؤَدِّيًا لِنَقْصِ كَالْمَرَضِ
أَنْ يَكْذِبَ الْإِلَهُ فِي تَصْدِيقِهِمْ
صَدَقَ هَذَا الْعَبْدُ فِي كُلِّ خَبَرٍ
أَنْ يُقْلَبَ الْمَنْهِي طَاعَةً لَهُمْ
وَقَوْعُهَا بِهِمْ تَسْلُ حِكْمَتُهُ
مُحَمَّدٌ أَرْسَلَهُ الْإِلَهُ
كَانَتْ لِيَذَا عَلَامَةٌ الْإِيمَانِ
فَاشْغَلْ بِهَا الْعُمَرَ تَفْزُ بِالذُّخْرِ
قَوْلًا وَفِعْلًا هُوَ الْإِسْلَامُ الرَّفِيعُ
وَهِيَ الشَّهَادَتَانِ شَرْطُ الْبَاقِيَاتِ
وَالصَّوْمُ وَالْحَجُّ عَلَى مَنْ اسْتَطَاعَ
وَالرُّسُلُ وَالْأَمْلَاكُ مَعَ بَعْثِ قُرْبِ
حَوْضِ النَّبِيِّ جَنَّةٌ وَنِيرَانُ
أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ
وَالَّذِينَ ذِي الثَّلَاثِ خُذْ أَقْوَى عُرَاكَ

مقدمة من الأصول معينة في فروعها على الأصول

الحكم في الشرع خطاب ربنا	المقتضي فعل المكلف افطنا
بطلب أو إذن أو بوضع	لسبب أو شرط أو ديني منع
أقسام حكم الشرع خمسة ثرام	فرض ونذبة وكراهة حرام
ثم إباحة فمأثور جزم	فرض ودون الجزم مندوب وسيم
ذو النهي مكروه ومع حتم حرام	ما دون وجهيه مباح ذا تمام
والفرض قسمان كفاية وعين	ويشمل المندوب سنة بذين

كتاب الطهارة

فصل وتحصل الطهارة بما	من التغير بشيء سليما
إذا تغير بنجس طرحا	أو طاهر لعادة قد صلحا
إلا إذا لزمه في الغالب	كمغرة فمطلق كالدائب

فصل في فرائض الوضوء

فصل فرائض الوضوء سبع وهي	ذلك وفور نية في بدئه
وليتو رفع حدث أو مفرض	أو استباحة لممنوع عرض
وغسل وجهه وغسله اليدين	ومسح رأسه وغسله الرجلين
والفرض عم مجمع الأذنين	والمرفقين عم والكعبين

خَلَّلَ أَصَابِعَ الْيَدَيْنِ وَشَعَرَ
 سُنَّتَهُ السَّبْعُ إِتْدَا غَسَلُ الْيَدَيْنِ
 مَضْمُضَةً اسْتِنْشَاقُ اسْتِنْشَارُ
 وَأَحَدَ عَشَرَ الْفَضَائِلُ أَتَتْ
 تَقْلِيلُ مَاءٍ وَيَأْمَنُ الْإِنَا
 بَدْءُ الْمَيَّامِينَ سِوَاكَ وَتُدْبُ
 وَبَدْءُ مَسْحِ الرَّأْسِ مِنْ مُقَدِّمَةِ
 وَكُرْهِ الزَّيْدُ عَلَى الْفَرَضِ لَدَى
 وَعَاجِزُ الْفَوْرِ بَنَى مَا لَمْ يَطُلْ
 ذَاكِرُ فَرَضِهِ بِطُولٍ يَفْعَلُهُ
 إِنْ كَانَ صَلَّى بَطَلَتْ وَمَنْ ذَكَرَ
 فَضْلُ تَوَاقُضِ الْوُضُوءِ سِتَّةَ عَشَرَ
 وَغَائِطُ نَوْمٍ ثَقِيلٍ مَذِي
 لَمَسٌ وَقُبْلَةٌ وَذَا إِنْ وَجِدَتْ
 الْإِطَافُ مَرَأَةً كَذَا مَسُّ الذَّكَرِ
 وَيَجِبُ اسْتِبْرَاءُ الْأَخْبَتَيْنِ مَعَ
 رَجَازِ الْإِسْتِجْمَارِ مِنْ بَوْلٍ ذَكَرَ
 فَضْلُ فُرُوضِ الْغُسْلِ قَصْدٌ يُحْتَضَرُ
 فَتَابِعِ الْخَفِيِّ مِثْلُ الرُّكْبَتَيْنِ
 وَجْهٍ إِذَا مِنْ تَحْتِهِ الْجِلْدُ ظَهَرَ
 وَرَدُّ مَسْحِ الرَّأْسِ مَسْحُ الْأُذُنَيْنِ
 تَرْتِيبُ فَرَضِهِ وَذَا الْمُخْتَارُ
 تَسْمِيَةٌ وَبَقْعَةٌ قَدْ طَهَّرَتْ
 وَالشَّفْعُ وَالتَّثْلِيثُ فِي مَغْسُولِنَا
 تَرْتِيبُ مَسْنُونِهِ أَوْ مَعَ مَا يَجِبُ
 تَخْلِيلُهُ أَصَابِعًا بِقَدَمِهِ
 مَسْحُ وَفِي الْغُسْلِ عَلَى مَا حُدِّدَا
 بَيْسُ الْأَعْضَاءِ فِي زَمَانٍ مُعْتَدِلٍ
 فَقَطْ وَفِي الْقُرْبِ الْمُوَالِي يُكْمِلُهُ
 سُنَّتُهُ يَفْعَلُهَا لِمَا حَضَرَ
 بَوْلٌ وَرِيحٌ سَلَسٌ إِذَا نَذَرَ
 سُكْرٌ وَإِغْمَاءٌ جُنُونٌ وَدَيُّ
 لَذَّةٌ عَادَةٌ كَذَا إِنْ قَصِدَتْ
 وَالشُّكُّ فِي الْحَدَثِ كُفْرٌ مَنْ كَفَرَ
 سَلَتْ وَتَرَّ ذَكَرٌ وَالشَّدُّ دَعُ
 كَغَسَائِطٍ لَأَمَّا كَثِيرًا انْتَشَرَ
 فَوْرٌ عُمُومِ الدَّلَكِ تَخْلِيلُ الشَّعَرِ
 وَالْإِبْطُ وَالرَّفْعُ وَبَيْنَ الْإِلْتِيَانِ

وَصَلِّ لِمَا عَسُرَ بِالْمِنْدِيلِ
سُنَّتُهُ مَضْمُضَةٌ غَسْلُ الْيَدَيْنِ
مَنْدُوبُهُ الْبَدءُ بِغَسْلِهِ الْأَذَى
تَقْدِيمُ أَعْضَاءِ الْوُضُو قَلِيلُهُ مَا
تَبْدَأُ فِي الْغُسْلِ بِفَرْجٍ ثُمَّ كُفٌّ
أَوْ اصْبَعْ ثُمَّ إِذَا مَسَسْتَهُ
مُوجِبُهُ حَيْضٌ نَفَاسٌ انْزَالٌ
وَالْأَوَّلَانِ مَنَعَ الْوُطْءَ إِلَى
وَالْكُلِّ مَسْجِدًا وَسَهْوُ الْإِغْتِسَالِ
فَصَلِّ لِخَوْفٍ ضُرٍّ أَوْ عَدَمٍ مَا
وَصَلِّ فَرَضًا وَاحِدًا وَإِنْ تَصَلَّ
وَجَازَ لِلنَّفْلِ اتِّدَا وَيَسْتَبِيحُ
فَرُوضُهُ مَسْحُكَ وَجْهًا وَالْيَدَيْنِ
ثُمَّ الْمُؤَالَاةُ صَعِيدًا طَهْرًا
آخِرُهُ لِلرَّاجِي، آيِسٌ فَقَطْ
سُنَّتُهُ مَسْحُهُمَا لِلْمِرْفَقِ
مَنْدُوبُهُ تَسْمِيَةٌ وَصَفٌّ حَمِيدٌ
رُجُودُ مَاءٍ قَبْلَ إِنْ صَلَّى وَإِنْ
كَخَائِفِ اللَّصِ وَرَاجٍ قَدَمًا

وَنَحْوُهُ كَالْحَبْلِ وَالتَّوَكُّلِ
بَدءًا وَالِاسْتِنْشَاقُ ثَقْبُ الْأَذُنَيْنِ
تَسْمِيَةٌ تَثْلِيثُ رَأْسِهِ كَذَا
بَدءُ بِأَعْلَى وَيَمِينٍ خُذُّهُمَا
عَنْ مَسِّهِ بِيْطْنٍ أَوْ جَنْبِ الْأَكْفِ
أَعِدْ مِنْ الْوُضُوءِ مَا فَعَلْتَهُ
مَغِيبُ كَمَرَةٍ بِفَرْجٍ اسْتِجَالٌ
غُسْلٌ وَالْآخِرَانِ قُرْآنًا حَلًا
مِثْلَ وَضُوءِكُمْ وَلَمْ تُعْذِ مُوَالٍ
عَوِضٌ مِنَ الطَّهَارَةِ التَّيْمُمَا
جَنَازَةٌ وَسُنَّةٌ بِهِ يَحِلُّ
الْفَرَضُ لَا الْجُمُعَةُ حَاضِرٌ صَحِيحٌ
لِلْكُوعِ وَالنِّيَّةِ أُولَى الضَّرْبَتَيْنِ
وَوَضْعُهَا بِهِ وَوَقْتُ حَضَرًا
أَوَّلُهُ، وَالْمُتَرَدِّدُ الْوَسْطُ
وَضَرْبَةُ الْيَدَيْنِ تَرْتِيبٌ بَقِي
نَاقِضُهُ مِثْلُ الْوُضُوءِ وَيَزِيدُ
بَعْدُ يَجِدُ يُعِدُّ بِوَقْتٍ إِنْ يَكُنْ
وَزَمَنٍ مُنَاوِلًا قَدْ عَدِمَا

كتاب الصلاة

فَرَايِضُ الصَّلَاةِ سِتُّ عَشْرَةَ
تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ وَالْقِيَامِ
فَاتِحَةٌ مَعَ الْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ
وَالرَّفْعِ مِنْهُ وَالسَّلَامِ وَالْجُلُوسِ
وَالِإِعْتِدَالِ مُطْمَئِنَّا بِالتَّيَزَامِ
نِيَّتُهُ اقْتِدَا كَذَا الْإِمَامِ فِي
شَرْطِهَا الْإِسْتِقْبَالَ طَهْرُ الْخَبَثِ
بِالذِّكْرِ وَالْقُدْرَةِ فِي غَيْرِ الْأَخِيرِ
نَدْبًا يُعِيدَانِ بَوَاقِيَ كَالْخَطَا
وَمَا عَدَا وَجْهَ وَكَفِّ الْحُرَّةِ
لَكِنْ لَدَى كَشْفِ لِصَدْرٍ أَوْ شَعْرٍ
شَرْطٌ وَجُوبُهَا التَّنَاقُ مِنَ السَّدَمِ
فَلَا قَضَى أَيَّامُهُ ثُمَّ دُخُولُ
سُنَّتِهَا السُّورَةُ بَعْدَ الْوَاقِعَةِ
جَهْرٌ وَسِرٌّ بِمَحَلٍّ لِهُمَا
كُلُّ تَشَهُدٍ جُلُوسٌ أَوَّلُ
وَسَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِيدُهُ
الْفَذُّ وَالْإِمَامُ هَذَا أَكْثَرُ

شُرُوطُهَا أَرْبَعَةٌ مُقْتَفَرَةٌ
لَهَا وَنِيَّةٌ بِهَا تُرَامُ
وَالرَّفْعُ مِنْهُ وَالسُّجُودُ وَالْخُضُوعُ
لَهُ وَتَرْتِيبُ أَدَاءِ فِي الْأُسُوسِ
تَبَعُ مَأْمُومٍ بِإِحْرَامِ سَلَامٍ
خَوْفٍ وَجَمْعٍ جُمُعَةٍ مُسْتَخْلَفٍ
وَسِتْرُ عَوْرَةٍ وَطَهْرُ الْحَدَثِ
تَفْرِيعُ نَاسِيهَا وَعَاجِزٌ كَثِيرٌ
فِي قُبْلَةٍ لَا عَجْزَهَا أَوْ الْغَطَا
يَجِبُ سِتْرُهُ كَمَا فِي الْعَوْرَةِ
أَوْ طَرَفِ تُعِيدُ فِي الْوَقْتِ الْمَقَرِّ
بِقَصَّةٍ أَوْ الْجُفُوفِ فَاغْلَمِ
وَقْتُ فَادَاها بِهِ حَتْمًا أَقُولُ
مَعَ الْقِيَامِ أَوَّلًا وَالثَّانِيَةَ
تَكْبِيرُهُ إِلَّا الَّذِي تَقَدَّمَ
وَالثَّانِي لَا مَا لِلِسَّلَامِ يَخْصُصُ
فِي الرَّفْعِ مِنْ رُكُوعِهِ أَوْ رَدِّهِ
وَالْبَاقِي كَالْمَنْدُوبِ فِي الْحُكْمِ بَدَا

إِقَامَةُ سُجُودِهِ عَلَى الْيَدَيْنِ
 انْصَاتُ مُقْتَدٍ بِجَهْرٍ ثُمَّ رَدُّ
 بِهِ وَزَائِدُ سُكُونٍ لِلْحُضُورِ
 جَهْرُ السَّلَامِ كُلِّمُ التَّشْهَدِ
 سُنَّ الْأَذَانُ لِحِمَاةِ أُنْتِ
 وَقَصْرُ مَنْ سَافَرَ أَرْبَعَ بُرْدِ
 مِمَّا وَرَا السُّكْنَى إِلَيْهِ إِنْ قَدِمَ
 مَنَدُوبُهَا تَيَامُنٌ مَعَ السَّلَامِ
 وَقَوْلُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ عَدَا
 رَدًا وَتَسْبِيحُ السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ
 وَبَعْدَ أَنْ يَقُومَ مِنْ وَسْطَاهُ
 لَدَى التَّشْهَدِ وَبَسْطُ مَا خَلَاهُ
 وَالْبَطْنِ مِنْ فَخْذِ رِجَالٍ يُعِيدُونَ
 وَصِفَةُ الْجُلُوسِ تَمَكِينُ الْيَدِ
 نَصْبُهُمَا قِرَاءَةُ الْمَأْمُومِ فِي
 لَدَى السُّجُودِ حَذَرُ أُذُنٍ وَكَذَا
 تَطْوِيلُهُ صُبْحًا وَظَهْرًا سُورَتَيْنِ
 كَالسُّورَةِ الْأُخْرَى كَذَا الْوُسْطَى اسْتَحْبَبُ
 وَكَرِهُوا بِسْمَلَةً تَعْوِذًا
 وَطَرَفِ الرَّجُلَيْنِ مِثْلُ الرُّكْبَتَيْنِ
 عَلَى الْإِمَامِ وَالْيَسَارِ وَأَحَدُ
 سِتْرَةٍ غَيْرُ مُقْتَدٍ خَافَ الْمُرُورِ
 وَأَنْ تُصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ
 فَرَضًا بِوَقْتِهِ وَغَيْرًا طَلَبَتْ
 ظَهْرًا عِشَاءً عَصْرًا إِلَى حِينَ بَعْدَ
 مُقِيمٍ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ يُتِمُّ
 تَأْمِينُ مَنْ صَلَّى عَدَا جَهْرُ الْإِمَامِ
 مَنْ أَمَّ وَالْقُنُوتُ فِي الصُّبْحِ بَدَا
 سَدْلُ يَدٍ تَكْبِيرُهُ مَعَ الشُّرُوعِ
 وَعَقْدُهُ الثَّلَاثَاتِ مِنْ يُمْنَاهُ
 تَحْرِيكُ سَبَائِثِهَا حِينَ تَلَاهُ
 وَمِرْفَقًا مِنْ رُكْبَةٍ إِذْ يَسْجُدُونَ
 مِنْ رُكْبَتَيْهِ فِي الرُّكُوعِ وَزِدِ
 سِرِّيَّةٍ وَضَعَ الْيَدَيْنِ فَاقْتَفَى
 رَفَعَ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ خُذَا
 تَوْسُطِ الْعِشَاءِ وَقَصْرُ الْبَاقِيَيْنِ
 سَبْقُ يَدٍ وَوَضْعُهَا فِي الرُّفْعِ الرُّكْبِ
 فِي الْفَرَضِ وَالسُّجُودِ فِي الثُّوبِ كَذَا

كَوْرُ عِمَامَةٍ وَبَعْضُ كُمِّهِ
 قِرَاءَةُ لَدَى السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ
 وَعَبَثٌ وَالْإِلْتِفَاتُ وَالذُّعَا
 تَشْبِيكُ أَوْ فِرْقَعَةُ الْأَصَابِعِ
 فَصْلٌ وَخَمْسُ صَلَوَاتٍ فَرَضُ عَيْنِ
 فَرُوضُهَا التَّكْبِيرُ أَرْبَعَا دُعَا
 وَكَالصَّلَاةُ الْغُسْلُ دَفْنٌ وَكَفْسَنُ
 فَجَرٌ رَغِيْبَةٌ وَتَقْضَى لِلزَّوَالِ
 ثَدِبَ نَفْلٌ مُطْلَقًا وَأَكِيدَتِ
 وَقَبْلَ وَثَرٍ مِثْلَ ظَهْرِ عَصْرِ
 فَصْلٌ لِنَقْصِ سُنَّةٍ سَهْوًا يُسَنُّ
 إِنْ أَكْدَتِ وَمَنْ يَزِدْ سَهْوًا سَجَدَ
 وَاسْتَدْرَكَ الْقَبْلِيَّ مَعَ قُرْبِ السَّلَامِ
 عَنْ مُقْتَدٍ يَحْمِلُ هَذَيْنِ الْإِمَامِ
 لِغَيْرِ إِصْلَاحٍ وَبِالْمُشْغَلِ عَنْ
 وَحَدَّثَ وَسَهْوٍ زَيْدِ الْمِثْلِ
 وَسَجْدَةٍ قِيٍّ وَذِكْرِ فَرَضٍ
 وَفَوْتِ قَبْلِيٍّ ثَلَاثُ سُنَنِ
 وَاسْتَدْرَكَ الرُّكْنَ فَإِنْ حَالَ رُكُوعٌ
 وَحَمْلُ شَيْءٍ فِيهِ أَوْ فِي فَمِّهِ
 تَفَكُّرُ الْقَلْبِ بِمَا نَافَى الْخُشُوعِ
 أَثْنَا قِرَاءَةٍ كَذَا إِنْ رَكَعَا
 تَخَصُّرٌ تَغْمِيضُ عَيْنِ تَابِعٍ
 وَهِيَ كِفَايَةٌ لِمَيِّتٍ دُونَ مَيِّتٍ
 وَنِيَّةُ سَلَامٍ سِرٌّ تَبَعَا
 وَثَرٌ كُسُوفٌ عِيدٌ اسْتِسْقَا سُنَنِ
 وَالْفَرَضُ يُقْضَى أَبَدًا وَبِالتَّوَالِ
 تَحِيَّةٌ ضُحَى تَرَاوِيحٌ ثَلَاثُ
 وَبَعْدَ مَغْرِبٍ وَبَعْدَ ظَهْرِ
 قَبْلَ السَّلَامِ سَجْدَتَانِ أَوْ سُنَنِ
 بَعْدَ كَذَا وَالنَّقْصُ غَلَبٌ إِنْ وَرَدَ
 وَاسْتَدْرَكَ الْبُعْدِيَّ وَلَوْ مِنْ بَعْدِ عَامٍ
 وَبَطَلَتْ بِعَمْدٍ نَفْخٌ أَوْ كَلَامٌ
 فَرَضٍ وَفِي الْوَقْتِ أَعِدَ إِذَا يُسَنُّ
 قَهْقَهَةٌ وَعَمْدٌ شُرْبٌ أَكَلٌ
 أَقَلُّ مِنْ سِتِّ كَذِكْرِ الْبَعْضِ
 بِفَصْلِ مَسْجِدٍ كَطُولِ الزَّمَنِ
 فَأَلْغِ ذَاتَ السَّهْوِ وَالْبِنَا يَطُوعُ

كَفَعْلٍ مَن سَلَّمَ لَكِنْ يُحْزَمُ
مَنْ شَكَّ فِي رُكْنٍ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ
لَأَنَّ بَنَوَا فِي فِعْلِهِمْ وَالْقَوْلِ
كَذَا كِرِ الْوُسْطَى وَالْأَيْدِي قَدْ رَفَعَ
فَصَلِّ بِمَوْطِنِ الْقُرَى قَدْ فَرِضَتْ
بِجَامِعٍ عَلَى مُقِيمٍ مَا انْعَذَرُ
وَأَجْزَأَتْ غَيْرًا نَعَمْ قَدْ تُنْذَبُ
وَسُنَّ غُسْلُ بِالرَّوَّاحِ اتَّصَلَا
بِجُمُعَةٍ جَمَاعَةٍ قَدْ وَجَبَتْ
وَتُدْبِتْ إِعَادَةَ الْفَذِّ بِهَا
شَرَطُ الْإِمَامِ ذَكَرُ مُكَلَّفُ
وَعَبْرَ ذِي فَسَقٍ وَلَحْنٍ وَاقْتَدَا
وَيُكْرَهُ السَّلْسُ وَالْقُرُوحُ مَعَ
وَكَالْأَشْلُ وَإِمَامَةٌ بِلَا
بَيْنَ الْأَسَاطِينِ وَقُدَّامُ الْإِمَامِ
وَرَاتِبُ مَجْهُولٍ أَوْ مَنْ أَبَا
وَجَازَ عَيْنَيْنِ وَأَعْمَى أَلْكَنُ
وَالْمُقْتَدِي الْإِمَامَ يَتَّبِعُ خَلَا
وَأَحْرَمَ الْمَسْبُوقُ فَوْرًا وَدَخَلَ

لِلْبَاقِ وَالطُّولُ الْفَسَادُ مُلْزَمُ
وَلَيْسَ جِدُّ الْبُعْدِيِّ لَكِنْ قَدْ يَسِينُ
نَقْصٌ بِفَوْتِ سُورَةٍ فَالْقَبْلِي
وَرُكْبًا لَا قَبْلُ ذَا لَكِنْ رَجَعَ
صَلَاةُ جُمُعَةٍ لِخُطْبَةٍ ثَلَاثُ
حُرِّ قَرِيبٍ بِكَفَرَسَخِ ذَكَرُ
عِنْدَ النَّدَا السَّعْيِ إِلَيْهَا يَجِبُ
تُدْبِ تَهْجِيرٍ وَحَالُ جُمْلَا
سُنَّتْ بِفَرْضٍ وَبِرَكْعَةٍ رَسَتْ
لَا مَغْرِبًا كَذَا عِشَا مُوْتَرَهَا
آتِ بِالْأَرْكَانِ وَحُكْمًا يَعْرِفُ
فِي جُمُعَةٍ حُرِّ مُقِيمٍ عُدْدَا
بَادٍ لِعَبْرِهِمْ وَمَنْ يُكْرَهُ دَعُ
رِدَاً بِمَسْجِدِ صَلَاةٍ تُجْتَلَى
جَمَاعَةٌ بَعْدَ صَلَاةِ ذِي السِّزَامِ
وَأَغْلَفُ عَبْدٌ خَصِيُّ ابْنِ زَنَا
مُجْدَمٌ خَفٌ وَهَذَا الْمُمَكِنُ
زِيَادَةٌ قَدْ حَقَّقَتْ عَنْهَا اِعْدِلَا
مَعَ الْإِمَامِ كَيْفَ مَا كَانَ الْعَمَلُ

أَلْفَاهُ لَا فِي جَلْسَةٍ وَ تَابَعَا
أَقْوَالَهُ وَ فِي الْفَعَالِ بَانِيَا
مِنْ رَكْعَةٍ وَالسَّهْوُ إِذَا كَانَ أَحْتَمَلُ
مَعَهُ وَ بَعْدِيًّا قَضَى بَعْدَ السَّلَامِ
مَنْ لَمْ يُحْصِلْ رَكْعَةً لَا يَسْجُدُ
عَلَى الْإِمَامِ غَيْرَ فَرَعٍ مُنْجَلِي
إِنْ بَادَرَ الْخُرُوجَ مِنْهَا وَ تُدِبُ
فَإِنْ أَبَاهُ انْفَرَدُوا أَوْ قَدَّمُوا

مُكَبِّرًا إِنْ سَاجِدًا أَوْ رَاكِعًا
إِنْ سَلَّمَ الْإِمَامُ قَامَ قَاضِيَا
كَبَّرَ إِنْ صَحَّلَ شَفَعَا أَوْ أَقْلَ
وَيَسْجُدُ الْمَسْبُوقُ قَبْلِي الْإِمَامِ
أَدْرَكَ ذَلِكَ السَّهْوُ أَوْ لَا قَيَّدُوا
وَبَطَلَتْ لِمُقْتَدٍ بِمُطْلَلِ
مَنْ ذَكَرَ الْحَدَّثَ أَوْ بِهِ غَلَبَ
تَقْدِيمُ مُؤْتَمٍ يَتِمُّ بِهِمُ

كِتَابُ الزَّكَاةِ

عَيْنٌ وَ حَبٌّ وَ ثَمَارٌ وَ نَعَمٌ
يَكْمُلُ وَ الْحَبُّ بِالْإِفْرَاقِ يُرَامُ
ذِي الزَّيْتِ مِنْ زَيْتِهِ وَ الْحَبُّ يَفِي
أَوْ نِصْفُهُ إِنْ آلَةُ السَّقْيِ يَجُزُّ
فِي فِضَّةٍ قُلْ مَائَتَانِ دِرْهَمًا
وَرُبْعُ الْعُشْرِ فِيهِمَا وَ حَبٌّ
قِيمَتُهَا كَالْعَيْنِ ثُمَّ ذُو اخْتِكَارٍ
عَيْنًا بِشَرَطِ الْحَوْلِ لِلأَصْلَيْنِ
مِنْ غَنَمٍ بِنْتُ الْمَخَاضِ مُقْنَعَةٌ

فَرَضَتِ الزَّكَاةُ فِي مَا يُرْتَسَمُ
فِي الْعَيْنِ وَ الْأَنْعَامِ حَقَّتْ كُلُّ عِلْمٍ
وَالثَّمَرُ وَ الزَّيْبُ بِالطَّيْبِ وَ فِي
وَهِيَ فِي الثَّمَارِ وَ الْحَبِّ الْعُشْرُ
خَمْسَةٌ أَوْ سَقِي نِصَابٌ فِيهِمَا
عِشْرُونَ دِينَارًا نِصَابٌ فِي الذَّهَبِ
وَ الْعَرَضِ ذُو الثَّجَرِ وَ دَيْنٌ مَنْ أَدَارَ
زَكَى لِقَبْضٍ ثَمَنٍ أَوْ دَيْنٍ
فِي كُلِّ خَمْسَةٍ جِمَالٍ جَذَعَةٌ

فِي الْخَمْسِ وَالْعِشْرِينَ وَابْنَةُ اللَّبُونِ
 سِتًّا وَأَرْبَعِينَ حِقَّةً كَفَّتْ
 بَنَاتُ لَبُونِ سِتَّةً وَسَبْعِينَ
 وَمَعَ ثَلَاثِينَ ثَلَاثُ أَيَّ بَنَاتٍ
 إِذَا الثَّلَاثِينَ ثَلَاثُهَا الْمَائَةُ
 وَكُلُّ أَرْبَعِينَ بَنَاتٍ لِلْبُونِ
 عِجْلٌ تَبِيعٌ فِي ثَلَاثِينَ بَقَرٌ
 وَهَكَذَا مَا ارْتَفَعَتْ ثُمَّ الْغَنَمُ
 فِي وَاحِدٍ عِشْرُونَ يَتَلَوْنَ وَمِئَةٌ
 وَأَرْبَعًا خُذْ مِنْ مِئِينَ أَرْبَعِ
 وَحَوْلُ الْأَرْبَاحِ وَتَسْلِي كَالْأَصُولِ
 وَلَا يُزَكَّى وَقَصٌّ مِنَ النَّعَمِ
 وَعَسَلٌ فَاكِهَةٌ مَعَ الْخُضْرِ
 وَيَحْصُلُ النَّصَابُ مِنْ صِنْفَيْنِ
 وَالضَّانُّ لِلْمَعَزِ وَبُخْتٌ لِلْعَرَابِ
 الْقَمْحُ لِلشَّعِيرِ لِلسُّلْتِ يُصَارُ
 مَصْرُفُهَا الْفَقِيرُ وَالْمُسْكِينُ
 مُؤَلَّفُ الْقَلْبِ وَمُحْتَاجُ غَرِيبِ
 فَصَلْ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعٌ وَتَجِبُ

فِي سِتَّةٍ مَعَ الثَّلَاثِينَ تَكُونُ
 جَذَعَةٌ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَفَتْ
 وَحِقَّتَانِ وَاحِدًا وَتَسْعِينَ
 لَبُونِ أَوْ خُذْ حِقَّتَيْنِ بِافْتِيَاةٍ
 فِي كُلِّ خَمْسِينَ كَمَالًا حِقَّةً
 وَهَكَذَا مَا زَادَ أَمْرُهُ يَهُونُ
 مُسِنَّةٌ فِي أَرْبَعِينَ تُسْتَطَرُّ
 شَاةٌ لِأَرْبَعِينَ مَعَ أُخْرَى تُضَمُّ
 وَمَعَ ثَمَانِينَ ثَلَاثُ مُجَزَّةٍ
 شَاةٌ لِكُلِّ مَائَةٍ أَنْ تُرْفَعَ
 وَالطَّارِ لَا عَمَّا يُزَكَّى أَنْ يَحُولَ
 كَذَلِكَ مَا دُونَ النَّصَابِ وَلِئَعْمِ
 إِذْ هِيَ فِي الْمُقَاتِ مِمَّا يُدْخَرُ
 كَذَهَبٍ وَفِضَّةٍ مِنْ عَيْنِ
 وَبَقَرٍ إِلَى الْجَوَامِيسِ اصْطِخْلَبُ
 كَذَا الْقَطَانِي وَالزَّبِيبُ وَالْثَمَارُ
 غَازٍ وَعِشْقٌ عَامِلٌ مَدِينُ
 أَحْرَارُ إِسْلَامٍ وَلَمْ يَقْبَلْ مُرِيبُ
 عَنْ مُسْلِمٍ وَمَنْ بَرِزَ قَهْ طَلِبُ

مِنْ مُسْلِمٍ بِجُلٍّ عَيْشِ الْقَوْمِ لَتُعْنِ حُرًّا مُسْلِمًا فِي الْيَوْمِ

كِتَابُ الصِّيَامِ

صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ وَجَبَا
كَتَسَعَ حِجَّةٌ وَأَخْرَى الْآخِرُ
وَيَثْبُتُ الشَّهْرُ بِرُؤْيَا الْهِلَالِ
فَرَضُ الصِّيَامِ نِيَّةٌ بَلِيلُهُ
وَالْقِيَاءُ مَعَ إِصْصَالِ شَيْءٍ لِلْمَعْدِ
وَقْتَ طُلُوعِ فَجْرِهِ إِلَى الْغُرُوبِ
وَلْيَقْضَ فَاقِدُهُ وَالْحَيْضُ مَنَعٌ
وَيَكْرَهُ اللَّمَسُ وَفَكْرٌ سَلِيمًا
وَكَرَهُوا ذَوْقَ كَقْدَرٍ وَهَذَرُ
غُبَارِ صَانِعٍ وَطَرَقِ وَسِوَاكَ
وَنِيَّةٌ تَكْفِي لِمَا تَتَابَعُهُ
تُدِبُ تَعْجِيلُ لِفِطْرِ رَفْعُهُ
مَنْ أَفْطَرَ الْفَرَضَ قَضَاهُ وَلَيَزِدُ
لَاكُلٍ أَوْ شَرِبَ فَمٍ أَوْ لِلْمَنِيِّ
بِلَا تَأْوُلٍ قَرِيبٍ وَيَبَاحُ
وَعَمْدُهُ فِي النَّفْلِ دُونَ ضُرٍّ

فِي رَجَبٍ شَعْبَانَ صَوْمٌ تُدْبَا
كَذَا الْمُحْرَمُ وَأَخْرَى الْعَاشِرُ
أَوْ ثَلَاثِينَ قُبَيْلًا فِي كَمَالِ
وَتَرَكَ وَطْءَ شُرْبِهِ وَأَكْلِهِ
مِنْ أُذُنٍ أَوْ عَيْنٍ أَوْ أَثْفٍ قَدْ وَرَدَ
وَالْعَقْلُ فِي أَوَّلِهِ شَرْطُ الْوُجُوبِ
صَوْمًا وَتَقْضِي الْفَرَضَ إِنْ بِهِ ارْتَفَعَ
دَابًا مِنَ الْمَذْيِ وَإِلَّا حَرُمَا
غَالِبَ قِيَاءٍ وَذُبَابٍ مُعْتَفَرُ
يَابِسٍ إِصْبَاحٍ جَنَابَةِ كَذَاكَ
يَجِبُ إِلَّا إِنْ تَفَاهُ مَانِعُهُ
كَذَاكَ تَأْخِيرُ سُحُورِ تَبْعُهُ
كَفَّارَةٌ فِي رَمَضَانَ إِنْ عَمِدَ
وَلَوْ بِفَكْرٍ أَوْ لِرَفْضِ مَا بُنِيَ
لِلضَّرِّ أَوْ سَفَرٍ قَصْرُ أَيِّ مَبَاحٍ
مُحَرَّمٌ وَلْيَقْضَ لَا فِي الْغَيْرِ

وَكَفَّرْنَ بِصَوْمِ شَهْرَيْنِ وَلَا
وَفَضَّلُوا إِطْعَامَ سِتِّينَ فَقِيرٍ
أَوْ عَتَقَ مَمْلُوكٍ بِالْإِسْلَامِ حَلَا
مُدًّا لِمَسْكِينٍ مِنَ الْعَيْشِ الْكَثِيرِ

كِتَابُ الْحَجِّ

الْحَجُّ فَرَضٌ مَرَّةً فِي الْعُمُرِ
الْأَحْرَامِ وَالسَّعْيِ وَقُوفُ عَرَفَةَ
وَالْوَأَجِبَاتُ غَيْرُ الْأَرْكَانِ بِدَمٍ
وَوَصْلُهُ بِالسَّعْيِ مَشْيٌ فِيهِمَا
نَزُولُ مُزْدَلَفٍ فِي رُجُوعِنَا
إِحْرَامُ مِيقَاتٍ فَذُو الْحُلَيْفَةِ
قَرْنٌ لِنَجْدٍ ذَاتُ عِرْقٍ لِلْعِرَاقِ
تَجَرُّدٌ مِنَ الْمَخِيطِ ثَلَاثَةٌ
وَأِنْ تُرِدَ تَرْتِيبَ حَجِّكَ اسْمَعَا
إِنْ حِجْتَ رَابِعًا تَنْظِفُ وَاغْتَسِلُ
وَالْبَسَ رَدَاً وَازَرَّةً تَعْلِيْنِ
بِالْكَافِرُونَ ثُمَّ الْإِحْلَاصُ هُمَا
بَنِيَّةٌ تَصْحَبُ قَوْلًا وَعَمَلٌ
وَجَدَّدَتْهَا كُلَّمَا تَجَدَّدَتْ
مَكَّةً فَاعْتَسِلْ بِذِي طَوًى بِلَا

أَرْكَانُهُ إِنْ تُرِكَتْ لَمْ تُجْبَرْ
لَيْلَةُ الْأَضْحَى وَالطَّوَافُ رَدْفَةٌ
قَدْ جُبِرَتْ مِنْهَا طَوَافٌ مِنْ قَدِيمٍ
وَرَكْعَتَا الطَّوَافِ إِنْ تَحْتَمَا
مَبِيتُ لَيْلَاتٍ ثَلَاثٍ بِمَنْى
لِطَيْبِ اللَّشَامِ وَمِصْرَ الْجُحْفَةِ
يَلْمَلُمُ الْيَمَنِ عَاتِيَهَا وَفَاقُ
وَالْحَلْقُ مَعَ رَمَى الْجِمَارِ تَوْفِيَّةٌ
بَيَانُهُ وَالذِّهْنُ مِنْكَ اسْتَجْمَعَا
كَوَاجِبِ وَبِالشُّرُوعِ يَتَّصِلُ
وَأَسْتَصْحِبِ الْهَدْيَ وَرَكْعَتَيْنِ
فَإِنْ رَكِبْتَ أَوْ مَشَيْتَ إِحْرَامًا
كَمَشْيٍ أَوْ ثَلَاثَةِ مِمَّا اتَّصَلَ
حَالٌ وَإِنْ صَلَّيْتَ ثُمَّ نَدَّيْتَ
دَلَالٌ وَمِنْ كَذَا الثَّنِيَّةِ ادْخُلَا

إِذَا وَصَلْتَ لِلْبُيُوتِ فَاتْرُكَا
 لِلْبَيْتِ مِنْ بَابِ السَّلَامِ وَاسْتَلِمِ
 سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ بِهِ وَقَدْ يَسِرُ
 مَتَى تُحَاذِيهِ كَذَا الْيَمَانِي
 إِنْ لَمْ تَصِلْ لِلْحَجَرِ الْمَسِّ بِالْيَدِ
 وَارْمِلْ ثَلَاثًا وَامْشِ بَعْدَ أَرْبَعَا
 وَادْعُ بِمَا شِئْتَ لَدَى الْمُلتَزِمِ
 وَأَخْرِجْ إِلَى الصَّفَا فَقِفْ مُسْتَقْبِلًا
 وَاسْعَ لِمَرْوَةِ فَقِفْ مِثْلَ الصَّفَا
 أَرْبَعَ وَقَفَاتٍ بِكُلِّ مِنْهُمَا
 وَادْعُ بِمَا شِئْتَ بِسَعْيِ وَطَوَافِ
 وَيَجِبُ الطُّهْرَانِ وَالسُّتْرُ عَلَى
 وَعْدِ فَلَبِّ لِمُصَلِّي عَرَفَةَ
 وَثَامِنَ الشَّهْرِ أَخْرِجْنِ لِمَنَى
 وَاغْتَسِلْنَ قُرْبَ الزَّوَالِ وَاحْضُرَا
 ظَهْرَيْكَ ثُمَّ الْجَبَلَ اصْعَدِ رَاكِبًا
 عَلَى الدُّعَا مُهْلًا مُبْتَهَلًا
 هُنَيْهَةً بَعْدَ غُرُوبِهَا تَقِفُ
 فِي الْمَازِمَيْنِ الْعَلَمَيْنِ نَكَبِ

تَلْبِيَةً وَكُلَّ شُغْلٍ وَأَسْلُكَا
 الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ كَبْرًا وَأَيْمًا
 وَكَبْرًا مُقْبِلًا ذَاكَ الْحَجَرَ
 لَكِنَّ ذَا بِالْيَدِ خُذْ بَيَانَ
 وَضَعْ عَلَى الْفَمِ وَكَبْرًا تَقْتَدِ
 خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ أَوْفَعَا
 وَالْحَجَرَ الْأَسْوَدَ بَعْدَ اسْتَلِمِ
 عَلَيْهِ ثُمَّ كَبْرًا وَهَلَالًا
 وَخُبِّ فِي بَطْنِ الْمَسِيلِ ذَا اقْتِفَلِ
 تَقِفْ وَالْأَشْوَاطِ سَبْعًا ثُمَّمَا
 وَبِالصَّفَا وَمَرْوَةٍ مَعَ اعْتِرَافِ
 مَنْ طَافَ نَذْبَهَا بِسَعْيِ اجْتَالًا
 وَخُطْبَةَ السَّابِعِ تَأْتِي لِلصَّفَةِ
 بِعَرَفَاتٍ تَاسِعًا نُزُولُنَا
 الْخُطْبَتَيْنِ وَاجْمَعْنَ وَأَقْصُرَا
 عَلَى وَضُوءٍ ثُمَّ كُنْ مُوَظِّبَا
 مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ مُسْتَقْبِلًا
 وَأَنْفِرْ لِمُزْدَلِفَةَ وَتَنْصَرِفْ
 وَأَقْصُرْ بِهَا وَاجْمَعْ عِشَاءَ لِمَغْرِبِ

وَاحْطُطْ وَبِتْ بِهَا وَآخِي لَيْلَتِكَ
قِفْ وَادْعُ بِالْمَشْعَرِ لِلْأَسْفَارِ
وَسِرْ كَمَا تَكُونُ لِلْعَقَبَةِ
مِنْ أَسْفَلِ تُسَاقُ مِنْ مُزْدَلِفَةِ
أَوْفَقَتُهُ وَآخِلِقْ وَسِرْ لِلْبَيْتِ
وَارْجِعْ فَصَلِّ الظُّهْرَ فِي مَنَى وَبِتْ
ثَلَاثَ جُمَرَاتٍ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ
طَوِيلًا إِنْ شِئْتَ الْاَوَّلِينَ آخِرًا
وَأَفْعَلْ كَذَاكَ ثَالِثَ النَّحْرِ وَزِدْ
وَمَنْعَ الْاَحْرَامِ صَيْدَ الْبَرِّ
وَعَقْرَبَ مَعَ الْحِدَا كَلْبَ عَقُورٍ
وَمَنْعَ الْمُحِيطِ بِالْعُضْوِ وَلَوْ
وَالسَّيْرَ لِلْوَجْهِ أَوْ الرَّأْسِ بِمَا
تُمْنَعُ الْاُنْثَى لُبْسَ قُفَّازٍ كَذَا
وَمَنْعَ الطَّيِّبِ وَذَهْنًا وَضَرَرَ
وَيَفْتَدِي لِفِعْلِ بَعْضِ مَا ذَكَرَ
وَمَنْعَ النِّسَاءِ وَأَفْسَدَ الْجَمَاعَ
كَالصَّيْدِ ثُمَّ بَاقِيَ مَا قَدْ مَنَعَا
وَجَازَ الْاِسْتِظْلَالَ بِالْمُرْتَفِعِ

وَصَلِّ صُبْحَكَ وَغُلَسَ رِحْلَتِكَ
وَأَسْرِعْ فِي بَطْنِ وَادِ النَّارِ
فَارْمِ لَدَيْهَا بِحِجَارِ سَبْعَةٍ
كَالْقَوْلِ وَأَنْحَرْ هَذِيًّا إِنْ بَعَرَفَهُ
فَطُفْ وَصَلِّ مِثْلَ ذَاكَ النَّعْتِ
إِنْ رَزَاكِ غَدِيهِ أَرْمِ لَا تُفِيتْ
لِكُلِّ جَمْرَةٍ وَقِفْ لِلدَّعَوَاتِ
عَقَبَةً وَكُلِّ رَمِيٍّ كَبِيرًا
إِنْ شِئْتَ رَابِعًا وَتَمَّ مَا قَصِدُ
فِي قَتْلِهِ الْجَزَاءُ لَا كَالْفَارِ
وَحَيَّةٍ مَعَ الْغُرَابِ إِذْ تَحُورُ
بِنَسْجٍ أَوْ عَقْدٍ كَخَاتَمٍ حَكُوا
يَعْدُ سَائِرًا وَلَكِنْ إِنْ مَأَا
سَائِرًا لَوَجْهِ لَا لِسَيْرٍ أَخِذَا
قَمَلٍ وَإِلْقَا وَسَخِ ظَفَرِ شَعْرٍ
مِنْ الْمُحِيطِ لِهُنَا وَإِنْ عُذِرَ
إِلَى الْاِفَاضَةِ يُتَّقَى الْاِمْتِنَاعُ
بِالْجَمْرَةِ الْاَوَّلَى يَحِلُّ فَاسْمَعَا
لَا فِي الْمَحَامِلِ وَشُقْدُفٍ فَعِ

وَسَنَّةُ الْعُمْرَةِ فَافْعَلْهَا كَمَا
وَأَثَرُ سَعْيِكَ أَحْلَقْنِ وَقِصِّرَا
مَا دُمْتَ فِي مَكَّةَ وَارَعَ الْحُرْمَةَ
وَلَا زِمِ الصَّفَّ فَإِنْ عَزَمْتَ
وَسِرْ لِقَبْرِ الْمُصْطَفَى بِأَدَبٍ
سَلِّمْ عَلَيْهِ ثُمَّ زِدْ لِلصَّدِيقِ
وَأَعْلَمْ بِأَنَّ ذَا الْمَقَامِ يُسْتَحَبُّ
وَسَلِّ شَفَاعَةً وَخَتَمًا حَسَنًا
وَادْخُلْ ضَحَى وَأَصْحَبْ هَدْيَةَ السُّرُورِ
حَجِّ وَفِي التَّعِيمِ نَذْبًا أَحْرَمَا
تَحِلُّ مِنْهَا وَالطُّوَافُ كَثْرًا
لِجَانِبِ الْبَيْتِ وَزِدْ فِي الْخِدْمَةِ
عَلَى الْخُرُوجِ طُفً كَمَا عَلِمْتَ
وَنِيَّةٍ تُجَبِّ لِكُلِّ مَطْلَبٍ
ثُمَّ إِلَى عُمَرَ نِلْتَ التَّوْفِيقِ
فِيهِ الدُّعَا فَلَا تَمَلْ مِنْ طَلَبٍ
وَعِجَلِ الْاَوْبَةَ إِذْ نِلْتَ الْمُنَى
إِلَى الْأَقَارِبِ وَمَنْ بِكَ يَدُورُ

كِتَابُ مَبَادِي التَّصَوُّفِ وَهَوَادِي التَّعَرُّفِ

وَتَوْبَةٌ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ يُجْتَرَمُ
بِشَرِّطِ الْإِقْلَاعِ وَنَفْيِ الْإِصْرَارِ
وَحَاصِلِ التَّقْوَى اجْتِنَابِ وَأَمْتِنَالِ
فَجَاعَتِ الْأَقْسَامُ حَقًّا أَرْبَعَةٌ
يَغُضُّ عَيْنَيْهِ عَنِ الْمَحَارِمِ
كَغَيْبَةِ نَمِيمَةٍ زُورٍ كَذِبٍ
يَحْفَظُ بَطْنَهُ مِنَ الْحَرَامِ
يَحْفَظُ فَرْجَهُ وَيَتَّقِي الشَّهِيدَ
تَجِبُ فَوْرًا مُطْلَقًا وَهِيَ النَّدَمُ
وَلِتَلَاَفٍ مُمَكِّنَا ذَا اسْتِغْفَارٍ
فِي ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ بِذَا تُنَالِ
وَهِيَ لِلسَّالِكِ سُبُلُ الْمَنْفَعَةِ
يَكْفُ سَمْعُهُ عَنِ الْمَثَائِمِ
لِسَانُهُ أُخْرَى بَتْرِكٍ مَا جُلِبِ
يَتْرِكُ مَا شُبَّهَ بِاهْتِمَامِ
فِي الْبَطْشِ وَالسَّعْيِ لِمَمْنُوعٍ يُرِيدُ

وَيُوقِفُ الْأُمُورَ حَتَّى يَعْلَمَا
يُطَهِّرُ الْقَلْبَ مِنَ الرِّيَاءِ
وَأَعْلَمَ أَنَّ أَصْلَ ذِي الْآفَاتِ
رَأْسُ الْخَطَايَا هُوَ حُبُّ الْعَاجِلَةِ
يَصْحَبُ شَيْخًا عَارِفَ الْمَسَلِكِ
يُذَكِّرُهُ اللَّهُ إِذَا رَأَاهُ
يُحَاسِبُ النَّفْسَ عَلَى الْأَنْفَاسِ
وَيَحْفَظُ الْمَفْرُوضَ رَأْسَ الْمَالِ
وَيَكْثُرُ الذِّكْرُ بِصَفْوِلْبِهِ
يُجَاهِدُ النَّفْسَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ
خَوْفٌ رَجَاءٌ شُكْرٌ وَصَبْرٌ تَوْبَةٌ
يَصْدُقُ شَاهِدُهُ فِي الْمُعَامَلَةِ
يَصِيرُ عِنْدَ ذَاكَ عَارِفًا بِهِ
فَحَبَّةُ الْإِلَهِ وَاصْطَفَاهُ
ذَا الْقَدْرُ نَظْمًا لَا يَفِي بِالْغَايَةِ
أَيَّائُهُ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ تَصِلُ
سَمِيَّتُهُ بِالْمُرْشِدِ الْمُعِينِ
فَأَسْأَلُ النَّفْعَ بِهِ عَلَى الدَّوَامِ
قَدْ انْتَهَى وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ

مَا اللَّهُ فِيهِنَّ بِهِ قَدْ حَكَمَا
وَحَسَدٍ عُجْبٍ وَكُلِّ دَاءٍ
حُبُّ الرِّيَاسَةِ وَطَرْحُ الْآتِي
لَيْسَ الدَّوَا إِلَّا فِي الْإِضْطِرَارِ لَهُ
يَقِيهِ فِي طَرِيقِهِ الْمَهَالِكِ
وَيُوصِلُ الْعَبْدَ إِلَى مَوْلَاهُ
وَيَزِنُ الْخَاطِرَ بِالْقَسْطِ طَاسٍ
وَالْتَفْلَ رِنَحَهُ بِهِ يُوَالِي
وَالْعَوْنُ فِي جَمِيعِ ذَابِرِ بِهِ
وَيَتَحَلَّى بِمَقَامَاتِ الْيَقِينِ
زُهْدٌ تَوَكُّلٌ رِضًا مَحَبَّةٌ
يَرْضَى بِمَا قَدَّرَهُ الْإِلَهِ لَهُ
حُرًّا وَغَيْرُهُ خَلَا مِنْ قَلْبِهِ
لِحَضْرَةِ الْقُدُّوسِ وَاجْتِبَاهُ
وَفِي الَّذِي ذَكَرْتُهُ كِفَايَةً
مَعَ ثَلَاثِمِائَةٍ عَدُّ الرُّسُلِ
عَلَى الضَّرُورِيِّ مِنْ عُلُومِ الدِّينِ
مِنْ رَبَّنَا بِجَاهِ سَيِّدِ الْأَنَامِ
صَلَّى وَسَلَّمْ عَلَى الْهَادِي الْكَرِيمِ

الفهارس العامة

748 فهرس الآيات

755 فهرس الأحاديث

763 فهرس الأعلام

790 فهرس الكتب

فهرس الآيات

96	﴿ أتى أمر الله ﴾
94	﴿ أحاط بكل شيء علما ﴾
635	﴿ إذا جاء نصر الله والفتح ﴾
198	﴿ إذا قمتم إلى الصلاة ﴾
166	﴿ أعدت للكافرين ﴾
166	﴿ أعدت للمتقين ﴾
403	﴿ أفحسب الذين كفروا ﴾
651	﴿ أفمن شرح الله صدره للإسلام فهو على نور من ربه ﴾
94	﴿ ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخير ﴾
172, 171	﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾
403	﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا ﴾
686	﴿ إن الذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا ﴾
290	﴿ إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ﴾
92	﴿ إن الله لا يأمر بالفحشاء ﴾
634	﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾
389	﴿ إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ﴾

519	﴿ إن تبدوا الصدقات فنعما هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ﴾
640	﴿ إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة ﴾
173	﴿ إن هذا إلا أساطير الأولين ﴾
426	﴿ إن يشأ يذهبكم أيها الناس ويأت بآخرين ﴾
90	﴿ إن يشأ يذهبكم ويأت بخلق جديد ﴾
79	﴿ إنك لفي ضلالك القديم ﴾
90	﴿ إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون ﴾
606	﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين ﴾
651	﴿ إنما يذكر أولوا الأبواب ﴾
674	﴿ إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب ﴾
160	﴿ إنه يبدأ الخلق ثم يعيده ﴾
131	﴿ إني سقيم ﴾
234	﴿ أولامستم النساء ﴾
347	﴿ إياك نعبد ﴾
346	﴿ ادعوا ربكم تضرعاً وخفية ﴾
657	﴿ اعلّموا أنّما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد ﴾
570	﴿ الحج أشهر معلومات ﴾
616	﴿ الله الذي خلق سبع سماوات ومن الأرض مثلهن ﴾
404	﴿ الله يتوفى الأنفس حين موتها ﴾

72	﴿ انظروا ماذا في السماوات والأرض ﴾
608	﴿ بأن ربك أوحى لها ﴾
547	﴿ ثم لتسألن يومئذ عن النعيم ﴾
547	﴿ ثم لتسألن يومئذ عن النعيم ﴾
79	﴿ حتى عاد كالعرجون القديم ﴾
80	﴿ خلق الموت والحياة ﴾
677	﴿ رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ﴾
241	﴿ رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المتطهرين ﴾
679	﴿ رضي الله عنهم ورضوا عنه ﴾
280	﴿ صعيدا طيبا ﴾
637	﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾
371	﴿ فادعوا الله مخلصين له الدين ﴾
438	﴿ فاسعوا إلى ذكر الله ﴾
368	﴿ فلولا أنه كان من المسبحين للبث في بطنه إلى يوم يبعثون ﴾
164	﴿ فمن ثقلت موازينه فألك هم المفلحون ﴾
96	﴿ قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها ﴾
92	﴿ قل كل من عند الله ﴾
98 , 85	﴿ قل هو الله أحد ﴾
682	﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾
510	﴿ كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ﴾

158	﴿ لا تذركم به ومن بلغ ﴾
156	﴿ لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون ﴾
171	﴿ لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي ﴾
70	﴿ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ﴾
461	﴿ لم يطمثهن إنس قبلهم ولا جان ﴾
98	﴿ لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ﴾
122, 121	﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾
106, 81	﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾
158	﴿ ليكون للعالمين نذيرا ﴾
651	﴿ ما كذب الفؤاد ما رأى ﴾
157	﴿ ماذا قال ربكم قالوا الحق ﴾
654	﴿ من كان يريد العاجلة ﴾
72	﴿ من كل شيء خلقنا زوجين ﴾
666	﴿ من يرد فيه بإلحاد بظلم ﴾
691	﴿ منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص ﴾
93	﴿ هذا من عمل الشيطان ﴾
616	﴿ هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا ﴾
94	﴿ وأحصى كل شيء عددا ﴾
165	﴿ وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان ﴾
230	﴿ وإلهم إله واحد ﴾

688	﴿ وَالْوَاسْتِقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لِأَسْقِينَاهُمْ مَاءً غَدَقًا ﴾
669, 686	﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾
277, 273	﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ ﴾
159	﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْبِغْ بِحَمْدِهِ ﴾
193	﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ ﴾
461	﴿ وَأَنْهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾
205	﴿ وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمُرَاقِقِ ﴾
626	﴿ وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾
460	﴿ وَالْجَانَّ خَلْقْنَاهُ مِنْ قَبْلِ مِنْ نَارِ السَّمُومِ ﴾
97	﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالَهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ ﴾
648	﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾
608	﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ﴾
172, 84	﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾
633	﴿ وَتَوَبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾
193	﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾
98	﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ﴾
678	﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾

193	﴿ وفجرنا الأرض عيونا ﴾
72	﴿ وفي أنفسكم أفلا تبصرون ﴾
55	﴿ ولأصلبكنم في جذوع النخل ﴾
272	﴿ ولا آمين البيت ﴾
272	﴿ ولا تيمموا الخيث ﴾
362	﴿ ولا تبطلوا أعمالكم ﴾
85	﴿ ولا يشرك بعبادة ربه أحدا ﴾
651	﴿ ولكن الله حبيب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم ﴾
564, 563	﴿ والله على الناس حج البيت ﴾
83	﴿ ولم يكن له كفوا أحد ﴾
137	﴿ ولمن خاف مقام ربه جنتان ﴾
621	﴿ ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول ﴾
530	﴿ وليال عشر ﴾
669	﴿ وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء ﴾
93	﴿ وما أنسانيه إلا الشيطان ﴾
509, 143	﴿ وما تدخرون في بيوتكم ﴾
97	﴿ وما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث ﴾
156	﴿ وما يعلم جنود ربك إلا هو ﴾
48	﴿ ومزقناهم كل ممزق ﴾

668	﴿ ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ﴾
172	﴿ ومن يستغنى غير الإسلام دينا فلن يقبل منه ﴾
582	﴿ ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم ﴾
105	﴿ وهو معكم أين ما كنتم ﴾
197	﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة ﴾
667	﴿ يا أيها الذين آمنوا اذكروا الله ذكرا كثيرا ﴾
319	﴿ يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا ﴾
81	﴿ يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله ﴾
105	﴿ يخافون ربهم من فوقهم ﴾
47	﴿ يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ﴾
94	﴿ يعلم السر وأخفى ﴾
94	﴿ يعلم خائنة الأعين ﴾

فهرس الأحاديث

238	إذا بال أحدكم فليكثر ذكره ثلاث مرات
215	إذا توضأ أحدكم فيذكر باسم الله عليه طهر جميع أعضائه
676	إذا رأيتم الرجل قد أعطي زهدا في الدنيا وقلة منطلق فاقربوا منه فإنه يلقي الحكمة
335	إذا كنت في راحلتك أو باديته أو غنمك فأذنت
668	إذا مررتم برياض الجنة فارثعوا قالوا وما رياض الجنة قال حلق الذكر
143	أفضل الذكر لا إله إلا الله
143	أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له
550	أفطر الحاجم والمحتمم
51	آل محمد كل تقي
221	ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات قالوا بلى يا رسول الله
364	أما الركوع فعظموا فيه الرب
302	أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل رأس الإمام أن يحول الله وجهه حمارا
368	إن أسوأ الناس سرقة الذي يسرق من صلاته

401	إن أفضل الصلوات عند الله عز وجل صلاة المغرب
677	إن الدنيا مطية الآخرة
338	إن الصديق رضي الله عنه لما سمع قول المؤذن أشهد أن محمدا رسول الله قال
547	إن العبد إذا قال عند طعامه
643	إن العبد ليعطي كتابه يوم القيامة ، فيرى حسنات لم يكن عملها
82	إن الله خلق آدم على صورته
336	إن بلالا ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم
482	إنك ستأتي قوما أهل كتاب ، فأخبرهم بأن الله قد أوجب عليهم خمس صلوات
108	إنكم لا تدعون أصم
130	إنه ليغان على قلبي
108	إنه الأعور وإن ربكم ليس بأعور
255	أنه عليه الصلاة والسلام كان يؤخر غسل رجليه إلى آخر غسله
585	إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع
321	أول الوقت رضوان الله
369	أول ما ينظر فيه من عمل العبد يوم القيامة الصلاة
302	أيها الناس إني إمامكم فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالانصراف
677	ارْهَدْ في الدنيا يحبك الله وارْهَدْ فيما في أيدي الناس يحبك
442	اغسلوا ولو كأسا بدينار

442	اغتسلوا يوم الجمعة فإنه من اغتسل يوم الجمعة فله كفارة ما بين الجمعة إلى الجمعة
332	التحيات لله الزاكيات لله ، الطيبات الصلوات لله ،
436	الثوم والبصل والكرات من مسك إبليس
631	الحج عرفة
586	الحجر والمقام ياقوتان من يواقيت الجنة
655, 654	الدنيا رأس كل خطيئة
657	الدنيا سجن المؤمنين
642	السامع أحد المغتائب
369	الصلاة مكيال لمن وفى وفى له ، ومن طقف فقد علمتم ما قال الله في المطففين
370	الصلوات مرضاة للرب تبارك وتعالى
357	اللهم أرحم محمد ، اللهم فرج عن أمة محمد
347	اللهم إنا نستعينك ونستغفرك إلخ
375	اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمك كان يشهد أن لا إله إلا أنت
392	اللهم اجعل لي نورا في قلبي
545	اللهم لك صمت ، وعلى رزقك أفطرت
642	المستمع شريك القاتل
230	باسمك اللهم وضعت جنبي وباسمك اللهم أرفعه

39	بسم الله الرحمن الرحيم مفتاح كل كتاب
147	بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة
146	بين الكفر والإسلام ترك الصلاة
367	تارك الصلاة عاص لا كافر
547	ثلاثة ليس عليهم حساب في مطعمهم
366	جعلت قرعة عيني في الصلاة
366	خمس صوات كتبهن الله على العبد في اليوم والليلة
338	خمسة أضمن لهم الجنة
391	ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها
449	صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة
457	صلو خلف كل بر وفاجر
335	صليت مع رسول الله
534	صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فاقدروا له
642	طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس
546	فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحور
572	فهن لمن ولن أتى عليهن من غير أهلهن
572	في آخر الليل ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله تعالى خيرا من أمور الدنيا والآخرة
167	فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر
370	قوموا لناركم التي أوقدتموها ، فأطقوها

545	كان رسول الله يفطر على رطبات ، فإن لم يجد رطبات فتمرات
355	كان يطول في الأول ويقصر في الثانية
217	كان يعجبه التيامن في تنعله ، وترجله ، وطهوره وشأنه كله
44	كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجذم
38	كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله فهو أتر
38	كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع
320	كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته الإمام راع ومسئول عن رعيته
368	كمثل نهر جار على باب أحدكم كثير الماء يغتسل فيه كل يوم
546	لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر ، وأخروا السحور
48	لا تسيدوني في صلاتكم
644	لا تظهر الشماتة لأخيك ، قاله يعافيه ويبتليك
535	لا صيام لمن لا يبيت الصيام من الليل
363	لا يزال الله مقبلاً على العبد وهو في الصلاة ما لم يلتفت فإذا التفت
467	لا ستابة النبي ابن أم مكتوم بضعة عشرة مرة ، يؤم الناس
245	لعن الله الواصلة والمستوصلة ، والواشمة والمستوشمة
331	لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه
585	ليبعثن الله الحجر الأسود يوم القيامة له عينان يبصر بهما ، ولسان ينطق به
399	ما زاد رسول الله في رمضان ولا في غيره على اثني عشر ركعة

443	ما من عبد يغتسل يوم الجمعة ، ويلبس أحسن ما عنده ، ويمس من ذهنه
372	مروا أولادكم بالصلاة لسبع ، واضربوهم عليها لعشر
656	من أشرب قلبه حب الدنيا التاط قلبه منها بثلاث ، شغل لا ينفك عناؤه
643	من ألقى جلباب الحياء عن وجهه فلا نعمة فيه
445	من احتجم يوم الأربعاء
643	من تبع عورة أخيه تبع الله عورة فيفضحه ولو في جوف بيته
621	من جاءني زائراً كنت له شافعاً يوم القيامة
401	من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله تعالى على النار
398	من حافظ على شفعة الضحى غفر له ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر
378	من دخل المقبرة فقال اللهم رب هذه الأجساد البالية ، والعظام النخرة
222	من زاد واستزاد فقد تعدى وظلم
368	من سره أن يلقي الله غدا مسلماً فليحافظ على هؤلاء الصلوات المفروضة
47	من سلك طريقاً يطلب فيها علماً سلك الله به طريقاً من طرق الجنة
398	من صلى الضحى ركعتين لم يكتب من الغافلين ، ومن صلى أربعاً كتب من العابدين
402	من صلى المغرب وصلى ركعتين بنى الله له قصرين في الجنة

402	من صلى بعد أربع ركعات غفر الله له ذنوبه ، عشرين وقيل أربعين سنة
401	من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهن بسوء عدلن له بعبادة ثنتي عشرة سنة
402	من صلى ستة ركعات بعد المغرب عدلنا له اثنتي عشرة سنة
335	من صلى في أرض فلاة صلى على يمينه ملك وعلى يساره ملك وإن أذن وأقام وصلى
451	من صلى لله أربعين يوماً في جماعة يدرك التكبيرة الأولى كتبت له براءتان
587	من طاف بهذا البيت أسبوعاً أحصاه لا يضع قدماً ولا يرفع أخرى إلا أسقط الله عنه خطيئتين
357	من قال استغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأثوب إليه ثلاث مرات دبر كل صلاة
214	من قال عند الجماع بسم الله فإن رزق ولداً أعطي بعدد أنفاسه وبعدد ما يتناسل منه
143	من قال لا إله إلا الله مخلصاً قلبه ومدها بالتعظيم غفر له أربعة آلاف ذنب
400	من قامها إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه
399	من قرأ الآيتين من آخر البقرة في كل ليلة كتبه عن قيام الليل
379	من قرأ قل هو الله أحد عشر مرة
445	من قصر أظفاره يوم الجمعة أخرج الله منه الداء
445	من قلم أظفاره يوم الجمعة كان آمناً من الجذام

641	من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار
563	من مات ولم يحج ولم ينوحج هذا البيت فليمت إن شاء الله يهوديا أو نصرانيا
639	من نظر في كتاب أخيه بغير إذنه فكأنما ينظر في جمر جهنم
466	نهى النبي عن خصاء الخيل
585	هو بين الله في الأرض ، يصافح الله بها خلقه
206	ويل للأعقاب من النار
585	يأتي يوم القيامة ، وله لسان داوي يشهد لمن قبله واستلمه
58	يخرج أناس من المشرق والمغرب في طلب العلم وفي
399	ينزل ربنا أي أمره ورحمته

فهرس الأعلام

439 , 39	إبراهيم التآثي
413 , 257 , 255 , 256 , 225 , 248 , 32 , 13	إبراهيم الجمعي
160 , 127 , 90	إبراهيم اللقاني
44	إبراهيم شمس الدين
578 , 153 , 541 , 131 , 113	إبراهيم عليه السلام
677 , 653 , 639 , 620 , 436 , 360 , 158	إبليس
83	أبو إسحاق الاسفرايني
643	أبو أمانة الباهلي
163 , 96	أبو الحجاج الضرير
65	أبو العباس أحمد بن زكريا
131	أبو العباس المرسي
594	أبو العباس الهشوكي
667 , 135 , 60	أبو القاسم الجنيد
460	أبو القاسم المشدالي
630	أبو المعالي
779 , 630 , 620 , 369 , 53 , 52 , 50 , 39	أبو بكر

أبو بكر بن العربي	291
أبو جعفر النحاس	51
أبو حنيفة	65
أبو داود	372
أبو ذؤيب	52
أبو ذر	691
أبو طالب المكي	687, 269
أبو عبد الله القرشي	680
أبو عبد الله بن الحاج	576
أبو محمد صالح	346, 75
أبو موسى الأشعري	57
أبو نعيم	656, 647, 547
أبو هريرة	,273 ,244 ,215 ,214 ,158 ,157 ,59 ,38
	657 ,402 ,401 ,375 ,367 ,356
أبو الحسن	641 ,223 ,60 ,57 ,32
أبو بكر التونسي	39
أبي بن كعب	400
أبو سعيد	335 ,323
أبو سلمة	402
أبو عبد الله القوري	367 ,245

أبي ابن كعب	585
أحمد بن عبد الصادق العيادي	13
أحمد رضي الله	65
أحمد زروق	<p>,167 ,163 ,147 ,75 ,73 ,50 ,49 ,46 ,32</p> <p>,216 ,215 ,205 ,204 ,199 ,196 ,181</p> <p>,238 ,233 ,232 ,231 ,230 ,225 ,217</p> <p>,254 ,251 ,248 ,247 ,246 ,245 ,239</p> <p>,274 ,272 ,271 ,267 ,262 ,261 ,256</p> <p>,303 ,299 ,298 ,290 ,288 ,281 ,279</p> <p>,351 ,350 ,349 ,338 ,333 ,326 ,317</p> <p>,372 ,367 ,361 ,358 ,356 ,355 ,353</p> <p>,410 ,397 ,394 ,393 ,388 ,384 ,381</p> <p>,484 ,456 ,444 ,443 ,425 ,418 ,415</p> <p>,526 ,523 ,519 ,515 ,510 ,508 ,493</p> <p>,571 ,567 ,555 ,554 ,552 ,551 ,528</p> <p>,598 ,595 ,593 ,580 ,577 ,576 ,573</p> <p>,644 ,635 ,632 ,630 ,604 ,600 ,599</p> <p>,664 ,663 ,659 ,649 ,647 ,646 ,645</p> <p>776 ,691 ,675 ,673 ,668</p>

آدم	39, 82, 119, 128, 155, 157, 164, 166, 199, 333, 370, 428, 531, 562, 586, 615, 616, 642, 653, 692
إسرافيل	157
أسلم	52, 75, 381, 525
أشهب	278, 326, 421, 437
أفضل الدين	656
آل محمد	51, 521
إمام الحرمين	86
ابن أبي أويس	234
ابن أبي زمنين	283
ابن أبي زيد	14, 144, 199, 204, 205, 244, 351, 372, 375, 776
ابن أبي شريف	117
ابن أبي شيبة	337, 369, 579, 779
ابن أبي ليلى	374
ابن إسحاق	58
ابن أمير الحاج	48
ابن أيمن	454

ابن الأثير	52
ابن الجلاب	558 ,539 ,538 ,350 ,282
ابن الحاجب	,251 ,238 ,224 ,212 ,202 ,191 ,179 ,334 ,326 ,314 ,282 ,279 ,267 ,258 ,476 ,466 ,449 ,447 ,441 ,351 ,342 581 ,549 ,538 ,525
ابن الزبير	336
ابن العربي	,281 ,280 ,264 ,219 ,196 ,192 ,75 ,50 ,468 ,360 ,356 ,348 ,333 ,319 ,295 567 ,488
ابن الفاكهاني	303 ,143
ابن القاسم	,347 ,331 ,330 ,318 ,305 ,276 ,243 ,75 ,412 ,392 ,378 ,373 ,372 ,364 ,351 ,453 ,437 ,435 ,430 ,421 ,418 ,415 ,537 ,536 ,505 ,499 ,487 ,475 ,457 568 ,555 ,554 ,551
ابن القصار	639 ,503 ,498 ,442 ,362 ,278
ابن الماجشون	477 ,314 ,252
ابن المسيب	335

ابن المواز	471,334,194
ابن التقيب	154
ابن بزيرة	457,327
ابن بشير	,581 ,491 ,467 ,439 ,350 ,279 ,223
	603
ابن تركي	538,421
ابن حبان	777,335,38
ابن حبيب	,503 ,502 ,463 ,359 ,325 ,252 ,211
	587,551,537
ابن حنبل	341
ابن دقيق العيد	222
ابن راشد	179
ابن رشد	,247 ,219 ,210 ,208 ,200 ,199 ,75 ,74
	,383 ,352 ,346 ,307 ,291 ,278 ,249
	,539 ,474 ,457 ,455 ,439 ,435 ,416
	776,554
ابن زرقون	326
ابن زكري	99
ابن شاس	610,352

ابن شعبان	399,278,192
ابن شهاب	59,35
ابن عباد	686,659
ابن عباس	,461,450,445,368,291,266,220,47 669,617,616,585
ابن عبد البر	771,611,453,335,295,254
ابن عبد الحكم	435,318,278
ابن عبد السلام	,439,397,376,342,277,260,126 652,509,477,446
ابن عرفة	,383,377,373,363,315,290,190,53 ,442,434,430,429,424,407,386 ,491,486,475,468,464,449,447 ,649,573,539,523,520,505,502 776
ابن عطاء الله	413,395,334,92
ابن عمار	126
ابن عمر	,381,340,303,245,209,205,147,35 649,600,585,554,452
ابن عمرو الجزولي	37

ابن غازي	493 ,245 ,236
ابن فرحون	770 ,611 ,354 ,282 ,252 ,207 ,192
ابن قاسم	49
ابن محرز	455 ,377 ,271
ابن مرزوق	521 ,196 ,127
ابن مروان	336
ابن مسعود	356 ,273
ابن مصعب	327
ابن معطي	48
ابن ناجي	,303 ,301 ,296 ,274 ,263 ,253 ,217 ,49 ,341 ,337 ,336 ,334 ,332 ,328 ,327 ,476 ,471 ,467 ,416 ,415 ,387 ,376 542 ,517
ابن وهب	536 ,509 ,372 ,75
ابن يسار	351
ابن يونس	556 ,512 ,466 ,416
الأبهري	326 ,51
الأشاعرة	693 ,161
الأشعث بن قيس	53

الأشعري	33, 57, 60, 71, 78, 79, 100, 156, 166, 700, 666
الأشمووني	56
الأصبحي	58
الأصوليين	51, 67, 132
الأقفهسي	161, 205, 274, 350, 353, 418, 434, 508, 554
الإمام أحمد	247, 266
الإمام مالك	58, 337, 393, 593, 628
الأمدي	71
الأندلس	567
الأندلسي	14, 30, 34, 245
الباجي	50, 195, 301, 340, 351, 433, 439, 483, 496
الباقلاني	666
البحيري	253, 524
البرزلي	76, 282, 308, 358, 363, 549
البرزار	331
البرzdوي	153

البساطي	429 ,421 ,278 ,250 ,37
البلقيني	52
البيهقي	775 ,681 ,543 ,457 ,369 ,323 ,322 ,51
التابعين	701 ,266 ,59 ,58
التاجوري	699 ,646
التادلي	351 ,258 ,75
التائي	,198 ,59 ,54 ,53 ,51 ,49 ,48 ,39 ,31 ,223 ,221 ,214 ,213 ,208 ,207 ,200 ,250 ,247 ,244 ,242 ,235 ,232 ,225 ,274 ,272 ,264 ,260 ,258 ,254 ,253 ,335 ,330 ,325 ,296 ,295 ,293 ,278 ,413 ,408 ,386 ,380 ,354 ,348 ,340 ,458 ,455 ,453 ,439 ,436 ,417 ,414 ,531 ,529 ,504 ,501 ,486 ,465 ,460 ,608 ,604 ,555 ,545 ,540 ,539 ,537 774 ,634 ,630
التقراني	40
اللمساني	234
التعيم	614 ,598

التونسي	562 ,534 ,457 ,263
البحفة	576 ,572 ,571 ,570
الجزولي	,242 ,241 ,232 ,209 ,208 ,200 ,167 662 ,445 ,438 ,410 ,381 ,373 ,304
الجعرانة	598
الجلال الحلبي	631 ,152 ,94 ,79 ,60
الجن	688 ,461 ,460 ,158 ,94
الجهمية	617
الحجاج	569 ,457 ,390 ,163 ,96
الحجر الأسود	588 ,585 ,583 ,581 ,573
الحسن البصري	,558 ,443 ,338 ,301 ,291 ,92 ,73 ,61 701 ,699 ,624
الحسين	775 ,369
الحضيري	507 ,408 ,343 ,257 ,235 ,228
الخطاب	,76 ,75 ,74 ,58 ,53 ,52 ,50 ,49 ,39 ,31 ,283 ,271 ,239 ,228 ,196 ,179 ,152 ,446 ,410 ,388 ,385 ,322 ,298 ,297 ,496 ,489 ,472 ,471 ,467 ,459 ,452

574 ,568 ,551 ,536 ,530 ,521	
163 ,155 ,148 ,79	الحليمي
203 ,153 ,150	الحنفية
678	الخراسانيون
509 ,338 ,128	الخضر
777 ,440 ,432 ,295 ,43 ,38	الخطيب
,368 ,357 ,291 ,186 ,183 ,149 ,147 ,13	الخنس
641 ,498 ,497 ,484 ,433	
617 ,322	الدارمي
522 ,456 ,318	الداودي
776 ,681 ,70	الدسوقي
50	الداميني
368 ,52	الذهبي
656 ,159 ,154 ,153 ,79	الرازي-
523 ,343	الرجراجي
668 ,594 ,453 ,244 ,152 ,127	الرسول
445	الرشيد
322	الرهوني
672	الروباري

الزرقاني	776 ,666 ,650 ,362 ,351 ,50 ,32
الزركشي	136
الزناطي	396 ,359 ,304 ,245 ,239
الزواوي	576
السامرة	94
السبكي	632 ,159 ,152 ,136 ,79 ,57
السرخسي	153
السمرقندي	,635 ,543 ,532 ,463 ,450 ,357 ,156 652
السنهوري	,342 ,309 ,303 ,298 ,282 ,271 ,211 552 ,470 ,433 ,353
السنوسي	,109 ,106 ,93 ,88 ,86 ,79 ,70 ,67 ,14 ,143 ,141 ,140 ,125 ,116 ,114 ,113 776 ,692 ,177
السهوردي	777 ,687 ,674
السوداني	698 ,546 ,486
السيدة عائشة	254
السيوري	518 ,282
السيوطي	,543 ,154 ,82 ,65 ,59 ,52 ,48 ,39 ,38

769,617	
584	الشاذروان
,115 ,103 ,57 ,56 ,43 ,38 ,36 ,34 ,32	الشارح
,170 ,161 ,153 ,149 ,148 ,120 ,117	
,250 ,216 ,207 ,202 ,196 ,186 ,179	
,346 ,329 ,306 ,305 ,274 ,270 ,259	
,421 ,420 ,415 ,392 ,380 ,354 ,350	
,459 ,456 ,455 ,441 ,439 ,436 ,427	
,507 ,502 ,499 ,493 ,478 ,470 ,467	
,540 ,539 ,537 ,535 ,520 ,516 ,513	
,624 ,610 ,601 ,593 ,580 ,568 ,554	
695,668,662,631,627	
57	الأشاعرة
,393 ,381 ,358 ,323 ,246 ,232 ,192 ,57	الشافعي
654,650,615,564	
333,298,276,245,193,150,53	الشافعية
571,337	الشام
148	الشبراوي
301	الشبلي

الشبيبي	363 ,342 ,337 ,275 ,274 ,196
الشعبي	695
الشعراني	,390 ,370 ,183 ,170 ,168 ,157 ,118 ,82
	773 ,660 ,627
الشمي	57
الشيخ ابو طاهر	134
الصحابي	54 ,51
الصوفية	625 ,624 ,199 ,182
الطنخي	476 ,380 ,249
الطرطوشي	567 ,260
العبدوسي	455
العراق	571
العراقي	155 ,79 ,50 ,49
العراقيون	678
العضد	66
العلقمي	154
الغبريني	363 ,301
الغرياني	557 ,32
الغزالي	,627 ,391 ,247 ,165 ,152 ,128 ,121 ,89

687,681,675,662,653,652	
615,438,429,388,373,340,234	الفاکھانی
311	الفسطاط
593,512,354,338,223	الفیشی
258,244	القابسى
149	القاضى أبى الطیب
,243,225,203,179,178,166,154,76	القرافى
,358,353,307,303,299,263,260	
,573,526,522,431,429,408,386	
610	
777,511,444	القرزینى
686,678,672,71	القشیری
528,455	القوری
311	القیروان
580,463,436,315,130	الکاف
615,595,588,586,531,311,83	الکبة
,533,464,462,360,222,173,152,93	الکمال
680,631,571	
,309,307,254,245,240,238,229	اللحمى

	311 , 336 , 375 , 433 , 438 , 442 , 459
	465 , 472 , 486 , 496 , 514 , 525 , 538
اللقاني	194 , 208 , 233 , 340 , 433 , 493 , 536
المأزمين	593
المأزري	73 , 82 , 190 , 262 , 288 , 314 , 355 , 358
	416 , 424 , 446 , 498 , 567 , 649
المالكية	32 , 38 , 49 , 76 , 119 , 144 , 166 , 211
	264 , 358 , 510 , 618
المتني	43
المثبة	57
المجوس	94
المدينة	59 , 215 , 311 , 358 , 453 , 482 , 543 , 557
	571 , 615 , 771 , 772
المديني	448
المزني	266
المسيح الدجال	133
المعتزلة	57 , 71 , 127 , 135 , 163 , 164 , 166 , 689
المغاربة	76 , 228
المغرب	265 , 291 , 308 , 391 , 396 , 398 , 401

	414 , 430 , 451 , 474 , 567 , 571 , 572
	574
الملائكة	131 , 140 , 155 , 156 , 158 , 163 , 177 , 218 , 304 , 333 , 335 , 346 , 370 , 528 , 615 , 616 , 635
المناري	39 , 445 , 454 , 628 , 667 , 778
المواق	537
الناصر اللقاني	38 , 50 , 166 , 211
الناظم	33 , 38 , 44 , 47 , 49 , 51 , 54 , 56 , 58 , 60 , 64 , 67 , 71 , 73 , 76 , 100 , 102 , 104 , 113 , 115 , 117 , 120 , 123 , 136 , 137 , 141 , 142 , 149 , 153 , 178 , 180 , 187 , 191 , 205 , 212 , 213 , 217 , 221 , 226 , 227 , 235 , 242 , 249 , 253 , 254 , 258 , 267 , 270 , 271 , 272 , 276 , 277 , 279 , 281 , 293 , 303 , 305 , 307 , 312 , 313 , 314 , 318 , 326 , 327 , 330 , 332 , 336 , 343 , 345 , 347 , 350 , 351 , 356 , 358 , 371 , 377 , 393 , 394 , 397 , 401 , 410 , 411

	413 , 414 , 415 , 418 , 419 , 420 , 422
	423 , 424 , 425 , 426 , 429 , 441 , 452
	456 , 457 , 464 , 470 , 473 , 478 , 485
	488 , 490 , 508 , 513 , 514 , 516 , 532
	534 , 535 , 538 , 539 , 540 , 542 , 558
	571 , 574 , 576 , 580 , 593 , 598 , 601
	606 , 608 , 619 , 631 , 632 , 641 , 644
	671 , 680 , 684 , 694
النصارى	94
النووي	38 , 49 , 51 , 58 , 82 , 128 , 136 , 149 , 331
	340 , 351 , 532 , 543 , 571 , 615 , 777
اليافعي	689
اليمن	367 , 482 , 570 , 572
اليهود	94 , 365
باب الشيعة	617
بروكلمان	23 , 773
بلال	57 , 337
بلقيس	39
بنو أمية	335

بنو المطلب بن عبد مناف	50
بنو تميم	58
بنو سليم	13
بنو هاشم	50
بهرام	,488 ,439 ,381 ,380 ,348 ,250 ,216 604 ,537 ,531 ,525 ,516
تمود	281
تميم الداري	400
تونس	476 ,76 ,13
جابر بن سمرة	335
جبريل	,460 ,347 ,170 ,165 ,157 ,155 ,152 685
جمرة العقبة	609 ,599 ,597 ,596 ,566
حسان ابن عطية	547
حميد بن عبد الرحمن	445
حمير	58
خراسان	678 ,511
خليل بن إسحاق (صاحب المختصر)	,201 ,199 ,196 ,163 ,75 ,50 ,49 ,37 ,32 ,263 ,261 ,250 ,247 ,229 ,211 ,207

321 , 311 , 309 , 288 , 277 , 274 , 270	
385 , 383 , 364 , 354 , 330 , 328 , 326	
520 , 472 , 442 , 433 , 422 , 392 , 391	
599 , 584 , 576 , 573 , 555 , 549 , 536	
695 , 693 , 608 , 604	
695	خليل ابن أحمد
681 , 642 , 55 , 54	داوود عليه السلام
571 , 570 , 444 , 382 , 218	ذات عرق
571	ذو الحليقة
683 , 681	رابعة العدوية
647	ربيع ابن الجراح
52	رسول قيصر
628	رويم
777 , 660 , 511 , 400	زكريا
439 , 336 , 235	زياد
13	ساحل آل حامد
55	سحبان
646 , 424 , 383 , 378 , 325 , 276 , 243	سحنون
121 , 93	سعد الدين

562	سعدون الخولاني
89	سعيد العقباني
534	سعيد المحروزي
59	سفيان بن عيينة
369	سلمان الفارسي
698 , 683 , 531 , 252 , 159 , 39	سليمان
434 , 374 , 373 , 298 , 260 , 199 , 196	سند
605 , 526 , 508 , 439	
95	سيدي عبد الجليل القصري
41	سيدي عيسى
671	شاه الكرماني
562 , 400 , 93 , 86 , 48	شيخ الإسلام
13	طرابلس
571 , 537 , 167	طية
667 , 445 , 401 , 399 , 361 , 291	عائشة
457 , 38	عبد الباقي الزرقاتي
572 , 403	عبد الرحمن الثعالبي
534 , 168 , 131	عبد العزيز الدريني
184	عبد القادر الجيلاني

عبد الله ابن الحاج	316
عبد الله المنوفي	576
عبد الله بن عمر	457, 367
عبد الله بن عمرو بن العاص	586
عبد الله بن مسعود	451, 368
عبد المطلب	48
عبد الملك بن جريج	65
عبد الواحد ابن عاشر	33
عبد الوهاب	,537 ,425 ,350 ,267 ,235 ,215 ,144 ,82 774 ,773 ,770 ,700
عثمان	,617 ,400 ,368 ,319 ,215 ,192 ,58 ,37 774 ,772 ,700 ,699 ,668
عرفة	340
عز الدين بن عبد السلام	688
عزرائيل	157, 155
علي الأجهوري	,100 ,91 ,87 ,75 ,66 ,57 ,53 ,49 ,31 ,244 ,214 ,209 ,195 ,193 ,121 ,116 ,297 ,296 ,295 ,287 ,281 ,263 ,258 ,339 ,329 ,315 ,312 ,309 ,306 ,299

381 ,380 ,379 ,376 ,375 ,354 ,340	
431 ,430 ,428 ,421 ,409 ,408 ,387	
457 ,447 ,442 ,440 ,437 ,434 ,432	
498 ,497 ,495 ,490 ,487 ,472 ,471	
534 ,526 ,524 ,520 ,516 ,515 ,504	
555 ,553 ,551 ,547 ,546 ,539 ,536	
583 ,573 ,572 ,567 ,565 ,558 ,557	
661 ,650 ,617 ,611 ,607 ,601 ,590	
683	
97	علي الخواص
235 ,234 ,225 ,212 ,211 ,207 ,205	علي الشاذلي
275 ,274 ,255 ,254 ,253 ,248 ,247	
407 ,377 ,376 ,358 ,303 ,301 ,284	
409	
661	علي المرسي
439 ,234	علي بن زياد
699 ,30 ,13	علي بن عبد الصادق
332 ,231 ,75 ,59	عمر بن الخطاب
585 ,554 ,523 ,400 ,360 ,291 ,245	عمر رضي

773,23	عمر صابر عبد الجلیل
,330,325,317,302,214,209,199,51	عباض
771,671,655,619,536,377,333	
,401,351,273,244,221,59,52,49	عیسی
776,531,476,452,451	
601	فاس
619,580	کدا
55	کعب
672,354,128	لقمان
,214,194,143,65,59,58,51,40,33	مالک
,354,347,282,281,278,244,242	
,386,381,375,367,364,358,355	
,439,434,424,422,417,412,399	
,500,496,475,462,450,447,446	
,572,566,545,538,536,535,502	
656,650,617,615,601,589,587	
547,525,144	مجاهد
35	محمد ابن الحنفیة
102	محمد ابن الشیخ

محمد ابن الورد	395
محمد ابن شهاب التابعي	35
محمد الجنان الفاسي	514
محمد السنوسي	32
محمد الشابي	35
محمد الصالح الأوجلي	14
محمد الفيشي	538 , 166 , 38
محمد المغربي الشاذلي	105
محمد بن الشيخ	700 , 634 , 562 , 130 , 121 , 64 , 46
محمد بن محمد مخلوف	776 , 32 , 23
محمد رسول الله	701 , 700 , 697 , 592 , 291 , 48 , 30
محمد ميارة الفاسي	733 , 23
محي الدين	, 167 , 128 , 122 , 118 , 105 , 83 , 82 , 80 , 461 , 457 , 406 , 333 , 266 , 185 , 171 775 , 639
مزدلفة	596 , 569
مصر	, 487 , 486 , 485 , 448 , 166 , 94 , 49 , 32 643 , 635 , 571 , 493
مضر	360 , 347

معاذ	679 ,656 ,482
معاوية	653 ,336
مكة	,453 ,397 ,369 ,338 ,311 ,267 ,248 ,573 ,572 ,571 ,570 ,569 ,567 ,457 ,598 ,595 ,593 ,591 ,586 ,583 ,580 ,772 ,770 ,618 ,615 ,614 ,603 ,600 775
موسى عليه السلام	126
نافع	232 ,75
نجد	571
نوح	692 ,39
نور الدين السنهوري	204
هشام بن عروة	401 ,361
ورقة بن نوفل	52
وهب بن منبه	655 ,367
يلملم	570
يوسف بن عمر	630 ,533 ,531 ,312 ,232 ,220 ,74
يوشع	126
يونس عليه السلام	368

فهرس الكتب

أحكام الجان	460
إرشاد المريدين لفهم معاني المرشد المعين	14
أم البراهين	84
اختصار رسالة ابن أبي زيد وشرحه	14
الإتقان	170, 59
الأجرومية	557
الأخضري الكبير	518
الإرشاد	641, 525
الإكمال	564
الإنجيل	154
الاستذكار	254
الاستيعاب	52
التبصرة	471
التلخيص وشرحه	655
التمسانية	101
التوراة	300, 154

التوضيح	74 , 201 , 203 , 205 , 207 , 228 , 235 , 238 , 253 , 260 , 276 , 279 , 283 , 313 , 354 , 376 , 408 , 415 , 424 , 435 , 439 , 446 , 450 , 457 , 464 , 476 , 555 , 568 , 569 , 605
الجامع الصغير	38 , 39 , 230 , 445 , 770 , 777
الجلالين	636 , 666
الجواهر الزكية في عمل الدورة الزمانية	14
الجوهرة	90 , 127 , 160 , 161
الخرشي	32 , 229 , 247 , 274 , 309 , 503 , 507 , 521 , 558
الدخيرة	320 , 608
الرسالة	39 , 49 , 65 , 127 , 133 , 144 , 148 , 152 , 191 , 192 , 194 , 204 , 206 , 212 , 215 , 216 , 219 , 221 , 225 , 231 , 233 , 241 , 244 , 246 , 247 , 248 , 253 , 254 , 255 , 258 , 263 , 265 , 272 , 274 , 275 , 284 , 285

299 ,300 ,301 ,303 ,312 ,322	
323 ,326 ,327 ,329 ,334 ,335	
342 ,348 ,351 ,352 ,353 ,355	
356 ,375 ,381 ,386 ,393 ,399	
409 ,410 ,417 ,421 ,437 ,439	
445 ,452 ,455 ,459 ,460 ,464	
486 ,498 ,501 ,505 ,521 ,524	
538 ,554 ,555 ,579 ,634 ,639	
648 ,649 ,692 ,695 ,774 ,777 ,778	
154	الزبور
53 ,70 ,74 ,110 ,149 ,263 ,554	الشامل
771	
51 ,333 ,445 ,619 ,771	الشفاء
207 ,228 ,307 ,410 ,434	الطراز
144 ,364 ,545	العنية
223 ,362 ,418 ,554	العزبة
233 ,594	العشاوية
122	الحقائد النسقية
547 ,647	العلوم الفاخرة

635 ,461 ,185 ,173 ,157 ,128 ,118	الفتوحات المکیة
158 ,154	الفرقان
670 ,660 ,627 ,400	الفلك المشحون
773 ,522 ,462 ,149 ,73 ,64	القاموس
,154 ,143 ,100 ,97 ,96 ,85 ,40 ,39 ,266 ,230 ,205 ,192 ,168 ,157 ,389 ,387 ,347 ,337 ,276 ,267 ,460 ,426 ,410 ,403 ,399 ,391 655 ,636 ,625 ,566 ,518 ,482 ,473	القرآن
,216 ,210 ,206 ,195 ,194 ,75 ,38 ,239 ,237 ,235 ,228 ,224 ,220 ,261 ,254 ,253 ,245 ,244 ,243 ,280 ,278 ,277 ,274 ,271 ,265 ,307 ,306 ,305 ,301 ,298 ,282 ,346 ,341 ,338 ,330 ,326 ,314 ,392 ,386 ,385 ,363 ,353 ,351 ,416 ,414 ,410 ,409 ,408 ,394 ,432 ,431 ,424 ,422 ,418 ,417	المختصر

435 , 437 , 439 , 441 , 446 , 452	
456 , 465 , 472 , 478 , 479 , 485	
491 , 492 , 495 , 496 , 498 , 504	
506 , 507 , 508 , 512 , 514 , 516	
521 , 524 , 525 , 537 , 548 , 549	
550 , 554 , 570 , 583 , 588 , 590	
592 , 603 , 604 , 607 , 608 , 617 , 621	
144 , 194 , 201 , 224 , 235 , 258	المدونة
276 , 280 , 284 , 286 , 296 , 301	
316 , 321 , 326 , 330 , 332 , 340	
342 , 343 , 347 , 348 , 353 , 358	
359 , 374 , 394 , 412 , 416 , 418	
423 , 435 , 441 , 457 , 460 , 464	
467 , 476 , 485 , 486 , 505 , 512	
517 , 520 , 536 , 542 , 556 , 587	
588 , 599 , 604 , 610 , 649	
319 , 338 , 633 , 644 , 772	المقاصد
99 , 101	المناهج الإحسانية

التوادر	215,199,144
الورقات	49
الوغليلة	251
اليواقيت	80, 82, 83, 85, 90, 91, 94, 97, 98, 100, 105, 118, 122, 128, 131, 133, 135, 150, 157, 158, 160, 165, 168, 170, 172, 182, 183, 185, 186, 199, 236, 237, 246, 265, 333, 361, 362, 370, 390, 406, 457, 460, 461, 560, 565, 586, 606, 630, 652, 664, 666, 689, 692, 773
تحفة الإخوان في الرد على فقراء الزمان	14
تفسير البيضاوي	37, 40, 637
تفسير القرطبي	40, 95, 267, 271, 281, 453, 519, 771
تفسير النسفي	154
تنبيه الغافلين للسمرقندي	370
تهذيب الطالب	337

160	جمع الجوامع وحاشية
244	حاشية الفيثي
547	حلية الأولياء
460 , 49	حواشي الوانوغني
133	سراج العقول
, 273 , 244 , 221 , 168 , 167 , 143 , 59	سنن الترمذي
668 , 644 , 550 , 452 , 451 , 401 , 398	
, 363 , 359 , 355 , 281 , 265 , 221	سنن النسائي
771 , 409 , 384 , 367 , 366	
776 , 245 , 211 , 144 , 76 , 32 , 23	شجرة النور
89	شرح السلاجية
155	شرح الأربعين
75	شرح الإرشاد
127	شرح البردة
659	شرح الحكم
, 205 , 204 , 167 , 161 , 94 , 74 , 49	شرح الرسالة
776 , 662 , 351 , 303 , 247 , 245	
776 , 190 , 50	شرح الرصاع
650 , 128	شرح الشيخ عبد الباقي

14	شرح الصغرى
538 ,421 ,354 ,208 ,166	شرح العشماوية
121	شرح العقائد
526 ,488 ,349 ,307 ,299 ,279 ,256	شرح القرطبية
769 ,182	شرح القسطلاني
226	شرح الكافية
253	شرح اللمع
166	شرح المرشدة
99 ,95	شرح المسيرة
116 ,109 ,86	شرح الوسطى
691 ,361 ,356 ,239	شرح الوغليسية
631 ,178 ,152 ,126	شرح جمع الجوامع
14	شرح منظومة ابن عاشر
14	شرح منظومة الشيخ عبد الغني بن عبد الرحمن
154	صحف موسى
,170 ,162 ,147 ,108 ,71 ,58 ,54	صحيح البخاري
,255 ,238 ,231 ,206 ,198 ,182	
,361 ,346 ,336 ,320 ,305 ,268	

769 ,550 ,534 ,449 ,400 ,399	
,167 ,164 ,158 ,147 ,146 ,130 ,82	صحيح مسلم
,356 ,336 ,331 ,302 ,265 ,221	
,429 ,403 ,391 ,368 ,366 ,363	
777 ,665 ,572 ,522 ,451	
777 ,511 ,445 ,444	عجائب المخلوقات
777 ,687 ,676 ,675 ,674 ,626 ,624	عوارف المعارف
370	كتاب أسرار العبادات
662	كتاب الإحياء
80	كتاب القصد
558 ,554 ,253	كفاية الطالب
224	مجهول الجلاب
630 ,627 ,99 ,90 ,74 ,73	محصل المقاصد
302	مختصر الإحياء
,288 ,277 ,270 ,201 ,199 ,196 ,50	مختصر خليل
472 ,422 ,321 ,311	
249	مقدمة ابن رشد
534	نزهة النظر في العمل بالشمس والقمر

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم / مصحف الدواجم على الحاسوب .
1. أحكام القرآن / ابن العربي / ت علي البجاوي / ط دار المعرفة .
 2. أخبار القضاة لوكيع / ط عالم الكتب .
 3. أدب الكاتب / عبد الله بن مسلم بن قتيبة / ت : محمد محي الدين عبد الحميد ط4 م السعادة بمصر 1963 .
 4. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري / أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني / ط دار إحياء التراث العربي / بيروت .
 5. أعلام ليبيا / الطاهر أحمد الزاوي / ط1 عيسى الحلبي 1951 .
 6. ألفية السيوطي في علم الحديث / شرح أحمد محمد شاكر / ط دار المعرفة .
 7. الأربعون الودعانية الموضوعة / محمد بن علي بن ودعان الموصلي / ت . علي حسن علي عبد الحميد / ط1 المكتب الإسلامي عمان 1407 هـ .
 8. الإصابة في تمييز الصحابة / أحمد بن علي بن حجر العسقلاني / ط1 السعادة بمصر 1328 هـ .
 9. الأعلام خير الدين الزركلي ط10/ 92 دار العلم للملايين

10. الاستذكار / أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر / ت . د .
عبد المعطي أمين قلنجي ط / مصر 1993 الناشر دار قتيبة ودار
الوعي .
11. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب / عبد الله بن محمد بن السيد
البطلوسي / ت : مصطفى السقا ، و . د . حامد عبد المجيد ط الهيئة
المصرية العامة للكتاب 1981 .
12. البداية والنهاية /
13. التاج والإكليل / محمد بن يوسف العبدري الشهير بالموافق / ط /
دار الفكر .
14. التذكار / محمد بن خليل بن غلبون / ت : الشيخ الطاهر الزاوي
ط 2 مكتبة النور . طرابلس 1967 .
15. الترغيب والترهيب / عبد العظيم المنذري / ت . إبراهيم شمس
الدين / ط دار الكتب العلمية 1417 هـ .
16. التعليقات على الموضوعات للسيوطي / ط الهند .
17. التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر / محمد بن الطيب القادري
/ ت هاشم العلوي القاسمي ط 1 دار الآفاق الجديدة 1983 .
18. التلقين / عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي / ت : محمد ثالث
سعيد الغاني / المكتبة التجارية مكة المكرمة ط 1415 هـ .
19. الجامع الصغير / عبد الرحمن السيوطي / ط 5 مصطفى الحلبي .

20. الجامع المصنف / عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري / ط
مؤسسة التغليف والطباعة طنجة 1407 هـ .
21. الدر الثمين والمورد المعين / محمد بن أحمد ميارة الفاسي مطبعة
المعاهد بمصر 1353 هـ .
22. الديباج المذهب / ابن فرحون / ت / د . محمد الأحمدی أبو النور /
ط . دار التراث بمصر .
23. الذخيرة / للقرافي / ت . سعيد أعراب ط / 94 دار الغرب
الإسلامي .
24. الرد على الجهمية / عثمان بن سعيد الدارمي حقه ونشره جوستا
فيتيستام ط بريل ليدن 1960 .
25. الرسالة القشيرية / أبو القاسم عبد الكريم القشيري / ت : د . عبد
الحليم محمود و د . محمود بن الشريف / مطبعة حسان بمصر .
26. الرياض المستطابة / يحيى بن أبي بكر العامري اليمني / ط 2 / 79 م
المعارف - بيروت .
27. السنن الكبرى / أحمد بن شعيب النسائي / ت عبد الرحمن
البنداري / ط / دار الكتب العلمية 1991 .
28. الشامل في أصول الدين / إمام الحرمين الجويني / ت . هلموت كلوفر
/ ط دار العرب بمصر 1988 .
29. الشرح الكبير بحاشية الدسوقي ط عيسى البابي الحلبي بمصر .

30. الشفاء / القاضي عياض بن موسى اليحصبي / ط مصطفى الحلبي / 1950 .

31. الصحاح / إسماعيل بن حماد الجوهري / ت. أحمد عبد الغفور عطار . ط 3 / 1984 دار العلم للملايين .

32. العلل المتناهية / ابن الجوزي / ت. خليل الميسن ط 1 دار الكتب العلمية 1983 .

33. الفضل المبين / محمد جمال الدين القاسمي / ت. هاشم بهجة البيطار / ط 1 دار النفائس 1983 .

34. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة / محمد بن علي الشوكاني / ت : عبد الرحمن يحيى العلمي / ط المكتب الإسلامي .

35. الفواكه الدواني / محمد بن غنيم بن سالم النفراوي / ط دار الفكر 1415 هـ .

36. الكافي في فقه أهل المدينة / ابن عبد البر القرطبي / ت . د . أحمد محمد محمد ولد ماديك الموريتاني / ط 2 / 1980 مكتبة الرياض الحديثة .

37. الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي / محمد بن محمد الطرابلسي / ت . د . محمد محمود أحمد بكار / ط مكتبة الطالب الجامعي / مكة المكرمة 1408 .

38. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة / السيوطي / ط3 دار المعرفة .

39. المستدرك على الصحيحين / محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري / ت: مصطفى عبد القادر عطا / ط دار الكتب العلمية 1411 هـ .

40. المصنوع في معرفة الحديث الموضوع / علي القاري الهروي / ت. عبد الفتاح أبو غدة / ط / مكتب المطبوعات الإسلامية حلب .

41. المعجم الكبير / سليمان ابن أحمد الطبراني / ت حمدي عبد المجيد السلفي / ط2 مكتبة العلوم والحكم الموصل 1983 ، .

42. المغني عن الحفظ / عمر بن بدر بن سعيد الموصلي / ط دار الكتاب العربي 1407 هـ .

43. المقاصد الحسنة / محمد عبد الرحمن السخاوي / ت . محمد عثمان الخشب / ط / 1985 دار الكتاب العربي / بيروت .

44. المنتقى لابن الجارود / عبد الله بن علي بن الجارود / ت عبد عمر البارودي / مؤسسة الكتاب الثقافية بيروت / 1988 .

45. المنهل العذب / أحمد النائب الأنصاري الطربلسي / ط. مكتبة الفرجاني .

46. الموضوعات / عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي / ت. عبد الرحمن محمد عثمان / ط 1386 هـ المكتبة السلفية / المدينة المنورة .

47. الموطأ / مالك بن أنس / ت محمد فؤاد عبد الباقي / ط دار

إحياء التراث العربي .

48. النشر الطيب على شرح الشيخ الطيب ط / المطبعة المصرية
بالأزهر 1348 هـ

49. اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر / عبد الوهاب الشعراني
/ ط مصطفى الحلبي 1959 .

50. بداية المجتهد / ط دار المعرفة .

51. تأويل مختلف الحديث / عبد بن مسلم بن قتيبة / ت. محمد زهري
النجار / ط. مكتبة الكليات الأزهرية .

52. تاريخ الأدب العربي / بروكلمان ترجمة د. محمود فهمي حجازي
ود. عمر صابر عبد الجليل ط الهيئة المصرية للكتاب 1995

53. تاريخ بغداد / الخطيب البغدادي / ط. دار الفكر .

54. تبين كذب المفتري / ابن عساكر ط2 دار الفكر دمشق 1399 هـ

55. تذكرة الحفاظ / شمس الدين الذهبي / ط دار إحياء لتراث العربي
بيروت .

56. تذكرة الحفاظ / محمد بن طاهر بن القيسراني / ت. حمدي عبد
المجيد إسماعيل / ط دار الأصمعي / الرياض 1415 هـ .

57. ترتيب القاموس / الطاهر الزاوي / ط3 الدار العربية للكتاب /
1980 .

58. ترتيب المدارك / للقاضي عياض / ط فضالة نشرته الأوقاف
المغربية .

59. تعريفات ومصطلحات فقهية في لغة معاصرة / د. عبد العزيز عزت
عبد الجليل / ط دار النشر للجامعات .

60. تفسير البيضاوي / عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي
/ ط دار الكتب العلمية 1988 .

61. تفسير الثعالبي المسمى بالجواهر الحسان في تفسير القرآن / عبد
الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي / ط مؤسسة الأعلمي للمطبوعات
/ بيروت .

62. تفسير الجلالين 39/2 ط دار الدعوة استانبول بدون تاريخ .

63. تفسير الطبري / محمد بن جرير الطبري / ط1 الأميرية / أعادته
دار المعرفة 1980 / ط دار الفكر .

64. تفسير القرطبي / محمد أحمد الأنصاري القرطبي / ط كتاب
الشعب .

65. تلخيص الحبير / ابن حجر / ت : عبد الله هاشم اليماني / ط

المدينة المنورة 196

66. تنبيه الغافلين / أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي / ت. السيد العربي / ط مكتبة الإيمان بالمنصورة 1994 .

67. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة / علي بن محمد بن عراق الكتاني / ت. عبد الوهاب عبد اللطيف ، وعبد الله محمد الصديق / ط 81/2 دار الكتب العلمية .

68. تنوير المقالة في حل أفاظ الرسالة / أبو عبد الله محمد بن إبراهيم السائي / ت. د. محمد عايش عبد العال شير ط 88/1 .

69. حاشية أبي عبد الله محمد الطالب بن حمدون على الشرح الصغير لمحمد بن أحمد الفاسي الشهير بميارة ط 2 الأميرية ببلاق 1319 هـ .

70. حاشية الصفتي ط 5 / 1977 دار الفكر .

71. حسن المحاضرة / عبد الرحمن السيوطي / ت. محمد أبو الفضل إبراهيم / ط. عيسى الحلبي .

72. حكم ابن عطاء الله / شرح أحمد زروق / ت. د. عبد الحلیم محمود، د. محمود بن الشريف ط دار النصر الناشر مكتبة النجاح بطرابلس .

73. حلية الأولياء / أبو نعيم الأصبهاني / ط 3 دار الكاب العربي 198

74. حياة الحيوان / كمال الدين محمد بن موسى الدميري / ط كتاب

التحرير 1965

75. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر / المحي / ط المطبعة الوهبية بمصر 1284 هـ .

76. دائرة المعارف الإسلامية ترجمة أحمد الشنتاوي وآخرون ط كتاب الشعب .

77. درة الغواص في محاضرة الخواص [وهي ألغاز ابن فرحون] / برهان الدين ابن فرحون / ت. د. محمد أبو الأجفان ، و د. عثمان بطيخ / ط 2 / 1985 مؤسسة الرسالة .

78. دليل المؤلفين العرب الليبيين ط أمانة الإعلام طرابلس / 197 .

79. دورة القاضي عياض التي عقدت في المغرب .

80. ذخيرة الحفاظ المخرج على الحروف والألفاظ / محمد بن طاهر القيسراني / ت: د. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي / ط دار السلف ودار الدعوة / الرياض 1416 هـ .

81. رحلة الناصري ، ضمن الحاجة / د: علي فهمي خشيم ط دار الفكر / طرابلس 1974 .

82. رسالة النصر النبوية لأهل الطريقة الشاذلية الدرقاوية المدنية الفاسية / مصطفى بن إسماعيل حبش المدني ط على هامش شرح رائية أحمد بن محمد البكري المعروف بالشريشي للشيخ أحمد بن يوسف بن محمد بن يوسف الفاسي ط 1 بالمطبعة الشرقية بمصر 1316 هـ .

83. سبل السلام / الأمير الصنعاني / تحقيق محمد عبد العزيز الخولي /

ط4 دار إحياء التراث العربی 1379 .

84. سنن أبي داود / تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد / ط دار

الفكر .

85. سنن البيهقي الكبرى أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي /

ت محمد عبد القادر عطا / ط مكتبة دار الباز مكة 1414 هـ .

86. سنن الترمذي / ت. أحمد محمد شاكر وآخرون / ط دار إحياء

التراث العربي .

87. سير أعلام النبلاء / محمد بن أحمد الذهبي / ت: شعيب

الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي / ط9 مؤسسة الرسالة 1413 هـ

88. شجرة النور الزكية / محمد بن محمد مخلوف / ط دار الفكر .

89. شذرات الذهب / ابن العماد الحنبلي / ط دار الآفاق الجديدة .

90. شرح / أحمد محمد البرنسي الشهير بزروق على رسالة ابن أبي زيد

/ ط / دار الفكر 1982 .

91. شرح أم الرايين / محمد بن يوسف السنوسي / بحاشية الدسوقي

ط دار الفكر .

92. شرح الرسالة - قاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي / ط دار الفكر

/ 1989 .

93. شرح الزرقاني / محمد عبد الباقي بن يوسف الزرقاني / ط دار الكتب العلمية 1411هـ .
94. شرح المقاصد / سعد الين التقراني / ت : د . عبد الرحمن عميرة / ط عالم الكتب بيروت 1989
95. شرح حدود ابن عرفة / أبو عبد الله محمد الأنصاري الرصاع / ت محمد أبو الأجفان والطاهر المعموري / ط دار الغرب الإسلامي 93 .
96. شرح خطط السداد والرشد على نظم مقدمة ابن رشد / طبع مع الدر الثمين / ط 1994 دار الفكر بيروت .
97. صحيح ابن حبان / محمد بن حبان بن أحمد بن حاتم / ت . شعيب الأرناؤوط / ط 2 مؤسسة الرسالة 93 .
98. صحيح ابن خزيمة / محمد بن إسحاق بن خزيمة / ت . د . محمد مصطفى الأعظمي / ط المكتب الإسلامي 1970 .
99. صحيح البخاري / ت د . مصطفى ديب البغا ط 3 دار ابن كثير 1407 هـ .
100. صحيح مسلم / تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي / دار إحياء التراث العربي .
101. صحيح مسلم بشرح النووي / ط 2 دار إحياء التراث العربي .
102. ضعيف الجامع الصغير وزيادته / محمد ناصر الدين الألباني / ط 2 المكتب الإسلامي بيروت 1408 .

103. طبقات الفقهاء / إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي / ت .
خليل الميس / ط . دار القلم / بيروت .
104. عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات / زكريا بن محمد بن محمود
القزويني / ط5 مصطفى الحلبي 1980 .
105. عوارف المعارف / عبد القاهر بن عبد الله السهروردي / ط دار
الكتاب العربي بيروت 1966 .
106. عون المعبود / محمد شمس الحق العظيم آبادي / دار الكتب العلمية
1415 هـ .
107. فتح الباري / ابن حجر / ت . محمد فؤاد عبد الباقي ، ومحب
الدين الخطيب / ط دار المعرفة .
108. فيض القدير / عبد الرؤوف المناوي / ط المكتبة التجارية الكبرى
بمصر 1356 هـ .
109. قواعد التصوف / أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد زروق / ت
محمد زهري النجار ط3 / 1989 مكتبة الكليات الأزهرية بمصر .
110. كبرى السنوسي المعروفة بعمدة أهل التوفيق والتسديد ومعها
حواشي اسماعيل بن موسى الحامدي / ط مصطفى البابي الحلبي
1936 .
111. كشف الخفا ومزيل الإلباس / إسماعيل بن محمد العجلوني ت .
أحمد القلاش / ط4 مؤسسة الرسالة بيروت 1405 هـ .

112. كفاية الطالب الرباني / علي الشاذلي / ت. يوسف الشيخ محمد البقاعي / ط دار الفكر 1412 ، و ط الخانجي بحاشية العدوي .
113. لمحات من التصوف وتاريخه / السائح علي حسين ط2 كلية الدعوة الإسلامية .
114. متن ابن عاشر / اعتمدت على الطبعة التي صححها الشيخ الشاذلي النيفر وطبعت بمطبعة المنار بتونس 1366 هـ .
115. مجمع الزوائد / علي بن أبي بكر الهيثمي / ط دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي بمصر .
116. مختصر خليل بن إسحاق بن موسى / ت . أحمد علي حركات / ط دار الفكر 1415 .
117. مسند أبي يعلى / أحمد علي بن المثنى / ط دار المأمون للتراث 1984 .
118. مسند أحمد بن حنبل / ط مؤسسة قرطبة مصر .
119. مسند الحميدي / عبد الله بن الزبير الحميدي / ت . حبيب الرحمن الأعظمي / دار الكتب العلمية .
120. مسند الشهاب / محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي / ط مؤسسة الرسالة 86 .
121. مصباح الزجاجة / أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكثاني / ت . محمد المنتقى الكشناوي / ط2 الدار العربية بيروت 1403 هـ .

122. مصنف ابن أبي شيبة أبو بكر محمد بن أبي شيبة الكوفي / ت كمال يوسف الحوت / ط مكتبة الرشد الرياض 1406 .
123. مصنف عبد الرزاق / أبو بكر عبد الرزاق الصنعاني / ت: حبيب عبد الرحمن الأعظمي / ط المكتب الإسلامي .
124. معجم البلدان / ياقوت الحموي
125. معجم المطبوعات العربية والمعربة / الياس سرريس مكتبة الثقافة الدينية بمصر .
126. معلمة الفقه الإسلامي / عبد العزيز بن عبد الله ط1 دار الغرب الإسلامي 1983 .
127. منح الجليل على مختصر العلامة خليل / محمد عيش / ط صادر (مصورة عن المطبعة الكبرى 1294 هـ) .
128. مواهب الجليل / محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي / ط مكتبة النجاح / طرابلس .
129. ميزان الاعتدال / شمس الدين الذهبي / ت. علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود / ط دار الكتب العلمية 1995 .
130. هدية العارفين / إسماعيل باشا البغدادي ط المثنى بيروت / طبعة معادة عن التركية .
131. وفيات الأعيان / ابن خلكان / ت. د. إحسان عباس ط دار صادر .

فهرس موضوعات الجزء الأول

5	مقدمة
13	تمهيد
13	المؤلف
17	هذا الكتاب
23	الناظم
25	مخطوطات الكتاب
29	نص الكتاب
30	مقدمة الشارح
33	مقدمة الناظم
35	استطراد
41	فائدة
57	ترجمة الأشعري
58	ترجمة الإمام مالك
60	ترجمة الجتيد
64	مقدمة كتاب الاعتقاد
66	الحكم العقلي

69	أمل واجب على المكلف
73	شروط التكليف
78	كتاب أم القواعد
78	الواجب في حق الله تعالى
78	الوجود
80	البقاء
81	الغنى
81	المخالفة للحوادث
84	الوحدانية
86	صفاء المعاني
87	القدرة
88	الإرادة
93	العلم
95	الحياة
95	السمع
96	الكلام
99	البصر
101	تنبيه
102	المستحيل في حقه تعالى
103	العدم

103	الحدوث
103	الفناء
104	الاقتدار
104	المماثلة للحوادث
106	التعدد
106	والعجز والكراهة
107	الجهل
107	نفي كل نقص
109	الجائز في حقه تعالى
112	أدلة صفات الباري
118	فائدة
124	ما يجب في حق الرسل
125	الصدق
125	الأمانة
125	التبليغ
126	النبوة والرسالة
129	ما يستحيل في حق الرسل
130	الجائز في حق الرسل
132	معجزات الرسل
132	ماهي المعجزة ؟

134	الفرق بين المعجزة والكرامة والسحر والشعبذة
135	الدليل على صفة الرسل
139	كلمتا الشهادة
145	الإسلام وقواعده
146	الإسلام الكامل
147	قواعد الإسلام
151	الإيمان
154	الإيمان بالكتب
165	الإيمان بالملائكة
158	تمة
159	البعث
161	القدر
164	الميزان
166	الجنة
169	الإحسان
172	تمة
175	مقدمة في أصول الفقه
180	تنبيه
180	أقسام حكم الشرع
184	التكاليف لاترفع

185	تنبيه
186	أقسام الفرض
189	كتاب الطهارة
193	تنبيه
197	فرائض الوضوء
203	تنبيه
204	تنبيه
209	تنبيه
210	سنن الوضوء
213	فضائل الوضوء
216	فائدة
220	فائدتان
222	العاجز والناسي
225	تنبيه
226	نواقض الوضوء
229	تنبيه
230	تنبيهان
232	تنبيه
236	فائدة
239	تنبيه

239	فرع
242	باب الغسل
243	فروض الغسل
250	سنن الغسل
251	مندوبات الغسل
256	صفة الغسل
257	فرع
259	تنبيه
259	موجبات الغسل
261	تنبيه
264	حكمة الغسل
265	فائدة
266	أثر موجبات الغسل
267	فرع
268	تنبيه
269	فائدة
270	التيمم
273	أدلة التيمم
274	تنبيه
274	فرع

278	فرائض التيمم
279	تنبيه
284	سنن التيمم
285	مستحبات التيمم
288	تمة
289	كتاب الصلاة
292	فرائض الصلاة
294	شروط الصلاة
308	جمع العشائين
310	شروط صحة الصلاة
311	القبلة
315	تنبيه
317	شروط الوجوب والصحة
323	تمة
324	سنن الصلاة
326	تقرير
329	تنبيه
334	الأذان
339	فائدة
339	قصر الصلاة

344	ثمة
345	متدويات الصلاة
349	فرع
357	مكروهات الصلاة
362	فائدة
365	ثمة
366	أنواع الصلوات
373	صلاة الجنائز وتجهيز الميت
374	فروض صلاة الجنائز
377	تنبيه
378	فائدتان
383	الصلوات المستوتة
383	الوتر
384	الكسوف والخسوف
386	فائدة
387	صلاة العيدين
389	صلاة الاستسقاء
391	صلاة الفجر
393	قضاء صلاة الفجر
396	التوافل الراقبة

397	تحية المسجد
398	صلاة الضحى
399	صلاة التراويح
400	عمر يجمع الناس للقيام
401	صلاة الشفع
403	فائدة
404	صلاة الاستخارة
405	صلاة التسبيح
406	السهو في الصلاة
407	السنن المؤكدة
408	فائدة
412	مبطلات الصلاة
424	تنبيه

فهرس موضوعات الجزء الثاني

428	صلاة الجمعة
430	تمة
432	تنبيهان
439	السفر يوم الجمعة
440	فرع
441	تمة
446	صلاة الجماعة
448	تقرير
450	فائدة
453	تنبيه
454	شروط إمام الصلاة
460	تنبيه
462	من تكره إمامته
469	تصرف المأموم مع الإمام
481	كتاب الزكاة
483	[شروط وجوب الزكاة]
484	فائدة
487	تنبيهان

488	[الأنواع التي تجب فيها الزكاة]
489	[ما يخرج من حبه]
489	[حبوب يخرج من زيتها]
491	[المقدار الواجب إخراجه]
494	[زكاة عروض التجارة]
495	[زكاة التاجر المحتكر]
496	[عروض القنية والحلي]
497	[زكاة النعم]
497	[الإبل]
500	تنبيه
501	زكاة البقر
503	[زكاة الغنم]
504	تنبيه
505	[زكاة المال النامي]
508	[حكم ما بين القرضين]
509	[العسل والفاكهة والخضر]
510	[النصاب من أصناف]
512	[زكاة الخلطاء والشركاء]
513	[مصرف الزكاة]
517	[موضع توزيع الزكاة]
518	[لا تعطى إلا لمن شمله النص]

519	تنبيه
521	تنبيه
522	زكاة الفطر
527	كتاب الصيام
529	[الصوم المتدوب]
531	[فضل يوم عرفة]
533	[ما يثبت به الصوم]
535	[فرائض الصيام]
540	[شروط الصوم]
541	[ما يكره في الصوم]
544	[نية الصوم]
545	[المتدوب في الصوم]
547	قائمة
548	[إفطار رمضان]
552	[الإفطار في السفر]
555	تنبيه
556	[كفارة الإفطار]
561	كتاب الحج
563	[الأدلة على وجوب الحج]
564	قال الناظم
565	[شروط الحج]

566	[أركان الحج]
567	[الاستطاعة]
568	[واجبات الحج]
570	[مواقيت الحج]
572	تنبيه
573	[واجبات الإحرام]
575	[صفة الحج]
575	[الإحرام]
578	فائدة
580	[الوصول إلى مكة]
581	[دخول البيت]
585	[الحكمة في تقيل الحجر الأسود]
590	تنبيه
591	[الخروج لمنى ثم عرفة]
593	[الرجوع من عرفة]
596	[ما يعمل يوم العيد]
597	[طواف الإفاضة]
598	[ثاني أيام العيد]
600	[ثالث يوم النحر]
600	[رابع يوم النحر]
602	[موانع الحج]

613	كتاب العمرة
616	فائدتان
618	[حل مشكلة من عليها العادة]
619	[زيرة مسجد الرسول وختم الحج]
623	كتاب التصوف
628	تنبيه
629	التوبة
635	فائدة
638	معنى التقوى
649	الفتوى بغير الراجح
649	تقليد المذاهب
658	شيخ الطريق
662	محاسبة النفس
665	فائدة
670	المقامات
671	الخوف والرجاء
672	الشكر
673	الصبر
675	التوبة
676	الزهد
678	التوكل

678	الرضا
680	الحبة
682	الإيمان بقدر الله
685	مقام العبودية
690	الخاتمة
691	قائمة
691	قائمة
698	تقاريط
703	الملاحق
704	1. وصية المؤلف
727	2. متن ابن عاشر
747	الفارس العامة
748	فهرس الآيات
755	فهرس الأحاديث
763	فهرس الأعلام
790	فهرس الكتب
799	المصادر والمراجع
813	فهرس الموضوعات

من جهود المحقق

أ/ كتب محققة

1. التحفة في علم المواريث
تأليف محمد بن خليل بن غلبون
حقق نصوصه وقدم له وعلق عليه
الناشر كلية الدعوة الإسلامية (الطبعة الثانية تحت الطبع) .
2. كتاب كفاية المتحفظ في اللغة
تأليف ابن الأجدابي
حقق نصوصه وذكر شواهد وعلق عليه
الناشر جمعية الدعوة الإسلامية (الطبعة الثانية تحت الطبع) .
3. التحفة المكية والنفحة المسكية للسيوطي
الناشر كلية الدعوة الإسلامية (نقد) .
4. (هذا الكتاب) إرشاد المريدين لفهم معاني المرشد المعين لعلي بن عبد الصادق .

ب/ كُتب مؤلفة

1. سبيل الهدى
دراسة تاريخية وتبويب موضوعي لآيات من القرآن الكريم
الناشر جمعية الدعوة الإسلامية (الطبعة الثالثة).
2. الأصل في الأشياء الإباحة ولكن المتعة حرام
بحث فقهي مقارن
الناشر دار قتيبة دمشق.
3. لمحات من التصوف وتاريخه
الناشر كلية الدعوة الإسلامية (الطبعة الثانية).
4. منجد الدعاة في الفقه الإسلامي المقارن (قسم الأحوال الشخصية).
الناشر كلية الدعوة الإسلامية.
5. مدخل الدراسات القرآنية.
الناشر جمعية الدعوة الإسلامية (الطبعة الأولى).
6. الرق والعنصرية بين الإسلام وحضارة الإنسان.
الناشر كلية الدعوة الإسلامية.

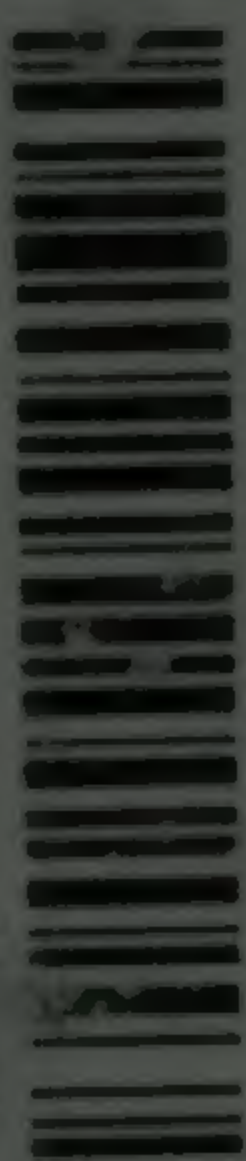




السلامة العامة في الإسلام



Bibliotheca Alexandrina



1167971